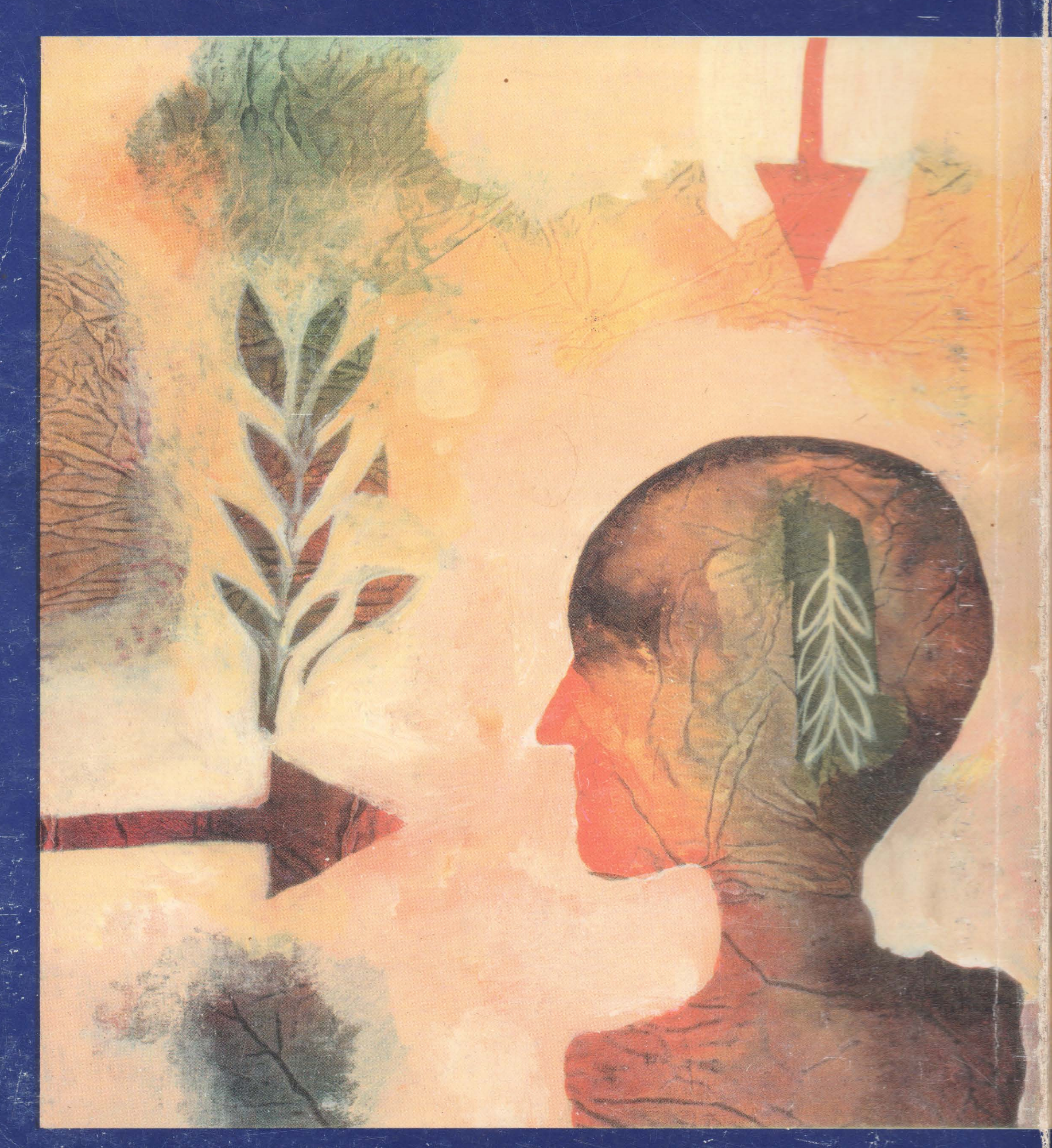
زراعة الجوع فى السودان

تأليف: د. تيسير محمد أحمد على

ترجمة: محمد على جادين



مركز
الدراسات السودانية

يتجاوز هذا الكتاب التناول التقليدى لتطور الدولة السودانية والأحزاب السياسية والتأريخ السياسى للقطر، وذلك من خلال تبنى منظور الاقتصاد السياسى لفهم استراتيجيات التنمية الزراعية فى السودان. بينما تركز الدراسة على بدايات جنينية لسياسات التنمية، فإن الهم الأساسى هو دراسة عملية الديناميات الاقتصادية - الاجتماعية والسياسية ضمن التشكيل الوطنى السودانى.

هذا الكتاب فى جوهره دراسة عن الدولة السودانية، فالمؤلف يوضح أن الدولة من من خلال السياسات الزراعية خدمت مصالح الفئات المسيطرة ولكنها لم تستطع فى نفس الوقت تطوير التنمية الوطنية.

الكتاب محاولة لتتبع جذور تخلف القطر وأسباب الأزمة الحالية التى تسحق السودانيين وتهدد الغالبية بالبؤس والحرمان.

المؤلف:

ولد المؤلف فى جوبا وتربى فى حلفا وعاش فى الأبيض وبورسودان والخرطوم. أكمل دراسته بالجامعة ثم التحق بها حتى حصل على بعثة دراسية فى كندا حيث حصل على شهاداته العليا فى جامعة تورنتو. عين بعد حصوله على الدكتوراه فى مركز دراسات وبحوث الجامعة عام ١٩٧٦ ثم عمل محاضراً فى شعبة العلوم السياسية ومنذ ١٩٩٣ يعمل فى كندا كأستاذ وباحث.





زراعة الجوع فى السودان

الطبعة الأولى ديسمبر ١٩٩٤

رقم الايداع : ١١٤٠٦ / ١٩٩٤
I.S.B.N.: 977-5508-05-3

مركز الدراسات السودانية
٣٥ شارع شامبوليون - شقة ١٢ - القاهرة
تليفون وفاكس ٧٦٩٨٧٨

الغلاف تصميم : حسَّان على أحمد

الفصل الأول

ملاحظات حول السياسة

والقطاع الزراعى فى السودان

مقدمة:

السودان قطر احتار المراقبون فى وصفه، فقد أطلقوا عليه أوصافاً متناقضة مثل: حيث ضحك القدر، رجل إفريقيا المريض، الجسر الذى يربط بين العرب والأفارقة، إفريقيا المصغرة، سلة غذاء العالم وغيرها(١). كل هذه الأوصاف والألقاب تطلق على هذا القطر الذى يقع فى شمال شرقى القارة الإفريقية. وهذا الارتباك والتشوش فى وصف السودان يشمل حتى وضعه الچيوبولتيكى. فالبعض يعتبره جزءاً من إفريقيا شبه الصحراوية، وآخرون يعتبرونه جزءاً من الشرق الأوسط، وبعض الكتابات تعتبره من الإقليم السودانى وسط إفريقيا، وهناك من يربطه بالقرن الإفريقى(٢) وذلك يعنى أن هوية السودان تتحدد فى التعقيد الثقافى والتنوع الاقتصادى الاجتماعى الذى خلقته العلاقات القديمة والمتواصلة بين العرب والأفارقة وبين المسلمين وأصحاب المعتقدات التقليدية فى هذا القطر الذى يمثل أكبر أقطار القارة الإفريقية. والتفاعل بين هذه المجموعات المتنوعة أصبح موضوعاً لدراسات عديدة قام بها أكاديميون من السودان وبلدان أخرى. وفى الوقت الراهن هناك ثروة هائلة من كتابات المؤرخين وعلماء الاجتماع والعلوم السياسية التى تتابع تطورات الأحداث داخل السودان وعلاقاته بالبلدان المجاورة، وصعود وسقوط الدول والممالك السودانية المختلفة، وعهود الاحتلال التركى والاحتلال الإنجليزى المصرى، بالإضافة إلى تطورات الدولة السودانية الحديثة وتطورات ما بعد الاستقلال السياسى فى مطلع عام ١٩٥٦. ومعظم هذه الكتابات والدراسات، خاصة الكتابات السياسية، هى كتابات وصفية فى أسلوبها وفى مادتها على السواء، وذلك لأنها اعتمدت فى نهجها ومتابعتها لتطورات الأحداث على الصراعات الأثنية

والطائفية والعصبية والشخصية. والواقع أن عدداً كبيراً من الدارسين، مثل مدثر عبد الرحيم، ب. ك. بشتولد، محمد عمر بشير، سعد الدين فوزى، ك. د. هندرسون، بـ م هولت، ف. أ. ليز، هـ ك. بروكس، هـ ماكمايكل، أ. سلفستر، ج. واربيرج وبيتر ودوورد، يركز على النشاطات الفردية للقيادات الدينية والقبلية والإداريين البريطانيين والسياسيين الوطنيين وكذلك القيادات العسكرية.(٣) وفى هذا الخصوص هناك اختلافات طفيفة جداً بين دراسات الأكاديميين وعلماء الاجتماع ومذكرات الإداريين البريطانيين الذين كانوا يعملون فى إدارة الحكم الثنائى. وهى اختلافات تتعلق بحجم التفاصيل أكثر من التحليل والمناقشة العميقة .. صحيح أن التفاصيل مهمة للدراسات السياسية والاجتماعية، لكن إذا ما افتقدت أى منظور تحليلى، وتجاهلت أهمية العوامل الاقتصادية الاجتماعية، فإن مثل هذه الدراسات لن تضيف شيئاً سوى المزيد من الارتباك والتشويش الذى تحدثنا عنه فى بداية هذه المقدمة. وأكثر من ذلك، فإن تكاثر الأعمال الوصفية يعكس، فى الواقع، محاولة لإخفاء العوامل التى تقف خلف واحدة من أهم مشاكل البلاد، وهى مشكلة التخلف، أى نمط النمو الاقتصادى الذى لا ينتج سوى منافع محدودة ويسجن الاقتصاد الوطنى فى إطار علاقات يكبح عملية التنمية الاقتصادية الشاملة لحدود أكبر من كونها محتومة موضوعياً.

لقد ظلت الدراسات السياسية والاقتصادية الخاصة بالسودان لفترة طويلة تركز على العوامل البديهية والمتفق عليها مثل انخفاض متوسط دخل الفرد وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وذلك باعتبارها، مع عدم الاستقرار السياسى والصراعات الإقليمية والطائفية والأثنية، الأسباب الحقيقية لحالة الفقر الدائمة والمتواصلة التى ظلَّ يعيشها السودان .. وإذا ما استثنينا محاولات فيرست وبارنيت وفرح حسن آدم، فإن أعمالا قليلة حاولت الابتعاد عن الحلقة المفرغة لنظرية الفقر يلد الفقر وتضخيم الأدوار التى تلعبها القيادات الفردية (٤) وما تتجاهله كثيرا هذه الأدبيات، بالتحديد، هو العوامل الاقتصادية-الاجتماعية التى تؤثر بطريقة ملموسة على تحديد شكل ومضمون الأحداث السياسية.

ويتضح ذلك فى حالة مناقشة التاريخ المبكر للأحزاب السياسية الوطنية ومواقفها تجاه مصر وبريطانيا. ويناقش هولت فى تحليله لحزب الأمة قائلا: " .. من المعروف أن قيادات حزب الأمة كانوا مستعدين، بعكس قيادات حزب الأشقاء،

للتعاون مع الإدارة القائمة ... لذلك كان من السهل وصفهم كعملاء للاستعمار البريطاني"(٥) .. .. أما محمد عمر بشير فإنه يؤكد أن نشوء حزب الأشقاء المنافس لحزب الأمة، يرجع إلى شعور عدد من المتعلمين السودانيين الذين "دفعهم عدم الثقة في حكومة السودان إلى البحث عن تحقيق أهدافهم عن طريق التعاون مع الحكومة المصرية" ..(٦) وفي نفى الاتجاه يقول محمد أحمد محجوب "قامت مجموعة من الخريجين المتعاونين مع السيد عبد الرحمن المهدى بتكوين حزب الأمة، أول حزب سياسى فى السودان .. وكان شعارهم -السودان للسودانيين- ووجدوا الموافقة الضمنية من قبل حكومة السودان البريطانية .. وبعد ذلك أعلنت مجموعة الأشقاء عن تكوين حزبهم .. وكان عليهم أن يجدوا شعاراً يحقق لهم تأييداً شعبياً، وكان الخيار الوحيد المفتوح أمامهم هو شعار وحدة وادى النيل. وهكذا ارتبطوا بالحكومة المصرية وطائفة الختمية"(٧).

إن أياً من هذه الكتابات لم يشر إلى العوامل الاقتصادية الاجتماعية التحتية، دعك من المناقشة التفصيلية لهذه العوامل التى تساعد كثيراً فى توضيح نشوء الأحزاب السودانية. وأوجه القصور فى هذه الكتابات لا تنحصر فقط فى الاختزال الميكانيكى البسيط وفصل الأحداث السياسية عن الحقائق الاقتصادية الاجتماعية، بل هناك أيضاً نزعة الانحياز والمحاباة المكشوفة. ففى إشارة إلى نشاط اتحاد مزارعى الجزيرة ونجاح المزارعين فى انتزاع الاعتراف الرسمى باتحادهم وانتخابهم لممثليهم بدلاً من الوجهاء والأعيان المفروضين من قبل الحكومة، فى إشارة إلى كل ذلك يقول ك. د. هندرسون: "تزامنت حالة السخط والاستياء مع الاضطرابات العمالية فى الأجزاء الأخرى من القطر. وفى عام ١٩٥٣ سجِّل مجلس ممثلى المزارعين كنقابة، وكان أول رئيس له من الشيوعيين البارزين (كان يملك نص حواشه فى مشروع الجزيرة). وفى هذا الإطار لم يعد اتحاد المزارعين تمثيلياً بأى معنى من معانى الكلمة ونمط السلوك المعروف فى الأجزاء الأخرى من العالم المتقدم. وهكذا أصبحت المطالب تزداد وتزداد" ..(٨) والآن، بعد أن عبرنا، بطريقة عن وجهة نظرنا فى معظم الكتابات والدراسات الخاصة بالسودان، علينا أن ننتقل إلى الحديث عن الاهتمامات الرئيسية لهذه الدراسة، موضوع الكتاب. وفى هذا الخصوص، سنقترح مدخلاً بديلاً لفهم الظروف الاقتصادية الاجتماعية فى السودان. وسنحاول تحديد القوى الأساسية الفاعلة فى المجتمع السودانى واستنطاق

العلاقات المتغيرة بين هذه القوى الاجتماعية والطريقة التى محورت بها مصالحها فى شكل سياسات اقتصادية تبنتها الحكومات والأنظمة السياسية المتعاقبة. كما سنقوم بمحاولة لتحليل سياسات اقتصادية معينة وتحديد المجموعات الاجتماعية التى استفادت من هذه السياسات أكثر من غيرها. وقبل الدخول فى المناقشة من الضرورى أن نضع فى الاعتبار الاعتراضات التى ترفض المداخل والمناهج المرتكزة على التحليل الطبقى، ومنها المدخل الذى اقترحناه. ففى السودان، وأماكن أخرى فى إفريقيا، هناك عدد كبير من علماء الاجتماع، مثلهم مثل غالبية السياسيين، تحاجج أن الأسرة وروابط القرابة تعرقل نمو الطبقات الاجتماعية - وهناك افتراض بأن شبكة علاقات الأسرة الممتدة هى التى ضمنت، بشكل ما، استمرارية مجتمع المساواة حيث لا يسمح بالاستغلال، وحيث يقوم الأغنياء برعاية أقربائهم من الفقراء. وهذا يعنى الافتراض بأن العلاقات الأثنية تمثل الحبل السرى الذى يؤمن توزيعاً عادلاً للثروة إذا لم يشمل ذلك الدخول والفرص المتاحة.(٩) ومثل هذه التصورات يمكن دحضها بسهولة عن طريق استنطاق الحقائق المعاشة فى معظم بلدان العالم الثالث. وفى حالة السودان فإن أنماط الاستهلاك المعاصرة بالنسبة للغذاء والملابس والترفيه والمواصلات تكشف لنا أن أقلية محدودة من المجتمع تتمتع بامتيازات واسعة - والتفاوت والتباين الكبير فى الدخول وخدمات الصحة والتعليم والسكن هى مؤشرات واقعية عن الاختلافات الاجتماعية. ففى عام ١٩٧٥ كشفت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن فئة الـ (١٠٪) العليا من مجموع الأسر كانت تستحوذ على ثلث الدخل الجمالى، بينما لا يتجاوز نصيب الـ (١٠٪) الدنيا الـ (٢٪) فقط.(١٠) وأكثر من ذلك، أن أكثر من (٦٦.٥٪) من سكان الأرياف و (١٨.٥٪) من سكان المناطق الحضرية يعيشون فى مستوى الكفاف أى بمتوسط دخل سنوى أقل من ٢٠٠ جنيه سودانى. وفى المناطق الحضرية يصل متوسط الدخل السنوى، البالغ ٨٥ جنيهاً لفئة الـ (١٠٪) الدنيا فى المناطق الريفية. والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية واسعة ومتزايدة. فحوالى (٤.٢٪) من مجموع الأسر فى المناطق الحضرية و (٦.٢٠٪) فى المناطق الريفية يعيشون تحت خط الفقر، أى بمتوسط دخل سنوى أقل من ١٠٠ جنيه.(١١) ومن المهم أن نشير إلى أن هذه الإحصائيات تعكس فقط صورة تقريبية للظروف الاجتماعية فى المحافظات الشمالية والغربية والشرقية. أما المحافظات الجنوبية فإن هذه الإحصائيات لا

تشملها بسبب الحرب الأهلية الجارية هناك منذ سنوات عديدة، وبالتالى عدم توفر معلومات موثوقة. والواقع أن إضافة أى أرقام خاصة بالمناطق الجنوبية ستجعل الصورة أكثر قتامة وأكثر تفاوتاً وتبايناً فى الدخول وشروط الحياة الاجتماعية.

إن مبادرات التنمية الوطنية فى السودان، خاصة فى مجال التنمية الزراعية، تتركز، بشكل رئيسى، فى المناطق المحيطة بالجزيرة والنيلين الأزرق والأبيض. أما المناطق الأخرى فإنها لم تجد من الاهتمام إلا فى حدود الإنتاج الزراعى المرتبط بمصلحة الخزينة العامة أو الفئات الاجتماعية المهيمنة - وفى نفس الوقت تتركز الخدمات الاجتماعية فى مجالات الصحة والتعليم والرفاهية العامة فى المناطق الحضرية وحول العاصمة والميناء ومناطق المشاريع الزراعية الكبيرة، أما المناطق والأقاليم البعيدة فقد أهملت ولم تجد سوى الحد الأدنى من الدعم المالى الحكومى لمواجهة ظروف الفقر وسوء التغذية. وتفاقمت صعوبات مجتمعات هذه المناطق والأقاليم نتيجة لهجرة شبابها والفئات النشطة من أبنائها بحثاً عن التعليم أو عن الفرص الاقتصادية الأفضل .. وأغلبية هؤلاء لم يجدوا سوى العمل الموسمى فى المشاريع الزراعية أو أعمال البناء أو التشييد أو الخدمات المنزلية أو كباعة متجولين أو وظائف الأجور المنخفضة الأخرى المشابهة. أما سكان المحافظات الجنوبية فقد واجهوا ظروفاً أكثر سوءاً وقسوة. إذ إنهم يشاركون المناطق الريفية الأخرى فى الظروف الاقتصادية الاجتماعية المتدهورة، وفى الوقت نفسه ظلوا يخضعون لعمليات قمع وحشى واسع وبدون تمييز من قبل الدولة. ونتيجة لذلك فإن المناطق الجنوبية لم تجد أى اهتمام خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٧٢، بل إن استمرار الحرب الأهلية الجارية هناك أدى إلى انهيار المشاريع الزراعية التى كانت موجودة منذ فترة الاحتلال الاستعمارى. والواقع أن مئات الآلاف من السكان اضطروا إلى الهجرة بحثاً عن اللجوء أو العمل فى البلدان المجاورة. أما الذين نزحوا إلى المناطق الحضرية داخل السودان فقد كان عليهم منافسة زملائهم من المناطق والأقاليم الأخرى على فرص العمل الموسمية والدونية المتوفرة. واستمرار حالة الحرب الأهلية وعدم الاستقرار فى الجنوب قدم للحكومات والأنظمة السياسية المتعاقبة عذراً جاهزاً لتجميد عمليات التنمية ورفض إقامة أى مشاريع زراعية أو أى نوع آخر من الخدمات للسكان المحليين. فخلال أكثر من ١٧ عاماً لم تبذل الدولة أى مجهود للوصول إلى سكان الجنوب، بل ظلت الطبقة الحاكمة توجه كل إمكانياتها

للأهداف العسكرية أو المفاوضات مع ممثلى مجموعات اجتماعية معينة لها مصالح مشابهة لمصالح الفئات الحاكمة.(١٢) ونتيجة لذلك ظلت سياسات الدولة، طوال الفترة المذكورة، تلتزم ممارسة سياسات القمع والعنف وتجميد أى نوع من عمليات التنمية فى تلك المناطق.

وعلى ضوء هذه الحقائق فإننا سوف نستبعد أى مناقشة تفصيلية لاستراتيچيات التنمية الزراعية وخططها فى المحافظات الجنوبية.

إن التفاوت والتباين فى الدخول لا يؤكد، فى ذاته، وجود الطبقات الاجتماعية. ووجود هذه الطبقات لا يمكن إلغاؤه لمجرد استمرار وتواصل أشكال التنظيمات الأثنية(١٣) - وعلينا أن نتذكر أن المجتمعات لا تتغير بطريقة سريعة أو عفوية، بل بطرق بطيئة وشاقة. ومع ذلك، وكما لاحظنا سابقاً، فقد منحت الأثنية امتيازاً كبيراً واعتبرت دواءً شافياً لكل الأمراض التى يفرزها التفاوت والتباين الاجتماعى. وفى حالة السودان هناك دلالات عديدة تشير إلى أن التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية، فى معظم مناطق القطر، قد نمت وتطورت منذ فترة طويلة وقبل الوقت الذى يمكن فيه لروابط القرابة أن تعرقل أو تعوق نمو وتطور تلك التشكيلات. وأحد مؤشرات هذه العملية كشفت عنه دراسة حديثة ورائدة فى ميدانها شملت مائة من الرأسماليين الأكثر ثراء وبروزاً فى المجتمع السودانى(١٤). فعند السؤال عن تأثير الروابط الأثنية فى عرقلة التراكم الرأسمالى، كانت إجابات رجال الأعمال تشير إلى أنه .. ".. لا توجد أى مساعدات لأبناء القبيلة فى كل الحالات موضوع الدراسة، وأكثر من ذلك، كشفت الحقائق أن ٣٩٪ من رجال الأعمال لا يقدمون أى نوع من المساعدات لأقاربهم، وهم مهتمون بأسرهم فقط. و٦١٪ منهم قالوا إنهم يستقبلون أقرباءهم، و٢١٪ يساعدون فقط أقرباءهم المنتمين لأسرتهم الممتدة. و٣٨٪ يساعدون أقرباء من نفس الأسرة أو الطبقة، و٢٪ يساعدون بعض الفقراء من غير الأقارب. وفى الحالتين لوحظ أنهم من أسر الشركاء المتوفين .. وكشفت الوقائع أن (٧٨٪) من المستفيدين تلقوا مساعدات لتعليم أبنائهم فى المدارس -ولوحظ أن هؤلاء الأبناء غالباً ما يعملون، بعد تخرجهم، فى مؤسسات الرأسماليين الذين ساعدوهم فى تعليمهم- وكشفت الوقائع أيضاً أن هذه المساعدات غير منتظمة ..."(١٥)

إذا كنا سنناقش عددا من الظواهر والعوامل الاقتصادية الاجتماعية، فإن

التركيز الأساسى فى هذا الكتاب على السياسات التى انتهجتها الحكومات المتعاقبة تجاه القطاع الزراعى فى القطر. واختيارنا لمناقشة وتحليل السياسات الزراعية كمدخل لتفهم الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياسية فى السودان يرتبط بأسباب بسيطة لكنها قوية. فالزراعة فى السودان تستوعب (٨٥٪) من القوى العاملة فى البلاد، وتساهم بحوالى (٤٠٪) من إجمالى الناتج المحلى، وأكثر من (٩٠٪) من الصادرات وعائداتها من العملات الصعبة(١٦). لذلك تتضح لنا الأهمية الكبيرة التى تحتلها السياسات الخاصة بالقطاع الزراعى. فالسياسات الزراعية لا تؤثر فقط فى الحياة اليومية لعموم أهل السودان، بل تؤثر أيضاً فى نفوذ ومصالح القوى الاقتصادية الاجتماعية المهيمنة. والسياسات الحكومية لا تعكس نفوذ ومصالح هذه القوى بشكل تلقائى وفى كل خطوطها، وذلك لأن الجهل وسوء التخطيط وتدخل القوى الثانوية قد يجعل من هذه السياسات، لفترة قصيرة من الزمن، سياسات معاكسة لمصالح الطبقة الحاكمة. وفيما يتعلق بالسياسات الزراعية فى قطر مثل السودان، يمكن القول إنها قد ظلت، لحدود كبيرة، تعكس تلك المصالح طوال السنوات السابقة باستثناء فترات التغيير الاجتماعى الحاد.

هناك جانب آخر يتعلق بالمدخل والمنهج الذى اعتمدناه فى هذه الدراسة يتمثل فى القناعة بأن سياسات الدولة الخاصة بالقطاع الزراعى تشكل فى ذاتها سبباً هاماً فى نجاح أو فشل التنمية الريفية فى بلدان العالم الثالث. وتحتل هذه الحقيقة أهمية خاصة فى حالة السودان حيث تشكل الزراعة، بشكل مباشر وغير مباشر، مساهمة القطاع الزراعى إلى (٧٩.٦٪) من إجمالى إيرادات الحكومة المركزية(١٧). وفى عام ١٩٧٨ كانت الحكومة تسيطر على (٩٢٪) من الزراعة المروية و (٣٤٪) من الزراعة المطرية. وفى نفس تلك السنة كانت الحكومة تسيطر على إنتاج السكر بكامله، و(٩٨.٦٪) من إنتاج القطن، و٩٣.٥٪ من إنتاج القمح، و ٦٨.٢٪ من إنتاج الذرة، و ٤٧.٢٪ من إنتاج السمسم، و ٤٥.٧٪ من إنتاج الفول السودانى(١٨). وأكثر من ذلك، فإن الأجهزة الحكومية تتحكم فى توزيع الأراضى الزراعية، وتسعير وتسويق وتمويل المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى تحديد نوع وكميات وأسعار الأدوات والمعدات وسياسات الترخيص والتمويل، والإجراءات الأخرى المضمنة فى الميزانية العامة. وباختصار يمكن القول إن تدخل الحكومة فى الإنتاج الزراعى فى السودان يمثل تدخلاً واسعاً يتجاوز حدود تخصيص الموارد إلى القيام، بشكل غير

مباشر، بعمليات تنظيم وبرمجة التنمية الاقتصادية فى عموم القطر. وفى مقابل ذلك يقوم القطاع الزراعى، والعمليات المرتبطة به، بتوفير الجزء الأعظم من إيرادات الخزينة العامة. ففى السنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال كانت الزراعة تساهم بحوالى (٨٠٪) من إيرادات الحكومة المركزية. ومنذ ذلك الوقت ظلت الدولة السودانية تستحوذ على نسبة متزايدة من رأس المال المتولِّد من القطاع الزراعى، وظلت توسع من تحكمها فى إدارة هذا القطاع وتدخلها المباشر فى الإنتاج والتراكم والاستهلاك. وبذلك يصح القول بأن العلاقة بين الدولة السودانية والقطاع الزراعى هى علاقة زواج كاثوليكى بمعنى الكلمة. ولكن هذه العلاقة الوطيدة لم تجد اهتماماً يذكر، كما أنها لم تجد الدراسة المنظمة والشاملة - فمعظم الدراسات الخاصة بالسودان تعزل التطورات السياسية عن جذورها الاقتصادية(١٩). وفى هذا الخصوص يمكن القول بأن القطاع الزراعى وجد اهتماماً كبيراً من الدارسين، ولكن هذا الاهتمام ظل يركز على القضايا العلمية الفنية مثل خصوبة التربة، استغلال المياه، دورة المحاصيل والإنتاجية(٢٠). أما مناقشة قضايا التنمية الزراعية والريفية فقد انحرفت إلى مناقشات حول نماذج تحليل التكلفة والعائدات، الأهداف المخططة والمتحققة فعلاً، وقياس معدلات الاستثمار والنمو(٢١) - وحتى الاهتمام المتأخر بقضايا علاقات الإنتاج داخل القطاع الزراعى تمَّ اختزاله لينحصر فى إعادة ترتيب إجراءات توزيع عائدات المحاصيل بين المزارعين/المستأجرين والمؤسسات الحكومية(٢٢). والدراسات القليلة التى تناولت سياسات القطاع العام الخاصة بالتنمية الزراعية كانت بشكل عام، وصفية وغائية فى طبيعتها أو مهتمة، بشكل رئيسى، بالبنيان المؤسسى وتفاصيل تطورات الأحداث والأرقام(٢٣). وهذه الوصفية أشارت إليها، بحياء، دراسة صدرت عام ١٩٧٨ حول التنمية الريفية، حيث ذكرت الدراسة .. "... من الواضح أن غياب التنمية الإقليمية المتوازنة فى السودان يرجع إلى السياسات الاقتصادية التى أدت إلى تركيز الاستثمارات فى مناطق مميزة .. وأصبح الآن واضحاً أن هذه الوضعية تشكل خطورة سياسية، فى النمو بين مناطق وأقاليم القطر، وبالتالى إلى عدم الاستقرار والاضطرابات السياسية. وقد تؤدى إلى توزيع مجحف للموارد تحت ضغط المجموعات الإقليمية المؤثرة .. لقد بدأت بعض المؤسسات الحكومية تركز على التنمية الريفية وتضعها فى مقدمة اهتماماتها. لكن لسوء الحظ، هناك غياب عام للأهداف الواضحة والمحددة وللإطار

المفاهيمى. إن الالتزام الصارم والتكوين الناجح للتنظيمات الاقتصادية الاجتماعية فى المستويات المحلية، كل ذلك يعتبر شروطاً مسبقة لتحديد الأهداف الاقتصادية ..(٢٤).

إن الدراسات الخاصة بمشاكل التنمية فى السودان تميل إلى إثارة المزيد من الأسئلة أكثر من محاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة. فهى تسهب فى شرح الحقائق الواضحة، لكنها لا تهتم بالتحليل، وبالتالى لا تجيب بوضوح عن الأسباب التى أدت إلى وضع استراتيچية معينة وتحديد الفئات الاجتماعية المستفيدة منها. وحتى عندما تعرف بالنتائج السلبية للسياسات الاقتصادية، كما فى الفقرة السابقة، فإنها لا تقوم بمناقشتها وتحليلها. وأحد أسباب القصور يرجع إلى الافتراض الضمنى الذى ينظر إلى الدولة كتجسيد لـ (المصالح الوطنية) مهما كانت درجة الغموض فى تحديد المقصود من الفكرة المذكورة. وهو افتراض نجده فى ثنايا تلك الدراسات. وفى هذا الخصوص، نشير إلى دراسة ت. بارنت المعنونة (مشروع الجزيرة: وهم التنمية) باعتبارها استثناء وسط الاتجاه العام للدراسات المشار إليها(٢٥). ولسوء الحظ، أن هذه الدراسة تركز، بشكل كلى تقريباً، على المشروع نفسه، وتضخم العلاقات الخارجية مع النظام الرأسمالى العالمى على حساب روابط التركيب الوطنى. وتحليل بارنت للدولة السودانية يعيبه عدم الدقة وأسلوبه الاختزالى والميكانيكى الصارخ.(٢٦) وفى دراستنا هذه نأمل أن نتحاشى أوجه القصور السابق ذكرها عن طريق متابعة وتحليل تطور استراتيچيات التنمية الزراعية فى إطارها التاريخى، فى نفس الوقت الذى نحدد فيه الفئات الاقتصادية الاجتماعية المرتبطة بها وتحديد مدى استفادتها أو تضررها من تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وتركيزنا هنا سوف لن يكون على السياسات الزراعية فى ذاتها، بل على التغييرات داخل التراكيب الاقتصادية الاجتماعية وعلى علاقاتها الجدلية مع الأوضاع السياسية. وعلى أى حال، فإن هذه الدراسة لا تستهدف دراسة التاريخ الاقتصادى للسودان (الذى يبقى مهمة ملحة تنتظر من يقوم بها)، وإنما تستهدف الوصول إلى فهم دقيق للأزمة الراهنة فى القطر، التى يمتد حجمها إلى أبعد من قيام الأمم المتحدة بإدخال السودان فى قائمة الـ ٢٥ دولة الأقل تطوراً، وتصاعد المديونية الخارجية، وارتفاع معدلات التضخم الجامح، والهجرة الواسعة للشباب والفئات النشطة اقتصادياً(٢٧). واستخدامنا لتعبير أزمة (Crisis) يشير،

بشكل رئيسى، للانهيار الحقيقى الذى أصاب نظام الإنتاج والتوزيع. وفى كلمات أخرى، إننا نستهدف البحث فى جذور الوضعية الراهنة التى أوقعت غالبية أهل السودان فى شرك المجاعة والحرمان المادى(٢٨). وإذا كان للمرء أن يلجأ إلى التشبيه، فإن القطاع الزراعى يمثل المسرح الرئيسى الذى افتتحت فيه دراما تأخر السودان. وفى مثل هذا العرض، وبحكم حجم تدخل القطاع العام، تصبح أجهزة الدولة هى الممثل الرئيسى. ومع ذلك، ففى الإنتاج المسرحى لا يعتمد الممثل الرئيسى، بشكل كلى على إمكانيات الموهبة المحددة بقدر ما يتأثر دوره بكاتب المسرحية والفنيين والممثلين الآخرين بالإضافة إلى جمهور المشاهدين. وهكذا، فإن سياسات الدولة ليست نتاج مجهود وزير واحد أو مصلحة متخصصة واحدة، كما لا ينبغى افتراض أن السياسات التى تتبناها الدولة تُجِّسد تلقائياً المصلحة المشتركة. وذلك لأن الدولة ليست مؤسسة دينية موحدة ومتماسكة يجب تقديسها والخوف منها أو كرهها لذاتها، بل هى، مثلها مثل المؤسسات الأخرى، نتاج التفاعل الاقتصادى الاجتماعى بين البشر المرتبطين بنشاطات الحياة فى إطار علاقات إنتاج معينة. وتتميز الدول فى أنها تتجه إلى عكس أو تكثيف الفئات الأساسية والصراعات والهيمنة فى المجتمع المعنى. والدول فى المجتمعات الرأسمالية متورطة بشكل واسع وعميق فى عمليات التراكم وموسسة السيطرة السياسية. ومن هنا، ولأجل أن نفهم الاستراتيچيات الزراعية، علينا أن نتعرف على تطور الدولة فى السودان، أى علينا الإمساك بعملية نمو وتوالد وتطور القوى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

إذن، من الواضح أن هدف الفصول القادمة فى هذا الكتاب ليس تقديم وصف للاستراتيچيات الاقتصادية أو الزراعية فقط، بقدر ما هو تحليل تركيب مثل هذه الاستراتيچيات والسياسات، بالإضافة إلى متابعة وتحليل نتائجها خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٤. وما يهمنا ليس فقط تحديد ماهية هذه السياسات، بل يهمنا أيضاً، وبشكل رئيسى، تحديد أسباب وكيفية خروجها إلى حيز التنفيذ. والواقع أن تطور الاستراتيچيات، كما هى الحال مع أى مجموعة سياسات، هو، بشكل أساسى، تعبير عن حركة معقدة وتفاعل قوى اقتصادية اجتماعية. وبكلمات أخرى، ولأجل تفهم المعنى والأهداف (الحقيقية) للاستراتيچيات الحكومية، علينا أن نقترب من ديناميات مركّب المصالح المعقد تعقيداً شديداً، ونقوم بتحليله واستنطاقه.

ولذلك سنقترح فى الفصول القادمة تطوير تعريفنا السابق للدولة مع وضع الاعتبار لظروف السودان المحددة.

عند الرجوع إلى أوضاع الزراعة فى السودان، والاستراتيچيات التى انتهجتها الحكومات المتعاقبة، نلاحظ حدوث (تغييرات) فى التوجه العام المعلن لتنمية القطاع الزراعى. وإذا كانت الكتابات السابقة لم تحاول كشف هذه التغييرات وتحديدها فإن ذلك يوضح لنا قصور تلك الكتابات وحدود مناهجها كما ذكرنا فى السابق .. وأحد أسباب هذا القصور يتمثل فى إرجاع التغيير فى السياسات الاقتصادية، بشكل كلى تقريباً، إلى تغيُّر الأنظمة السياسية أو فى المواقع الوزارية. وبعكس ذلك، سنحاول فى هذا الكتاب تأكيد أن هذه التغييرات قد جاءت نتيجة للصراع بين القوى الاجتماعية، وأن حدود تحقق هذه التغييرات فى الواقع العملى يعكس النفوذ السياسى للفئات الاقتصادية الاجتماعية. فالاستراتيچيات المعلنة هى، فى البداية، تعبير عن الانحياز السياسى الناتج عن علاقات الملكية وتركيب القوى القائم. والتغييرات المذكورة ترتبط بالمصالح الاقتصادية وليس بالتغييرات الإدارية والوزارية، والترابط بين الانحياز السياسى والفئات الاقتصادية الاجتماعية المختلفة. ولكننا نعلم أن الظروف والعلاقات الاجتماعية وسط الفئات الاقتصادية الاجتماعية هى فى تقلب متواصل، وأنها تحمل فى طياتها بذور تحالفات وصراعات اجتماعية جديدة. وهذه الحقيقة تعبر عن نفسها فى شكل تغييرات فى السياسة الاقتصادية التى سنتابعها فى هذا الكتاب. والتغييرات التى شهدتها السياسات الزراعية فى السودان يمكن تحديدها كما يلى:

<u>١٩٥٦-١٩٦٤</u>: توسع أفقى فى المشاريع المروية الحكومية، مثل امتداد المناقل، مشروع خشم القربة. المشاريع الخاصة تعزز موقعها فى مناطق الزراعة المطرية الآلية.

<u>١٩٧٢ وما بعد</u>: تأميم المشاريع الخاصة تحت شعار الإصلاح الزراعى - تشجيع التعاونيات ومزارع الدولة - مؤخراً تركيز على التنمية الريفية وبرامج العون الذاتى.

<u>فترة ما بعد ١٩٧٢</u>: مشاريع مشتركة مع رأس المال الأجنبى - عقود إدارة مع مستثمرين وشركات أجنبية - تكثيف الميكنة - محاولات متزايدة لجذب الشركات

الزراعية العالمية ورأس المال العربى.

والآن، قبل الدخول فى مناقشة وتحليل هذه التغييرات، وانطلاقاً من استحالة الفصل بين السياسات الاقتصادية والمصالح السياسية، لا بد من التركيز على بعض الحقائق الأساسية الخاصة بالسياسة السودانية:

أولاً- إن الأحزاب الحاكمة والطبقة السياسية المسيطرة على كراسى الحكم طوال معظم سنوات فترة ما بعد الاستقلال قد فشلت فى طرح برامج سياسية واضحة ومحددة. والتحديد السابق للاستراتيچيات الزراعية هو نتيجة الدراسة التى قمنا بها وليس مستخلصاً من أى وثيقة أو بيانات رسمية أخرى. وحقيقة الأمر أن .. "... الخطط السابقة لم تكن تحمل أى توجه مبنى على الدراسة العلمية العميقة لتركيب الاقتصاد السودانى، وللمجتمع السودانى ككل، بهدف تحديد فلسفة التنمية ... لم تكن هناك أى فلسفة واضحة حول طرق الإنتاج وملكية أدوات الإنتاج، بالإضافة إلى أنه لم تكن هناك أى سياسة واضحة حول هل تعتمد التنمية على التركيز على التكنولوچيا أم العمل أم الجمع بين العاملين .."(٢٩)

ثانياً- إن القرارات كانت، بشكل ثابت، تتخذها أقسام من الطبقة الحاكمة، وكانت تفرض من أعلى بمشاركة محدودة من الأجهزة الأدنى.

ثالثاً- ظلت البيروقراطية السودانية سجينة للممارسات والتوجهات الموروثة تاريخياً من الإدارة الكولونيالية.

وأحد أهم نتائج هذه الحقائق السابق ذكرها تمثل فى السماح لموظفى الدولة، فى فترات معينة، باتخاذ القرارات العليا الخاصة بطريق تطور البلاد. وهذه الملاحظة يفسرها أحد كبار موظفى الخدمة المدنية بقوله: ".. فى حالة السودان حيث يتميز النظام السياسى بغياب المبادئ الواضحة، والارتباطات الدينية والقبلية، يبدو أن الدور السياسى قد تحول إلى الخدمة المدنية. ونتيجة لذلك أصبحت البيروقراطية على درجة عالية من التسيُّس، وأصبح البيروقراطيون مقحمين فى الأمور السياسية بصورة أكبر من معظم البيروقراطيات الغربية"(٣٠). وكما سيتضح من مناقشتنا فى الصفحات القادمة، فإن مثل هذا العرض يبقى صحيحاً طالما تطابقت السياسات الحكومية مع مصالح جبهة القوى المهيمنة، وأصبحت فى خدمتها. ومع كل ذلك، وبما أن التغييرات التى وصفناها فى مكان سابق لم تنتج من خطط مدروسة وواضحة، وإنما هى عبارة عن تفاعلات مع ضغوطات متعارضة

داخل الدولة، فإن هذه التغييرات تظهر فى العادة كتغيرات مترددّة ومتذبذبة وغير واضحة. والزراعة السودانية، كما هو حال الاقتصاد الوطنى ككل، يبدو أنها قد شهدت عملية اجترار أكثر منها عملية تحول، بمعنى أنها تكرر مرة أخرى ما جربته ورفضته فى وقت سابق. وهذا الوضع يلخص تجربة السياسات الزراعية فى السودان. لذلك تظل الممارسات المختلفة مستمرة فى مكانها أو تظهر مرة أخرى فى فترة متأخرة، أما التغيير الشامل فإنه لم يحدث قط سواء فى السياسات الزراعية أو السياسات الاقتصادية العامة. والمحاولات الراديكالية التى جرت فى السنوات السابقة تم احتواؤها بشكل تام من قبل الفئات الاجتماعية المهيمنة صاحبة المصلحة فى استمرار التركيب الاقتصادى الاجتماعى الموروث من قبل الإدارة الكولونيالية. وهكذا فإن الثابت فى تاريخ التنمية الزراعية فى السودان، طوال الثلاثين عاماً الماضية، هو تطابق السياسات الزراعية الحكومية مع مصالح الطبقة المهيمنة. والهدف الرئيسى لدراستنا هذه هو تأكيد أن التغييرات التى شهدتها السياسات الزراعية هى مؤشر لإعادة ترتيب السلطة السياسية داخل الطبقة الحاكمة، وللتحولات فى ميزان القوى وسط الفئات الطبقية. ولكن هذه التغييرات فى السياسات الزراعية، كما أكدنا من قبل، لم تكن قط تغييرات جوهرية، بل كانت تمثل، بشكل ثابت، تمحوراً جديداً للتركيب المتغير للطبقة المهيمنة وللمصالح الاقتصادية داخل هذه الطبقة. ومن هنا فإننا لا نستغرب أن هذه التغييرات لم تَقُد إلى تضييق فجوات التفاوت فى الدخول أو إلى رفع مستوى المعيشة المدقع الذى يعيشه غالبية أهل السودان. ففى عام ١٩٧٦ أشار تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن .. "... ظروف المعيشة وطرق الإنتاج التى يستخدمها ملايين الناس فى السودان لا تختلف عمّا كانت عليه الحال فى نهاية القرن الماضى"(٣١). وهذه الملاحظة ليست دقيقة لأنها تصور المسألة وكأنها "عدم تطور" .. والواقع أن ما يعيشه السودان هو عملية "تخلف"، كما حددناها سابقاً باعتبارها نمط نمو اقتصادى محدود أدى إلى تدهور حياة معظم سكان البلاد.

فى تحليلها للتطورات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية فى السودان منذ الاستقلال وحتى الآن تحدد كتابات علماء الاجتماع والعلوم والسياسة، بشكل عام، أربع تغييرات أساسية فى الحياة السياسية السودانية، هى: الجمهورية الأولى التى بدأت مع إعلان الاستقلال فى مطلع ١٩٥٦ واستندت إلى برلمان منتخب عن

طريق انتخابات حرة شاركت فيها أحزاب عديدة. وفى عام ١٩٥٨ قام كبار الضباط فى الجيش السودانى بانقلاب عسكرى أدى إلى حل البرلمان وتحريم كل التنظيمات السياسية. وفى عام ١٩٦٤ حدثت ثورة أكتوبر التى أسقطت النظام العسكرى بالعصيان وأعادت النظام الديمقراطى وحرية النشاط الحزبى. وفى عام ١٩٦٩ قامت مجموعة من صغار الضباط باستلام السلطة ومصادرة الحريات، وفى عام ١٩٧٢ أقامت نظام الحزب الواحد ... والواقع أن معظم الكتابات الخاصة بالسياسة السودانية تركز، بشكل رئيسى، على هذه التغييرات الأربع فى أنظمة الحكم فى السودان وتتعامل مع كل نظام بصورة منفصلة. وفى اعتقادنا أن مثل هذا المنهج مضلّل وسطحى. فالتغييرات المذكورة، كما سنوضح فى هذه الدراسة، هى ، بشكل رئيسى، تغييرات فى الشكل والأشخاص. أما جوهر جهاز الدولة السودانية، منذ الاستقلال وحتى اليوم، ومسؤليته عن استمرارية أوضاع التخلف، فقد ظلّ كما هو دون أى تغيير. وفى دراستنا هذه سنؤكد أن السياسات الزراعية طوال الفترة المذكورة كانت فى خدمة مصالح الطبقة الحاكمة ولم تؤد إلى تشجيع التنمية الريفية. لذلك نقول إن هذا المنهج مضلّل وسطحى، وبالتالى هناك حاجة إلى إعادة تنظيم وفهم تاريخ السودان السياسى. فالسياسات الاقتصادية التى تبنتها الحكومة البرلمانية الأولى ظلت مستمرة دون أى عقبات رغم انقلاب ١٩٥٨ واستلام كبار الضباط للسلطة. وثورة أكتوبر التى أسقطت الحكم العسكرى وأعادت الحكم المدنى أضافت ضغوطاً جديدة على الطبقة الحاكمة من أجل القيام بتنفيذ سياسات اقتصادية اجتماعية تقدمية. وانقلاب ١٩٦٩ كان انعاكساً للصراع الذى ظل مستمراً وسط مختلف القوى الاجتماعية داخل المجتمع السودانى. وعام ١٩٧٢ يمثل انعطافاً سياسياً هاماً أشر بداية ترتيب جديد للسلطة، قامت به شريحة البرجوازية الصغيرة، عكسته السياسات الزراعية الحكومية فى ذلك الوقت. وبهذه الطريقة تتضح لنا التغييرات التى حدثت فى السياسات الحكومية وفى امتيازات الفئات الاقتصادية الاجتماعية، وبالتالى يحسم الارتباك والتشوُّش الذى يشوب معظم الكتابات الخاصة بالسودان كما أشرنا من قبل.

وفى الفصول القادمة سنركز على المنظور الذى ينظر إلى الدولة كانعاكس وتكثيف لعملية صراع وتفاوض طويلة بين القوى الاقتصادية الاجتماعية الطامحة فى الهيمنة على السلطة. وحسب هذا المنظور، فالدولة فى السودان لها مصفوفتها

المؤسسية الخاصة، لكن هذه المؤسسة ليست مستقلة عن الطبقات الاجتماعية وصراعاتها، بل هى نتاج صراعات ومصالح متناقضة وكفاح من أجل الهيمنة. وتطبيق هذا المنظور فى السودان تواجهه بعض التعقيدات لأن علاقات الإنتاج لا تزال فى مرحلة انتقال من التشكيلات الماقبل الرأسمالية إلى التشكيلات الرأسمالية. والصراعات الطبقية والنزاعات المصلحية تعكس عملية الانتقال والتحول هذه. وإذا كانت السلطة البيروقراطية والقمعية للدولة تكسبها استقلالاً مؤسسياً معيناً، فإن مصدر هذه السلطة يعود إلى نفوذ الطبقات والفئات الطبقية التى تشكل، فى وقت معين، كتلة القوى المهيمنة. وفى بعض الأحيان ازدادت استقلالية الدولة السودانية تجاه المجتمع السودانى بفعل نفوذ المصالح الطبقية الخارجية البريطانية والمصرية والأمريكية بدرجات متفاوتة. وإذا كان وجود علاقات الإنتاج ماقبل الرأسمالية يزيد من تعقيدات وصعوبات تحليل الدولة فى السودان، فإن ذلك لا يعنى استحالة تحليلها وكشف جوهرها. وكما سنكشف فى الفصول القادمة، فقد ظلت البرجوازية السودانية، بشكل ثابت، تستخدم قطاع الدولة لخدمة مصالحها خلال قيامها بمراكمة وتوسيع رأسمالها. وبالفعل، فقد تركز دور دولة ما بعد الاستقلال فى تثبيت وتوسيع علاقات الإنتاج الرأسمالى بشكل واسع حتى أصبح نمط الإنتاج الرأسمالى القوة الدافعة فى المجتمع السودانى المعاصر. لذلك فإن الدولة فى السودان، رغم خصوصياتها المحلية، فإنها تحمل كل مميزات الدولة البرجوازية. وهكذا، فبينما كان التناقض الأساسى طوال عشرات السنين يجرى داخل وبين شرائح الطبقة المهيمنة، كل شريحة منها تحاول استغلال المشاعر الطائفية أو الأثنية لخدمة مصالحها الخاصة، فإن التناقض الأساسى، الذى تطور بشكل تدريجى فى التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية، يتمثل الآن فى التناقض بين العمل ورأس المال. وفى تحليلنا القادم تشمل الدولة فى السودان المؤسسات الآتية: البرلمان، الأحزاب السياسية، الجيش، القضاء، الشرطة، الجهاز الإدارى، نظام التعليم العام، مؤسسات القطاع العام الصحافة وأجهزة الإعلام التى تملكها أو تديرها الدولة. وسوف نركز اهتمامنا، بشكل خاص، على أجهزة السياسة الاقتصادية والأجهزة التنفيذية وأجهزة القمع. وهدف التحليل الذى نقوم به يتمثل فى ربط التغييرات فى السياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية، مع اهتمام خاص بالزراعة والمناطق الريفية، بالتغيرات فى تركيب القوى الحاكمة. خلال هذه

الدراسة سوف نستخدم تعبير القوى الحاكمة (Power bloc) بمعنى التحالفات السياسية بين البرجوازية (أو الفئات المهيمنة من البرجوازية) والطبقات صاحبة النفوذ الأخرى بما فى ذلك الطبقات المرتبطة بالتشكيلات الماقبل الرأسمالية(٣٢)، وفى داخل مثل هذه التحالفات سوف نشير إلى الطبقة أو الفئات الطبقية التى تقوم بدور القيادة وبدور مسيطر فى الدولة باعتبارها الفئة المسيطرة. وفهمنا للسيطرة لا يعنى فقط الاضطهاد الكلى للطبقات المضطهدة. والواقع أننا نستخدم الكلمة هنا بالمعنى الغرامشى الذى لا يستبعد سلسلة المساومات الطويلة والقصيرة المدى بين الطبقة الحاكمة وحلفائها وحتى مع خصومها(٣٣)، ومن خلال تلك المساومات والتسويات ينشأ توازن معين للقوى يسمح للطبقة الحاكمة بالحصول على القبول العام الذى تحتاجه لتقديم مصالحها الخاصة وكأنها مصالح الأمة ككل. وبما أن القوى المسيطرة أو القوى الحاكمة تتكون من القوى الاجتماعية الأكثر استفادة من النظام القائم، لذلك فإنها تقبل بشكل تام الدور المهيمن للطبقة الحاكمة. وقيمة هذه التعبيرات الأساسية ترجع إلى أنها تسمح لنا أن نفهم كيف أن أكثر من طبقة واحدة يمكن أن تحتل موقعاً مهيمناً، وكذلك طبيعة التناقضات التى يمكن أن تنشأ بين هذه الطبقات. وفى حالة السودان، فإن القوى التى تطمح فى الدخول فى جبهة القوى الحاكمة تشمل الأرستقراطية الدينية ومختلف فئات البرجوازية المحلية. وبمتابعة التغييرات فى تركيب جبهة القوى الحاكمة فى السودان وربطها بعلاقات الإنتاج المتغيرة فى القطاع الزراعى من جهة والسياسات الزراعية الحكومية المتغيرة من جهة أخرى، سنحاول فى هذه الدراسة تأكيد المصداقية العامة للنظرية السياسية الاقتصادية للدولة، وإثبات أن هذه النظرية يمكن تكييفها بشكل مفيد لظروف التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة. وبشكل عام تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين .. فى الفصل الثانى والثالث سنتناول جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى ظل الحكم الكولونيالى، الدولة، صعود الأحزاب السياسية الوطنية والانتقال إلى الاستقلال. وفى الفصول الأخرى سنركز على تطورات فترة ما بعد الاستقلال والأنماط المتغيرة للسياسات الزراعية.

الفصل الثانى

الدولة الكولونيالية والقطاع الزراعى والاقتصاد الوطنى

(بعض الملاحظات الاقتصادية الاجتماعية)

حول التشكيلة الاجتماعية السودانية والإنتاج الزراعى:

فى الفصل الأول أشرنا إلى التنوع الثقافى والأثنى فى السودان الذى يضم فى مساحته الواسعة تاريخاً طويلاً وغنياً. فمساحة هذا القطر تعادل مساحة كل بلدان غرب أوربا أو عشرة أضعاف مساحة بريطانيا العظمى، وداخل هذه المساحة الواسعة يمكننا متابعة تاريخ تكوين الدولة حتى القرن الثامن قبل الميلاد وصعود الممالك النوبية التى مارست نفوذاً ثقافياً واقتصادياً على كل المناطق التى يتكون منها السودان الحديث وعلى أقاليم أخرى عديدة(١). وعبر القرون أدت المصالح التجارية والاقتصادية إلى نزاعات وصراعات عديدة فى أوقات مختلفة مع القوى الخارجية الطامعة، الأمر الذى عرّض المناطق السودانية للغزو من قبل الفراعنة والفرس واليونانيين والرومان والعرب والأتراك والبريطانيين. وكما ذكر عبد الرحيم: ".. من بين كل الغزاة، كان العرب المسلمون هم الأكثر نجاحاً، وأصبحت ثقافتهم وديانتهم، التى حلت محل ثقافات وديانات الرومان واليونانين والمصريين القدماء، ذات أثر دائم فى السودان .. فتعريب السودان وانتشار الإسلام فى مختلف مناطقه لم يكن، بشكل رئيسى، نتيجة لغزو عسكرى، بل كان، أساساً، بواسطة المهاجرين العرب المسلمين الذين تسربوا تدريجياً داخل ممالك النوبة"(٢).وفى بداية القرن السادس عشر الميلادى استكملت عملية تحويل النوبة وظهرت مملكة الفونج الإسلامية. ومنذ ١٥٠٤ ظلت مملكتا الفونج والفور تسيطران على المناطق الغربية والوسطى والشمالية من السودان الحالى حتى أسقطهما الأتراك فى ١٨٢١و ١٨٧٤ على التوالى. ونتيجة لسياسات القمع والاضطهاد التى مارسها الحكم الاستعمارى التركى وسياسات الضرائب الباهظة وفساد الحكم

تفجرت الثورة المهدية ووجدت تأييد المزارعين لتحرر السودان فى عام ١٨٨٥. وبعد ثلاثة عشر عاماً من الحكم الوطنى المستقل جاء الغزو البريطانى المصرى عام ١٨٩٨ الذى حكم القطر حوالى الستين عاماً (١٨٩٨-١٩٥٦).

إذا كان هذا المخطط العام لصعود وسقوط الدول السودانية يقدم تأكيداً للاستمرارية التاريخية، فإنه يحمل معه، أيضاً، مشاكل عديدة أمام البحث الجاد. فمن جهة، هناك الطبيعة المتنوعة لتلك الدول مع كل ما يحمله ذلك معه من ممارسات اقتصادية اجتماعية وسياسية موروثة أو وافدة أو غير متواصلة، ومن جهة أخرى هناك مساحة القطر الكبيرة التى لا تسمح بأى إمكانية لتطور متماثل ومتساوى. وهكذا، فإن طبيعة الإنتاج الزراعى لم تتأثر فقط بالتنوع فى طبيعة المميزات الجغرافية، بل تأثرت أيضاً بالاختلافات فى التجارب التاريخية التى شكلت علاقات الملكية السائدة وأنماط حيازة الأرض. ونتيجة لذلك نلاحظ أن تطور القطاع الزراعى فى أقاليم القطر المختلفة يعكس اختلافاً بارزاً فى جوانبه السياسية والاقتصادية والفنية.

إن معظم الكتابات الخاصة بالزراعة السودانية وتطورها تلتزم تقسيماً جامداً بين قطاع حديث، وقطاع تقليدى. ولكن هناك بعض الكتابات تحاول وضع هذه الازدواجية فى إطار اقتصادى اجتماعى وتاريخى(٣). والواقع أن غالبية الدراسات الأكاديمية والتقارير الرسمية تستخدم طرقاً ومناهج مضللة وسطحية تقود إلى حجب الأسباب الحقيقية للظواهر الاقتصادية الاجتماعية. ومن بين هذه الطرق تقسيم النشاط الزراعى حسب نمط استخدام المياه(٤)، حيث تقسم القطاع الزراعى إلى قسمين مختلفين، الأول يشمل مناطق الزراعة المروية (يتكون معظمه من المشاريع الحكومية على ضفاف النيل وفروعه). والثانى يشمل مناطق الزراعة المطرية التى تزرع بالطرق التقليدية بجانب مشاريع الزراعة المطرية الآلية. وهناك طريقة أخرى نقسم الإنتاج الزراعى حسب طريقة الرى، مطرى، انسيابى، فيضانات، وآلات رافعة إلخ .. وهناك طريقة ثالثة تختلف عن الطريقتين المذكورتين حيث ينقسم النشاط الزراعى حسب الملكية: قطاع خاص، حكومى أو قطاع تعاونى. ونتيجة للنقص فى المعلومات فإن مثل هذا المجهود لم يحقق أهدافه.

من الضرورى أن ننبه هنا إلى أن عدم توفر المعلومات والإحصائيات الأساسية يمثل أهم المشاكل التى يواجهها البحث العلمى فى السودان. ففى عام ١٩٧٦ أشار

تقرير لمنظمة العمل الدولية إلى أن "عملية جمع وترتيب ونشر الإحصائيات لا تجد أسبقيتها المطلوبة فى السودان(٥). وآخر إحصاء وطنى شامل يرجع إلى عام ١٩٥٦، وفى ١٩٧٣ قامت الحكومة بإجراء إجصاء أخر صاحبته حملة إعلامية واسعة، ولكن نتائجه لم تعلن بعد. وتتضاعف هذه المشكلة بموقف معظم الموظفين من الأبحاث التى لا تقوم الحكومة بتمويلها. فهناك موقف رفض ثابت وسط هؤلاء الموظفين يتستر خلف سرية الوثائق والتقارير الحكومية. وسلسلة الإحصائيات الحكومية تشمل قائمة طويلة منها: إحصائيات ميزان المدفوعات، القروض الخارجية، قروض المصارف للقطاع الزراعى، الملكيات الزراعية، الامتيازات الممنوحة لرأس المال الأجنبى، تقارير المشاريع والمؤسسات الزراعية(٦). وهناك عامل آخر يمكن أن نضيفه إلى المشاكل التى يواجهها البحث العلمى فى السودان يتمثل فى طبيعة المعلومات والإحصائيات المتوفرة. فكل الإحصائيات الحكومية الخاصة بالزراعة مبوبة حسب علاقتها بالقطاع التقليدى أو القطاع الحديث. ومثل هذا التبويب فرض علينا التعامل مع الإحصائيات المتوفرة بطريقتها المذكورة. فالقطاع الحديث يشمل المشاريع المروية الحكومية الكبيرة، مشاريع الطلمبات على ضفاف النيل ومشاريع الزراعة المطرية الآلية. والقطاع التقليدى يشمل المناطق الزراعية الأخرى. وهنا من الضرورى أن نشير إلى ملاحظتين هامتين حول تبويب الاحصائيات:

الأولى: إن تعبير "حديث" و "تقليدى" يتضمن تقييماً ذاتياً وافتراضات مشكوكاً فى سلامتها(٧). ففى كل المقابلات التى قمنا بها كان الفهم السائد وسط كبار الموظفين والتنفيذيين السودانيين هو اعتبار القطاع الحديث قطاعاً متقدماً وتقدمياً وكفئاً، وبالتالى يمثل القطاع الأفضل لتطور القطر الاقتصادى الاجتماعى .. أما القطاع التقليدى فيعتبر تجسيداً لكل الجوانب المتخلفة فى الزراعة السودانية.

والملاحظة الثانية: تنبع من عدم دقة هذه الطريقة فى تبويب الإحصائيات. فالاختلاف بين القطاعين، الحديث والتقليدى، ليس اختلافاً كاملاً كما تفترض تعبيرات "حديث" و "تقليدى". فداخل القطاع الحديث، مثلاً، نجد ممارسات زراعية تقليدية وطرقاً تنظيمية تقليدية، والأدوات الزراعية الحديثة تستخدم فى عدد محدود من العمليات الزراعية. والمؤسسات الزراعية الحديثة هى ظاهرة حديثة فى السودان تزايدت فى السنوات الأخيرة(٨).

حول طبيعة الدولة الكولونيالية:

إن تدخل الدولة فى العمليات الزراعية فى السودان يرجع إلى تاريخ بعيد. فقد قامت سلطات الحكم التركى المصرى فى القرن الماضى بعدة تجارب زراعية شملت إدخال الآلات الرافعة للمياه وزراعة القطن والنيلة بهدف التصدير. والدولة المهدية قامت بإجراءات للإشراف على استخدامات الأراضى الزراعية وتوزيعها. ولكن الحكم الثنائى هو الذى شكل ركائز الاقتصاد السودانى الحديث بما فى ذلك القطاع الزراعى .. والحكم الثنائى كان، فى جوهره، حكماً بريطانياً صرفاً، لأن مصر نفسها، الشريك الآخر فى إدارة الحكم الثنائى، كانت تحت الوصاية البريطانية، وحاكم عام السودان، وكبار المسؤولين فى حكومة السودان، كان تعيينهم يتم بواسطة بريطانيا. ولذلك ليس من المستغرب أن تكون السياسات الاقتصادية التى يرسمها أولئك المسئولون مصممة لخدمة مصالح الإمبريالية البريطانية، وليس أى مصالح أخرى. وذلك لأن احتلال السودان نفسه كان من أجل خدمة المصالح البريطانية الاستراتيچية، وظل هذا الهدف يمثل عاملاً هاماً فى توجهات وطبيعة الدولة الكولونيالية طوال سنوات حكمها الستين. وإذا كانت المصالح الاقتصادية والبحث عن المواد الخام والأسواق المضمونة، تشكل السبب الرئيسى فى قيام بريطانيا بتوسيع مستعمراتها، فإن حالة السودان تمثل استثناءً فى هذا التوجه العام. فقد جاء احتلال السودان، بشكل رئيسى، نتيجة للخطر الذى كانت تمثله الدولة المهدية ومحاولاتها المتكررة لزعزعة الاستقرار فى مصر(٩). وهذه الوضعية كانت تهدد الوجود البريطانى فى قناة السويس بأهميتها الحيوية للطرق التجارية بين الغرب والشرق الأقصى. ولذلك فإن الدولة الكولونيالية فى السودان، مدفوعة بمثل هذه الدوافع، ".. لم ترسم أى أهداف محددة خاصة بالنتيجة السياسية النهائية، بل كانت مشغولة فقط باستتباب الأمن والنظام .. الحاكم العام كان أوتوقراطياً، والحكومة المدنية كانت تتبع نهجاً عسكرياً .. ورؤساء المصالح الحكومية وحكام المحافظات، كانوا يمثلون هيئة أركان الحاكم العام وقياداته الميدانية .. القرارات كانت تصدر بالأغلبية، لكن الحاكم العام كان يتمتع بسلطة تجاوز الأغلبية"(١٠). ومن الخطأ أن نقول إن هذا الطابع العسكرى لإدارة الحكم الثنائى كان، بشكل رئيسى، بسبب الضرورات الأمنية والاستراتيچية الإقليمية التى قادت إلى غزو السودان واحتلاله. فخطر المقاومة الوطنية كان يمثل عاملاً

هاماً، حيث يقول ب. م. هولت: "..الأسبقية الأولى للنظام البريطانى المصرى .. كانت تتمثل فى سحق المقاومة الشعبية .. فالهزيمة النهائية للمقاومة المهدوية المنظمة لم تكن تعنى، كما أثبتت الأحداث، زوال تأثير شخصية المهدى .. وكان على الحكومة أن تتعامل مع عدد من المهدويين الذين ظهروا بين وقت وآخر .. تلك الحركات أصبحت محور انشغال الحكومة"(١١). وبعد سنوات من الاحتلال، أى فى عام ١٩٣١، أشار السير هارولد ماكمايكل إلى أن .. ".. بطاريات المدفعية وكذلك الطيارات يمكنها أن تحقق القليل فى تلك المناطق الصحراوية الجرداء .. منذ إعادة الاحتلال نادراً ما مرت سنة دون حاجة لحملة تأديبية" ..(١٢)

والواقع لم يكن الطابع العسكرى هو السمة الوحيدة التى كانت تميز الإدارة الكولونيالية فى السودان عن المستعمرات البريطانية الأخرى التابعة لسلطة وزارة المستعمرات فى لندن. فقد لاحظ ماكمايكل أن .. ".. كل الموظفين البريطانيين يمنحون الولاء المطلق للحاكم العام. وتعيين الجاكم العام ليس تعييناً سياسياً مؤقتاً، والموظفون يعملون فى السودان لأنهم يجدون أفضل فترات حياتهم العملية، دون أى احتمال أو رغبة لنقلهم إلى مكان آخر. وليس هناك أى وزارة أو مصلحة فى لندن تقرر فى مستقبلهم أو تشرف على أعمالهم بأى شكل من الأشكال، وليس هناك أى إشراف برلمانى أو مساءلات برلمانية، أو تنفيذية عن ما يجرى فى السودان. وإذا وجدت مثل هذه المساءلات فإن مكتب الشئون الخارجية، الجهة الوحيدة التى يهمها الأمر، مستعد للرد وتوضيح أن الأمر يخص الحاكم العام فى السودان. هذه الوضعية أدت إلى غياب التحقيقات وتقليل المطالبات التى لا تنتهى حول الإحصائيات والاستيضاحات والتقديرات، والمكاتبات الأخرى التى تثقل كاهل الإداريين. لذلك وجد الإداريون البريطانيون فى السودان أنفسهم غير مشغولين بالمكاتبات الكثيرة، بل مهتمين فقط بعملهم .. ويملكون إخلاصاً جاهزاً لشخص رأس الدولة الذى يجسد القيادة والسلطة"(١٣). وهكذا، فى هذا الطراز من أنواع الحكم فى بدايات القرن العشرين بدأت الدولتية، أو تدخل الدولة الواسع فى شئون الاقتصاد، تغرس جذورها فى إدارة السودان. والدولتية لم تترسخ فقط خلال فترة الحكم الكولونيالى، بل استمرت، مع النزعة العسكرية الملازمة لها، لتسيطر على دولة ما بعد الاستقلال فى السودان. وعلى أى حال، فإن تفهم الدولتية، والنزعة العسكرية الملازمة لها، لا يوفر وحده تحديداً واضحاً لمجموعة القوى التى خططت

سياسات الدولة. وذلك لأن تفهم هذه السياسات، خاصة السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يتطلب أيضاً، دراسة الأساس الطبقى لصناع القرار. وفى حالة السودان، فإن دراسة الإدارة والكولونيالية تشير إلى أن .. "بعض العاملين فى إدارة السودان هم أبناء الأرستقراطية الريفية، وهناك آخرون من الفروع القريبة التى كانت تبحث عن العمل فى الخدمة المهنية فى الريف البريطانى أو فى مستعمرات الإمبراطورية. وهناك فئة ثالثة، من الـ ٤٠٠ موظف الذين ارتبطوا بالخدمة السياسية فى السودان، هم أبناء رجال الدين، وكانوا يشكلون نسبة كبيرة وملحوظة. أما البقية فمن أبناء الأطباء والجنود وموظفى الخدمة المدنية، ومجموعة قليلة منهم جاءت من أسر مرتبطة بالتجارة أو الصناعة .. ولكن لا أحد من أبناء العمال والإداريين سكان المراكز الصناعية الحضرية الكبيرة فى إنجلترا أو من الضواحى الغنية بكوادرها من المهنيين ورجال الأعمال"(١٤). إن هذه الخلفية الاقتصادية الاجتماعية هى المسؤولة، لحدود كبيرة، عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحافظة للحكم الثنائى. وازداد هذا الاتجاه المحافظ من خلال الانشغال بالوضع الأمنى الداخلى غير المستقر الذى سبقت الإشارة إليه. لذلك قامت الدولة الكولونيالية برعاية وتعزيز سلطات القيادات التقليدية فى المجتمع السودانى. وبنفس الطريقة عانت السياسات الاقتصادية من هذا التوجه المحافظ كما سنوضح فى هذا الفصل. فقد تميزت تلك السياسات بدرجة عالية من الحذر والبطء والارتياب. فمشروع الجزيرة، الذى يمثل أضخم إنجازات الإدارة الكولونيالية، لم يكن نتيجة مبادرة جريئة ومستقلة من قبل إدارة السودان السياسية بقدر ما كان نتيجة جهود عدة أطراف مدفوعة بدوافعها الخاصة. ومع ذلك فإن المشروع لم يكتمل إلا بعد أكثر من ربع قرن على الحكم الثنائى.

الدولة الكولونيالية والاقتصاد السودانى:

شهد السودان، مثل معظم البلدان الإفريقية والآسيوية، تزايداً كبيراً فى سرعة التحويل الاقتصادى والاجتماعى كنتيجة مباشرة للحكم الكولونيالى. ولكن ذلك يجب ألا يفسر بأن الاقتصاد السودانى قبل الاحتلال الاستعمارى كان اقتصاداً راكداً وفى مرحلة بدائية متدنية. فالواقع أن العديد من أقاليم القطر قد شهدت نشاطاً اقتصادياً راقياً. وفى المدن القديمة، مثل أمدرمان ، والأبيض وميناء

سواكن ومنطقة الجزيرة، كانت علاقات السوق معروفة ومنتشرة بشكل واسع(١٥).
وفى مقارنة بين مدينة الخرطوم التى أسستها سلطات الحكم التركى ثم أعاد كتشنر بناءها، ومدينة أمدرمان، عاصمة دولة المهدية، يلاحظ هـ ك. جاكسون، مساعد مفتش أمدرمان، فى عام ١٩١١، أن ".. أمدرمان مدينة إفريقية بينما الخرطوم مدينة أوربية الطابع .. وإذا نظر المواطن العادى فى شوارع المدينة الأوربية الجديدة، يجد أمامه الموظفين البريطانيين فى زيهم الرسمى والكتبة المصريين .. وإذا نظر فى سوق أمدرمان يجد الهنود، الأرمن، الأتراك، اليونانيين، السوريين، الإيرانيين وغرباء آخرين من بلدان الشرق الأوسط، أوربيين من أقطار مختلفة، فلاتا وآخرين من بلدان غرب إفريقيا .. وكل الأعراق ورجال القبائل التى يتكون منها السودان الحديث يمكن مشاهدتهم فى الشوارع المزدحمة .. هناك أسواق مفتوحة للحوم، السمك، الحبوب وضروريات الحياة الأخرى .. لكل سوق اسمه: سوق الذرة، سوق السماكين، سوق الجزارين، تذكرك بمثيلاتها فى مدن بريطانيا .. فمقابل سوق الصياغ، الحدادين، وسوق الفلاتا الذى يصنع المصنوعات الجلدية، مقابل هذه الأسواق عندنا: Silver Street, Ironmongers' Lane and Cordovainer Street وغيرها .. أصحاب كل حرفة لهم أماكنهم المحددة فى المدينة .. عندما أتمشى فى شارع النيل، أشاهد بعض الرجال يفرغون حمولات الذرة والصمغ والأخشاب من على ظهر المراكب النيلية .. وعلى بعد أمتار قليلة أشاهد سوق الحبوب حيث الأكوام الصفراء العالية .. وفى السوق هناك سلع متنوعة: الخضروات بأنواعها، السياط المصنوعة من جلد فرس البحر، الأسورة المصنوعة من شعر ذنب الزراف ويعتقد الناس أنها تجلب الحظ، السلال والأطباق الزاهية الألوان وأكوام من البهارات الشرقية، .. الأحجبة معلقة فى واجهة الدكاكين .. التمائم (خرز يلبس فى العنق) حتى منعت الحكومة بيعها. كل هذه السلع نجدها فى السوق جنباً إلى جنب مع السلع المستوردة من بيرمنجهام وطوكيو"(١٦)

لقد اضطرت الحكومة الكولونيالية، بحكم اهتمامها الكبير بقضية الأمن الداخلى، إلى التمسك بوجهة النظر التى تقول "إن الضرائب المنخفضة يجب أن تشكل حجر الأساس فى هرم البنيان السياسى لأنها تضمن السلامة"(١٧). وكان من الطبيعى أن يؤدى مثل هذا النهج إلى عجوزات سنوية فى الميزانية الحكومية. وهذا ما فرض على الحكومة، حتى عام ١٩١٣، المطالبة بتحويلات سنوية من الخزينة

المصرية. وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى حدث تطور هام، حيث ارتفع الطلب على المنتجات السودانية فى مصر والشرق الأوسط. ونتيجة لتزايد الصادرات فى فترة الحرب من الجمال والمواد الغذائية والضأن والأبقار والقطن استطاعت الدولة الكولونيالية، لأول مرة، أن تحقق فائضاً فى ميزانيتها. ونسبة للاهتمام بالقدرة المالية خلال العقود الأولى للحكم الثنائى فقد اتجهت الحكومة إلى تبنى سياسات زراعية، يقول آرثر جتسكل إنها أدت إلى "تحسن بطيء لكنه منتظم فى الوضع المالى ، وذلك نتيجة تسويق عدد من المنتجات .. ذرة أكثر .. مساحة أكثر لزراعة الذرة المطرى، جلود أكثر .. والمصدر الأفضل .. قطن أكثر"(١٨).

وتطبيقاً لهذا المنطق نفسه قامت الحكومة الكولونيالية بتوسيع قاعدة البنى الأساسية فى القطر عن طريق تشييد ميناء بحرية "أكبر وأعمق من ميناء سواكن القديمة" وربطها بخطوط سكك حديدية مع مناطق إنتاج المحاصيل الزراعية بالإضافة إلى توسيع مشاريع الزراعة المروية فى دلتا طوكر وغيرها. وبالتدريج بدأ السودان يتحول إلى مصدر لإمداد السوق البريطانى بالقطن وبعض المنتجات الأولية الأخرى.(١٩) وفى الوقت نفسه بدأ السوق المحلى يتحوّل إلى سوق محتكر للسلع البريطانية. وأدت هذه العمليات إلى تسريع مختلف مستويات عملية الاندماج فى الاقتصاد النقدى، وأشرت المرحلة الأكثر أهمية فى تغلغل أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الواقع السودانى. وخلال فترة من الزمن استطاعت حكومة الاحتلال خلق المزيد من الشروط والحوافز التى ساعدت على تسريع التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد المحلى. وأهم هذه الحوافز تمثّل فى زراعة قطاع رأسمالى حديث متجه، بشل كلى، لإنتاج المنتجات الأولية لأجل التصدير. وهكذا اكتمل فى ١٩٢٤ أضخم مشروع رأسمالى فى القطر، مشروع الجزيرة الذى أنشئ لإمداد السوق البريطانى بالقطن، وأدخل أوسع وأشمل الأشكال الرأسمالية فى تاريخ القطر. ومنذ ذلك الوقت برز جهاز الدولة كمنظم رأسمالى كبير، يستثمر فى مجالات البنى الاقتصادية الأساسية والإنتاج، ويستخدم العمل المأجور. وفى الوقت نفسه أصبح الإنتاج المحلى يواجه منافسة حادة من قبل السلع المستوردة، ولم يجد أى تشجيع يذكر. ونفس الصعوبات واجهت الصناعة المحلية على ضعفها فى تلك الفترة. وفى ظلٍّ هذه الظروف كان من الطبيعى أن يجد الإنتاج الزراعى المتجه نحو التصدير كل أشكال التشجيع والتسهيلات، وأن تتزايد عمليات جذب قطاع

الإنتاج المعيشى إلى داخل الاقتصاد النقدي، وأن تربط نشاطات الإنتاج الزراعى والرعوى الصغير بسوق الصادرات بواسطة فئات متنامية من الطبقة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة، صغار السماسرة وتجار الأرياف. وهكذا قامت سلطات الاحتلال بإعادة صياغة وتوجيه وتكييف عمليات التغيير والتطور المحلية السابقة.(٢٠) ومع أن تلك العمليات لم تكن متقدمة ورغم أن تطورها كان بطيئاً، إلا أنها كانت عملية تطور ذاتى منسجم مع وموازى لمستوى القوى المنتجة فى سودان ما قبل الاحتلال البريطانى. إن نمط التطور الكولونيالى هذا كان قد سبقه إنشاء المؤسسات الإدارية والقضائية والفنية الضرورية لخدمة وحماية النظام الجديد وتمكينه من البقاء والتوالد والانتشار. فالبيروقراطية وقانون العقوبات، دون أن نذكر القوة العسكرية، تضمن نجاح واستقرار الحكم الكولونيالى - وبجانب الضرائب، فإن الدولة الكولونيالية، فى معظم الأقطار الإفريقية، كانت تقوم باستخراج فائض اقتصادى فى مستوى التبادل المفروض بالسيطرة الاحتكارية على تسويق السلع الأولية، وذلك من خلال الضرائب غير المباشرة ومؤسسات التسويق .. وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، كانت الدولة الكولونيالية فى السودان قادرة على التحكم فى مستوى الإنتاج من خلال سيطرتها على ملكية الأراضى. ففى السنة الأولى للحكم الثنائى صدر قانون للأراضى جعل كل الأراضى التى لا تتأكد ملكيتها تتبع لملكية الدولة. ومثل هذا القرار، الذى صدر وطبق بعد سنوات الاضطراب التى شهدتها دولة المهدية حيث قامت الدولة بمصادرة الأراضى الزراعية لمصلحة المزارعين، مثل هذا القرار كان يعنى أن عدداً قليلاً فقط من المزارعين يمكنه إثبات ملكياته بالوثائق القانونية اللازمة. وبهذا المعنى، يمكن أن نقول إن القانون قد اعتمد المصادرة بالأمر الواقع. وتبع ذلك أن قامت الحكومة الكولونيالية فى ١٩٠٥ بإصدار إعلان يمنع أى سودانى من بيع أو رهن أو إيجار أو التخلص من الأراضى الخاصة به بدون الموافقة المكتوبة من قبل مدير المديرية(٢١) .. وفى بعض الحالات قامت سلطات الاحتلال بمصادرات مباشرة كما حدث فى دلتا طوكر بشرق السودان عندما قررت الحكومة الاستيلاء على إنتاج القطن من المزارعين المحليين الذين اعتبرت ملكياتهم أراضى حكومية بكل بساطة.(٢٢)

إن مثل هذه السياسات، مع التوسع فى البنيات الاقتصادية الأساسية، ووجود إدارة أوتوقراطية نهمة لتوسيع عمليات التصدير والاستيراد الخارجية، وقطاع

خاص يهيمن عليه الأجانب، كل ذلك كان يشكل عوامل هامة لإعادة تكييف الموارد الإنتاجية الوطنية، عن طريق عدة قنوات، لخدمة التجارة الخارجية ومتطلبات السوق الجديد، وليس لخلق تنمية وطنية مسيرة ذاتياً. وقد قام هذا النمط الجديد بالتهام إمكانيات الموارد الإنتاجية لعملية التطور القديمة وذلك لأن الأراضى الزراعية، والقوى العاملة ومصادر التمويل قد تمت إعادة توجيهها لخدمة السوق الخارجى بدلاً عن نشاطات السوق الداخلى. وتطبيق أنماط علاقات الإنتاج الجديدة هذه وإدخال المعدات وأساليب الزراعة الحديثة كانت محصورة فى مناطق محدودة ملائمة لاهتمامات ومصالح الدولة الكولونيالية. ونتيجة لكل ذلك انطلقت العوامل والقوى التى خلقت الازدواجية الراهنة لتفعل فعلها فى الاقتصاد السودانى. ففى البداية استخدمت القوة الإدارية والسياسية للدولة الكولونيالية لإدخال نمط التطور الجديد الذى طوّر، بمرور الزمن، قوته الاقتصادية الخاصة. وهذه القوة الذاتية الدافعة كانت، لحدود كبيرة، من صنع الدخول العالية التى ولدتها عمليات إنتاج الصادرات الجديدة. وهذا ما قاد، بالمقابل، إلى نمو أشكال جديدة لاستخدام وتنظيم الموارد الإنتاجية، معتمدة على معدات ومدخلات الإنتاج الحديثة المستوردة. ونتيجة لذلك، قامت القيادات التقليدية والعناصر المسيطرة السابقة بالاستفادة من الفرص التى وفرتها ظروف الاحتلال الكولونيالى، حيث دفعوا أبناءهم إلى مدارس التعليم الحديث وتعليم اللغة الإنجليزية، وضمنوا لهم موقعاً فى وسط البيروقراطية المدنية أو العسكرية والمؤسسات التجارية. والتجار التقليديون أصبحوا تابعين لشركات التصدير والاستيراد الأجنبية ونشاطاتهم التجارية داخل القطر، حيث كانوا يقومون بجمع محاصيل ومنتجات الصادرات وتوزيع المنتجات المستوردة. وهنا لابد أن نشير إلى أن السياسات الزراعية الكولونيالية كانت تحابى القيادات التقليدية والدينية، وتوفر فرصاً واسعة وكبيرة لتجار الأرياف وتجار الذرة والحبوب لتحقيق أرباح كبيرة عن طريق فرض إيجارات عالية على المزارعين وإقراضهم بفوائد ربوية ومعدلات فائدة خرافية(٢٣).

إذن الهدف الرئيسى للدولة الكولونيالية كان يتمثل فى تشجيع وتطوير صادرات زراعية معينة وتوسيع نشاطات التصدير والاستيراد. وعندما طبقت هذه السياسة فى القطاع الزراعى كانت تعنى زيادة زراعة محاصيل الصادرات، والتوسع فى أنظمة الرى والمحالج وشبكات المواصلات. والنشاطات التجارية

والمالية للقطاع الخاص المرتبط بالتجارة الخارجية كانت تتبع خطى الدولة وجاذبية القوى الاقتصادية النامية. ولذلك كان السودان يشهد عملية بناء وتعزيز للقوى الإنتاجية المرتبطة، بشكل مباشر، بخدمة الصادرات الزراعية. وهكذا، كان هناك نمو فى حجم الدخول المتولدة من تلك الصادرات ومعتمدة عليها. وهذه التبعية المالية كانت تعكسها ميزانية الدولة الكولونيالية(٢٤). وفى داخل هذا الإطار العام سنقوم بشرح وتحليل نشاطات الدولة فى القطاع الزراعى. وفى الصفحات القادمة سنعالج مجالات معينة كان لنشاطات الدولة، السابق ذكرها، تأثير كبير عليها.

الدولة الكولونيالية ومشاريع الزراعة المروية:

من المناسب أن نبدأ مناقشتنا لسياسات الدولة الكولونيالية تجاه الزراعة المروية بمشروع الجزيرة. فالمشروع ليس فقط هو أضخم وأول المشاريع المروية فى السودان، بل ظل حتى اليوم يمثل المصدر الأكثر أهمية لعائدات القطر من العملات الصعبة، والأعظم أهمية أن المشروع كان يمثل نموذجاً لعلاقات الإنتاج التى طبقت فى كل مشاريع الزراعة المروية اللاحقة. وفى ذلك يقول أحد الاقتصاديين السودانيين: ".. الدولة نفسها استفادت من تجربة المشاريع المملوكة لشركات أجنبية فى السودان، خاصة مشروع شركة السودان الزراعية، فى تنظيم مشاريعها الخاصة. ومؤخراً، استفاد المنظمون المحليون من تجربة الشركات الأجنبية وتجربة الدولة فى هذا المجال عن طريق تبنى ما يمكن أن نطلق عليه نموذج تنمية الزيداب/الجزيرة"(٢٥).

لقد بدأ رأس المال الأجنبى، منذ الأيام الأولى للحكم الثنائى، ينظر إلى الأراضى السودانية الواسعة غير المزروعة باعتبارها ألدورادو أمريكية أخرى(٢٦). ففى عام ١٩٠٣ أشار ونجت، الحاكم العام فى ذلك الوقت، إلى أنه "اتصلت بعض الشركات والمنظمات والأفراد بحكومة السودان بهدف التحقُّق من شروط بيع الأراضى وحيازة الأراضى الزراعية والزراعة والرى إلخ .. فى القطر"(٢٧). ومع ذلك، فإن السياسات الاقتصادية المحافظة للدولة الكولونيالية، مقرونة بما سبق أن ذكرنا عن الأيديولوجية الطبقية لجهازها السياسى، أثارت ".. مخاوف القطاع الخاص حول موقف حكومة السودان وسياساتها .." لذلك كانت الامتيازات التى منحت للأجانب قليلة جداً فى تلك الفترة (٢٨)، وشركة السودان الزراعية التجريبية كانت من بين المستثمرين الأجانب الأوائل الذين عملوا فى القطر. وهذه الشركة تكونت عام

١٩٠٤ بمبادرة من الزراعى الأمريكى ل. هنت، الذى كان يملك بعض المناجم فى كوريا. وبمشاركة بعض التجار اللندنيين عمل هنت على إحضار مجموعة من العمال السود الأمريكيين (حدادين، ميكانيكيين ومزارعين ..) للعمل فى أراضى الامتياز التى منحت لهم والبالغة عشرة آلاف فدان فى شمال السودان(٢٩) وبعد وصول مجموعة صغيرة منهم قامت الشركة بتغيير خططها واستبدلتها بنظام الاستئجار الذى يعتمد على المزارعين المحليين فى منطقة الزيداب بهدف إنتاج القطن. والنجاح النسبى الذى حققته هذه التجربة، المعروفة بنموذج الزيداب، أدى إلى تشجيع الشركة على طلب المزيد من الأراضى لتحقيق أرباح أكثر، وأدى أيضاً إلى تشجيع الحكومة الكولونيالية على توسيع عمليات الزراعة الرأسمالية بهدف استخدام أقسام أكبر من سكان الأرياف، وبالتالى تلبية احتياجات الأمن والاستقرار وتغطية عجوزات الميزانية الحكومية. وهكذا قامت الحكومة الكولونيالية فى ١٩١١ بدعوة الشركة لإدارة مشروع رى صغير فى منطقة الجزيرة.

وفى نفس خط هذه التطورات تكونت فى عام ١٩٠٢ بمدينة لندن الجمعية البريطانية لمنتجى القطن، وذلك بهدف تشجيع وتطوير زراعة القطن فى المستعمرات البريطانية. وفى ١٩٠٩ تعززت مكانة الجمعية نتيجة لفشل محصول القطن طويل التيلة، المصرى والأمريكى. وهناك أيضاً سبب آخر تمثل فى أن إنتاج القطن المصرى ظل ثابتاً لعقد كامل من الزمن مع عدم وجود أراض إضافية للتوسع الزراعى. وهناك سبب ثالث لهذا القلق على إمدادات القطن الخام عبرت عنه الكلمات التالية: ".. إن أهمية زيادة إمدادات المواد الخام وتخفيض أسعارها يعكسها لنا مجموع الناس المعتمدين على الأسعار التى يجب أن تدفعها صناعتنا الآن - هناك أكثر من ٦٢٨,٥٠٠ من العمال المستخدمين، وبينما يبلغ عدد المغازل العاملة فى العالم حوالى (١٣٤,٠٠٠,٠٠٠) مغزل فإن ما يوجد فى بريطانيا العظمى هو (٥٥,٠٠٠,٠٠٠) فقط - ... الصناعات تعتمد، بشكل كبير، على القطن المصرى بسبب نوعية العمل الخاصة المشار إليها، وأى نقص فى الإمدادات ستنتج عنه مصاعب كبيرة للعاملين .. ويجب أن نضع فى الاعتبار أن أى زيادات إضافية فى الأسعار تعنى إنفاق مئات الآلاف من الجنيهات للمشترين. فمثلاً زيادة (٢,٥ د.) لسعر رطل القطن العالمى سوف تعادل مبلغ ١٠٠ مليون جنيه"(٣٠). وفى ذلك الوقت كان يعتقد أن نوعيات القطن المطلوبة لا يمكن توفيرها من أى من

المستعمرات فى إفريقيا وآسيا .. ووقتها نشرت الجمعية البريطانية معلوماتها حول إنتاج تلك النوعيات فى منطقة الزيداب وطوكر. وكان طبيعياً أن تريح مثل هذه المعلومات الصناعيين البريطانيين وتهدئ من قلقهم حول إمدادات القطن. ولذلك أظهر رأس المال البريطانى اهتماماً عالياً بالقطن السودانى، وحصلت الجمعية البريطانية على أسهم فى شركة السودان الزراعية وانضم رئيسها لمجلس مديرى الشركة. والملفت للنظر أن هذه التطورات حدثت فى عام ١٩١١، نفس السنة التى منحت فيها الشركة المذكورة أول امتيازاتها فى منطقة الجزيرة(٣١).

لقد كان ارتباط الجمعية البريطانية لمنتجى القطن بالشركة الزراعية السودانية حدثاً هاماً منح الشركة مدخلاً واسعاً للدولة الكولونيالية فى السودان. ففى عام ١٩١٢ كانت حكومة السودان قد بدأت تخفف من الصعوبات المالية الهائلة التى ظلت تواجهها خلال سنواتها الأولى. ولذلك نظرت إلى ارتباط الجمعية بالشركة الزراعية باعتباره عاملاً مساعداً لزيادة عائدات صادرات القطن، وفى الوقت نفسه اعترفت بالنفوذ السياسى للجمعية واعتبرتها مجموعة ضغط يمكن استخدامها وسط رأس المال الصناعى والحكومة البريطانية. فمحاولات الحكومة الكولونيالية الأولى للحصول على قرض بهدف توسيع شبكة خطوط السكك الحديدية رفضتها سلطات هوايت هول بحجة أن تمويل مشاريع التنمية فى السودان من مسؤولية الخزينة المصرية. وبما أن القطن طويل التيلة كان أيضاً يمثل المحصول الزراعى الرئيسى فى مصر، فمن غير المعقول أن يحمل ذلك القطن بالنفقات الرأسمالية لتوسيع مشروع الجزيرة لأن مثل ذلك الالتزام يعنى الانتحار الاقتصادى. لذلك فإن الأمل فى توسيع المشروع كان يقع على عاتق الجمعية البريطانية وجهودها فى التأثير على مجلس الوزراء البريطانى. ولم يمض وقت طويل حتى كتبت التايمس فى يناير ١٩١٣ تقول: ".. أعلن مستر اسكويث، فى رده على مندوب الجمعية البريطانية لمنتجى القطن، أن الحكومة .. ستقدم بياناً، تم إعداده، يفوض الخزينة لضمان دفع فوائد قرض تحصل عليه حكومة السودان بمبلغ ثلاثة ملايين"..(٣٢). والملفت أن جهود الجمعية البريطانية وشركة السودان الزراعية لاستكمال اتفاقية إدارة الجزيرة مع حكومة السودان استغرقت وقتاً أطول من الوقت الذى استغرقته تحقيق المهمة الأكثر صعوبة، وهى الحصول على قرض الحكومة البريطانية. والسبب الرئيسى لهذا التأخير يرجع إلى السياسة

الاقتصادية المحافظة التى كان ينتهجها موظفو الخدمة السياسية فى السودان، وإلى قلقهم وانزعاجهم من فقدان السيطرة على شئون القطر. فقد عبر عن ذلك مستر ونجت الحاكم العام وقتها، الذى أعلن خشيته من أن البلاد يمكن .. ".. أن تتحول أخيراً إلى ما يشبه الوضع فى روديسيا .. أى أن الشركة سوف تمتلك من القوة ما قد يؤدى أخيراً إلى أن تصبح وكأنها قد منحت براءة حقوق وامتيازات"(٣٣). وفى النهاية توصل الطرفان إلى تسوية منحت الشركة امتياز إدارة لفترة محدودة، وأعطت الحكومة حق إنهاء الامتياز فى أوقات محددة. وبالإضافة إلى ذلك منحت الشركة حقوقاً كاملة فى عموم منطقة الجزيرة، وإعفاءات من كل أنواع الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول والأراضى والمياه. وفى تعليق حول ربحية مشروع الجزيرة، يلاحظ بروفسير مونو تشويقوا أن .. ".. الشركة والقيادات لم يستثمروا قط أرباحهم فى السودان .. ذلك كان ثغرة مؤسسة .. ففيما يتعلق بالحكومة، فإن الجزء الرئيسى من دخلها كان يأتى من الجزيرة عن طريق نصيبها فى إجمالى دخل المشروع والضرائب المختلفة. والواقع أن فائض الحكومة لم يكن يخصص للتراكم الرأسمالى، بل كان يحفظ فى حساب احتياطى فى لندن، وبالتالى كان يمكن لإنجلترا أن تستفيد منه. وقد وصل الفائض المجمع فى عام ١٩٥٠ إلى ١٦.٢٧٣.٣١٥ جنيه استرلينى"(٣٤).

فى عام ١٩٢٥ افتتح مشروع الجزيرة بمساحة بلغت حوالى ١٠٠.٠٠٠ فدان، وكان يقدم باعتباره نموذجاً للعلاقات المتعددة الأطراف بين المزارعين والإدارة والحكومة. ووجهة نظر آرثر جتسكل أول مدير للمشروع، التى تقول إن منطقة الجزيرة قبل قيام المشروع كانت تسكنها قبائل شبه رعوية قليلة، تعكس النظرة الذاتية التى تميز بها الإداريون البريطانيون فى فترة الحكم الثنائى، وبعيدة كل البعد عن حقائق الواقع. ففى ١٩١٠ يؤكد الحاكم العام فى تقريره أن .. ".. الزيادة الكبيرة فى إنتاج القطن فى منطقة الجزيرة تمثل مؤشراً زراعياً مشجعاً - ومع أنه ردىء وزرع وحصد بإهمال واضح، لكنه على أى حال قطن قام الأهالى بإنتاجه دون أى مساعدة خارجية وفى ظل ظروف مثبطة للهمم"(٣٥). وبالإضافة إلى ذلك، فإن دراسة بروفسير فوزى لسلطنة الفونج تشير إلى أن المنطقة كانت تنتج القطن والحبوب وتصدر المنسوجات إلى أثيوبيا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وهناك دراسات أخرى توصلت إلى أن منطقة الجزيرة كانت تنتج الحبوب الغذائية لكل

أقاليم السودان، وأنها كانت مركزاً مزدهراً لتجارة الجملة. وبعيداً عن الادعاء بأن المنطقة كانت خالية من السكان، فإن (... حوالى ٦٠٪ من الأراضى التى أدخلت فى المشروع كانت تتبع لملكيات ١٥٠ أسرة، معظمها من الأسر التجارية الراسخة(٣٦). والواقع أن أحد النتائج الأولية لقيام المشروع تمثلت فى .. ".. القضاء على طبقة ملاك الأراضى وتحويلها إلى مزارعين/مستأجرين يديرون حيازات صغيرة نسبياً، تحت ظروف سيطرة شاملة وكلية لإدارة أجنبية"(٣٧). ومع تطور اندماج منطقة الجزيرة فى الاقتصاد العالمى .. "سمح للتجار المحليين بنشاطات تجارية محدودة نظراً لتوجيه كل المحصول النقدى -القطن- للسوق البريطانى"(٣٨). ولذلك اضطر عدد كبير من التجار لمغادرة المنطقة، بينما تدهور نشاط الآخرين لينحصر فى تجارة القطّاعى. أما مزارعو المشروع فقد كان عليهم الالتزام بجدول محدد من العمليات الزراعية تحت إشراف الإدارة التى تملك سلطة فرض العقوبات على المزارع ونزع حواشته. وكما يقول أحد المراقبين فإن .. ".. المنتج لا يستطيع أن يقوم ذاتياً بتنظيم عمله، بل يفرض عليه كل شىء من الخارج. وفيما يتعلق بوضعه، فإنه ليس أكثر من بروليتارى، أجير .. المنتج فى مشروع الجزيرة يعيش حالة اغتراب حقيقية(٣٩). فالإشراف على المزارعين يشمل تفاصيل كثيرة، يفرض عليهم إعداد الأرض للزراعة، الزراعة، تنظيف الحشائش، حصاد القطن وتسليمه لإدارة المشروع. وكل هذه العمليات لا يمكن إنجازها اعتماداً على عمل أفراد الأسرة فقط. ولذلك ظلت الإدارة تمنح المزارعين قروضاً معينة لتمكينهم من مقابلة نفقات العمل المأجور. وهذا ما شجع على نمو الملكيات الكبيرة وعلى خلق طبقة عمال زراعيين. وفى "ظل الإدارة البريطانية للمشروع أهملت أوضاع المزارعين ولم تبذل أى جهود تذكر لتطوير أوضاعهم التعليمية أو الصحية، أو لتنمية القيادات المحلية وتمكينها من تسيير شئون المجتمع الريفى الجديد"(٤٠). وإذا كان جتسكل قد أكد أن "الإدارة البريطانية كانت إدارة مباركة .. كنا نرعى الناس كما ترعى المربيات الأطفال فى دور الحضانة(٤١). إذا كان جتسكل يصف الإدارة البريطانية بهذه الكلمات، فإن واقع حياة المزارعين يكذبه بقوة.

الدولة الكولونيالية ومشاريع الطلمبات الخاصة:

فى البداية نشير إلى أن السياسات الكولونيالية المتعلقة بالقطاع الزراعى لم

تكن كلها مرتبطة بالعوامل الخارجية. فتراخيص مشاريع الطلمبات الخاصة كانت من بين السياسات التى ارتبطت باعتبارات محلية محددة. فالهدف الرسمى لهذه السياسة كان يتمثل فى تشجيع إنتاج القطن فى مشاريع خاصة على طول ضفاف النيل. والأهمية المباشرة لهذه المشاريع تتركز فى أن السلطات الكولونيالية قد استخدمتها فى خلق قاعدة اقتصادية لأنصارها وحلفائها المحليين. وفى السنوات الأخيرة للحكم الكولونيالى، وفى بداية عهد الاستقلال، ظلت مشاريع الطلمبات الخاصة فى مركز اهتمامات السياسة الوطنية السودانية.

لقد ظلت الإدارة الكولونيالية، حتى الثلاثينيات من القرن الحالى، تحكم البلاد بطريقة عسكرية مركزية، شملت فرض الحكم العسكرى خلال معظم تلك الفترة، ومعظم الإداريين كانوا من العسكريين البريطانيين، ولم يكونوا يرغبون فى تفويض سلطاتهم أو فى إشراك سودانيين فى تركيبة السلطة. فقد كان صدى الثورة المهدية لا يزال حياً فى أذهانهم: وبعد مرور عقدين من الزمن على الحكم الثنائى فى السودان اكتشف البريطانيون حلفاءهم وسط قيادات المؤسسات السياسية المحلية. فهذه القيادات التقليدية، كما أدرك النظام الكولونيالى بشكل صحيح، كانت تمتلك إمكانيات القيام ببعض المهام التنفيذية، ومن بينها هدفان محددان. الهدف الأول تمثل فى توفير حماية ضد الأفكار الوطنية الحديثة التى تهدد النظام القائم. ففى شرحه لهذه الفكرة يقول الحاكم العام، السير ج. مافى، إن القيادات التقليدية سوف توفر .. ".. حاجزاً بين المحرِّض والبيروقراطى .. حواجز حماية ضد جراثيم الوطنية المؤذية .. وسوف تواجه الجراثيم السياسية القادمة من الشمال إلى الخرطوم"(٤٢). أما الهدف الثانى فقد تمثل فى أن الإدارة الأهلية سوف تعمل كنظام حكم غير مكلِّف نسبياً، حيث يشير السير ج. مافى إلى أن .. ".. تعيين الأهالى فى الخدمة العامة فكرة مقنعة .. نمنح القيادات التى نختارها مكافأة مناسبة بهدف تعزيز مكانتهم وشخصيتهم، وبذلك نضمن فى المدى البعيد عدم اللجوء لتوسيع جهازنا الإدارى الباهظ التكاليف"(٤٣). وهكذا، بدأت منذ أواسط العشرينات، تصدر سلسلة من القوانين بهدف تعزيز سلطات زعماء القبائل المالية والقضائية. وبعد تطبيق النظام الذى أطلق عليه البريطانيون اسم (الحكم الغير مباشر)، بدأت الحكومة الكولونيالية فى إصدار تراخيص مشاريع الطلمبات الخاصة على طول النيل. وبذلك تحصّل عدد كبير من القيادات القبلية والدينية

على مشاريع كبيرة. والواقع أن أول المستفيدين من هذه السياسة كان هو السيد عبد الرحمن المهدى، ابن المهدى العدو الرئيسى للحكم الإمبريالى البريطانى. وفى هذا الخصوص أشار ك. هندرسون إلى أن السيد عبد الرحمن وقف أثناء الحرب العالمية الأولى ضد دعوة الجهاد التى أطلقتها الدولة العثمانية، وأنه شرح لـ .. "..أنصار والده أن تركيا، قبل كل شيء، هى عدوهم التقليدى .. وبعد نهاية الحرب منحته الحكومة مقاولة تجهيز أخشاب لخزان سنار الذى شيد لرى مشروع الجزيرة .. ومن خلال استثمار رأس المال الذى كسبه من هذه العملية وضع الأساس لنشاطه الاقتصادى الواسع انطلاقاً من زراعة القطن فى جزيرة أبا"(٤٤). وبالإضافة إلى هذه الجزيرة وأراضيها الواسعة فى النيل الأبيض، كان السيد عبد الرحمن يملك مشاريع أخرى "مولتها له الحكومة بتكلفة بلغت ٢٨,٠٠٠ جنيه .. وفى الجزيرة نفسها بلغت مساحة الأراضى التى كان يديرها فى ١٩٣١ حوالى ٩,٦٠٠ فداناً. وبالإضافة إلى الأرباح الكبيرة التي حققتها له الزراعة، علينا أن نضيف الزكاة التى بدأ يجمعها من الأنصار منذ ١٩١٩ سنوياً وكذلك الهدايا التى كان يقدمها له أثرياء الأنصار. وهكذا أصبح السيد عبد الرحمن فى عام ١٩٣٥ من أبرز أغنياء السودان بكل المقاييس"(٤٥). وفى حالة السيد عبد الرحمن، لم ينحصر الدعم الحكومى فى المشاريع الزراعية والمساعدات المالية فقط .. فالسير جيمس روبرتسون، الذى تولى منصب الحاكم العام أثناء الحكم الثنائى، يتذكر السنوات المبكرة للاحتلال الاستعمارى ويقول: "عندما انشغل السيد عبد الرحمن بالسياسة، وكنت سكرتيراً للخدمة العامة، كنت أتهم .. بأنى السبب فى بناء قوة ونفوذ السيد عبد الرحمن عن طريق الأراضى الزراعية الواسعة التي منحتها له لزراعة القطن .. السيد عبد الرحمن كان، بالطبع، يعمل فى التجارة والزراعة، لكن الفنيين الزراعيين والمهندسين التابعين للحكومة قدموا له مساعدات كبيرة فى تخطيط القنوات واستغلال الأرض وتركيب الطلمبات"(٤٦). وهكذا، من خلال مثل هذه الأساليب قامت الدولة الكولونيالية بمساعدة السيد عبد الرحمن فى بناء قاعدته الاقتصادية ليقود المهدية التى ورثها عن أبيه فى طور جديد. وهذه (المهدية الجديدة) أكدت قدرتها على قيادة جموع الأنصار، ولكنها كانت مجردة كلية من محتوى المهدية الأصيل المعادى للكولونيالية. وفى هذا الخصوص يشير نقد الله إلى القصص الشعبية التى تقول إن السيد عبد الرحمن "استطاع تنظيف أراضى

الجزيرة أبا من الأشجار وزراعتها عن طريق استخدام الأنصار، الذين كان يقول لهم إن كل واحد منهم يقطع الأشجار من شبر فى الأرض ويزرعه سيعوضه الله نفس المساحة فى الجنة"(٤٧).

كان السيد عبد الرحمن مقدماً بين القيادات الدينية، التى منحت أيضاً مشاريع زراعية. وتشمل قائمة هذه القيادات السيد على الميرغنى والسيد الشريف يوسف الهندى اللذين يمثلان، مع السيد عبد الرحمن، أعمدة الأرستقراطية الدينية فى السودان(٤٨). فالميرغنى هو زعيم لقطاع واسع من المريدين، وطائفته المعروفة بالختمية وفرت له قاعدة واسعة من السودانيين تقدّره وتمنحه ولاءها المطلق. وهؤلاء الزعماء الثلاثة، المهدى والميرغنى والهندى، الذين وجدوا الرعاية والدعم والمساعدة من الحكومة الكولونيالية، هم الذين قاموا فى السنوات الأخيرة للحكم الثنائى بتكوين الأحزاب السياسية الكبرى فى السودان، حزب الأمة والحزب الوطنى الاتحادى وحزب الشعب الديمقراطى. وقرار منح تراخيص المشاريع للسيد عبد الرحمن كان مرتبطاً باعتبارات سياسية عبرت عنها بوضوح توجيهات الحاكم العام فى عام ١٩٢٨، التى أشارت إلى أنه "طالما أن السيد عبد الرحمن ينتهج اتجاهاً معقولاً فى المجالات الدينية والسياسية، فعلينا، كتنظيم للملاءمة السياسية، أن نربطه بنا من خلال قيود اقتصادية قوية"(٤٩). وجرى تطبيق نفس الفكرة مع القيادات الدينية والقبلية الأخرى. وبهذه الطريقة، إذن، قامت سلطات الحكم الثنائى باستخدام مشاريع الطلمبات الخاصة كحوافز لكسب تأييد ودعم زعماء الطوائف الدينية والقبلية ولمكافأتهم وتقوية مراكزهم القيادية فى المجتمع.

وبجانب القيادات الدينية والقبلية وجد التجار المحليون، ورأس المال الأجنبى، نصيبهم فى مشاريع الطلمبات الخاصة. وهذا ما أضاف أهمية اقتصادية كبيرة للدور السياسى الهام الذى لعبه هذا النمط من التنمية الزراعية الرأسمالية، كما سبق أن أشرنا. فكل الإنفاق الرأسمالى، تقريباً، الذى قدِّر بحوالى ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٦٣، جاء من القطاع الخاص(٥٠). وأغنى أثرياء القطر كانوا من بين أصحاب مشاريع الطلمبات الخاصة. فالبرير، مصدر المواشى البارز، وعثمان صالح، التاجر المعروف، وأبو العلا وعبد المنعم محمد، الممولان والوكيلان لعدد من الشركات الأجنبية، كل هؤلاء كانوا من بين المجموعات الأولى التى عملت فى مشاريع الطلمبات الخاصة.(٥١) ومعظم تمويل هذه المشاريع كان يجىء من فروع

البنوك التجارية الأجنبية فى السودان، وبنك باركليز البريطانى بشكل خاص، وذلك بالإضافة إلى بعض الرأسماليين الأجانب مثل رأى إيفانس وخورى وكونتو ميخالوس - وهذا الأخير هو الذى قام بتمويل أول مشاريع السيد عبد الرحمن(٥٢). وبشكل عام يمكن القول بأن البنوك التجارية تجنبت الاستثمار المباشر فى مثل هذه النشاطات بسبب طبيعتها كاستثمارات طويلة المدى، ولأنها كانت تفضل التعامل مع وكلاء محددين هم الذين كانوا يتعاملون مباشرة مع أصحاب المشاريع. ونتيجة لذلك ظهرت مجموعة من المولين السودانيين، وكانوا هم أنفسهم من أصحاب المشاريع الزراعية، مثل أبو العلا، عبد المنعم محمد، دائرة المهدى وعثمان صالح وغيرهم.

إن الرقابة على الطلمبات، الذى كان يحكم مشاريع الطلمبات الخاصة، كان يسمح باستمرار المشروع بين ١٠ إلى ١٥ سنة، ويركز على القدرة المالية لمن يتقدم بطلب للحصول على الترخيص له بإنشاء مشروع. وروح وواقع تطبيقات القانون، وكذلك كل تطورات سياسة مشاريع الطلمبات الخاصة، تكشف لنا الفكرة الاقتصادية الأساسية التى ظلت تتحكم فى سياسات الدولة الكولونيالية، المتمثلة فى ضمان إنتاج القطن فى السودان بأقل تكلفة ممكنة. ونتيجة لذلك كان من الضرورى ضغط نفقات الإنتاج إلى الحدود الدنيا الممكنة. ومن هنا يمكننا أن نفهم تحيُّز القانون، الذى كان يحكم العلاقة بين صاحب الرخصة والمزارعين، إلى جانب صاحب الرخصة. فالتزامات صاحب المشروع تشمل توفير مياه الرى، وتقديم القروض الضرورية، وتحمُّل ٥٠٪ من الحساب المشترك الخاص بمحصول القطن. أما المزارعون فعليهم تحمل بقية نفقات الحساب المشترك، بالإضافة إلى القيام بالعمليات الزرعية وحصاد القطن وتسليمه لصاحب المشروع. والبنود التى يتضمنها الحساب المشترك تشمل الجوالات، عمليات الحلج والتسويق. وينص القانون أيضاً على حق صاحب الرخصة فى نزع الحواشه أو القيام بالعمليات الزراعية فى حالة اقتناعه بعدم كفاية أداء المزارع وخصم تكلفة تلك العمليات من عائدات إنتاجه، ولا حاجة للقول بأنه من الصعب تحديد مفهوم (كفاية الأداء). وبالإضافة إلى ذلك يفرض القانون رسوماً رمزية مثل رسوم الرخصة وإيجار الأرض بهدف تشجيع العمليات الزراعية، ولا يلزم صاحب الرخصة بأى التزامات لتطوير التعليم والخدمات الصحية أو الخدمات الاجتماعية وصندوق الاحتياطى وغيرها من

الخدمات التى كان يلتزم بتوفيرها مشروع الجزيرة. كما أن صاحب المشروع غير ملزم قانونياً باستخدام المدخلات الزراعية التى تساعد على المحافظة على خصوبة التربة، وهو أيضاً غير ملزم بفحص ومراجعة حسابات المشروع بواسطة جهة قانونية مستقلة، وبما أن صاحب المشروع هو المسؤول عن الإدارة المالية، فقد كان يعمل عادة على تضخيم مصروفات التسويق والحلج وغيرها من المصروفات التى تشكل الحساب المشترك.(٥٣) وبعد خصم الحساب المشترك والمصروفات الأخرى من إجمالى عائدات محصول القطن يقسم الباقى بنسبة ٦٠٪ لصاحب الرخصة و٤٠٪ للمزارع. وبالإضافة لكل ما سبق، فإن اهتمام الدولة الكولونيالية بإنتاج القطن فى السودان كان واضحاً أيضاً فى تركيبة رسوم مياه الرى التى تحابى زراعة القطن ولا تشجع زراعة الحبوب الغذائية الضرورية لغذاء السكان(٥٤). فمعظم المشاريع الخاصة كانت تستورد الذرة من مناطق أخرى، رغم أنه يمكن زراعته محلياً. والصورة العامة لعلاقات الإنتاج فى تلك المشاريع قام بتصميمها الحاكم العام، السير روبرتسون، الذى أشار إلى أنه "فى أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينات بذل السيد عبد الرحمن جزءاً كبيراً من وقته وطاقته فى مشاريعه الزراعية، وبمساعدة أنصاره الذين عملوا معه مقابل أجر زهيد، عبارة عن بليلة وعصيدة وبركة، قام بزراعة أراضٍ واسعة وحقق أرباحاً كبيرة. وأقرباؤه أيضاً أقاموا مشاريع بالقرب منه، وشاركهم السيد عبد الرحمن بماله .. المزارعون لا يحصلون عادة على نصيب عادل مقابل عملهم، وإذا ما شحت مياه الرى فإن الأولوية تعطى للقطن، قبل محصول الذرة، وهناك شكوك حول عدالة توزيع العائدات"(٥٥).

الدولة الكولونيالية والزراعة الآلية:

شهد النصف الأول من هذا القرن، كما هو واضح من مناقشتنا السابقة، بداية وتوسع الرى الانسيابى فى منطقة الجزيرة وكذلك مشاريع الطلمبات الخاصة، ففى الفترة ما بين ١٩٠٤-١٩٣٩ ارتفع عدد مشاريع الطلمبات من ١٣ إلى ٢٤٤ مشروعاً، ليصل فى بداية ١٩٥٤ إلى ١٣٣١ مشروعاً(٥٦). وفى الجزيرة كانت مساحة المشاريع التجريبية الأولى فى ١٩١٥ حوالى ٢١٫٦٠٠ فداناً، وبعد اكتمال خزان سنار ارتفعت المساحة إلى ٢٤٠٫٠٠٠ فداناً، وفى منتصف الخمسينيات وصلت إلى حوالى المليون فدان.(٥٧) وبالإضافة إلى ذلك هناك نوع ثالث من النشاط الزراعى

هو ما عرف بالزراعة المطرية الآلية، ظهر فى المناطق الريفية بإقليم السافنا. وفى تلك المناطق كان الإنتاج الزراعى يرتكز على الخبرات التاريخية المتراكمة للمزارعين، وكان يستهدف، بشكل كلى، إنتاج محاصيل الاكتفاء الذاتى. ورغم التفاوت فى نسبة الأمطار والمعدات الزراعية البدائية استطاع المزارعون التكيف مع بيئتهم عن طريق الزراعة المتنقلة، وذلك بهدف المحافظة على خصوبة الأرض. وكانوا يمارسون النشاط الزراعى بجانب الرعى والصيد وحريق الفحم. وبعض السكان كانوا يهاجرون إلى المشاريع الزراعية القريبة منهم للعمل فى موسم زراعة وحصاد القطن. وبشكل عام يمكن القول إن الدولة الكولونيالية أهملت أقاليم الزراعة المطرية وسكانها بشكل تام. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية واحتياج قوات الحلفاء فى إفريقيا لإمدادات كبيرة من المواد الغذائية، بدأ اهتمامها بالزراعة المطرية، عن طريق تطوير وتوسيع الزراعة المتنقلة بالإضافة إلى عمليات تجريبية فى الزراعة الآلية، وذلك بهدف خلق مخزون من إمدادات الحبوب. وهكذا شهدت منطقة القضارف أولى تجارب الزراعة المطرية، وازدادت المساحة المزروعة من ١٢,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٤٤ إلى حوالى ٢١,٠٠٠ فدان عام ١٩٤٦، أى بنسبة ٧٥٪(٥٨). وبعد ذلك انتزعت الدولة حوالى ٣٤٤٠,٠٠٠ فدان من قبيلة الشكرية الرعوية وحصرت استغلالها فى مشاريع الزراعة الآلية الخاصة(٥٩) وفى عام ١٩٥٤ تم تكوين لجنة حكومية لدراسة فتح المجال للقطاع الخاص فى الزراعة المطرية الآلية، وقامت الدولة الكولونيالية بتنفيذ توصياتها التى أشارت إلى .. "إننا لا ننصح فى الوقت الراهن بقيام الدولة بإنتاج المحصول التجارى، ومستقبل الزراعة الآلية يجب أن يكون فى أيدى القطاع الخاص، على أن تمدُّه الدولة بمساعدات معينة"(٦٠). ومنذ ذلك الوقت انسحبت الدولة وتركت المجال كلية للقطاع الخاص، وبدأت المشاريع الآلية فى التوسع. ففى السنوات الأولى ١٩٤٩/٤٨ كانت مساحة الوحدة الزراعية ٣٠٠ فداناً، وبعد ذلك أصبحت ٢٤٠٠ فداناً(٦١). وفى بداية الستينيات بدأ التوسع الحقيقى للزراعة الآلية، وكانت تمثل نشاطاً مربحاً ومجالاً هاماً فى عملية التراكم الرأسمالى. فقد وزعت المشاريع (مساحة المشروع الواحد ١٠٠٠ فدان) مقابل رسوم إسمية، وقامت الحكومة بمسح الأراضى وإعدادها للزراعة ووفرتها بشروط مريحة لأصحاب المشاريع، ومعظمهم كان من التجار والبيروقراطية المدنية والعسكرية.(٦٢) ونتيجة لتوسع هذه المشاريع أجبر المزارعون التقليديون على

البحث عن أراضٍ زراعية بعيدة عن مناطق سكنهم أو التحول إلى عمال زراعيين موسميين - أما القبائل الرعوية فقد حرمت من مراعيها التقليدية واضطرت إلى البحث عن مراعٍ جديدة بعيدة عن المشاريع الزراعية.

قمنا فى هذا الفصل بتوضيح ومناقشة نشاطات الدولة الكولونيالية فى ثلاثة مجالات رئيسية للزراعة فى السودان، وهى المجالات التى أدخلت علاقات الإنتاج الرأسمالية المكثفة وأدت إلى تهميش المزارعين التقليدين. وفى الفصول القادمة سنقوم بمناقشة تأثيرات هذه التطورات فى بعض جوانب التركيب الطبقى فى السودان.

الفصل الثالث

الدولة وتكوين القوى المهيمنة والأحزاب السياسية

سياسات التنمية من الفترة الكولونيالية حتى الآن:

إن إدارة الحكم الثنائى لم تهتم بخطط تطوير الموارد الزراعية فى السودان أو خطط الاستثمارات الزراعية العامة الطويلة المدى وذلك حتى الحرب العالمية الثانية. فقد تركزت اهتماماتها وجهودها الاقتصادية فى تنمية "جزر نمو" من مشاريع الزراعة المروية، بهدف إنتاج القطن بشكل رئيسى. وبجانب ذلك قامت الدولة الكولونيالية بتشييد بعض البنيات الاقتصادية الأساسية، ووفرت خدمات اجتماعية قليلة ومحدودة، وحافظت بإحكام على الاستقرار المالى. وكانت أداتها الاقتصادية الرئيسية تتمثل فى ميزانية الدولة السنوية التى ظلت مصروفاتها العامة تتعادل أو تقلّ قليلاً عن الإيرادات الحكومية، والمشاريع الرئيسية التى رغبت فى تنفيذها كانت تمول بطريقة خاصة من فوائض الميزانية أو عن طريق الاستدانة من أسواق المال اللندنية فى الظروف الاستثنائية.(١) وبعد الحرب العالمية الثانية تكونت "لجنة أسبقيات التنمية" من كبار موظفى الخدمة المدنية لوضع خطة طويلة المدى. وكما حدث فى معظم المستعمرات البريطانية، وضع "برنامج تنمية" للسنوات ١٩٤٦-١٩٥١ وخطة أخرى للسنوات ١٩٥١-١٩٥٦ .. وركزت الخطتان على البنيات الأساسية والمشاريع الزراعية، ولكنها افتقدت وجود أى "هدف مشترك أو اتجاه قِطاعى".(٢) وفى بداية الخطة الثانية، أيضاً، أنشأت الدولة جهازاً إشرافياً فى مصلحة المالية لإدارة الإنفاق الرأسمالى سمى "قسم الإنشاء والتعمير"، وهذا القسم علينا الاهتمام به، ليس فقط بسبب المهام التى قام بتنفيذها أثناء الفترة الكولونيالية، بل أيضاً لأنه كان يمثل المركز الذى توالدت وتطورت فيه منظومة الأفكار الاقتصادية التى تحكّمت فى فترة ما بعد الاستقلال. وفى الفترة ما بين ١٩٥٦، نهاية الخطة الثانية وإعلان استقلال السودان، حتى ١٩٦١ توقفت الخطط البعيدة المدى، حيث اعتمدت الحكومات المتعاقبة، خلال

الفترة المذكورة، على برنامج سنوى يشمل مجموعة مشاريع تحت اسم "برنامج الإنشاء والتعمير الجديد"، هدفه الرئيسى توسيع الزراعة المروية وإنتاج المزيد من القطن(٣). وفى الواقع أن معظم المشاريع لم تكن جديدة، بل من بقايا مشاريع الفترة الكولونيالية ومشاريع أخرى فرضتها الضغوط السياسية. وذلك يؤكد أن نهاية الحكم الكولونيالى وتحقيق الاستقلال لم يحدث تغييراً فى "إيديولوچية" أو عمليات تخطيط التنمية(٤). وأسباب ذلك ترجع إلى طبيعة الحركة الوطنية التى حققت الاستقلال، بالإضافة إلى التجربة التاريخية للبيروقراطية السودانية وعلاقات القوى المتحكمة فى التوازن الطبقى لدولة ما بعد الاستقلال.

لقد استمرت "مشاريع الإنشاء والتعمير الجديدة" حتى عام ١٩٦٢ حيث أعلنت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٥). وفى ذلك الوقت كانت السلطة فى أيدى كبار ضباط الجيش، الذين قاموا بانقلاب نوفمبر ١٩٥٨ الذى أطاح بأول تجربة ديمقراطية فى السودان. وبعد ست سنوات أدى تغير توازن القوى الاقتصادية الاجتماعية والسياسية إلى إسقاط الحكم العسكرى واستعادة الحكم المدنى، الذى ألغى الخطة العشرية بعد مرور ثلاث سنوات على تطبيقها. والواقع أن إلغاء الخطة لم يكن إلغاءً شاملاً، لأنها ظلت تمثل الإطار العام الوحيد لتحديد أهداف وتوجهات برامج التنمية السنوية خلال سنوات الفترة البرلمانية الثانية ١٩٦٤-١٩٦٩(٦). وكانت هذه البرامج تعكس روح وشكل إسقاطات "لجنة أسبقيات التنمية" فى العهد الكولونيالى(٧). ومن جهة أخرى نلاحظ أن كل خطط التنمية الطويلة المدى فى السودان قد صممت وأعدت فى فترات الحكم العسكرى وليس فى فترات الحكم البرلمانى المدنى، وأن كل هذه الخطط أوقف تنفيذها قبل اكتمال الفترة المحددة لها. وهكذا، بعد عام واحد على انقلاب ١٩٦٩ أعلنت السلطة العسكرية خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٨). وبعد فترة وجيزة استبدلت بخطة "برامج العمل المرحلية" التى استمرت لثلاث سنوات تقريباً(٩). وفى ١٩٧٧، وبنفس الطريقة التى أعدت وأعلنت بها الخطط السابقة، أعلنت الخطة السِّتِّية وحدد هدفها فى تحويل السودان إلى سلة غذاء للمنطقة والعالم(١٠). وبحلول عام ١٩٨٠ جمدت الخطة الستية نتيجة للتخفيضات التى أجريت فى سعر صرف الجنيه وفى الإنفاق الحكومى وتجميد الاستثمارات الجديدة، واستبدلت ببرامج التركيز الاقتصادى التى وافق عليها صندوق النقد الدولى، وعرضت باعتبارها الطريق

الوحيد للإنعاش الاقتصادى(١١). وفى نفس الوقت قامت الحكومة بتوقيع اتفاقيات عديدة مع شركات أجنبية لإدارة وإعادة تأهيل مشاريع القطاع العام الزراعية(١٢). ونتيجة لعجزها عن مواجهة الانهيار الاقتصادى الجارى فى البلاد قامت الدولة فى عام ١٩٨١، وبالاتفاق مع صندوق النقد الدولى، أيضاً، بإلغاء برامج التركيز واستبدالها بخطة للتقشف الاقتصادى أدت إلى تخفيضات أخرى فى سعر صرف العملة المحلية وفى الإنفاق الحكومى بالإضافة إلى سحب الدعم الحكومى للسلع الأساسية(١٣).

إن هدفنا فى هذه الدراسة ليس تقديم تقييم فنى لتطور الخطط الاقتصادية والاجتماعية، فهناك العديد من الدراسات التى تناولت هذا الموضوع بدرجات متفاوتة من العمق. وعلى أي حال. فإن هذه الدراسات، فى معظمها، تشترك فى إهمالها وتجاهلها للقوى السياسية والاقتصادية الاجتماعية التى استندت عليها الخطط المذكورة. ولذلك لا نستغرب استنتاجها الخاطئ الذى يجرد تلك الخطط من أى محتوى طبقى أو مصالح اقتصادية محددة، لذلك عندما تلغى الخطط الاقتصادية، كما حدث لكل الخطط التى شهدتها فترة ما بعد الاستقلال، فإن ذلك يحدث "بسبب استمرار المؤشرات الاقتصادية الهامة فى التغيّر بمرور الزمن" أو "نتيجة للإعداد المحدود وغير الكافى" أو "بسبب ضغوط سياسية فرضت أهدافاً غير متحققة" أو نتيجة "لعدم قدرة القطاع الاقتصادى على إيجاد حلول لكل المشاكل المرتبطة بتخطيط التنمية الاقتصادية" أو بسبب وجود "اختناقات كبيرة فى السوق"(١٤). وفى الحالات القليلة التى اهتمت فيها بالقوى الاقتصادية الاجتماعية، فإن هذه الدراسات تقدمها، فى العادة، باعتبارها عوامل عدم استقرار مسؤولة عن فشل الخطة، أو باعتبارها "عوامل إثارة وتحريض فرضت تغيير أهداف الخطة"(١٥).

إن اهتمامنا هنا، إذن، يتركز على المصالح الحقيقية التى تحدد أهداف وسياسات الخطة بشكل يعبر عن تلك المصالح. وفى بعض الظروف قد لا تكون هذه المصالح واضحة بشكل جلى .. ولذلك، سنركز فى الصفحات القادمة على طبيعة وصورة وتفاعل المصالح المتصارعة داخل المجتمع، التى تؤثر فى تحديد وتنفيذ تلك الخطط والسياسات .. وذلك لأنه من المفترض، نظرياً، أن عمليات الإنتاج تقوم أيضاً بإعادة إنتاج السيطرة السياسية. وبناء على ذلك يمكننا أن نفترض أن التغييرات

فى السياسات الزراعية فى السودان تعكس تغييرات فى الإنتاج. وهدفنا فى هذه الدراسة هو تأكيد صحة هذا الافتراض، وبالتالى تأكيد النظرية، أى أننا سنقوم بمناقشة وتحليل العلاقة المتبادلة بين التغييرات التى تحدث فى التوازن الطبقى وصياغة سياسات الدولة التى تقدمها الفئات الحاكمة، وكذلك التغييرات التى تحدث فيها. وبما أن السياسات الزراعية هى، فى المقام الأول، جزء لا يتجزأ من مجمل السياسات الاقتصادية للدولة، فإن تحليلها يجب أن يبدأ بأشكال ووظائف الدولة نفسها. ولذلك فإن اهتمامنا الرئيسى فى هذا الفصل من الكتاب سيتركز فى تحضير المسرح بالحفر تحت سطح التطورات الزراعية وصولاً إلى التركيب الطبقى المرتبط بها، وذلك من خلال مناقشة جذور وتطور القوى الاقتصادية الاجتماعية الرئيسية التى تشكل الفئات الحاكمة والقوى الرئيسية التى قامت بتحديد وصياغة سياسات التنمية الزرعية فى فترة ما بعد الاستقلال فى السودان. وعملية تحضير المسرح هذه سنبدؤها بمناقشة نظرية للدولة، ثم نتابع تحليل نمو وتطور التكوينات الرئيسية للقوى المهيمنة فى القطر. وهذا ما يساعدنا على تفهم حقيقة نتائج سياسات الاستقلال، وبالتالى تفهم حقيقة السياسات الزراعية خلال الفترة موضوع الدراسة.

ملاحظات نظرية حول مفهوم الدولة:

إن تجربة السودان فى التخطيط الاقتصادى، التى شرحناها بشكل عام فى الصفحات السابقة، تطرح أسئلة حقيقية وعميقة. لماذا كانت أنظمة الحكم البرلمانية المتعاقبة عاجزة عن إعداد وصياغة أى خطة اقتصادية واجتماعية؟ بماذا نفسر حقيقة أن كل الخطط الاقتصادية التى شهدتها فترة ما بعد الاستقلال قد قامت بإعدادها وصياغتها أنظمة عسكرية؟ ما هى أسباب إلغاء هذه الخطط قبل أن تكمل فترتها المحددة؟ لماذا ظلت أهداف السياسات الكولونيالية وطرقها الأساسية مستمرة فى محتوى كل خطط فترة ما بعد الاستقلال؟ لماذا لم تكن هناك أى محاولة لإعادة صياغة الاقتصاد الوطنى عن طريق تغيير أنماط الإنتاج وإعادة تنظيم وترتيب الملكية وإعادة تخصيص وتوزيع الفائض الاقتصادى؟ لماذا لم يتأسس نموذج جديد للتراكم، رغم تغيير الأنظمة السياسية بشكل متكرر؟ إن أى محاولة للإمساك بهذه الأسئلة، أو حتى لفهمها، يجب أن تنطلق أولاً من العلاقة بين

سياسات الدولة والطبقات الاجتماعية. والافتراض الرئيسى الذى نعتمده فى الصفحات القادمة هو أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فى جوهرها، هى انعكاس لكل العلاقات والتسويات التى يفرضها توازن القوى السياسية، أى أن تخطيط السياسات الاقتصادية لا يمكن عزله عن الوضع السياسى العام الذى تعكسه العلاقات الطبقية فى المجتمع. وبما أن الدولة هى التى تقوم بإعداد وصياغة تلك السياسات، فمن الضرورى، إذن أن نتفهم شكل الدولة السودانية وموقفها تجاه الطبقات المهيمنة فى التشكيلة الاجتماعية. وإذا أخذنا فى الاعتبار الدور الكبير الذى تلعبه فى النشاط الزراعى وفى الجوانب الأخرى للاقتصاد السودانى، فإن تفهمنا للدولة ولتكوينات الطبقة الحاكمة لا يصبح ضرورياً فقط بل جزءاً لا يتجزأ من تحليل الاستراتيچية الزراعية والاستراتيچيات الاقتصادية الأخرى. وعند هذه النقطة علينا أن نستذكر مناقشتنا السابقة التى توصلنا فيها إلى أننا لا ننظر إلى الدولة كأداة لطبقة واحدة، ولا كوحدة متماسكة أو كمجرد جزء من البناء الفوقى. فبدلاً عن ذلك، سننظر للدولة، خلال فصول هذه الدراسة، كتكثيف للعلاقات الاجتماعية تشكّل خلال عملية صراع وتفاوض طويلة وسط القوى الاقتصادية الاجتماعية الطامحة للهيمنة على السلطة(١٦). وبهذا الفهم فإن الدولة ليست مجرد مؤسسة فقط أو مجرد تركيب، بل هى مركب علاقات معقد خلقته اختلافات وصراعات العلاقات الاجتماعية وأشكال التنظيم الاجتماعى المتطابقة معها. ولذلك، الدولة ليست مستقلة عن الطبقات الاجتماعية أو عن صراعاتها، بل هى فى ذاتها نتاج حقائق الواقع الاقتصادية الاجتماعية. ولكن هناك فى المجتمع، بشكل عام، مصالح متنافسة وصراع مرير من أجل الهيمنة. وبنفس الطريقة فإن الدولة لا تبرز وتعكس فقط الصراعات الطبقية، ولو فى شكل مكثف، بل تقوم، أيضاً، حسب الطريقة التى تحل بها الصراعات الاجتماعية، بإسقاط أشكال التنظيم المتطابقة على وجود اجتماعى لتسهيل وضمان إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المهيمنة. ومن هنا فإننا نجد فى المجتمعات الرأسمالية أن الدولة "منظمة بشكل يجعلها تؤثر فى كل العلاقات والأفكار الخاصة بالعلاقات بطريقة تجعل الجميع يفكرون فى الإنتاج الرأسمالى، وكل ما يتبعه، ويعيشون فى داخل النظام الرأسمالى كأنه واقع طبيعى(١٧).

إن الدولة، فى ذاتها، لا تملك سلطة، ولكنها تمثل "مركز" ومستودع سلطة

مختلف الطبقات فى كل جوانبها المتناقضة والمتنازعة. وفى هذا الخصوص، فإن الفكرة السائدة حول الاستقلال النسبى للدولة، لا تعنى الاستقلال النسبى للدولة كممثل سياسى له سلطته الذاتية، بقدر ما تعنى الاستقلال النسبى عن مختلف الفئات والتكوينات والمصالح المحدَّدة للطبقة الرأسمالية. ومن هنا فإن سياسات الدولة هى ممارسة طبقية نابعة من وضع محدَّد فى التوازن الطبقى بين القوى المتصارعة. وهذه السياسات، على أى حال، لا تعكس دائماً بشكل دقيق توازن القوى الاجتماعية المنعكس والمحدَّد فى شبكة مؤسسات وأجهزة الدولة. وهذا المفهوم يتضمن "مجموع النشاطات التى تحاول الطبقة الحاكمة من خلالها ضمان الشروط المتراكمة لإعادة الإنتاج"(١٨). وهذه الصراعات وتناقضاتها، التى يشكل تكثيفها المادى الدولة فى كل المستويات، هى ليست فقط بين الفئات الرئيسية المتقابلة، أى الطبقة البرجوازية والبروليتاريا، بل أيضاً بين فئات الطبقة الحاكمة نفسها. ولهذا السبب فإن الدولة أو أياً من أجهزتها ومؤسساتها ليست "متملكة" بواسطة الطبقة الحاكمة. ورغم ذلك فإن الهيمنة السياسية مندمجة فى مؤسسية الدولة المادية التى تقوم أجهزتها وسياساتها المالية بدور مركزى فى عملية التراكم الرأسمالى، وتقوم القمعية بتكريس المصالح الطبقية للقوى المهيمنة والمحافظة عليها.

وفى السودان فإن سياسات الهيمنة هذه، تعكسها لنا، تاريخياً، سيطرة الدولة الكولونيالية الواسعة على الإنتاج والتوزيع وتنفيذ الفائض الاقتصادى. وهكذا تعكس أجهزة الدولة وسياساتها العلاقات الاجتماعية للإنتاج والتوزيع، وفى الوقت نفسه تقوم بإعادة إنتاج هذه العلاقات، وبهذه الطريقة توضح لنا الفقرة القوية التالية، رغم مبالغتها، أن "الدولة هى كل النشاطات التى تستخدمها الطبقة الحاكمة لإحكام وتأمين شروط إنتاجها. وبعض هذه النشاطات يتخذ طابعاً قمعياً صريحاً، والبعض الآخر، مثل توفير الحريات العامة ومعاشات كبار السن وغيرها، تبدو مفيدة أو غير ضارة، ولكن ما يجعلها قمعية، فى جوهرها، هو بالضبط كونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من نشاطات جهاز الدولة، والهدف النهائى الذى تخدمه. ومن وجهة النظر هذه يمكننا أن نعتبر اتفاقيات التخطيط نشاطاً قمعياً تماماً كالقمع الذى تمارسه هراوة الشرطى، وذلك .. لأن العمل من أجل المحافظة على شروط الإنتاج فى مجتمع طبقى هو فى حد ذاته نشاط قمعى يستهدف تكريس الحكم الطبقى"(١٩).

لقد ظلت سياسات الدولة فى السودان ثابتة دون أى تغيير طوال فترة ما بعد الاستقلال. فالخطط الاقتصادية لدولة ما بعد الاستقلال انتهجت نهج الحكم الكولونيالى السابق فى الاستيلاء على الفائض الاقتصادى المتولّد من اضطهاد المزارعين ونشاطاتهم الإنتاجية الزراعية(٢٠). وهذه الوضعية تعنى عدم قدرة القوى المهيمنة، طوال هذه الفترة، على مواجهة بلاء الدولتية السلطوية، وكل ما يرتبط بها من تدهور فى المشاركة الديمقراطية الحقيقية وحقوق الإنسان الأساسية. فنمط الهيمنة الطبقية لم يتغير كثيراً، والأشكال الديمقراطية احتاجتها البرجوازية السودانية فقط فى فترة الانتقال إلى الاستقلال. وبعد ذلك أصبح الغطاء الديمقراطى غير ملائم ولابد من خلعه، وعاد جهاز الدولة إلى طبيعته القمعية الكولونيالية. باختصار شديد، لقد ظلت دولة ما بعد الاستقلال دولة تشكيلة اجتماعية محيطية مهمشة وتابعة. وأكبر دليل على ذلك يتمثل فى علاقات السودان الراهنة مع النظام الرأسمالى العالمى. فبعد أكثر من ربع قرن على إعلان الاستقلال لا تزال البلاد تعتمد على إنتاج السلع الأولية المتدنية الربحية (القطن مثلاً) وتستورد غذاءها (القمح) وكل المنتجات المصنعة (من الماكينات حتى المنسوجات) ... وكما قامت القوى الكولونيالية بتنظيمها وتعزيزها بهدف تشجيع إنتاج فائض اقتصادي خاضع لشروط التبادل مع رأس المال الأجنبى، ظلت الدولة بعد الاستقلال كما هى دون أى تغيير. وهذه المشكلة، فى جذورها، تعكس لنا طبيعة وتكوين الفئات الحاكمة التى هيمنت على الدولة بعد إعلان الاستقلال حتى الآن(٢١).

لقد برزت خلال فترة ما بعد الاستقلال فئات اجتماعية محلية معينة، وذلك نتيجة لنفوذها الاقتصادى والاجتماعى. وقبل ذلك كانت الزعامات الطائفية هى التى تتصدر المسرح السياسى فى البلاد، بسبب سيطرتها الروحية على غالبية السكان. ومن خلال هذا النفوذ والولاء الشعبى الواسع، خاصة فى المناطق الريفية، تمكنت هذه الزعامات من امتصاص فائض اقتصادى كبير من العمليات الزراعية الواسعة التى ساعدتها الحكومة الكولونيالية على القيام بها بالطريقة المشار إليها فى مكان سابق من هذا الكتاب. لذلك نلاحظ أن بعض المتعلمين السودانيين قد شجبوا بعنف، منذ الثلاثينيات، وجود أرستقراطية دينية فى القطر(٢٢). ومع توسع النشاطات الاقتصادية الرأسمالية تزايدت وتعززت فرص التراكم أمام

الملاك السودانيين فى مجالات التجارة والتمويل مطوقة من قبل رأس المال الأجنبى والتجار الأجانب. ومع مرور الزمن تمكنت هذه المجموعات من التكيف فى إطار شبكة التراكم الرأسمالى الواسع. وفى هذا الإطار قامت مجموعات المتعلمين وموظفو الدولة السودانيون بتقديم الخبرات والخدمات الفنيّة التى تطلبها صعود البرجوازية المحلية وتطورها. وباختصار شديد، يمكننا أن نقول إن الأرستقراطية الدينية والرأسماليين المحليين الذين عملوا فى مجالات الزراعة والتمويل والتجارة، بالإضافة إلى عناصر المتعلمين السودانيين، هى التى شكلت القوى المهيمنة التى حققت الاستقلال وسيطرت على دولة ما بعد الاستقلال حتى نهاية الفترة موضوع الدراسة.

الأرستقراطية الدينية والبرجوازية المحلية:

كان التجار والزعماء الدينيون والقبليون، خلال القرون التى سبقت ١٩٧٠، يشكلون أساس الطبقات المهيمنة فى المجتمع السودانى. وظلت هذه الظاهرة مستمرة رغم التغييرات الرئيسية التى حدثت وسط التشكيلة الاجتماعية فى السودان فى ظل الدول السودانية المتعاقبة: سلطنة الفونج (١٥٠٤-١٨٢١) الحكم التركى (١٨٢١-١٨٨٥)، دولة المهدية (١٨٨٥-١٨٩٨) والحكم الثنائى (١٨٩٨-١٩٥٦). ففترة سلطنة الفونج كانت تتميز بسيطرة وضع اقتصادى ذى قاعدة زراعية بجانب انتشار رأس المال التجارى. وفترة الحكم التركى تميزت باستقلال اقتصادى مباشر ووحشى. أما فترة الحكم الثنائى فقد أشرت دمج اقتصاديات السودان فى النظام الرأسمالى العالمى بشكل مباشر(٢٣). والتغييرات الكبيرة فى النفوذ السياسى والاقتصادى والاجتماعى لفئات التجار والزعماء التقليديين حدثت فى فترة المهدية التى أنهت سيطرة هذه الفئات بقسوة وعنف، كما سنوضح فى الصفحات القادمة.

فى شرحنا لتركيبة الدولة السودانية السابق أشرنا إلى أنه منذ القرن الرابع عشر الميلادى "كانت الصفوة الدينية فى سلطنة الفونج تمتلك نفوذاً واسعاً وكبيراً .. كانت تمتلك نفوذاً دينياً واقتصادياً، وفى الوقت نفسه كانت تعمل على تحويل هذا النفوذ إلى نفوذ سياسى"(٢٤). ولكن بمرور الوقت ."مع نمو وتطور التجارة فى كل أنحاء السلطنة، ونشوء الطرق التجارية المتجهة شمالاً إلى مصر وشرقاً عبر

البحر الأحمر للجزيرة العربية .. برز التجار كقوة اقتصادية أساسية، وحولوا نفوذهم الاقتصادى إلى نفوذ سياسى .. واستمرت سيطرة التجار بعد ذلك أثناء فترة الحكم التركى"(٢٥) وبالفعل، كان نمو وتطور طبقة التجار هذه، وتعاملها بالعملات الرئيسية فى المنطقة. ومن خلال انتشار الزراعة التجارية، على حساب الزراعة المعيشية، والمشاركة النشطة فى التجارة الخارجية، استطاعت هذه الطبقة تفويض السيطرة السلطانية على اقتصاد المنطقة والمساهمة فى تفكيك سلطنة الفونج(٢٦). أما الثورة المهدية فقد واجهت النظام الاقتصادى الاجتماعى والإيديولوچى القائم وقتها، وحطمت سيطرة القيادات الدينية والتقليدية ونفوذها وسط السكان. ومع أن هذه الفترة كانت تتميز بسيطرة واسعة لنفوذ الدولة، إلا أن حكم المهدية كان، لحدود بعيدة، يقف إلى جانب المزارعين، القاعدة الاجتماعية للثورة المهدية(٢٧). وفى هذه الفترة حاولت الدولة تقوية الاقتصاد الوطنى عن طريق احتكار مؤسسات الصناعة والطباعة وتأميم الموانئ النيلية والمشاريع الزراعية الكبيرة التابعة للأتراك والقيادات الطائفية والتجار. ونتيجة لذلك "تدهورت أوضاع التجارلبعض الوقت، وفقدوا نفوذهم على السكان ووسط الإدارة المركزية للدولة"(٢٨). وأكثر من ذلك، مُنع زعماء الطوائف الدينية من ممارسة نشاطاتهم، وتمَّ تعيين إداريين جدد مكان القيادات التقليدية. ورغم صراعاتها مع الدول المجاورة والصراعات القبلية الداخلية، تمكنت دولة المهدية من البقاء كدولة محاربة لأكثر من ١٣ عاماً، وذلك بفضل تأييد ودعم طبقة المزارعين. وأعباء هذه التعبئة الداخلية، مع استمرار عداء التجار والقيادات الدينية والتقليدية للمهدية، كانت عاملاً مساعداً فى هزيمة دولة المهدية أمام الغزو البريطانى المصرى المتفوق عسكرياً.

إن قيام الدولة الكولونيالية، كما ناقشنا فى الفصل السابق، بإعادة صياغة تركيب الاقتصاد السودانى، قد سمح بخلق قاعدة اقتصادية فى القطاع الزراعى، بشكل رئيسى، للزعامات التقليدية، وبدرجة أقل لفئة التجار. وكل هذه الفئات الاجتماعية تم دمجها فى خدمة الدولة الكولونيالية ونظام الإنتاج الرأسمالى، وذلك لأن "تثبيت مراكز النفوذ الاجتماعى، كما هى (كذا) كان جزءاً من السياسة الكولونيالية فى السودان، بل الارتكاز على الموروث التاريخى والثقافى التقليدى فى بناء أى مراكز جديدة"(٢٩). وهكذا، فبينما أعيد تنصيب القيادات الدينية وتم

استخدامها فى محاولات استئصال نفوذ الثورة المهدية، قامت الدولة الكولونيالية أيضاً بمنح الزعامات القبلية والتقليدية سلطات قضائية. وبذلك تم دمج المجموعتين فى جهاز الدولة الكولونيالية ومنحتا مداخل واسعة للتراكم الرأسمالى عن طريق الملكيات الزراعية والعقارية أو العقود الحكومية(٣٠). ونشير هنا إلى تجربة أحد المفتشين البريطانيين مع أحد الزعماء القبليين، حيث يقول: "لقد أضعفت الثورة المهدية الزعامات القبلية إضعافاً شديداً، بحيث أن الشيخ على أصبح يملك، فى عام ١٨٩٩، ناقتين صغيرتين فقط .. ومع ذلك، فعندما رأيت قطيعه فى عام ١٩١٧ قدرت حجمه بين ٢ إلى ٣ آلاف من الإبل .. هذه الثروة، بالطبع، لم تتراكم بطريقة بطيئة وطبيعية .. بعضها جاء عن طريق الغرامات، وغالبيتها عن طريق فرض إتاوات سنوية منتظمة"(٣١).

كانت فئات التجار وزعماء الطوائف والقبائل التقليديون هى القوى التى ظلت تسيطر على النفوذ السياسى والاقتصادى منذ القرن الرابع عشر، كما سبق أن أشرنا. وإذا كانت دولة المهدية قد انهت هذا النفوذ، فقد أعادته لها الدولة الكولونيالية، التى دمجت هذه القوى فى خدمتها، لتقوم بدور الوسيط بين السلطة الاستعمارية والمحكومين من المزارعين، مقابل توفير فرص التراكم الرأسمالى والنفوذ الاقتصادى والاجتماعى. ونتيجة لذلك انطلقت فى البلاد عملية تطور معقدة وبطيئة. فسياسة دولة المهدية الراديكالية والانتقامية تجاه هذه الفئات الاجتماعية دفعت مجموعات عديدة منها للتعاون مع الإدارة الكولونيالية(٣٢). وفى المقابل كانت الإدارة الاستعمارية واعية بحقيقتها وفقدانها لأى تأييد محلى، ومتلهفة لتحاشى الاعتماد على قوتها المباشرة، بتكلفتها العالية ونتائجها غير المفيدة(٣٣). بدون وسطاء محليين.

وهكذا تمت عملية زواج مصلحة بين الإدارة الكولونيالية وهذه الفئات الاجتماعية(٣٤). وفى هذا الخصوص لابد أن نشير إلى توجه مبكر للدولة الكولونيالية تجاه القيادات الدينية، حث أعلنت منذ البداية اعترافها بحماية وتطبيق القوانين الإسلامية، كما يفسرها مجلس العلماء(٣٥). ويمكن أن نشير أيضاً إلى حادثة أخرى جرت فى أفضل الأوقات ملاءمة للعلاقة مع الإدارة الكولونيالية، حيث منحت الأخيرة زعماء القبائل سلطات قضائية وسلطات فرض وجمع الضرائب(٣٦)، ولولا التأييد الفعال الذى وجدته السلطات الكولونيالية من

هاتين المجموعتين، لكان من الممكن أن يفشل البنيان الكولونيالى فى فرض السيطرة الاجتماعية الضرورية لأداء مهامه أو لفقد حتى ذات وجوده فى البلاد. وانطلاقاً من تجربتها القاسية مع دولة المهدية، ومن عدم قدرتها على تحدى ممثلى رأس المال الأجنبى، قبلت فئة التجار، لسنوات عديدة، القيام بدور تابع وعمليات تجارية محدودة ومحاولة استغلال أى فرص توفرها الإدارة الكولونيالية. وهكذا، من مجموعة فئات القيادات الدينية والتقليدية والتجار المحليين، التى توفرت لها مداخل للتراكم الرأسمالى خلال سنوات الحكم الكولونيالى، بدأت تنمو وتتطور، بالتدريج، طبقة البرجوازية المحلية فى السودان. ولذلك ظلت هذه البرجوازية طبقة مفككة وغير متماسكة منذ فترة تكوينها الأولى، نتيجة لتناقضاتها الداخلية الناتجة من تنوع أشكال ومصادر نشاطها الاقتصادى وتراكمها الرأسمالى. فالمجموعة التى اشتغلت فى الزراعة، بشكل عام، اتجهت مصالحها إلى التوسع فى إنتاج القطن وبالتالى ربطت نفسها بالرأسمالية العالمية ووكلائها، الذين كانوا يسيطرون على التسهيلات الائتمانية وعمليات التصدير والاستيراد الأساسية ومداخل الأسواق الخارجية. ففيما يتعلق بمشاريع الطلمبات الخاصة يشير بروفسير محمد هاشم عوض إلى أن "معظم تسهيلات التمويل كانت تأتى من البنوك التجارية الأجنبية، وخاصة بنك باركليز لكن، بما أن البنوك التجارية العاملة فى السودان كانت لا تميل إلى الاستثمار المتوسط والطويل المدى فى الأراضى، فقد كانت تفضل إقراض وسطاء محددين هم الذين كانوا يتعاملون مع أصحاب المشاريع مباشرة. ومن بين هؤلاء المولين الوسطاء دائرة المهدى، شركة أبو العلا، شركة عبد المنعم محمد، عثمان صالح وأولاده، رأى إيفانس المحدودة، خورى إخوان، كونتوميخالوس وأولاده، شركة الشرق الأوسط الزراعية، شركة شاشيَناكه. وكانوا أيضاً يقدمون لأصحاب المشاريع تمويلاً متوسط المدى، وذلك حتى موسم ١٩٦٠/٥٩ وبعدها توقفوا"(٣٧). وكانت شركات التمويل هذه، فى أساسها، مؤسسات عائلية تكونت خلال السنوات الأولى للحكم الكولونيالى بمساعدة اقتصادية مكنتها لتصبح، بمرور الزمن، أرضاً طيبة لنمو برجوازية مالية محدودة العدد ولكنها مؤثرة اقتصادياً(٣٨). وهذه الفئة الأخيرة، مع فئة البرجوازية الزراعية الأولية، بشكل عام، ارتبطتا بمصالح مشتركة مع السوق البريطانية والإدارة الكولونيالية فى القطر، وكانتا معاديتين تجاه مصر. وبما أن الأسباب التى

كانت تقف خلف هذا العداء سوف نناقشها بتوسع فى الفصل القادم، فيكفى أن نذكر هنا أن مصر كانت، بسبب ارتباط زراعتها بمياه النيل، تعارض توسع الزراعة السودانية. وبعكس أصحاب المشاريع الزراعية والفئة المالية، فإن فئة التجار المحليين لم تبدأ بالعمل تحت حماية الدولة الكولونيالية إلا فى أربعينيات هذا القرن، وذلك لحدود كبيرة، بسبب احتقار الإداريين البريطانيين المعروف للجلابة (التجار) السودانيين، الذى يتركز حول سخفهم وجهلهم. فلبس التاجر، الجلابية، التى تمثل اللبس الوطنى السودانى أيضاً، كانت تمنع فى مناسبات معينة وذلك لأنها، كما يدّعى "تلمس التراب ومليئة بالقمل، وبالتالى فهى مصدر للأمراض"(٣٩). وكانت نشاطات هؤلاء التجار، حسب نظرة بعض الإداريين البريطانيين، هى مجرد .. (.. عمليات نهب لسكان القرى، بيع سلع تافهة بأرباح عالية، ونشر للأمراض التناسلية .. وهذه النشاطات تهدد عملية التطور عن طريق احتكار تجارة السلع والزراعة التجارية"(٤٠). لقد كانت هذه النظرة منتشرة وسط أولئك الذين قدمتهم الإدارة الكولونيالية لتطبيق قانون المناطق المقفولة لسنة ١٩٢٩، الذى منع التجار الشماليين من دخول مناطق القطر الجنوبية. وهذا القانون، وكذلك ما سمى بالسياسة الجنوبية، التى ناقشناها فى الفصل الأول، ظلاً مستمرين حتى عام ١٩٤٦ عندما ألغتهما الدولة الكولونيالية بهدف تهدئة المشاعر الوطنية النامية فى تلك الفترة.

هناك اعتقاد عام بأن نشاط التجار المحليين، كان مقيداً فقط فى مناطق القطر الجنوبية. ولكن القراءة الدقيقة للوثائق الكولونيالية تكشف لنا العكس تماماً. فقد اعترفت حكومة السودان فى وقت متأخر، عام ١٩٤٦، بأن "نفس الإجراءات كانت تطبق فى المناطق المقفولة فى الشمال نفسه، حيث كانت القبائل البسيطة والمتخلفة لا تزال عرضة للاستغلال بواسطة الجلابة الأذكياء"(٤١). ففى الوقت الذى تقيّد فيه نشاط التجار المحليين، قامت المحاكم الأهلية، بتوسيع سلطات القيادات التقليدية القضائية والضرائبية(٤٢). وبهذه الطريقة استطاع معظم زعماء ورجال الإدارة الأهلية، كما توضح ذلك حالة الشيخ على المارّ ذكرها، امتلاك نفوذ اقتصادى إضافى. وذلك يمكننا أن نقول إن الاهتمام بالنزعة الاستغلالية البشعة للتجار المحليين كان السبب الرئيسى لإصدار قانون المناطق المقفولة. ففى الفترة الأولى قيّد هذا القانون حركة التجار، بينما قامت القوانين المذكورة بتقوية القاعدة

الاقتصادية للقيادات التقليدية. ومن هنا فإن الحكومة الكولونيالية لم تلغ الاستغلال، بل حولت فوائده من مجموعة اجتماعية أخرى. فالجلابة كانوا يمثلون بديلاً مستقلاً للتمويل الريفى ينافس وسطاء التمويل المحليين والبنوك الأجنبية فى القطر(٤٣). وقيام الدولة الكولونيالية بفرض مثل هذه القيود على نشاطهم أدى إلى تقوية قبضة الدولة والبنوك الأجنبية على الاقتصاد السودانى وتدعيم النفوذ الاقتصادى للزعامات والقيادات التقليدية، قاد إلى دفع عمليات تغلغل رأس المال الأجنبى ووكلائه المحليين، الذين كان يقوم بتمويل نشاطهم. وبعيداً عن هذه القيود، فإن التجار المحليين لم يكونوا فقط أيضا تابعين للتجار ورجال الأعمال الأجانب الذين كانوا يعملون فى كل المراكز الحضرية ومعظم المدن الريفية. فعمليات التسويق فى العقود الأولى للحكم الكولونيالى يصفها لنا م. بربور فى الكلمات التالية "كان التجار الشرقيون والهنود، فى العادة، يعملون فى تجارة التصدير والاستيراد، ومعرفتهم الواسعة بالأسواق الخارجية كانت أحد أسباب تفوقهم على التجار السودانيين فى هذا المجال. وكانوا أيضاً يعملون فى مختلف الصناعات الحرفية، مثل الأفران وصناعة الثلج والجراجات وغيرها من الأعمال الحرفية. وكانوا يعيشون فى مجتمعات منفصلة خاصة بهم (الإغريق، السوربون، والأرمن) ويساعدون بعضهم البعض فى مجالات التمويل والاستخدام والتجارة، ويعملون كل ما هو ممكن لمساعدة أبناء جلدتهم وزملائهم وأصدقائهم حتى لا تتدهور أوضاعهم إلى درجة الفقر. وذلك لأن معظم هؤلاء التجار لم يُدخلوا معهم إلى السودان أى رأس مال من الخارج"(٤٤). وفى هذا الإطار كانت المجموعة الوحيدة وسط التجار السودانيين، التى استطاعت العمل بطريقة مستقلة، وحققت نجاحاً كبيراً، هى المجموعة التى كانت تعمل فى تجارة الحدود، ومن أبرزها تجار المواشى الذين كانوا يصدرون الأبقار والجمال وغيرها إلى مصر والسعودية. إذ إنهم لم يجدوا أى مضايقات تذكر من الحكم الكولونيالى.

من الوظيفة الحكومية إلى السمسرة السياسية: نشوء برجوازية فى الدولة:

لقد فرض التوسع فى عمليات الحكم الكولونيالى ضرورة إدارية وفنية، أكثر تأهيلاً، فى جهاز الدولة. ففى كلمات ج. كرى - مهندس التعليم الكولونيالى فى

السودان "إن امتداد السكك الحديدية إلى الأبيض وبداية مشروع الجزيرة .. كل ذلك فرض الحاجة إلى خلق طبقة سودانين. وبدون العون الذى قدمه هؤلاء الموظفون فإن تكلفة المشاريع الكبرى كانت ستكون غير محتملة"(٤٥). وبالإضافة إلى ذلك، وبنفس الأهمية، كان هناك دافع آخر لإدخال السودانيين فى مؤسسات التعليم "الحديث" واستيعابهم فى الخدمة الكولونيالية، نجده فى الفكرة البريطانية التى تقول: "لأجل القضاء على روحية التعصب التى كانت تمثل خطراً مزعجاً للسلام والنظام العام، فقد كان واضحاً أن التعليم هو السلاح الأفضل .. وسوف يساعد فى الوقت نفسه على استيعاب موظفين محليين فى الخدمة الحكومية"(٤٦) وبهذه الطريقة أدى استخدام السودانيين إلى تحقيق هدفين اثنين: الأول- تخفيض المصروفات الحكومية، بحكم أن مرتبات الموظفين المحليين كانت أقل من مرتبات البريطانيين والمصريين .. *والثانى* - أن هذه السياسة كانت تستهدف تهدئة السكان وإشاعة الاستقرار وتمكين البريطانيين من الابتعاد عن الاحتكاك المتكرر مع الأهالى الذين سيقتنعون، نتيجة لذلك، بأن أبناء جلدتهم مرتبطون بإدارة الحكم ..

وفى البداية استخدم السودانيون فى المستويات الوظيفية الدنيا لجهاز الدولة، الذى كان البريطانيون والمصريون يحتلون مستوياته العليا والوسطى على التوالى. ومع ذلك فقد حدثت مناسبات معينة أدت إلى استخدام السودانيين فى الوظائف الخاصة بالمصريين، وذلك نتيجة الخوف من صعود الحركة الوطنية المصرية أو لظروف المجابهة معها. وكانت أولى هذه المناسبات بعد ثورة ١٩١٩، حيث "افتتحت مدرسة كتشنر الطبية، وزادت الكلية الحربية عدد المقبولين من السودانيين، ودرِّبت أعداد أكبر من العمال المهرة والمهندسين والزراعيين والتلغرفجية .. وعيِّن البارزون من السودانيين قضاة فى الدرجة الثالثة بدءاً من عام ١٩٢٠"(٤٧). ومن الضرورى أن نشير هنا إلى أن إدخال السودانيين فى تلك المؤسسات التعليمية كان يعكس، منذ الأيام الأولى للحكم الكولونيالى، انحيازاً واضحاً لأبناء مجموعات اجتماعية معينة. ولذلك فإن فرص دخول المدارس وفرص الاستخدام لم تكن متساوية ولا عادلة. وفى ذلك يقول ج. د. دنكان: "فى ١٩٠٠ افتتحت أول مدرسة أولية حكومية فى أمدرمان .. وفى نهاية السنة وصل عدد الطلاب إلى ضعفى العدد المطلوب، حوالى ١٢٠ طالباً، معظمهم من أبناء قيادات محلية كانت قبل سنتين فقط تتحدى قوات الغزو البريطانى فى معركة

أمدرمان"(٤٨).

كانت كلية غردون التذكارية تمثل المركز الرئيسى لتعليم المهنيين السودانيين. وهى من بنات أفكار اللورد كتشنر، الذى دعا البريطانيين فى ١٨٩٨ إلى جمع تبرعات لتخليد ذكرى غردون. وهذه الكلية، التى افتتحت فى ١٩٠٢، لم يكن المقصود بها كلية حقيقية، بل مجرد مدرسة لتدريب العمال المهرة والكتبة والمحاسبين، بهدف ملء الوظائف الصغرى فى الإدارة الكولونيالية والمشاريع الزراعية. وفى هذا الخصوص نشير هنا إلى كلمات أحد خريجى أكسفورد الذى عمل معلماً فى هذه الكلية، حيث يقول: "كانت مدرسة عسكرية وليست إنسانية .. مدرسة حكومية فى قطر تحكمه حكومة أجنبية استعمارية .. المشرفون (البريطانيون) كانوا أعضاء فى الخدمة السياسية .. كانوا هناك بصفتهم المزدوجة، كمعلمين وكحكام، والصفة الثانية كانت طاغية على الأولى .. كان المتوقع من الطلاب ليس فقط الاحترام العادى المتبادل بين الطالب والمعلم، بل الخضوع والطاعة العمياء"(٤٩). وأسباب هذه المعاملة القاسية للطلبة السودانيين ترجعها الدراسات الأكاديمية، فى العادة، إلى الأحداث التى شهدتها بداية العشرينيات، حيث قامت الجمعيات السودانية المعادية للحكم الكولونيالى بتوزيع مجموعة خطابات ومقالات بدون توقيع للصحف المحلية ولعدد من الشخصيات فى كل مدن البلاد، وكانت تتحدث عن مآسى البريطانيين فى السودان، حيث جاء فيها "لقد صادر الإنجليز أراضيهم .. لمنحها للشركات الإنجليزية، واستغلالها لمصلحة الإنجليز .. لقد حرموكم من حريتكم وحقوقكم وأجبروكم على بيع محاصيلكم للشركات الإنجليزية بأقل الأسعار"(٥٠). وبعد سنوات قليلة، أى فى ١٩٢٤، تمكن تنظيم وطنى سرى، هو جمعية اللواء الأبيض، من تنظيم وتعبئة عدد من موظفى الخدمة المدنية والجنود وضباط الصف السودانيين ليفجروا انتفاضة وطنية ضد البريطانيين فى الخرطوم(٥١). وبعد القضاء على هذا العمل النضالى الجرىء، بدأ البريطانيون، لسنوات لاحقة، ينظرون لمجموعات المتعلمين نظرة شك وارتياب وعداء .. وقبل تلك الأحداث كان بعض الإداريين البريطانيين قد حذر من تكرار الأخطاء التى حدثت فى بعض المستعمرات، حيث أشعلت مجموعات المهنيين المشاعر الوطنية ضد الحكم الكولونيالى. فقد عبر عن ذلك أحد الحكام، حيث أشار إلى أن "هناك اتفاق عام ينطلق من ما حدث فى الهند ومصر ... مسؤوليتنا أن ندعم ونقوى العناصر

الصلبة فى البلاد .. الشيوخ والتجار إلخ .. قبل أن يتمكن الموظفون، نصف المتعلمين، والطلاب ودهماء المدن من السيطرة على مشاعر الأهالى"(٥٢) وهكذا ما إن بدأت عملية استيعاب السودانيين فى الوظائف الوسطى لجهاز الدولة حتى توقفت تماماً. وإذا كانت الدراسات المتوفرة ترجع هذا التحول فى السياسة الإدارية البريطانية إلى أحداث ١٩٢٤، التى شملت اغتيال حاكم عام السودان فى القاهرة، ورد الفعل البريطانى الذى طالب بانسحاب كل الوحدات العسكرية المصرية من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وانفجار ثورة الجنود والضباط السودانيين(٥٣)، فإن ذلك ما تؤكده شواهد عملية، فقد "أغلقت الكلية العسكرية، وأوقفت كورسات تدريب الإداريين السودانيين .. حتى إرسال الطلاب إلى بيروت، الذى بدأ عام ١٩٢٢، أوقف .. وأصبح موقف الحكومة تجاه طبقة المتعلمين موقفاً عدائياً بشكل عام"(٥٤). وفى نفس الوقت الذى تمت فيه هذه الإجراءات العنيفة، كانت الدولة الكولونيالية تواصل توطيد علاقاتها مع القيادات القبلية والدينية، حيث أعلنت تبنيها لسياسة الحكم غير المباشر، وأصدرت قانون سلطات الإدارة الأهلية الذى سبقت الإشارة إليه، ونشطت فى توزيع مشاريع الطلمبات الخاصة بشكل أوسع. وكانت هذه السياسات فى مجملها، تمثل سياسة (الترغيب والترهيب) البريطانية تجاه طلاب كلية غردون. وفى وسط المناخ القمعى الذى كان يسود تلك المؤسسة التعليمية، كما سبق أن وصفناه، تم إعداد الطلاب عقائدياً وفنياً ليتحملوا مسؤولياتهم كموظفين فى الخدمة الكولونيالية. وحتى قبل أن يتسلموا مواقعهم فى جهاز الدولة الكولونيالية، كان يتمُّ إعداد وتهيئة طلاب الكلية لوظائفهم فى المستقبل، إذ لم تكن هناك أى مواقع بديلة لاستخدامهم غير جهاز الدولة الكولونيالية.

وفى أواخر الثلاثينيات سادت أوساط المتعلمين، خاصة فى المناطق الحضرية، حالة متزايدة من القلق والاستياء والتململ. وكان تعامل البريطانيين معها أكثر ملاءمة من تعاملهم مع ظروف ما بعد ثورة ١٩٢٤(٥٥). وهذا الاتجاه يرجع، فى بعض جوانبه، إلى حقيقة عدم ارتباط حالة القلق والاستياء المشار إليها بمواجهة مباشرة مع الإدارة الكولونيالية. وفى ذلك الوقت، أيضاً، كان البريطانيون على وعى تام بتطور العلاقات المتنامية بين الأرستقراطية الدينية وموظفى الدولة السودانيين. ونتيجة لذلك قررت الدولة الكولونيالية التعامل مع هذه الأوضاع المتغيرة بطريقة

عامة. وهكذا سمحوا للمتعلمين السودانيين فى عام ١٩٣٨، دون تردد، بتكوين المؤتمر العام للخريجين. وخطاب طلب السماح بتكوين المؤتمر، الذى قدمه رئيس المؤتمر (أصبح فيما بعد من أبرز السياسين) كان قد أكد للحاكم العام أنه "لا نقصد، بأى حال من الأحوال، أن نتسبب فى خلق مشاكل للحكومة أو إزعاجها .. ولا نسعى للقيام بنشاط يتعارض مع سياسة الحكومة .. فمعظمنا موظفون فى الخدمة الحكومية، وواعون لواجباتنا فى هذا الخصوص بشكل تام"(٥٦). وفى خطوة متقدمة لكسب مجموعات المتعلمين أعلن البريطانيون، بمبادرة منهم، عن نيَّتهم لإصلاح نظام الإدارة الأهلية. ونتيجة لذلك حصرت سلطات زعماء القبائل فى المناطق الريفية، وأدخل نظام للحكم المحلى شبيه بالنظام البريطانى(٥٧)، وفى داخل إطار هذا الوضع الجديد أعيد الاعتبار لممثلى المهنيين والتجار فى مجالس المناطق الحضرية ومُنحوا سلطات أكثر.

إن الدراسات الأكاديمية تفسر هذه التحولات فى السياسة الكولونيالية باعتبارها نتيجة مباشرة وردَّ فعل عملى على صعود الحركة الوطنية فى عام ١٩٢٤. ومشكلة مثل هذا المفهوم ليست فقط فى أنه يجمد ويعزل ويحطم الاستمرارية التاريخية التى تربط مجرى الأحداث، بل هى، أيضاً، فى اختزال الحقيقة إلى مجرد أحداث عابرة. والواقع أن أحداث ١٩٢٤ العاصفة، والسياسات التى أعقبتها، هى تجليات لتناقضات معقدة وعميقة الجذور، كانت موجودة قبل ذلك العام وظلت مستمرة بعده كذلك. ومثل هذه التناقضات والصراعات المصاحبة لها كانت جزءاً لا يتجزأ من نسيج العلاقات الاقتصادية، وهى موجودة ليس فقط بين التشكيلة الاجتماعية السودانية ودولتى الحكم الكولونيالى، كلاهما معاً وكل واحدة منهما على حدة، بل، أيضاً، بين دولتى الحكم الكولونيالى نفسهما. (وفى فصل قادم نناقش العوامل المؤثرة فى هذه العلاقات) المهم أن ننظر للسياسات الكولونيالية فى فترة ما بعد ١٩٢٤ باعتبارها نتاجاً لتناقضات داخلية هو الذى يبرزها على حقيقتها، أى كسلسلة تكتيكات ذكية ومحسوبة أكثر من مجرد ردّ فعل انتقامى عنيف لحاكم ظالم. وفوق ذلك، فإن اعتماد مثل هذا الإطار يفسر لنا، أيضاً، إلغاء تلك السياسات وقرار البريطانيين مغازلة مجموعة المتعلمين مرة أخرى. والواقع أن تجاهل حقيقة التناقضات القائمة والعوامل المؤثرة فيها يقود، فى كثير من الأحيان، إلى استنتاجات خاطئة حول طبيعة السياسات

الكولونيالية واختزالها إلى مجرد تغييرات غامضة. وهذا، مثلاً، ما جعل أحد الأكاديميين السودانيين البارزين يعتقد أن التحولات المتناقضة في السياسات الكولونيالية تجاه المتعلمين ليست أكثر من . "أن الحكومة كانت قد بدأت تتحرك ببطء من النظرة (الأبوية) التقليدية باتجاه فكرة "المشاركة" في الحكم الكولونيالي الأكثر مرونة وعصرية(٥٨). وعلى أي حال، فإن هذه التحولات في السياسات الكولونيالية تمثل دليلاً قوياً على التناقض بين المصالح البريطانية والمصالح المصرية، وعلى محاولات دولتي الحكم الثنائي لكسب تأييد ودعم السودانيين. ففي تقرير كتب أواخر الثلاثينات ركز مدير المخابرات على أن "طريقنا الأكيد لمواجهة وإحباط أي خطر يمكن أن يأتي من قبل الأبواق المصرية وسط السودانيين، هو أن نمنح السودانيين فرصاً متكررة لزيارة إنجلترا وللاحتكاك بالإنجليز .. إذ يبدو من التقدير المخلص للحياة والثقافة الإنجليزية الذي عكسه السودانيون الذين زاروا إنجلترا هذا الصيف، يبدو أننا كسبنا قوة جديدة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في مواجهة النفوذ المصري، بشرط أن نرعاها ونوجهها بعناية"(٥٩).

ومنذ ذلك الوقت أسرع البريطانيون في تنمية ورعاية هذه "القوة الجديدة" المعترف بها وسط المتعلمين. ونتيجة لذلك قامت الحكومة الكولونيالية بتطوير مكانة كلية غردون، وتوسيع وتطوير النظام التعليمي بشكل عام، وسمحت للمتعلمين بالمشاركة في نظام الحكم المحلي وخلقت لهم وظائف معينة في جهاز الدولة الكولونيالية مثل وظيفة مساعد مفتش المركز ..(٦٠)

لقد ظلت المؤسسات التعليمية، بشكل عام، وكلية غردون، بشكل خاص، مستمرة في سياسات قبول الطلاب المتحيزة لفئات اجتماعية بعينها، كما أشرنا في مكان سابق، وذلك لأن "أهم ملامح تركيب طلاب تلك المؤسسات تتمثل في أنها كانت تجتذب أبناء الأسر الكبيرة وسط البدو والتجار، وبدرجة أقل أبناء القيادات الدينية"(٦١). (تفاصيل هذه الحقيقة سنناقشها في تحليلنا لمؤتمر الخريجين والحركة التي قادت إلى الاستقلال.) ولكن المهم هنا أن "نسبة عالية من صفوة المدن الجديدة، خاصة في الإدارة، كانت على علاقة قريبة من الصفوة التقليدية. والتطور المتوقع في السياسة العالمية، وبالتالي التطور السياسي في السودان، كل ذلك يفتح أمام صفوة المدن فرصة قيادة البلاد نحو الاستقلال"(٦٢). وهذه الفئة الاجتماعية، بالتحديد، هي التي كانت تمثل موضوع التحولات في

السياسات الإدارية البريطانية، وأعضاؤها هم الذين شكَّلوا قيادة مؤتمر الخريجين، التجمع الذى أراد البريطانيون، من خلاله، تحديد وحصر القضايا الوطنية فى مشاكل ثقافية واجتماعية وتعليمية ضيقة. ففى عام ١٩٤٢ قدم مؤتمر الخريجين مذكرة للحكومة تضمنت ١٢ مطلباً - المطلب الأول كان حول حق تقرير المصير - ومن بين المطالب الأخرى، هناك ثلاثة مطالب كالآتى:

(١) تنفيذ مبدأ رفاهية السودانيين وأسبقيتهم فى الوظائف الحكومية على النحو الآتى:

أ- منح السودانيين فرصة المشاركة الفعالة فى حكم البلاد، وذلك عن طريق تعيين السودانيين فى وظائف المسؤولية السياسية فى كل فروع الحكومة الرئيسية.

ب- حصر تعيينات الوظائف الحكومية فى السودانيين.

(٢) تمكين السودانيين من استغلال موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.

(٣) إصدار قانون يفرض على الشركات والمؤسسات التجارية تحديد نسبة معقولة من وظائفها للسودانيين(٦٣).

إن القراءة الدقيقة تكشف لنا أن طموحات الخريجين كانت، فى تلك الفترة، متوافقة ومتوازنة مع طموحات بقية فئات البرجوازية المحلية. فأعضاء المؤتمر طالبوا بتحرير الرأسمالية السودانية من العقبات المحلية والأجنبية، التى كانت تقف فى طريقها، وذلك لتمكينها من القيام بدور قيادى ودخول صفوف الطبقة الحاكمة. وهذه النظرة يؤكدها سلوك ونهج مؤتمر الخريجين تجاه الجماهير، ومحاولاته الحصول على تغييرات دستورية بدون السماح للجماهير الشعبية بدعم نضاله من أجل الاستقلال بنشاط عملى وتنظيمى، سواء كان ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى. وهذه البرجوازية الجنينية فى داخل جهاز الدولة كانت تقف مع نمط الإنتاج الرأسمالى، وعداؤها الرئيسى كان موجهاً ضد الذين اعتبرتهم يمثلون عقبات فى طريق النمو الرأسمالى، أى النظام الكولونيالى، زعماء القبائل المسيطرون على الأرياف والموظفون الأجانب المسيطرون على الوظائف العليا فى الخدمة المدنية. وموقعها فى المجتمع لم يكن أكثر من كونها نتاجاً للتغييرات المادية التى أحدثها الحكم الكولونيالى، ونظرتها للحياة مرتبطة بإيديولوچية نابعة من

خليط فكرى إقطاعى ورأسمالى واشتراكى زائف(٦٤). ففى أكثر من حالة واحدة، لم تستطع هذه القيادات البرجوازية تحديد الفروقات بين الأسس النظرية لتلك الإيديولوچيات. وذلك ما يعكس ضعفاً كبيراً، ظل لعقود من الزمان، لا ينتج سوى البرامج المشوَّشة والاضطراب والتذبذب فى الممارسة السياسية للقيادات السياسية(٦٥). وهذا الضعف، بالإضافة إلى غياب أى مجموعة أخرى تمتلك برنامجاً واضحاً، هو الذى سمح لموظفى الدولة الأكثر تفتحاً بقيادة الحركة الوطنية.

إن تطور الرأسمالية السودانية، التبعى والمحدود، الذى فرضته شروط الدولة الكولونيالية ورأس المال الأجنبى، لم يكن يسمح بتقديم آمال عريضة لموظفى الدولة السودانيين. وبالإضافة إلى ذلك فإن معظم خريجى كلية غردون لم يكونوا يملكون الشروط والمؤهلات الضرورية للوظائف العليا فى القطاع الخاص. وهى شروط ومؤهلات لا تتضمن المهارات الفنية والإدارية فقط، بل تتضمن أيضاً، وبشكل رئيسى، علاقات الأسرة والعلاقة مع الأرستقراطية الدينية والعلاقات الحميمة مع التجار الأجانب العاملين فى القطر. ومع ذلك، فقد شعر بعض الموظفين، منذ بداية الأربعينيات، بإمكانية الاستفادة من توسع الرأسمالية الوطنية، وبضرورة توطيد علاقاتهم مع قيادات الطوائف الدينية، الذين كانوا من كبار ملاك الأراضى أو يعملون فى مجالات التمويل وحلج وتسويق القطن(٦٦). ولذلك فإن تفهم علاقات هاتين المجموعتين يمثل أمراً هاماً وجوهرياً. وهذه العلاقة لم تكن واضحة المعالم، بل كانت مرتبطة بمجموعة منافع متعددة ومعقدة. فالأرستقراطية الدينية كانت تستغل المهارات الفنية والإدارية لمجموعة الموظفين(محامين، زراعيين، مهندسين، أطباء)، وكذلك معرفتهم باللغة الإنجليزية، وذلك يعنى أن مقدراتهم وكفاءاتهم قد وضعت فى خدمة توسيع وتنظيم المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالأرستقراطية الدينية، وفى خدمة علاقاتها بالدولة الكولونيالية. وفى مقابل ذلك، كان هؤلاء الموظفون يحصلون على مكافآت اقتصادية سخيَّة، وبالتالى ترقية وضعهم ومكانتهم الاجتماعية. والمكافآت الاقتصادية كانت، فى العادة، تأخذ شكل المشاركة فى النشاط الاقتصادى، امتلاك اراضٍ زراعية أو عقارية بأسعار رمزية، أو شكل دعم مالى مباشر فى بعض الأحيان(٦٧). وقد أدى هذا النمط من المكافآت الاقتصادية إلى عزل هذه المجموعةا لمحددة من الموظفين عن خريجى كلية غردون

الآخرين وعن موظفى الحكومة فى نفس الوقت. فبعض موظفى الحكومة كانت لهم علاقات بالأرستقراطية الدينية والوجدانية فإنها لم ترتبط بأى منافع مادية. المهم، أن كل ذلك يوضح لنا الكيفية التى تطورت بها أقسام من هاتين المجموعتين من البيروقراطيين والمتعلمين لتصبح جزءا لايتجزأ من مركز الطبقة البرجوازية المحلية. فمكانتهم فى الشبكة الايديولوچية والسياسية للعلاقات الاجتماعية(كموظفى دولة أو كأبواق ايديولوچية)، منذ البداية، هى التى حددت مبدئياً موقعهم كمجموعات اجتماعية مكونة من أفراد مرتبطين بفئات وطبقات اجتماعية متنوعة(٦٨). ولكن هذه المصالح الاقتصادية، السابق ذكرها، التى تكثفت وتعمقت مع مرور الزمن، أدت، فى النهاية، إلى تسهيل عملية استيعابهم فى صفوف البرجوازية المحلية، وهذه الفئة من البرجوازية السودانية، بالتحديد، هى التى سيطرت على حركة مؤتمر الخريجين وقامت فى وقت لاحق بإدارة الأحزاب السياسية الوطنية. ومن الواضح أن هذا التحليل لايعنى أن كل خريج من خريجى كلية غردون، الذين ارتبطوا بجهاز الدولة، قد أصبحوا جزءا من الطبقة البرجوازية . فبالرغم من أن الوظائف الحكومية تمكن الموظفين من الحصول على دخل عالى نسبياً، إلا أن ذلك، كما سبق أن شرحنا، لايمكن اعتباره، فى ذاته، أساساً للانتماء للطبقة البرجوازية، وذلك حسب المفهوم المستخدم فى هذه الدراسة، لأن الملكية والعلاقة بعملية الإنتاج وأشكال توزيع الفائض الاقتصادى هى التى تمثل الشروط اللازمة للدخول فى صفوف البرجوازية المحلية بمعنى الكلمة.

لقد أصبح خريجو كلية غردون، الذين شجعتهم الإدارة البريطانية على تكوين جمعياتهم، فى وقت لاحق، فى رأس قيادة الحركة الوطنية السودانية. وهؤلاء الخريجون، أبناء الثقافة السودانية التقليدية والثقافة الأنجلوساكسونية المحافظة، جنباً إلى جنب مع قيادات الطوائف الدينية، هم الذين كانوا يسيطرون على حركة الاستقلال. وهذا التحالف بين الخريجين وزعماء الطوائف الدينية فرضته ظروف ضعف المجموعة الأولى، وعدم رغبتها فى تعبئة الجماهير الشعبية المضطهدة والمحرومة. فالخريجون لم يفكروا قط فى التحويل الهيكلى أو التغيير الراديكالى فى المجتمع السودانى(٦٩). وذلك لأن مثل هذا التفكير كان بعيداً كل البعد، ولاينسجم مع التدريب الذى تلقوه، أثناء خدمتهم فى جهاز الدولة الكولونيالية(الشرطة، الجيش، الحكم المحلي إلخ..) ولا مع تعليمهم. فكلية غردون لم

تضمن فقط أن خريجيها سيكونون قادرين على القيام بواجباتهم الإدارية، بل وبواجباتهم الإيديولوچية أيضاً. ونشير هنا إلى مذكرة١٩٤٢ الشهيرة، التى قدمها المؤتمر للحاكم العام. فتلك المذكرة كانت أول نشاط سياسى علنى تقوم به هذه المجموعة ، وتضمنت ٩مطالب(من بين ١٢ مطلباً) لها علاقة مباشرة بالقضايا الاقتصادية. وشملت هذه المطالب السماح للسودانيين بالإشراف والسيطرة على الميزانية الوطنية، وعلى الموارد التجارية والزراعية والصناعية، واحتكار الوظائف الحكومية العليا، ووظائف محددة فى الشركات والمؤسسات، وإيقاف هجرة التجار والمهنيين الأجانب وإنهاء امتياز الشركة الأجنبية فى مشروع الجزيرة.ولم تتضمن المذكرة أى مطلب عن قضايا الخدمات الصحية والاجتماعية والرفاهية العامة(٧٠). كما أنها لم تتطرق لقضايا المجتمعات الريفية، حيث كان يعيش (٨٥٪) من سكان السودان، ولا لحقوق العمال فى أجور عادلة وتنظيمات نقابية ديمقراطية ومستقلة. ورغم العبارات الرنانة حول"حق تقرير المصير"، فإن الإشارة الوحيدة للحقوق الديمقراطية، التى وردت فى المذكرة، كانت تركِّز على حرية التعبير عن وجهات النظر حول مستقبل السودان.. والدعوة إلى الحرية وتقرير المصير، كما كشفت التطورات اللاحقة، كانت، فى حقيقتها، دعوة لحرية البرجوازية فى التراكم والنمو.. وذلك يؤكد أن قيادات الخريجين كانت تخفى مصالح طبقية ضيقة تحت غبار كثيف من الشعارات الوطنية الرنَّانة والجذَّابة.

البرجوازية وموظفو الدولة:

إن هذه الدراسة تحاول تحاشى الوقوع فى خطأين شائعين في الدراسات السودانية، الأول: يتمثل فى الافتراض بأن موظفى الدولة يشكلون كتلة موحدة ومتجانسة، بدون أى صفة طبقية، تقوم بواجبات فنيَّة وإدارية صرفة، بدرجات متفاوتة من الكفاءة والأمانة والروتين. وهذه النظرة تستند إلى الاعتقاد بأن جهاز الدولة ليست له صفة طبقية أو مصلحة خاصة به، وإنما هو جهاز متجرد، تسيطر عليه إدارات محايدة تقوم بتسيير شئون الأمة انطلاقاً من مفهوم"المصلحة الوطنية".. أما الخطأ الثانى: فيتمثل فى اعتبار الدولة كينبوع لإدارات قمعية تسيطر عليها برجوازية بيروقراطية تستخدم جهاز الدولة لضمان وتأكيد امتيازاتها الاقتصادية، ولخدمة الطبقة الحاكمة.

فمثل هذه المفاهيم تفشل، منذ البداية، فى كشف حقيقة جهاز الدولة وحقيقة السياسة فى السودان. فمعظم التغييرات التى شهدتها فترة ربع القرن الأخيرة فى البلاد، كانت نتيجة الصراع من أجل السلطة وسط جبهة القوى المهيمنة، وكذلك الصراعات بين هذه القوى المهيمنة ككل وبين بقية القوى الاقتصادية الاجتماعية للتشكيلة الوطنية فى الوقت نفسه. وهذه الصراعات والنزاعات القائمة داخل المجتمع كانت تظهر، فى وقت واحد،داخل الدولة، وتعبّرعن نفسها من خلال تغييرات فى السياسة الاقتصادية والاستراتيجية الزراعية كما سنوضح فى الفصول القادمة. والواقع أن الفصل بين الدولة والمجتمع والصراعات بين الطبقات قد يكون مناسباً لتحليل بسيط وغير معقد، ولكنه، دون شك، مضلِّل بشكل فاضح.

هناك العديد من الصياغات النظرية الخاصة بالدولة وموظفيها تبدو، فى كثير من الأحيان، جذابة ومقبولة ظاهرياً، وربما مقنعة عندما نقاربها فى مستوى عالٍ من التجريد والعمومية. ولكن تبدأ المشاكل عندما تواجه المناقشة والتحليل سياسات وعلاقات محددة بين الدولة والمجتمع. ومفهوم البرجوازية البيروقراطية هو أحد هذه المفاهيم الشائعة، ويستحق أن نقترب منه ونحاول تحليله تحليلاً جاداً. وفى هذا الخصوص، من المهم أن نتذكر أنه يجب التمييز بين فئات البرجوازية على أساس مجال النشاط الاقتصادى الرئيسى الذى تقوم هذه الفئات من خلاله بمراكمة رأس المال. وهكذا، ففى حالة قيام هذه الفئات بتوليد فائضها الاقتصادى من الزراعة أو التجارة أو الصناعة أو غير ذلك، فمن الممكن تمييزها باعتبارها برجوازية زراعية أو برجوازية تجارية أو برجوازية صناعية أو خلاف ذلك. وبينما تمثل الزراعة والصناعة والتجارة نشاطات اقتصادية مولدة للثروة، فإن البيروقراطية، فى الجانب الآخر،ليست كذلك، بل هى، فى ذاتها ولذاتها، مؤسسة وتنظيم إدارى.. ومن هنا يمكن أن تتبعها بيروقراطية زراعية أو بيروقراطية صناعية أو بيروقراطية دولة(التى تدير مثل هذه المؤسسات).. وبالتالى، البيروقراطية لا تدخل صفوف البرجوازية بسبب موقعها في الدولة أو مستوى أجورها من الوظيفة. فعندما يندمج البيروقراطيون فى البرجوازية، فان ذلك لا يتم لأنهم استغلوا مواقعهم فى جهاز الدولة للحصول على ثروة، وإنما لأنهم انخرطوا فى نشاطات اقتصادية وفَّرت لهم فرصاً للتراكم الخاص، ومثل هذه النشاطات تجرى خارج جهاز الدولة. فموظف الدولة الذى يتلقى الرشاوى أو

يختلس الأموال العامة، ولكنه يفلت من القانون، أو الموظف الفاسد الذى يستفيد من نشاط الدولة الاقتصادى، لايتحول نتيجة هذا العمل، تلقائياً، إلى عضو أصيل فى الطبقة البرجوازية. وذلك لأن تحقيق مثل هذه الوضعية تحدِّده علاقته بعملية الإنتاج وتوزيع الفائض الاقتصادى وطريقة تصرفه فى الثروة التى امتلكها حديثاً.. فإذا أنفق كل ما يملك ولم يستثمره فى نشاط منتج للثروة، يبقى، فى أحسن الأحوال، برجوازياً صغيراً. وإذا ماقبض عليه ملطخاً بآثار الجريمة فهو إذن برجوازى صغير مجرم. ولكن إذا ما استخدم هذه الثروة الغير مشروعة فى استثمارات مولِّدة للدخل، فإن هذا الموظف ينجح فى دخول صفوف البرجوازية، حسب طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تولَّدت منه معظم دخوله. وفى السودان، شهدت الفترة، منذ منتصف السبعينيات وحتى اليوم، أعداداً متزايدة من مثل هؤلاء الموظفين"المنظمين" الذين اختاروا ترك الوظيفة بهدف إدارة مؤسساتهم الاقتصادية، بعد أن ثبتوا أقدامها وهم داخل الخدمة المدنية. وعلى أى حال، فإذا مارأى مثل هؤلاء أن من الافضل لهم الاستمرار فى الوظيفة الحكومية لأسباب سياسية أو أى أسباب أخرى بجانب مؤسساتهم الاقتصادية النشيطة، فإن ذلك يعنى أنهم موضوعياً جزء من البرجوازية فى الدولة. وهذا النمط الأخير ظهر فى السودان، لأول مرة، فى أواخر الثلاثينيات عندما جذبت المؤسسات الاقتصادية الواسعة، التابعة للأرستقراطية الدينية، عددا من موظفى الدولة السودانيين واستخدمتهم كمحامين ومستشارين اقتصاديين وفنيين. وفى مقابل مثل هذه الخدمات تمكن بعضهم من امتلاك قاعدة اقتصادية بالطريقة السابق شرحها. والدخول التى نتجت عن مثل هذه العمليات استخدمتها هذه العناصر البرجوازية الناشئة، بشكل مستمر، فى توسيع مجالات نشاطها الاقتصادى. وهكذا شهدت العاصمة، الخرطوم، فى بداية الستينيات تشييد أحد أحياء الدرجة الأولى السكنية الخاصة التى امتدت منازلها إلى أعلى لعدة طوابق حتى أطلق عليها السودانيون، بسخرية"غابة الأسمنت"(٧١). وهذه القطع السكنية، التى تبلغ مساحة القطعة الواحدة منها أكثر من خمسمائة متر مربع، وزِّعت، أصلاً، بطريقة المزاد المقفول، على موظفى الدولة الذين قاموا بتشييدها بأكثر من طابق واحد، وبتكلفة تفوق عدة مرات أعلى المرتبات السنوية فى الدولة. وبعد اكتمال المنازل قام أصحابها باستئجارها للسفارات الأجنبية والشركات الكبيرة، وأصبحت تمثل

معلماً بارزاً لنفوذ هذه الفئة من البرجوازية المحلية فى تلك الفترة. المهم، أن أياً من فئات البرجوازية المحلية، أو الفئات والطبقات الأخرى، لم تستطع النجاح فى الهيمنة والسيطرة على مواقع السلطة بكاملها.. الواقع أن التغييرات المتكررة فى تركيب وتوزيع القوة داخل إطار الفئات الحاكمة، والصراع المتواصل من أجل السلطة، ظلَّ يميز كل تاريخ فترة ما بعد الاستقلال، ويمنع القوى الاجتماعية المهيمنة من تحقيق أى توازن ثابت ومستقر للتحالفات الطبقية. وهذه الوضعية،فى المقابل، هى التى أفرزت حالات التذبذب فى سياسات الدولة بشكل عام، والسياسات الزراعية بشكل خاص، والصراع المتواصل وسط القوى المهيمنة، والتناقضات المتفاقمة التى تعمق هذا الصراع، كل ذلك يؤدى إلى تزايد ضعف القوى المهيمنة ويدفع بعض عناصرها إلى البحث عن تحالفات جديدة(٧٢). وفى لحظات معَّينة ومحدَّدة تترافق النتائج المتراكمة لهذه التطورات مع نمو فى قوة وتنظيم القوى الاجتماعية المضطهدة، لتفتح المجال لإمكانية إعادة ترتيب جبهة الفئات الحاكمة ككل. ومثل هذه الحالة هى التى أدت إلى حدوث أول تغيير محدَّد فى السياسة الزراعية فى عام١٩٦٤، كما أشرنا فى مكان سابق.

والآن وبعد أن تابعنا التطور التاريخى لبعض الطبقات والفئات الاجتماعية، التى سيطرت على دولة مابعد الاستقلال حتى منتصف الستينيات، وبعد أن ناقشنا القضايا النظرية ذات العلاقة بموضوعنا، سنقوم الآن بالتركيز على العوامل المؤثرة فى علاقات القوى الاجتماعية المختلفة، أى أن مناقشتنا ستنتقل من مجال التاريخ إلى مجال السياسة. وفى بقية هذا الفصل ، وهو المرحلة الأخيرة مما أطلقنا عليه "تحصير المسرح بالحفر تحت سطح التطورات الزراعية وصولا إلى التركيب الطبقى المرتبط بها، وسنتابع الحركة الوطنية التى أدت إلى الاستقلال فى مطلع عام١٩٥٦.. ونكرر هنا أن المصالح الزراعية الخاصة ببعض القوى الاجتماعية المحلية، وكذلك بعض القوى الأجنبية، خاصة مصر، ستجد منَّا الاهتمام المطلوب. وعلى أى حال، وقبل أن ندخل فى مناقشة قضية الاستقلال، علينا عرض وتحليل تكوين الأحزاب السياسية الرئيسية بشكل مختصر وعام.

الأحزاب السياسية السودانية : البداية التاريخية:

حتى بداية الأربعينيات لم تكن البرجوازية المتربولية البريطانية، وعملاؤها فى مصر، مستعدة للتنازل عن سلطات الحكم الثنائى فى السودان وتسليمها لأهالى البلاد. فقد بددت السلطات الكولونيالية مثل هذه الأحلام فى ردها على مذكرة مؤتمر الخريجين، حيث أعلنت بكلمات قاطعة "أن مؤتمر الخريجين فى ادعائه تمثيل كل السودانيين، وفى محاولته تحويل نفسه إلى حركة سياسية، لايعرّض نفسه فقط لعدم التعاون مع الحكومة، بل أيضا الى سحب الاعتراف الحكومى به.. وبمجرد تقديمه هذه المذكرة.... أوقع المؤتمر نفسه فى هذين الاحتمالين.. وبالتالى فقد ثقة الحكومة فيه.. والحاكم العام يجد نفسه غير قادر على قبول المذكرة التى نرجعها لكم"(٧٣).

هذا الرفض العنيف الذى أعلنته الحكومة كشف للخريجين والبرجوازية المحلية، فى النهاية، عدم جدوى حركة المؤتمر كأداة للعمل السياسى. وبعد فترة قصيرة من الزمن تحلّل المؤتمر وابتعد الخريجون عنه ليرتبطوا بأحد الزعيمين البارزين وسط الأرستقراطية الدينية. السيد عبد الرحمن المهدى والسيد على الميرغنى(٧٤). الأول ابن المهدى قائد الثورة المهدية المعروف، ورث الزعامة الدينية عن والده وكوّن حزب الأمة، وجمع ثروة كبيرة من زراعة القطن فى مشاريع الطلمبات. والثانى ورث أيضا الزعامة الدينية من أسرته، وكان من كبار ملاك الأراضى راعياً لحزب الأشقاء الذى اندمج فى وقت لاحق مع بعض الأحزاب الاتحادية الصغيرة ليكوّن الحزب الوطنى الاتحادى(٧٥). وبعد الاستقلال، فى منتصف ١٩٥٦، أسس السيد على حزب الشعب الديمقراطى نتيجة انقسام أنصاره من الحزب الوطنى الاتحادى(٧٦). وأصبح هذا الحزب تحت رعايته الكاملة، بينما حاول الوطنى الاتحادى التحول إلى حزب غير طائفى اعتماداً على قاعدته الشعبية فى المناطق الحضرية وشبه الحضرية، وعلى المهنيين والكتبة والموظفين وصغار التجار والطلاب. ومع ذلك كان الحزبان يرفعان شعار الوحدة مع مصر، بينما كان حزب الأمة متهماً بتبعيته للإنجليز.

وفى مناقشتهم لموقف هذه الأحزاب تجاه دولتى الحكم الثنائى يقدم دارسو التاريخ السياسى للسودان تفسيرات متعددة. فالبعض يفسر علاقات حزبى الوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى الوطيدة مع مصر بأنها نتيجة لسنوات اللجوء السياسى الطويلة التى عاشها السيد علي الميرغنى فى القاهرة، وعودته

إلى السودان مع قوات الغزو البريطاني المصرى ١٨٩٨. وآخرون يرجعون هذه العلاقة لتخوف السيد من الطريقة التى نصَّب بها البريطانيون السيد عبد الرحمن زعيماً من العدم. وهناك كتاب آخرون وجدوا التفسير فى التراث العربى والثقافة العربية لقيادات الحزبيين، التى تلقوها من مصر. وفى حالة السيد عبد الرحمن، فسَّر البعض علاقاته الحميمة مع البريطانيين بأنها ردّ فعل لعدم ثقته فى المصريين وفى مقاصدهم فى السودان. وترى تفسيرات أخرى أن غلبة موظفى حكومة السودان السابقين داخل حزب الأمة هى التى أدت إلى تقوية علاقات الحزب بالإدارة البريطانية. وفى كثير من الاحيان يتُّهم البريطانيون بتغذية الإداريين السودانيين بالمشاعر المعادية للمصريين(٧٧).. وهكذا. ومثل هذه المداخل ليست تبسيطية فقط، بل يمكن أن تكون صحيحة جزئياً، وخطورتها انها تختزل السياسيين إلى مجرد أبواق لا طول ولا حول لهم، وتجردهم من أى إرادة وطنية أو مستقلة. وبعيداً عن الروابط الثقافيه أو التعليمية أو المهنية، والعلاقات العملية والعاطفية العميقة، فمن المؤكد أن هناك دوافع معقولة وملموسة أدت إلى تقوية علاقات الطرفين المعنيين. واكثر من ذلك، فإن الافتراضات التى تعكسها مثل هذه التفسيرات هى، أساساً، مجرد تعميمات يمكن أن تصف مشاعر شخص معين، لكنها لاتقف أمام التحليل العلمى الجاد. ويكفى هنا أن نشير إلى أنه ليس كل السودانيين الذين تلقوا تعليمهم فى مصر كانوا مرتبطين بالحزب الوطنى الاتحادى أو حزب الشعب الديمقراطى. الواقع أن عدداً من السياسين الذين لا يخفون اعتزازهم بتراثهم العربى الإسلامى، وقدموا إسهامات أدبية قيمة حول هذا التراث، كانوا أنفسهم معادين للمصريين(٧٨).

إن القيادات السابقة لمؤتمر الخريجين هى التى قامت بتكوين هذه الأحزاب، التى لم تعتمد على أى جهد فعَّال فى كسب تأييد جماهير الشعب من خلال التصدى لآلامها وطموحاتها. والواقع أن هذه الأحزاب ولدت وترعرعت فى أحضان الأرستقراطية الدينية(٧٩)، التى قدمت لها، ليس فقط الدعم المادى، بل، وهذا هو الأهم، منحتها، بحكم مكانتها الدينية الكبيرة، تأييد أنصارها وأتباعها الذين يشكلون معظم سكان السودان. فالحزبان الرئيسيان، اللذان تكوَّنا فى منتصف الأربعينيات، لم تكن لهما أى برامج سياسية محدَّدة، كما أنهما لم يكونا يقومان بجمع أى اشتراكات منتظمة من الأعضاء. وفى مايتعلق بمصادر تمويلها، فقد كانا

يعتمدان على تبرعات الأرستقراطية الدينية ومساهمات فئات البرجوازية الزراعية والتجارية المحلية، وعلى المساعدات الأجنبية فى بعض الاحيان(٨٠). وقد أشارت ر.فيرست، فى دراستها حول السياسة السودانية، إلى أن حزب الأمة كان يمثل تحالفاً بين البيروقراطية وزعماء القبائل الأنصارية فى مناطق القطاع الزراعى التقليدى وكبار ملاك المشاريع الزراعية، وأن حزب الشعب الديمقراطى كان "يمثل صغار التجار والقرويين والوطنيين الشباب، أى حزب الفئات التجارية المتنامية."(٨١) لكن هناك دراسة هامة أخرى حول الطبقة الرأسمالية السودانية، أشرنا اليها فى وقت سابق،(٨٢) تكشف أن الأعضاء البارزين فى حزب الأمة كانوا من بين رجال الأعمال الأكثر ثراء فى السودان، وأنهم كانوا يعملون فى التجارة مع مصر. وكشفت الدراسة، أيضا، أن كبار تجار المواشى والجمال(مع مصر بشكل رئيسى) كانوا أعضاء فى حزب الاشقاء (حزب السيد الميرغني)، وأن معظم صغار التجار كانوا أعضاء فى الحزب الوطنى الاتحادى. والواقع أن تطورات الأحداث السياسية اللاحقة فى البلاد تؤكد ما توصلت إليه هذه الدراسة بأن "مصالح قيادات الحزبين، وبشكل خاص مصالح مختلف الفئات الرأسمالية فى ذلك الوقت، كانت هى الأكثر أهمية -فالذين كانت مصالحهم مرتبطة مع مصر(الحزب الوطنى الاتحادى) رفعوا شعار الوحدة مع مصر، بينما رفع حزب الأمة شعار الاستقلال فى إطار علاقة خاصة مع بريطانيا، وذلك لأن مصالحه كانت مرتبطة ببريطانيا «القطن»..(٨٣)

لقد كانت الأحزاب السياسية الرئيسية تتميز عن بعضها فقط فى بعض المصالح الاقتصادية الضيّقة وفى الأسلوب والخصوصيات الصغيرة أكثر من أى اختلافات إيديولوچية متناقضة ومحدّدة. فكل من الحزبين الرئيسيين كانت تسيطر عليه فئة رأسمالية معينة، وما يجمعهما معاً كان أكثرممّا يجمعهما مع جماهير الشعب. وفى هذا الخصوص يقول أحد المؤيدين لهذين الحزبين: "لقد عاش السياسيون القياديون فى كلا الحزبين مع بعضهم البعض منذ أيام الدراسة.. صحيح أن الاختلافات القبلية والطائفية ومشاعر الغيرة والحسد كانت موجود بينهم، لكن التجريم السياسى والاتهامات المتبادلة كانت نادرة فى السياسة السودانية مقارنة ببريطانيا.. كان من الطبيعى أن يوقف الأشقاء مظاهرتهم عندما يجدون أنها ستتداخل مع حفلة عرس فى منطقة أنصار حزب الأمة، مؤكدين

أن المظاهرة احتجاج ضد الإنجليز.. ويهمهمون.. ليست هناك أى دوافع شخصية بالطبع(٨٤). وفئة برجوازية الدولة، التى تم اختيارها من بين القيادات السابقة لمؤتمر الخريجين، لم تقم فقط بتنظيم هذه الأحزاب، بل قامت أيضا بملء مقاعد لجانها التنفيذية. وهذه اللجان التنفيذية كانت تقوم بدور آخر.. فموظفو الدولة، كما سبق أن شرحنا، بحكم تدريبهم المهنى وإتقانهم للُغة الإنجليزية، بالإضافة إلى معرفتهم بطرق حياة الإداريين البريطانيين، كانوا قبل ذلك قد وجدوا ثقة الأرستقراطية الدينية عندما استخدمتهم كإداريين وفنيين ومستشارين لمؤسساتها الاقتصادية. لذلك، فان تكوين هذه الاحزاب فى تلك الفترة المبكرة يبدو أشبه بتكوين مؤسسات اقتصادية أكثر من مؤسسات للمشاركة الشعبية والتحرر الوطنى. ومن هنا يجب ألا نستغرب أن دور هذه الأحزاب فى تحقيق الاستقلال لم يكن أكثر من قناة توصيل لقرارات كانت تتخذ فى مكان آخر. وبالفعل، فقد فرض الاستقلال، كما سنوضح فى مناقشتنا اللاحقة، قبل أن يكون هناك وجود لطبقة حاكمة متماسكة، بل مجموعة فئات طبقية مفكّكة، كل منها كانت عاجزة عن فرض سيطرتها على السلطة والفئات الأخرى..

تحقيق الاستقلال:

إن أى مناقشة لاستقلال السودان تتجاهل العوامل الخارجية، لايمكن أن تتصف بالموضوعية والدقة. وأهم هذه العوامل كان يتمثل فى علاقات السودان مع مصر، حتى إذا كان ذلك فقط بسبب تبنى الأنظمة المصرية المتعاقبة وجهة النظر التى تقول إن أى توسع فى الزراعة السودانية سيتم على حساب مصر. وهذه النظرة تستند إلى قلة الأمطار واستحالة الزراعة المطرية فى مصر، وبالتالى اعتماد الزراعة المصرية، بشكل كلى، على مياه النيل - وأكثر من ذلك، كانت مصر تنظر إلى جارها الجنوبى كمنفذ لتسويق منتجاتها، وتخفيف انفجارها السكانى، وتوسيع فرص استثماراتها. وفى هذا الخصوص يشير رئيس البنك الأهلى المصرى فى عام ١٩٥٠ إلى أنه "قد قمنا بدور كبير فى تمويل محصول القطن.. حيث ازدادت القروض التى منحت للبنوك التجارية ووصلت إلى ٠٠٠ر٩٠٠ر١جنيه.. والبنك مستمر فى توسيع نشاطاته فى السودان لتمويل محاصيل أخرى بخلاف القطن، مثل الصمغ العربى وتعزيز تجارة الاستيراد" (٨٥).

وقد ظلت مصر، مدفوعة بكل هذه المصالح، تحاول بمثابرة واستمرار، الحصول على الاعتراف البريطانى بسيادتها على السودان. وبعد الحرب العالمية الثانية ضاعفت جهودها مطالبة بريطانيا الاعتراف بوحدة وادى النيل كمكافأة لدورها فى الحرب بجانب الحلفاء. ونتيجة لفشل هذه المحاولات قامت مصر، فى١٩٤٧، برفع القضية لمجلس الأمن الدولى مطالبة بانسحاب القوات البريطانية وإنهاء الإدارة البريطانية والاعتراف بحق مصر الأصيل فى السودان. وعلى أى حال، فقد كان مجلس الأمن غير قادر على تسوية النزاع، ولكنه دعى الى حلّه عن طريق المفاوضات بين الطرفين(٨٦). وفى بريطانيا أصبح القطن السودانى بعد الحرب الثانية يحلّ مكان القطن الأمريكى فى صناعات النسيج، وذلك نتيجة إصرار الحكومة البريطانية على تخفيض الإنفاق بالدولار .لذلك أصبح السودان، إذا ما استبعدنا الهند، يمثل أكبر مصدر للقطن داخل الامبراطورية البريطانية. وفى بداية الخمسينات "كان القطن المستورد من مستعمرات الامبراطورية والسودان الانجليزى المصرى.. بمثابة رحمة من رب العالمين لمصانع لانكشير"(٨٧). وبجانب هذه المصالح الاقتصادية الهامة التى أصبح يوفرها السودان لبريطانيا، كانت هناك أيضاً أهميته الإقليمية والاستراتيجية والسياسية. فبالإضافة إلى قربه من قناة السويس، التى كانت وقتها تمثل شريان حياة الامبراطورية، كانت حدود السودان مع ثمانى دول تسمح بمراقبة الأحداث فى شرق ووسط إفريقيا. وفى هذا الخصوص تشير دراسة المعهد الملكى للشئون الدولية إلى أن "السيطرة على السودان كانت، على الدوام، تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للامبراطورية البريطانية، وكلما يضمحلّ النفوذ البريطانى فى مصر كلما تزداد هذه الأهمية"(٨٨).

إن الفكرة الرئيسية التى نحاول تأكيدها هنا هى أن استقلال السودان كان، فى التحليل الأخير، نتيجة ظروف شبيهة بتلك التى قادت إلى احتلاله عام١٨٩٨، وإن دور الأحزاب السياسية الطائفية كان دوراً ثانوياً. ولكى نلخص هذه المناقشة العامة من الضرورى أن نعرض باختصار الدوافع التى كانت تقف خلف احتلال السودان. ففى نهاية القرن التاسع عشر، حيث كانت الشمس لا تغيب عن الامبراطورية البريطانية، كان الاهتمام البريطانى يتركز فى تجاوز القوى الاوربية الاخرى وضمان أمن طرق التجارة الحيوية مع الشرق، خاصة الهند. وفى هذا الإطار كانت مصر تحتل مكانة خاصة، ازدادت أهميتها بعد عام ١٨٧٥ عندما

أشترت بريطانيا ٤٠٪ من أسهم شركة قناة السويس العالمية(٨٩). وعلى أى حال، فإن السيطرة على مصر لا يمكن تأكيدها إذا لم يتم تأمين مياه النيل، التى تمثل شريان حياتها. وانطلاقاً من ذلك لم يعد من الممكن التسامح مع دولة المهدية بتوجهها الوطنى والمعادى لمصر فى ذلك الوقت. وبذلك أصبح هذا الاهتمام بالأمن الإقليمى والمصالح الدولية السبب الرئيسى للغزو الإنجليزى المصرى للسودان(٩٠). فالمصالح الاقتصادية البريطانية فى السودان، فى ذلك الوقت، لم تكن موجودة. وبعكس المثال النيچيرى أو الهندى أو غالبية المستعمرات البريطانية الأخرى، فإن احتلال السودان لم يكن تجسيداً لمقولة« العلم يتبع التجارة »، بل لمقولة« العلم يخلق التجارة ». وفى وقت لاحق تركَّزت المصالح الاقتصادية البريطانية فى القطر، بشكل رئيسى، فى إنتاج القطن، الذى لم تتهدَّد إمداداته بإنهاء امتياز شركة السودان الزراعية عام ١٩٥٠.. والأحزاب السياسية الرئيسية، بتفككها وفقدانها للتركيب الإيديولوچى الواضح والبنيان التنظيمى الصلب، لم تشكل قط تهديداً خطيراً أو مباشراً للنظام الكولونيالى. لذلك، فعندما قامت الدولة الكولونيالية، أخيراً، بالاعتراف بحق السودان فى تقرير المصير، كانت خططها تشير إلى فترة عشرين عاماً تنتهى بالاستقلال فى منتصف الستينيات. والتغيير الذى حدث فى هذا الجدول الزمنى المحدَّد، كان، بشكل رئيسى، نتيجة أحداث خارج السودان، وأكثرها أهمية سقوط النظام الملكى فى مصر فى عام١٩٥٢والضغط الأمريكى على بريطانيا الناتج من تزايد المصالح الأمريكية في المنطقة. هذه العوامل، مرتبطة بالتنافس بين مصر وبريطانيا، فرضت إمكانية الوصول إلى الاستقلال عن طريق المفاوضات. وشملت التطورات العالمية فى بداية الخمسينيات توطُّد الثورة الصينية، المواجهة في كوريا، هزيمة فرنسا فى الڤيتنام ونهاية انتداباتها فى بعض بلدان الشرق الاوسط (سوريا،لبنان) بالإضافة إلى تأميم النفط فى إيران. وساهمت هذه الأحداث، بحكم طبيعتها وتوجهها العام، فى تحريك المخاوف الأمريكية من شبح قوس الخطر الشيوعى على المصالح الاقتصادية الحيوية للدول الغربية. وهى مصالح متنامية خاصة فى الشرق الأوسط وأقطاره المنتجة للنفط، حيث ازدادت حركة السفن الأمريكية عن طريق قناة السويس فى عام١٩٥٤ بأكثر من عشرة أضعاف خلال فترة الخمسة عشر سنة السابقة لذلك(٩١). وبجانب الاهتمام بهذه المصالح الاقتصادية الحيوية، كان هناك أيضا هوس الحكومة

الأمريكية بالأحلاف العسكرية. ولذلك قامت الإدارة الأمريكية بتقديم معونة اقتصادية لمصر، التى دعيت للمشاركة فى حلف عسكرى يضم بريطانيا وفرنسا وتركيا، وذلك لأن مصر، حسب وجهة النظر الأمريكية "جزء من العالم الحر، وبالتالى فإن الدفاع عن أمنها وأمن منطقة الشرق الأوسط يمثل أمراً هاماً وحيوياً بالنسبة للدول الديمقراطية الأخرى"(٩٢). وبالإضافة إلى ذلك قامت الولايات المتحدة بتقديم إغراءات إضافية للحكومة المصرية، من خلال ضغوطها على بريطانيا من أجل "البدء الفورى فى سحب قواتها من مصر، وقبول الحكومة البريطانية بمملكة موحَّدة تضم مصر والسودان تحت قيادة الملك فاروق"(٩٣).

وترافقت هذه التطورات الإقليمية مع حدوث تغييرات أساسية فى مصر، حيث قامت مجموعة من ضباط الجيش بانقلاب عسكرى أطاح بالنظام الملكى. وكان انسحاب القوات البريطانية من قناة السويس فى مقدمة أهداف النظام العسكرى الجديد، وذلك لأن وجودها كان يحدُّ من السيطرة الوطنية على الجيش ويحرم الحكام الجدد من أى مصداقية(٩٤). وخوفاً من تكرار أحداث١٩٢٤، عندما اتخذت بريطانيا إجراءات تأديبية ضد مصر شملت توسيع الزراعة السودانية (بكل ماتضمنه ذلك من استهلاك كميات أكبر من مياه النيل)، بدأ النظام الجديد فى القاهرة، بحماس شديد، فى البحث عن اتفاق سلمى مع أشقائه فى جنوب الوادى، لذلك، وبعد أسابيع قليلة من تسلم السلطة فى يوليو١٩٥٢، أعلنت الحكومة المصرية عن تخليها عن مطالبتها بالسيادة على السودان، وبدأت التفاوض مع بريطانيا لتسوية مسألة السودان. ونتيجة لذلك، وقعت دولتا الحكم الثنائى اتفاقية جديدة تسمح للسودانيين بالاختيار بين الاستقلال والوحدة مع مصر، وذلك بعد حكم ذاتى لثلاث سنوات. ونجاح المفاوضات البريطانية المصرية، حسب رواية الرئيس المصرى فى تلك الأيام، كان بسبب "المساعى الحميدة التى بذلها جيفرى/السفير الأمريكى فى القاهرة"(٩٥). وبعد ذلك ركَّزت حكومة القاهرة جهودها لتوحيد حزب الأشقاء مع الأحزاب الاتحادية الأخرى، وذلك لمواجهة حزب الأمة الذى كان يؤيد أستقلال السودان والارتباط بالكومنولث البريطانى. ونجحت هذه الجهود فى توحيد جماعات الاتحاديين والإعلان عن قيام الحزب الوطنى الاتحادى بواسطة الرئيس المصرى الذى اختار بنفسه بعض أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب(٩٦). وفى انتخابات ١٩٥٣ أحرز الحزب الوطنى الاتحادى أغلبية مطلقة فى البرلمان المنتخب، ليكون حكومة

الحكم الذاتى التى كان من المفترض أن تستمر لمدة ثلاث سنوات، وبعدها يقرَّر فى مستقبل السودان. وعلى أى حال، قبل الانتخابات كان العديد من المراقبين يعتقدون أنه "من المؤكد.. أن وزير شئون السودان فى الحكومة المصرية كان ينفق المال بإسراف بهدف كسب السودانيين والتأثير فيهم لاختيار نوع من العلاقة مع مصر عند الاستفتاء حول مستقبل السودان. وكان معروفاً أن الحزب الوطنى الاتحادى يعتمد فى تمويله، بشكل كبير، على مصر إذا لم نقل بشكل كلى"(٩٧). وكان من الطبيعى أن تثير نتائج الانتخابات حزب الأمة وتدفعه إلى معارضة شعار الاتحاديين حول وحدة وادى النيل بشكل واضح وواسع. وذلك لأنه لم يكن صدفة أن معظم قيادات هذا الحزب، كماسبق ان أوضحنا، كانوا يشتغلون فى الإنتاج الزراعى ومشاريع القطن الخاصة، واكثر ما يقلق أصحاب هذه المشاريع هو اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩، التى أعطت المصريين مياه أكثر أثنتى عشرة مرة من السودان. ولذلك ظل التوسع الزراعى فى السودان محدوداً، بينما تركت مصر حرَّة فى تطوير قطاعها الزراعى كما تريد(٩٨). وكانت قيادات حزب الأمة قد حذَّرت من ذلك منذ أن قامت الحكومة الكولونيالية بالتفاوض حول اتفاقية١٩٢٩ بدون استشارة السودانيين، ورفضت الاتفاقية بعد توقيعها، وأكثر من ذلك، فإن حزب الأمة وحلفاءه كانوا يخافون أن يقوم الحزب الوطنى الاتحادى، انطلاقاً من علاقاته الحميمة مع مصر، بتأكيد بنود الاتفاقية، وبالتالى إيقاف تطور الزراعة فى السودان. وعلى أى حال، فقد قرَّر الحزب الوطنى الاتحادى، رغم أغلبيته المطلقة فى البرلمان وشعاراته حول وحدة وادى النيل، قرَّر تغيير موقفه والوقوف إلى جانب استقلال السودان التام. وحول تفسير هذا التغيير المفاجئ اختلفت وجهات نظر الدارسين. فبعض الكتاب يقدم كلاماً غير محدَّد حول ضغط شعبى تعرض له الحزب، حيث يقول أحدهم "كان التدخل المصرى يتزايد.. كلما أعلن المزيد من السودانيين تفضيلهم للاستقلال.. واكتسبت العملية، بالتدريج، قوتها الدافعة مع تطور الضغوط المصرية"(٩٩). والبعض الآخر يقدم التفسير الرسمى للحزب الوطنى الاتحادى، الذى يقول إن "شعار وحدة وادى النيل كان، دائماً وبشكل رئيسى، شعاراً تكتيكياً، استخدم لاستقلال التنافس الإنجليزى المصرى لخدمة الاستراتيجية الكبرى، الاستقلال"(١٠٠). وهناك دارسون آخرون يعتقدون أن تحول الاتحاديين كان مؤامرة بريطانية هدفها هزيمة مصر والاحتفاظ بعلاقة ودية وأى

نفوذ قد تجده فى السودان، حيث يقول أحدهم إن "الحاكم العام، Helm هلم، كان مخولا من قبل الهوايت هول إبلاغ الأزهرى، رئيس الوزراء، بأن عليه أن يعلن السودان دولة مستقلة، وأنه إذا فعل ذلك، فإن بريطانيا ستدعمه"(١٠١). ولكن مشكلة هذه التفسيرات تتمثل فى أنها ليست مقنعة بالقدر الكافى رغم دقتها فى بعض الجوانب. وهى كلها تشترك فى درجة من التشويش ناتجة عن الفشل فى عزل الأسباب عن الانطباعات والأعراض. ومع ذلك تظلُّ هذه التفسيرات تمرينات فكرية ممتعة. الواقع أن التحول فى سياسة الحزب الوطنى الاتحادى، كماهى الحال فى معضم حالات التحول فى السياسات الأخرى للدولة، يرتبط بالمصالح الطبقية المهيمنة وبناتج توازن التحالفات الطبقية داخل تلك القوى. وسنعيد مناقشة هذه المسألة بشكل أوسع، فى الفصل القادم.

لقد ركزنا فى هذا الفصل على صعود طبقة أرستقراطية دينية، قوية نسبياً، وطبقية برجوازية محلية مفككة، ضعيفة اقتصادياً، منقسمة على نفسها نتيجة للمصالح المتناقضة، ومطوقة برأس المال الأجنبى. وأوجه الضعف والقصور هذه لا تميز البرجوازية المحلية فقط، بل كل القوى المهيمنة، ولذلك، ظلت تلعب دوراً كبيراً فى تعميق وتفاقم التناقضات الداخلية وسط طبقات وفئات هذه القوى الطبقية المهيمنة. وكل ذلك لا يمكن عزله عن أزمة التراكم الرأسمالى فى تشكيلة محيطية.. والسودان يمثل الحالة التى يخضع فيها إنتاج وإعادة إنتاج الفائض الاقتصادى، المعتمد على الصادرات الزراعية لسيطرة ونفوذ رأس المال الاجنبى، وبالتالى يرتبط بحالة من عدم الاستقرار ناتجه، بشكل رئيسى، عن تقلبات أسعار السلع الأولية فى السوق العالمى وميكانزماتها الخاصة بالتبادل غير المتساوى. ومجمل هذا الضعف الهيكلى فى التشكيلة الوطنية السودانية انعكس، فى دولة ما بعد الاستقلال، فى تركيب فئاتها الحاكمة وأحزابها السياسية.

الفصل الرابع

دولة مابعد الكولونيالية

والسياسات الزراعية ١٩٥٤-١٩٥٨

مقدمة:

كانت السياسة الزراعية فى السودان، حتى أواخر الستينيات، تركز، بشكل رئيسى، على هدفين متلازمين، هما: التوسع الأفقى فى المشاريع الزراعية الحكومية والدعم الحكومي الكبير للقطاع الخاص. ففي خطابه الافتتاحى أمام أول برلمان سودانى فى بداية ١٩٥٤أعلن الحاكم العام "لقد تمّ الآن مسح حوض النيل لتقدير مساحة الأراضى القابلة للزراعة والرى .. سنبدأ حالاً التوسع فى منطقة المناقل ليشمل مساحة قدرها(٨٠٠ر٠٠٠) فدان.. وسياسة حكومتى تعمل على تشجيع التوسع فى مشاريع الزراعة الخاصة.. سنشجع المزارعين ونقدم لهم نتائج الأبحاث والمعدات الزراعية الحديثة"(١). وبعد عقد كامل من الزمان، جاءت الخطة العشرية، التى أعلنت فى ١٩٦١، لتسير فى نفس الاتجاه. وفى إطار هذه الخطة قامت التنمية الزراعية على "مشروعين هامين، هما خزان الرصيرص وخزان خشم القربة، تقوم الحكومة بتنفيذهما، بالإضافة الى استثمارات فى البنيات الأساسية، مثل، مسح وتخطيط الأراضى، تنظيف الأراضى من الأشجار والحشائش وإعدادها للزراعة، تحديد الطرق العامة وتوفير إمدادات المياه، وذلك بهدف تمهيد الطريق للاستثمارات الخاصة فى الزراعة"(٢). وفى الفترة التى سبقت إعلان الخطة العشرية شهد مشروع الجزيرة، وحده، إضافة ١٠٥ر٠٠٠ فدان فى بداية الخمسينيات، وحوالى ٤٤٤ر٠٠٠ فدان فى نهايتها. وفى الفترة ١٩٥٠-١٩٥٥ ازداد عدد مشاريع الطلمبات الخاصة على طول ضفاف النيل من ٧١٣ إلى ١٥٥٧ مشروعاً، مع توسع فى المساحة المزروعة قطناً من ٥٤ر٠٠٠ فدان إلى ١٠٦ر٠٠٠فدان خلال نفس الفترة. ومن المفيد لمناقشتنا فى هذا الفصل أن نشير إلى أن مساحات المشاريع الخاصة قد ارتفعت من إجمالى المساحة المزروعة قطناً، فى عام ١٩٥١، إلى ٢٧٪ فى عام ١٩٥٦. وبحلول عام ١٩٥٩ كانت إجمالى المساحة المروية حوالى

٤ر٢مليون فدان، ٣ر١ مليون فدان في المشاريع الحكومية بما في ذلك مشروع الجزيرة، وأكثر من مليون فدان في المشاريع الخاصة أى ٤٥٪ من أراضى الزراعة المروية في عموم القطر(٣). المهم أن هذا التوسع النشط وضع السياسات الاقتصادية وجهاً لوجه مع القيود التى كانت تفرضها اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩، والتى حدَّدت نصيب السودان من مياه النيل بـ(٤) ملايين متر مكعب سنوياً، بينما أعطت مصر ٤٨ميلوناً. وأكثر من ذلك، اشترطت الاتفاقية بوضوح أنه "مالم يحدث اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية، يجب أن لايتم تشييد أى أعمال أو إجراءات فى النيل وفروعه.. قد تحدث، بطريقة أو أخرى، أي ضرر أو إجحاف بمصالح مصر. أى إذا أدت الى تخفيض كميات المياه التى تصل الى مصر، أو تعديل وقت وصولها، أو تخفيض مستواها(٤). والـ٤ مليون متر مكعب، التى تمثل نصيب السودان من مياه النيل، حدَّدت لتكفى رى حوالى المليون فدان فى مشروع الجزيرة وحوالى نصف مليون أخرى فى مشاريع الطلمبات الخاصة، وبحلول موسم ١٩٥٥/٥٤ كانت مساحة مشروع الجزيرة، وحده، قد وصلت إلى حوالى ٩٣٩ ألف فدان. أما المشاريع الخاصة فقد كادت أن تستهلك نصيبها من المياه. لذلك كان على حكومة الحزب الوطنى الاتحادي، منذ أيامها الأولى بداية ١٩٥٤، أن تحدد موقفاً واضحاً بين مصلحتين متناقضتين تناقضاً حاداً. فمن جهة هناك مصرالتى لعبت دوراً رئيسياً فى قيام الحزب الوطنى الاتحادى نفسه، وفى دعمه مالياً وسياسياً، وظلت تعمل بحماس لحماية نصيبها من مياه النيل. ومن جهة أخرى، هناك الأرستقراطية الدينية، وحلفاؤها وسط فئات البرجوازية المحلية التى كانت تشتغل، بشكل رئيسى، فى إنتاج وتمويل وتسويق القطن الذى كانت ربحيته العالية تفرض ضرورة التوسع فى إنتاجه. وهذه الفئات، كما سبق أن وضحنا، كانت تسيطر على حزب الأمة الذى أدخل ٢٣نائباً فى البرلمان، ٢٢ منهم من مناطق نفوذه التقليدى وسط المجتمعات الريفية فى وسط وغرب السودان، أما الحزب الوطنى الاتحادى فقد اكتسح معظم دوائر المناطق الحضرية فى كل مناطق القطر، شملت كل دوائر العاصمة الخرطوم، والمحافظات الشمالية والشرقية، ووصل عدد نوابه ٤٣، بجانب ٩ نواب للحزب الجنوبى والبقية من المستقلين وأحزاب صغيرة أخرى(٥). وهذا النجاح الكاسح الذى حقَّقه الحزب الوطنى الاتحادى كان بسبب توظيفه الجيد لعلاقته بالسيد/على الميرغنى وطائفة الختمية. فبينما كان رئيس

الحزب، الرئيس السابق لمؤتمر الخريجين، وقيادات الحزب الأخرى من الخريجين السابقين، يطوفون على المراكز الحضرية لكسب أصواتها، كان خلفاء السيد/علي يؤكدون ولاء المناطق الريفية. ومثل هذا التاكتيك لم يكن ممكناً فى حزب الأمة بحكم وصاية السيد عبد الرحمن على الحزب وطائفة الأنصار فى نفس الوقت(٦). فقد أسند رئاسة الحزب لأبنه الكبير، المسؤول أيضاً، عن الأعمال التجارية للأسرة (دائرة المهدى) المتركزة، بشكل كبير، فى مشاريع الطلمبات(٧). ونتيجةلهذه الاعتبارات كان من الطبيعى أن يميل مزارعو الجزيرة والمناطق المحيطة لتأييد الحزب الوطنى الاتحادى. فمنذ بداية الخمسينيات بدأ المزارعون يفكرون فى تغيير الإجراءات المتحكّمة فى وضعهم فى المشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة، وفى توزيع عائدات الإنتاج، وتوصلوا إلى أن الوسيلة الوحيدة لتحقيق مثل هذا التغيير هى فى اتحادهم ونضالهم النقابى(٨). وعلى أى حال، فقد ظلت الدولة الكولونيالية ترفض باستمرار مطالباتهم المستمرة بالاعتراف الرسمى بتنظيمهم النقابى. وبعد نجاح الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات تزايد الأمل فى تحقيق هذا المطلب العادل، وقام المزارعون بتكثيف جهودهم للحصول على اعتراف الحكومة الجديدة باتحاد مزارعى الجزيرة. وكما سنوضح فى وقت لاحق، فإن الحزب الوطنى الاتحادى لم يكن قادراً ولا راغباً فى تمكين أى مجموعة أخرى من مشاركته فى قطف ثمار انتصاره(٩). وفى ذلك الوقت كانت الحكومة مشغولة بقضايا أخرى أكثر أهمية من قضية اتحاد المزارعين، وخاصة ضغوط الرأسمالية الزراعية المحلية والضغوط المصرية حول اتفاقية مياه النيل. لذلك استمرت حركة المزارعين، بمساندة ودعم اتحاد نقابات عمال السودان والقوى الراديكالية الأخرى، فى نضالها من أجل تحقيق أهدافها المحددة. وقد أدى هذا الصراع بين قوى المزارعين/المستأجرين وقوى الرأسمالية الزراعية إلى حادث مروّع راح ضحيته عدد كبير من المزارعين. تبدأ القصة فى مشروع جودة على ضفاف النيل الأبيض بالقرب من مدينة كوستى حيث كان يعمل حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ مزارع(١٠). فبعد أسابيع قليلة من احتفال السودان بإعلان استقلاله فى مطلع عام ١٩٥٦، قام مزارعو المشروع بإعلان الإضراب عن العمل ورفضوا تسليم محصول القطن لصاحب المشروع. وفى أعقاب حملة الدولة لقمع المزارعين المضربين كان عدد القتلى قد وصل الى ٣٠٠ قتيل عن طريق إطلاق النار عليهم فى حقولهم أو بالاختناق نتيجة

تكديسهم فى حراسات ضيقة وغير صحية(١١).

إن هذه المقدمة توضح لنا تحديداً أولياً للسمات العامة للسياسات الزراعية فى السودان، كما تطورت عند إعلان الاستقلال، وتبلور القوى المؤيدة أو المعارضة للتوسع فى الأراضى الزراعية. وفى الصفحات القادمة سنناقش الديناميات، التى قامت من خلالها دولة الاستقلال، بمواجهة تلك المصالح المتناقضة. وهذا بدوره يدعو إلى تحليل القوى المهيمنة التى سيطرت على الدولة، وتغيُّر التوازن الطبقى فى ذلك الوقت. وبالإضافة إلى ذلك سنركز بشكل خاص على أحداث جودة.. وستمتد مناقشتنا إلى ماوراء تفاصيل الأحداث، وذلك لأنه رغم ضخامة التضحيات التى قدمها المزارعون، ورغم كثرة الدراسات المتعلقة بالزراعة السودانية، فإن أحداث جودة لم تجد الاهتمام المطلوب. وأهمية هذه الأحداث تتمثل، بشكل رئيسى، فى أنها كانت تجسد تفاعل الطبقة الحاكمة السودانية مع احتياجات المجتمعات الريفية. ومع كل ذلك، فإن هذه الأحداث تسلِّط بعض الأضواء على سمة متأصلة فى كل الأنظمة المتعاقبة، والمتمثلة فى إصرارها، بشكل ثابت، ليس فقط فى تجاهل مصالح المجتمعات الريفية، بل أيضا فى تجاهل جوهر القيمة الإنسانية لأضخم ثروة فى البلاد.. المجتمعات الريفية. ومن هنا فإن أحداث جودة ليست مجرد أحداث عابرة، بل هى تجسيد حيٌ لفشل القوى المهيمنة المتواصل فى حلٍّ تناقضاتها مع جماهير المزارعين بطريقة ديمقراطية متحضرة. وكانت بالفعل تجسيماً واضحاً لمنهج العنف الثابت الذى ظلَّت تنتهجه الطبقة الحاكمة السودانية فى دولة مابعد الاستقلال. والطبيعة المزمنة لهذا التوجه سنوضحها بالوقائع فى نهاية هذا الفصل، الذى سوف يركز على توضيح النهب المستمر للفائض الاقتصادى من المجتمعات الريفية عن طريق الميكانزمات المزدوجة للاستثمارات المتدنِّية ونقل الفائض الاقتصادى إلى خارج هذه المجتمعات والضرائب العالية. وبالاضافة إلى ذلك فإن المناقشة، كما فى الفصول اللاحقة، سوف لن تختصر الصراعات الاجتماعية فى الصراع من أجل السلطة وسط القوى المهيمنة، بل ستتابع الاتجاهات الراديكالية المتزايدة وسط القوى الأخرى فى المجتمع بشكل عام بالأضافة الى التحدِّي الذى تواجهه هذه القوى.

الارتباطات الخارجية والعوامل الداخلية المؤثرة فى إنتاج القطن فى مشاريع الطلمبات الخاصة:

كان الهدف الرئيسى للسياسات الزراعية الكولونيالية، التى وصفناها فى الفصل الثانى، يتمثل فى زيادة إنتاج محاصيل الصادرات، والقطن بشكل خاص.

وقد أدى الجرى وراء تحقيق هذا الهدف فى البداية إلى تحديث نظام الرى عن طريق التخلى عن الآلات الرافعة والتركيز على الطلمبات والفيضانات والخزانات.

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية أدخلت المكننة فى الزراعة المطرية بهدف تلبية احتياجات قوات الحلفاء فى شمال وشرق إفريقيا. وبدأ هذا التوسع فى مناطق الزراعة المروية بدخول الشركات الأجنبية فى الزراعة السودانية. ونتيجة لذلك أدخلت شركة السودان الزراعية، التى استلمت مشروع الجزيرة عام ١٩٢٥، طرقاً جديدة للرى والزراعة والإدارة عرفت بنموذج الزيداب/الجزيرة(١٢). ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، أصبح هذا النموذج، وطريقته فى توزيع عائدات الإنتاج، هو المتَّبع فى كل المشاريع الحكومية والمشاريع الخاصة على السواء. وحتى بداية الخمسينيات كانت المشاريع الحكومية تمثل المجال الأساسى للتوسع الزراعى، فمشروع الجزيرة، الذى بدأ بمساحة ٣٠٠ر٠٠٠ فدان فقط، وصلت مساحته إلى ٦٧٠ر٠٠٠ فدان عام ١٩٣١، وإلى حوالى المليون فدان فى عام ١٩٥٤(١٣).

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك مشاريع الرى فى طوكر والقاش والزراعة المطرية فى الاستوائية والقدمبليه وجبال النوبة، وكلها كانت تحت إدارة وإشراف الحكومة. وفى بداية الخمسينيات حدث تحول هام باتجاه القطاع الخاص، حيث بدأت مشاريع الطلمبات الخاصة تتزايد، فقد ارتفع عددها من (٣٧٢) مشروعاً، تغطى مساحة قدرها ١٧٠ر٠٠٠ فدان فى عام ١٩٤٤ إلى ٢٢٢٩ مشروعاً بمساحة كلية قدرها أكثر من ٧٧٠ر٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٧. وكما هو موضح فى الجدول أدناه، فإن الزيادة البارزة فى عدد المشاريع الخاصة حدثت فى منتصف الخمسينيات. ففى تلك الفترة (١٩٥٢-١٩٥٦) وحدها تضاعف عدد المشاريع أكثر من مرتين، والمساحة المخصصة للقطن فى إقليم النيل الأزرق وحده، تضاعفت ثلاث مرات (١٤). شهدت نفس الفترة توسعاً مشابهاً على طول النيل الأبيض، حيث ازدادت المساحة الكلية المخصصة للقطن من ٢٠ر٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٠/٤٩ إلى ٥٧.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٤/٥٣. وبحلول عام ١٩٥٩/٥٨ وصلت مساحة محصول القطن فى هذه المنطقة

السنة	عدد مشاريع الطلمبات الخاصة	مشاريع النيل الأزرق المساحة بالفدان	مشاريع النيل الأزرق مساحة القطن بالفدان
١٩٥٢	٨٩٣	٤٢ر٩٤٦	٣٤ر٢٩٠
١٩٥٣	١ر١٠٨	٥٨ر٤٢٨	٥٠ر٢١٢
١٩٥٤	١ر٣٣١	٦٤ر٩٩٢	٥٦ر٧٠٤
١٩٥٥	١ر٥٥٧	٩٩ر٦٨٣	٩١ر٣١٠
١٩٥٦	٢ر٠٠٦	١١٣ر٨٨٣	١٠٥ر٥١٠

إلى (١٩٨ر٠٠٠) فدان، أى أنها تضاعفت عشر مرات خلال الفترة منذ ٤٩/١٩٥٠(١٥). وترجع الدراسات المتوفرة حول الزراعة السودانية هذا النمو السريع إلى أساليب الرى الحديثة التى استخدمتها الدولة الكولونيالية والطلب العالمى للقطن. ومعظم الدراسات يركّز، دائماً، على الفوائد الفنيّة لمشروع الجزيرة وخزان سنار، ويعالج توسع مشاريع الطلمبات الخاصة بطريقة مشابهة ويربطه بإنشاء خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض عام ١٩٣٧. وبالإضافة إلى ذلك هناك أيضاً تركيز كبير على دور ارتفاع الأسعار فى بداية الخمسينيات فى تشجيع التوسع فى زراعة القطن فى المشاريع الخاصة. ومع أن مثل هذه الملاحظات الدقيقة مفيدة لتفهم أسباب التوسع العام فى زراعة القطن، إلا أنها لاتفسر،بشكل كافٍ، ظاهرة النمو الانفجارى المحدّدة فى مشاريع الطلمبات الخاصة، وذلك لأن تفسير هذه الظاهرة يرتبط بأعتبارات اقتصادية اجتماعية وسياسية معيّنة لابد من مناقشتها الآن.

إن عينة من الدراسات المتعلقة بمشاريع الطلمبات الخاصة فى النيل الأبيض تشير الى أن حوالى ٧٠٪ من المشاريع أنشئت خلال السنوات ١٩٥٠-١٩٥٨(١٦). وفى نفس هذه العينة تشير الأرقام إلى أن ٦٠٪ من المشاريع أنشئت فى الفترة القصيرة ١٩٥٣-١٩٥٧، رغم أن الدراسة لم تذكر ذلك صراحة. والمهم هنا أن هذه السنوات هى سنوات الحكم الذاتى وبداية الاستقلال التى تميزت بالتنافس والصراع السياسى الواسع، خاصة وسط الطبقة الرأسمالية بمصالحها الاقتصادية فى القطاع الزراعى، وانعكاس كل ذلك فى الدولة وسياستها(١٧). وهذا يعنى أن

هناك ترابطاً واضحاً بين التطورات السياسية فى تلك الفترة والنمو السريع فى مشاريع الطلمبات الخاصة. وهذا الترابط لا يمكن التقليل من شأنه عن طريق التركيز على الأساليب الفنية وارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الكورية بداية الخمسينيات. والمدهش فى الدراسات المتعلقة بهذا الشكل من أشكال النشاط الزراعى فى السودان أنها،حتى فى الحالات القليلة التى تلتفت فيها لأهمية الصراعات السياسية، سرعان ما تختزل المناقشة لتعالج دور هذه الصراعات فى السياسات الزراعية بخفة واستعجال واضحين. وخير مثال على ذلك محاولة اعتقال التحليل عند مستوى الإشارة إلى أن مشاريع الطلمبات الخاصة "كانت تتمتع بأهمية سياسية أكبر بكثير من أهميتها الاقتصادية، أياً كانت هذه الأهمية. فمعظم المشاريع الكبيرة كان يملكها أشخاص بارزون: زعماء طوائف دينية، زعماء قبائل، وزراء، برلمانيون، مهنيون بارزون ورجال أعمال معروفون.. والواقع أن السياسة كانت فى جذور حركة مشاريع الطلمبات الخاصة"(١٨). ولكن هذه العلاقة بين السياسة ومشاريع الطلمبات لم تكن وليدة فترة الحكم الذاتى وبداية الاستقلال. فالدولة الكولونيالية، كما سبق أن شرحنا، هى التى بدأت ذلك منذ العشرينيات عندما منحت الأرستقراطية الدينية الرخص والتسهيلات الضرورية للنشاط الزراعى الخاص، وذلك كمكافأة لدورها فى تهدئة الأهالى أثناء الحرب العالمية الأولى(١٩). ومنذ ذلك الوقت المبكر ظلت الدولة تمنح المشاريع الخاصة لأعداد متزايدة من القيادات الدينية، زعماء القبائل ورجال الأعمال البارزين. وبهذه الطريقة استطاعت الحكومة تعزيز صادراتها من القطن وبالتالى إيرادات الخرينة العامة، وكذلك ضمان تأييد هذه القوى لسياساتها فى البلاد. وهذه الوظيفة المزدوجة للمشاريع الخاصة ظلّت مستمرة ولم تقم دولة مابعد الاستقلال بتغييرها.. فقد كان الناس يتناقشون فى أخبار المشاريع الكبيرة التى وزِّعت لأقرباء الوزراء ورئيس الوزراء نفسه(٢٠). وهناك عامل هام آخر هو أن دولة ما بعد الاستقلال لم تقم بتغيير النظام الكولونيالى للعلاقات الاقتصادية الرأسمالية، الذى كان سائداً فى تلك المشاريع. فقد ظلّت بريطانيا، لسنوات عديدة بعد الاستقلال، تمثِّل أكبر مستورد للقطن السودانى، حيث وصل نصيبها إلى حوالى ٢ر٤٩٪ من إنتاج القطن خلال الفترة ١٩٥٤-١٩٥٧(٢١). وأهم أسباب تفضيل صناعة لانكشير للقطن السودانى كان يتمثل فى انخفاض أسعاره مقارنة بالأسعار

الأخرى. ففى جهودها للمحافظة على تركيب سعري مفضّل، قامت الدولة الكولونيالية بصياغة مجموعة قوانين تستهدف السيطرة على توزيع وتكلفة الأراضى وموارد المياه وقوة عمل المزارعين السودانيين. ومن هنا كان قانون الرقابة على الطلمبات لسنة ١٩٣٩ الذى يحكم المسائل المتعلقة بالرى،وقانون إجراءات الرقابة على الطلمبات لسنة ١٩٥١ الذى يحدد أنواع التراخيص، وقانون تنظيم الرقابة على الطلمبات لسنة ١٩٤٧ الذى يحدد طريقة توزيع عائدات الإنتاج بين المزارعين وأصحاب المشاريع. والقانون الأخير كان يُحمّل المزارعين مسؤولية القيام بكل العمليات الزراعية بما فى ذلك صيانة القنوات والحصاد وتنظيف الحقول، وذلك مقابل ٤٠٪ من عائدات محصول القطن بعد خصم مصروفات أخرى عديدة. ومن جهة أخرى، منح القانون أصحاب المشاريع السلطة الكاملة لإدارة وحلج وتسويق القطن مقابل ٦٠٪ من العائدات، دون أن يلزمهم بتوفير أى قدر من الخدمات الاجتماعية. والواقع أن طريقة توزيع عائدات الإنتاج بين المزارعين/المستأجرين وأصحاب المشاريع تحتاج إلى مزيد من المناقشة، وذلك -أولا: لأن شروط هذه الطريقة ظلّت تمثل أهم القضايا التى تواجه المزارعين وأصحاب المشاريع والدولة السودانية. فالصراع حول هذه القضية هو الذى أدى إلى انفجار حوادث جودة البشعة. ثانياً: لأن علاقات المزارعين/أصحاب المشاريع، المرتبطة بنموذج الزيداب/الجزيرة، هى نفس العلاقات التى طبقت فى المشاريع الزراعية الأخرى الحكومية والخاصة، مع تعديلات طفيفة فقط. لذلك من الضرورى تحليل هذه الطريقة فى توزيع العائدات، ليس فقط لدراسة واقع مشاريع القطن الخاصة، وإنما أيضا لأن مثل هذا التحليل يفيد فى دراسة تطور الزراعة السودانية بشكل عام. وكذلك فإن هذه الضرورة لا تتطلبها هذه الدراسة فقط بل تتطلبها دراسة التطورات اللاحقة، خاصة إجراءات الإصلاح الزراعى التى اتخذت فى منتصف الستينيات-ليس ذلك فحسب، بل: يمكننا أن نقول إن إضراب مزارعى الجزيرة فى يوليو١٩٧٩، الذى وجد تأييداً واسعا من قبل سكان الأرياف، كان مرتبطاً بالصراع حول قضية توزيع عائدات الإنتاج، فيتمثل فى ضعف الاهتمام بهذه القضية فى كل الدراسات الخاصة بالزراعة السودانية. فأى مسح سريع لهذه الدراسات سيقودنا إلى تقسيمها إلى قسمين..(٢٢) الأول: يتكون من الدراسات الخاصة بالإجراءات المختلفة لتنظيم طلمبات النيل والوثائق الرسمية الأخرى المتعلقة

بالحقوق القانونية للمزارعين وأصحاب المشاريع.. والثانى: يتكون من دراسات عامة تتوقف عند اعتبار القوانين المشار إليها مصدر النزاع بين الطرفين دون تقديم أى تحليل جاد لجذور وحجم هذا النزاع. ويبدو أن الدارسين الأساسيين الذين تناولوا هذه القضية، يعتقدون، بشكل ضمنى، فى معقولية طريقة توزيع العائدات بشكل عام، وبالتالى اتهام المزارعين، ضمنياً، بأنهم إما مضلَّلون أو مشاغبون، بالمقارنة مع المسؤولية والمخاطر التى يتحملها أصحاب المشاريع.. ويمكن هنا الرجوع إلى النموذج الابتدائى الذى يوضح أن على صاحب المشروع الاتصال بإدارة الرقابة على طلمبات النيل لغرض "تقديم شهادات اختبار الأرض، وعليه إقناع الإدارة بقدرته على توفير المال اللازم لزراعة الأرض....(وفى ذلك الحين) كان صاحب المشروع مسؤولاً عن القيام بكل المصروفات الضرورية وإدارة المشروع وصيانة القنوات الرئيسية وتسويق المحصول. ودفع الضرائب وإيجار الارض، وتوفير قروض مناسبة للمزارعين"(٢٣). ومن جهة أخرى، وحسب شروط اتفاقية الشراكة، كان المزارع..(..مسؤولاً عن القيام بكل العمليات الزراعية كما تحدِّدها ادارة المشروع. والمطلوب منه أيضا صيانة القنوات الصغيرة داخل الحواشة. وعند حصاد المحصول عليه تسليمه فى حالة جيدة لصاحب المشروع .. وهو أيضاً مسؤول، ولمصلحته الخاصة، عن المحاصيل التى يمكن أن يزرعها فى الفدانين ونصف المخصصة له بدون ايجار داخل حواشته.. هذه المحاصيل ايضا تروى مجاناً من المشروع.. والمزارع يمكنه الاحتفاظ بحواشته طالما كان أداؤه مرضياً، وفى حالة العكس تنزع حواشته دون تعويض.. أو.. تفرض عليه عقوبات مالية. وللمزارع حساب منفصل يشمل مصروفات العمليات التى يتحمَّل مسؤوليتها مثل الحراثة والطراد وتنظيف الحشائش، ويمكنه الحصول على قروض من صاحب المشروع لمقابلة هذه المصروفات(٢٤).

المهم، أن واقع الحال يقول إن علاقة المزارع مع صاحب المشروع بعيدة كل البعد عن مفهوم «الشراكة».فالبعض يعتقد أن صاحب المشروع مثقل بواجبات عديدة مثل اختبار التربة ودفع الضرئب. والواقع أن التطورات اللاحقة كشفت أن "العديد من المشاريع أنشئ على عجل.. بدون اختبارات كافية للتربة"(٢٥). وأن جملة ضرائب الأرباح التى لم يسددها أصحاب المشاريع حتى عام ١٩٦٦ كانت أكثر من ٦ر٣مليون جنية، بالإضافة الى مبالغ أكثر، عبارة عن ديون واجبة السداد من

مؤسسات عامة وخاصة(٢٦). وبالإضافة إلى ذلك كانت سيطرة صاحب المشروع على المزارع/المستأجر سيطرة كبيرة، لأنه كان بإمكان الأول فرض عقوبات عديدة على الثانى أو حتى مصادرة الحواشة، بينما كان الثانى ملزماً بتسليم كل إنتاجه من القطن للأول. ومعظم بنود ما سمى«المشاركة» كانت محصورة فى مصروفات النقل والحلج المجمعَّة فى ما يسمى بالحساب المشترك. وحتى فى هذا الجانب كان لصاحب المشروع الحق فى حلج القطن فى المكان الذى يريد وبأى تكلفة يراها. وكان ذلك، على الدوام، يعنى أن أصحاب المشاريع كانوا يحلجون القطن بأسعار عالية فى محالجهم الخاصة بدلاً من المحالج الأخرى القريبة من مشاريعهم(٢٧). وبما أن المزارع لا يشارك فى عملية فرز القطن وتحديد درجاته، فقد كان هناك مجال واسع للتلاعب من قبل صاحب المشروع، وكانت نتيجته، على الدوام، فى غير صالح المزارعين. وبحكم احتكاره لعملية تسويق القطن، كان فى مقدور صاحب المشروع تسوية التزاماته المالية الخاصة عن طريق مقايضتها بالقطن بأسعار منخفضة دون أى مراعاة لحقوق المزارع أو فوائده(٢٨). ولم يكن المزارعون مسؤولين فقط عن القيام بالعمليات الزراعية الرئيسية(نظافة الأرض، الحراثة، بذر البذور، الشلخ،صيانة قنوات الرى والطرق)، بل كانوا أيضاً، مثقلين بنفقات تنظيف القنوات الرئيسية والكبارى، بالإضافة إلى تكلفة البذور. أما السماح لهم بزراعة محاصيل غذائية بدون دفع إيجارات للأرض ومياه الرى، فإن هذا الحق، فى معظم المشاريع الخاصة، ظلّ مجرد امتياز شكلى. ففى معظم الأحيان كان أصحاب المشاريع يعملون على منع المزارعين من ممارسة هذا الحق عن طريق تأخير مياه الرى، وذلك بهدف زيادة مساحة القطن وتفادى إرهاق الأرض وتوفير ضَخّ مياه إضافية للمحاصيل الغذائية. ولايتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن أصحاب المشاريع كانوا يستمرون فى تعذيب المزارعين عن طريق تأخير تسوية حساباتهم واستلام نصيبهم من عائدات القطن، التى كانت تتأخر فى المتوسط لسنتين كاملتين(٢٩). ونتيجة لذلك كان المزارعون يدفعون دفعاً للاعتماد على الاقتراض من التجار للحصول على الضروريات الأساسية للحياة. لقد كان تطبيق إجراءات الشراكة فى تلك المشاريع، والتحكيم فى نزاعاتها، تحت اشراف لجان مشتركة تتكون من مفتشين زراعيين حكوميين، أصحاب المشاريع، ممثلين للإدارة الأهلية ومزارعين تختارهم الحكومة بعد استشارة أصحاب المشاريع. وبما أن اجتماعات هذه اللجان كانت غير منتظمة وغير نظامية،

فقد ظلت سلطاتهما الحقيقية، بصورة شبه كاملة، فى أيدى المفتشين. وبما أن هؤلاء كانت لهم مصالحهم المشتركة مع أصحاب المشاريع أكثر من المزارعين، فقد كانوا يقفون، بشكل دائم، مع مصالح المجموعة الأولى(٣٠). ونتيجة لذلك، كان من الطبيعى أن "مصادرة الحواشات.. أصبحت أمراً عادياً، والمزارعون كانوا يشتكون من السلوك المستبد لأصحاب المشاريع التأخير غير المبرر فى تسوية الحسابات، المصادرات العشوائية الهادفة الى تحويل الحواشات إلى مزارع تجريبية معفية من الضرائب، وعدم انتظام تدفق مياه الرى للمحاصيل الغذائية إلخ. وكانوا أيضاً يشتكون من المفتشين الزراعيين وتسترهم على جرائم أصحاب المشاريع"(٣١).
وقبل أن نختم مناقشتنا العامة هذه، التى ركزت على المزارعين، من الضرورى أن نلتفت إلى موقع أصحاب المشاريع، الذى لخصه ك.م.بريور، بشكل محكم، حيث يقول: "على طول النيلين الأزرق والأبيض .. كانت تجرى هناك عملية تحوُل هامة.. الأرباح كانت كبيرة بحيث أن الفترة العادية لاستعادة رأس المال كانت فى حدود ثلاث سنوات فقط. وبعض المحظوظين والناجحين من أصحاب المشاريع استطاعوا استعادة رؤوس أموالهم فى سنة واحدة فقط"(٣٢). و"لذلك كان من الطبيعى أن يتجه رأس المال الخاص إلى الاستثمار فى النشاط الزراعى.. فالمشروع الزراعى، بالنسبة لمن كان يملك مابين ٥٠٠٠ إلى ٥٠,٠٠٠ جنية، كان يمثل استثماراً مضموناً ومربحاً ولا يحتاج إلى وقت طويل..قد يقول البعض إنه كان على الحكومة أن تفرض رسوما عالية على مشاريع الطلمبات لتضمن لنفسها جزءاً من قيمة الأرض المتزايدة.. لكن ذلك لم يحدث.. فقد كان أصحاب المشاريع يدفعون ضريبة أرباح الأعمال المفروضة على الدخول التجارية العادية .. ومدّة رخصة المشروع كانت عشر سنوات حسب القانون، لكنها بعد انتهاء المدة المقررة كانت تجدد تلقائيا"(٣٣).
وفى مواجهة هذه العلاقات غير المتكافئة، التى كانت سائدة فى المشاريع الحكومية والخاصة على السواء، بدأ المزارعون/المستأجرون فى تكوين حركتهم النقابية بهدف تنظيم نضالهم من أجل انتزاع حقوقهم، وكان للقوى الراديكالية فى المناطق الحضرية تأثير كبير فى تطور هذه الحركة وفى تحديد توجهاتها العامة. وكان للجهود المشتركة لهذه القوى، التى كانت تمثل تحالف الطبقات الشعبية فى مجموعها، دور بارز فى المكاسب التى حققتها المجتمعات الريفية منذ الاستقلال وحتى الآن، وفى التغييرات التى شهدتها السياسات الزراعية، وحلفائها، فترة

مابعد ١٩٦٤. ولهذا السبب وحده فإن مناقشة حركة المزارعين، وحلفائها، تصبح جزءاً لا يتجزأ من أى دراسة للاستراتيچيات الزراعية فى السودان.

نقيض السياسة التقليدية:
اتحادات المزارعين والقوى الشعبية الأخرى
النضال من أجل الوحدة:

كان لانتشار التعليم واستمرار الظلم الاستعمارى والتوسع فى النشاطات الاقتصادية دور كبير فى نشر الأفكار الراديكالية فى السودان. ففى بداية الأربعينيات قام بعض الطلاب السودانيين بتنظيم حلقات دراسية قادت إلى تكوين الحركة السودانية للتحرر الوطنى فى عام ١٩٤٦ (أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى).. وحسب رأى أحد المراقبين، فإن هذا الحزب هو الذى "قدم البديل المتماسك الوحيد للأحزاب والجماعات الطائفية والفئوية التى أنهكت السياسة السودانية"(٣٤). وبجانب ذلك، حاول هذا الحزب خلق حركة معادية للاستعمار. ومن أجل تحقيق هذا الهدف ربط الحزب الشيوعى نفسه بنقابات العمال واتحادات المزارعين/المستأجرين والطلاب وكون حزباً يسارياً تحت اسم الجبهة المعادية للاستعمار(٣٥). وبحكم ضعف الإمكانيات، مقارنة بامكانيات الأرستقراطية الدينية، لم يستطع هذا الحزب القيام بتعبئة قوة شعبية كافية لمواجهة الأحزاب التقليدية أو منافستها. ولذلك لم يستمر طويلاً، ولكن هذا الفشل لم يثن الحزب الشيوعى من السعى لخلق علاقات وطيدة مع الحركات الشعبية، خاصة حركات العمال. ففى تعليق حول هذه النشاطات يشير بروفسير محمد عمر بشير إلى مساهمات الأحزاب المختلفة، بقوله، لقد "قام الأشقاء، وفيما بعد الحزب الوطنى الاتحادى، بتقديم مساعدات مالية ومعنوية للنقابات العمالية.. عندما كانت الحركة العمالية فى حاجة لمساعداتهم فى سنواتها الأولى. وقام حزب الأمة بتقديم نفس المساعدات. ومساهمة هذين الحزبين، إذن، كانت ضعيفة جداً. أما الحزب الشيوعى.. فقد كانت مساهمته فى تطوير الحركة العمالية أكبر من أى حزب آخر.. فهو لم يقدم لها القيادات المناضلة فقط، بل قدم أيضاً التوجه الإيديولوچى والسياسى الذى ظلَّ يميز الحركة العمالية السودانية لسنوات طويلة" (٣٦).

من الواضح، إذن، أن الحزب الشيوعى كان يختلف عن الأحزاب الأخرى، ليس فقط فى إيديولوچيته وتنظيمه، بل أيضا فى أسلوب عمله لتحقيق الاستقلال الوطنى. وفى هذا الخصوص، يشير سياسى سودانى بارز فى مذكراته إلى هذا الاختلاف، حيث يقول "استمر الأشقاء فى العمل داخل مؤتمر الخريجين كمجموعة تسيطر عليها حلقة صغيرة تعمل بطريقة ماسونية لا تخترق.. كانت حلقة أصدقاء أكثر منها حلقة مفكرين سياسيين توحدهم عقيدة واحدة.. وكان ذلك هو السبب الرئيسى فى فشلهم، بعد أن تحولوا إلى حزب، فى صياغة أى برنامج سياسى(٣٧). ونفس هذا السياسى يتحدث عن الحزب الشيوعى فيقول: "أعضاؤه من الشباب المتحمسين والنشطين.. وكانت دوافعهم فى ذلك الوقت وطنية صادقة.. وبهذا الحماس والنشاط خلقوا حركة قوية معادية للاستعمار"(٣٨). وكانت جهود الحزب الشيوعى، فى البداية، تركّز على عمال السكة الحديد الذين كان عددهم فى أواخر الأربعينيات حوالى ٢٠,٠٠٠ عامل(٣٩)، وكان تأثيره كبيراً وفعالاً فى ترقية الطابع النضالى للنقابات العمالية، وفى وقت لاحق ساعد فى تنظيم اتحادات المزارعين فى مشروع الجزيرة ومناطق أخرى فى القطر.

إن التاريخ الحديث لحركة المزارعين فى السودان ترجع إلى عام ١٩٤٦. ففى ذلك العام قررت شركة السودان الزراعية، التى كانت تدير مشروع الجزيرة فى ذلك الوقت، الاحتفاظ بجزء كبير من عائدات مبيعات القطن بهدف خلق صندوق لرفاهية المزارعين. وللتعبير عن رفضهم لهذا القرار قام المزارعون بالإضراب عن العمل ورفضوا زراعة القطن(٤٠). وذلك تحت قيادة زعماء الطوائف والقبائل المحليين. ونتيجة لوساطات بعض القيادات الوطنية رفع الإضراب بعد التوصل إلى اتفاق حول حجم دفعيات الصندوق.المهم أن هذا الحدث الهام دفع الحكومة الكولونيالية إلى التفكير فى تكوين تنظيم يمثل المزارعين ويعبر عن وجهة نظرهم فى قضايا المشروع. وبالفعل تم تكوين «هيئة ممثلى المزارعين» كهيئة استشارية فقط(٤١). ومع كل ذلك، كان للإضراب تأثيره فى دفع المزارعين، فى مختلف أنحاء القطر، إلى العمل على تكوين اتحادات تدافع عن قضاياهم. وانتشار هذا النشاط فى بداية الخمسينيات يمكن إرجاعه إلى الازمة الاقتصادية العالمية، وتدنى أسعار القطن التى أدت الى انخفاض كبير فى عائدات المزارعين. وكان مزارعو جبال النوبة أول من انتزع اعترافاً حكومياً باتحادهم(٤٢). ففى البداية

تذرعت سلطات الاحتلال بأن الاتحاد لا يمثل المزارعين بل يسيطر عليه التجار(الجلابة) والشيوعيون. وعلى أى حال، كان للاتحاد موقف واضح ضد الاستعمار، كما أنه استطاع القيام بإضراب ناجح استمر لمدة شهر كامل(٤٣). وبذلك أفشل محاولات الحكومة الكولونيالية لفرض هيئة شبيهة بهيئة ممثلى المزارعين فى الجزيرة. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الأحزاب السياسية التقليدية أبدت اهتماماً ضعيفاً بقضية المزارعين حتى ذلك الوقت. ولكنها بدأت تتدافع فى تأييدهم بعد التطورات التى شهدتها منطقة جبال النوبة.

وفى عام ١٩٥٢ تكوّن اتحاد مزارعى المديرية الشمالية، بعد قرار الحكومة بزيادة ضرائب الأرض ورسوم المياه فى تلك المنطقة. ففى البداية كان التحرك محدوداً ومحصوراً فى بعض المناطق ولم يشمل كل المشاريع الزراعية فى المديرية. وفى نهاية السنة، على أى حال، دعى لعقد اجتماع عام فى مدينة عطبرة،(٤٤) المركز الرئيسى لسكك حديد السودان ومركز اتحاد نقابات عمال السودان. وكان طبيعياً أن تتهم الحكومة الشيوعيين نتيجة لانعقاد الاجتماع فى عطبرة والتأييد الكبير الذى أبداه اتحاد نقابات العمال لحركة المزارعين(٤٥). المهم أن المزارعين نجحوا فى تكوين مؤتمر عام لاتحاداتهم فى مناطق المديرية المختلفة، وطالبوا بإطلاق سراح المزارعين الذين اعتقلوا أثناء الإضرابات السابقة. والأكثر أهمية هنا، أن المؤتمر أعلن استقلاله عن كافة الولاءات السياسية والطائفية والقبلية، ودعى كل مزارعى السودان إلى تكوين اتحاداتهم المستقلة والمنتخبة ديمقراطياً(٤٦).

وفى خلال هذه الفترة استبدلت هيئة ممثلى المزارعين فى مشروع الجزيرة باتحادات للمزارعين. وهذا التغيير كان، فى الواقع، تغييراً شكلياً، ولكن إدارة المشروع كانت تستهدف منه قطع الطريق أمام محاولات المزارعين لبناء اتحاد نقابى حقيقى. وكانت هذه الاتحادات تخضع لنفوذ زعماء القبائل والطوائف المحليين، وبعضهم كان من كبار الملاك أويعمل فى التجارة بجانب الزراعة. ولذلك لم يكونوا ممثلين حقيقيين للمزارعين. ونتيجة لذلك ازدادت الضغوط من أجل خلق اتحاد حقيقى، حيث انتخبت عدة لجان فى بعض المناطق، ثم انتشرت لتشمل الجزيرة بكاملها. وفى النهاية توحدت هذه اللجان جميعها تحت مظلّة اتحاد مزارعى الجزيرة.

وفى مشاريع الطلمبات الخاصة، بدأت حركة المزارعين فى عام ١٩٥٢، ولكنها لم

تستكمل بنيانها إلا بعد عدة سنوات لاحقة. وذلك لأن أصحاب معظم هذه المشاريع كانوا من رجال الدين وأسرهم وزعماء القبائل ورجال المال الأثرياء(٤٧).

وهذا يعنى أن مشاريع الطلمبات الخاصة كانت تمثل مركز نفوذ الطبقة الاجتماعية المهيمنة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع الاجتماعية التقليدية لم تكن تسمح بتحدى زعماء الطوائف الدينية أو القيام بأعمال قد تغضبهم، بل كان يعتقد أن مثل هذه الأعمال تجلب لعنة السماء.

لقد شهدت حركة المزارعين من أجل تنظيم وتوحيد أنفسهم تسارعاً ملحوظاً منذ بداية عام ١٩٥٣، وقبل انتخابات الحكم الذاتى وتكوين الحكومة الوطنية الأولى مطلع عام ١٩٥٤. وكانت حركة واسعة شملت المزارعين فى الشمالية والمنطقة الوسطى فى الجزيرة والنيل الأبيض والنيل الأزرق وجبال النوبة(٤٧).

وفى كل هذه المناطق والأقاليم كان المزارعون يطالبون بالاعتراف باتحاداتهم المستقلة والمنتخبة كبديل للاتحادات المفروضة من قبل الحكومة، والتى كانت تسيطر عليها الزعامات والوجاهات التقليدية. وفى العموم، كان مثلث الأراضى الخصبة بين النيلين الأبيض والأزرق، أى منطقة مشروع الجزيرة ومشاريع الطلمبات الخاصة، هى التى شهدت ميلاد حركة مزارعين نشطة وفعّالة. وبالنسبة لمزارعى الجزيرة، الذين ظلّ نصيبهم من عائدات القطن فى المستوى الذى وضعته الشركة البريطانية عام ١٩٢٥(٤٠٪ من العائدات)، فقد كانت حركتهم تستهدف الوصول إلى توزيع أكثر عدالة للعائدات(٤٨). وكانت سياسات سوق القطن، ضمن اهتمامات حركة المزارعين. فحتى عام ١٩٥٢ كانت استراتيجية البيع تتركز فى عدة عقود سنوية مع وكالة القطن الخام البريطانية وبأسعار ثابتة. وبعد ذلك أدخل نظام المزاد المقفول بين وكلاء المشترين الأوربيين، ولكن ليڤربول كانت تمثل الوسيط الرئيسى(٤٩). ولذلك دعى مزارعو الجزيرة إلى مزاد علنى مفتوح "فى الأسواق العالمية بغض النظر عن الاختلافات بين المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى.. لأن المهم هو السعر الأعلى سواء جاء من روسيا أو أمريكا"(٥٠). ورغم رفض الحكومة الاعتراف باتحاد المزارعين، ورغم تجاهلها لمطالبهم، واصل المزارعون، بإصرار، عقد الاجتماعات العامة والمفتوحة فى الجزيرة والمناطق الأخرى لمناقشة مشاكل الضرائب والرسوم والتسهيلات المالية وتكلفة العمليات الزراعية بالإضافة إلى حاجتهم لشبكة طرق داخلية متطورة وخدمات صحية وتعليمية(٥١). وبالإضافة

إلى التجمعات الجماهيرية فى مناطقهم، قام المزارعون بتقديم سلسلة من المطالبات والبرقيات لمسؤولى الحكومة المحلية والحاكم العام والصحف المحلية فى الخرطوم. ورغم أن الإداريين البريطانيين قد تجاهلوا رسمياً اتحادات المزارعين ورفضوا قبول مطالباتهم، إلا أن الدولة الكولونيالية استخدمت كل الوسائل الممكنة لعرقلة قيام هذه الاتحادات. فقد بذل مفتشو المراكز جهوداً كبيرة لدعم زعماء القبائل والطرق الدينية فى اتحادات المزارعين المفروضة من قبل الدولة. وفى الوقت نفسه قامت الحكومة بتقديم قروض لأصحاب المشاريع الخاصة بشروط سخيَّة وفترة سماح تراوحت بين ٣ إلى ٥سنوات وسعر فائدة رمزى(٥٢). وذلك بالمقارنة مع موقفها من مزارعى المديرية الشمالية، الذين طالبوا بتخفيض رسوم مياه الرى، فرفضت الحكومة طلبهم وهددت بعدم توفير مياه الرى إذا لم تسدد الرسوم كاملة. كما رفضت أيضاً طلب آخرين للحصول على قرض لتجديد طلمباتهم القديمة دون مبرر مقنع(٥٣). وفى الجزيرة أعادت الحكومة تطبيق قانون تسوية الأراضى لسنة ١٩٢٥، وقامت بمصادرة ٢٥٠ ألف فدان من صغار الملاك، الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة(٥٤). وفى نفس ذلك الوقت قامت بتوزيع عدة مشاريع زراعية لقيادات حزب الأمة والزعامات التقليدية والموظفين السابقين ورجال الأعمال، تراوحت مساحة الواحد بين ١٥و٣٠ ألف فدان(٥٥). ومثل هذه المشاريع، كما كان يناقش المزارعون، كانت مضرة، ليس فقط لأنها تسمح لعدد محدود من الناس باحتكار مساحات كبيرة من الأراضى، بل أيضاً لأنها تؤدى الى احتكار موارد المياه، خاصة أن الحكومة كانت تعلم مشكلة ندرة هذه الموارد، وادعت أكثر من مرة أنها هى سبب عرقلة قيام المشاريع التعاونية فى المنطقة.

فى نهاية عام ١٩٥٣، أعلنت اتحادات المزارعين فى مشروع الجزيرة عن توجهها لتوحيد نفسها فى اتحاد واحد يمثل جميع مزارعى المشروع، ووقتها فقط التفت الإداريون البريطانيون فى الجزيرة إلى مطالبات المزارعين السابقة، ولكنهم عارضوا بشدة الاعتراف بالاتحاد وأكدوا تأييدهم للاتحادات المفروضة من قبل الحكومة كممثل وحيد للمزارعين. ونتيجة لهذا الموقف المتعنت قام المزارعون بتنظيم تجمع جماهيرى كبير أعلن فيه مائة من ممثليهم تأييدهم لفكرة التنظيم الموحد. وبفعل تأثير هذا التجمع أعلن ٧٥٪ من أعضاء هيئة المزارعين استقالاتهم من تنظيم الحكومة وانضمامهم لاتحاد المزارعين. وقبل أسابيع قليلة من تكوين

الحكومة الوطنية الأولى ولد اتحاد مزارعى الجزيرة(٥٦).

كان المزارعون من بين القوى التى أيدت الحزب الوطنى الاتحادى فى الانتخابات البرلمانية الأولى عام ١٩٥٣، ومكنته من إحراز أغلبية برلمانية مطلقة. لذلك توقع المزارعون أن يشاركوا فى ثمار هذا الانتصار عن طريق الاعتراف الحكومى باتحادهم. ولتحقيق هذا الهدف نظم الاتحاد موكباً كبيراً فى الخرطوم، حيث نظموا تجمعاً جماهيرياً ضخماً فى دار اتحاد عام نقابات العمال(٥٧). ومنذ البداية لم يكن موقف الحكومة الوطنية مختلفاً بأى حال عن موقف الإداريين البريطانيين. فقد تجاهلت حركة المزارعين، وقام الحزبان الكبيران بمقاطعة التجمعات الجماهيرية التى نظّمها الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت قيادات المزارعين إلى مضايقات عنيفة من الشرطة والإعلام الرسمى، أما الأعضاء العاديون، فقد واجهوا إجراءات أمنية وقضائية قاسية من قبل إدارة الجزيرة(٥٨). وطوال هذه الفترة ظل الحزب الوطنى الاتحادى يحاول خلق تناقضات بين قيادة الاتحاد والمزارعين عن طريق العزف على ضرورة الولاء للحكومة الوطنية، وابعاد الشيوعيين والافكار المستوردة(٥٩). وفى نفس الاتجاه استمر مجلس الوزراء فى المراوغة والمناورة بهدف تحاشى الاعتراف الحكومى باتحاد المزارعين. وفى مواجهة هذا التعنت استمر الاتحاد فى تكثيف جهوده للضغط على نواب منطقة الجزيرة فى البرلمان ودفعهم لحثّ الحكومة لاتخاذ موقف ايجابى من قضيتهم. وذلك بتذكيرهم بأنه "عندما صوّت الشعب لصالحكم فى الانتخابات البرلمانية كان يأمل فى تغيير الظروف المأساوية التى ظلّ يعيشها سنوات طويلة... ومشكلة المزارعين هى مشكلة حياة (٣٠٠,٠٠٠) مواطن... واذا ما اقتنعتم بأن مطالبنا هى مطالب عادلة فإن الواجب يفرض عليكم الدفاع عنا.. ومواطنوكم سوف لن ينسوا موقفكم"(٦٠). وفى محاولة لتعزيز موقفه وتوسيع قاعدة التأييد الشعبى، انضم الاتحاد للحملة السياسية المتنامية ضد القوانين الكولونيالية المقيِّدة للحريات، التى كان يقودها اتحاد نقابات العمال والطلاب وبعض الصحف(٦١). ونجاح هذه الحملة فى إلغاء قانون النشاط الهدّام واستمرار فعاليات التضامن مع المزارعين، التى كان يقودها اتحاد العمال والقوى الراديكالية الأخرى، والموقف السلبى للحزب الوطنى الاتحادى، كل ذلك أدى الى تعميق الوعى السياسى والاجتماعى لقيادة المزارعين. لذلك بدأت تتبنى، تدريجياً، موقفاً راديكالياً فى مواجهة تعنت الحكومة. ونتيجة لذلك ازداد الخوف

من احتمال قيام المزارعين بإعلان إضراب عن العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاعتراف بالاتحاد لم يعد هو القضية الوحيدة، ففى منتصف عام ١٩٥٥ طالب المزارعون بتطوير نظام الخدمات الاجتماعية وبنظام للتمويل الريفى، وبمشاركة حقيقية فى عمليات الإنتاج والتسويق والإدارة، التى تتطلب أن لا تزيد نفقات المزارعين عن (٥٠٪) من إجمالى النفقات، وأن يرتفع نصيبهم من عائدات الإنتاج بنفس النسبة. وطالبوا أيضاً باستبدال الموظفين البريطانيين فى المشروع بموظفين سودانيين معروفين بمواقفهم الوطنية(٦٢). ومع تصاعد مطالبات المزارعين، بدأت الحكومة تشعر بالقلق من احتمالات تقوية تحالفهم مع القوى الراديكالية الأخرى والدخول فى إضراب عن العمل، وما قد يترتب على ذلك من نتائج اقتصادية سيئة. لذلك اضطرّت للقبول بالأمر الواقع والاعتراف الضمنى باتحاد المزارعين وتجاهل المطالب الأخرى. وفى تطور مفاجئ أعلن وزير المالية والاقتصاد أمام البرلمان أن "نتائج هذه المطالب ستمتد إلى خارج مشروع الجزيرة، لأنها ستؤثر على المشاريع الزراعية الأخرى، الحكومية والخاصة على السواء، وفى نفس الوقت ستفرض عبئاً مباشراً على الميزانية والاقتصاد الوطنى.. إن الحكومة تأمل أن يبتعد المزارعون عن أسلوب التهديد لتحقيق مطالبهم، وذلك من أجل خلق المناخ المناسب، الذى تحتاجه كل السلطات المسؤولة لتحقيق الازدهار والرخاء"(٦٣). وفى نفس الاتجاه أعلن الوزراء الآخرون عدم إمكانية الاعتراف الرسمى باتحادات المزارعين فى المشاريع الخاصة، وركّزوا على ضرورة الانصياع للنظام والقانون. والواقع أن الاهتمام بالاستقرار لم يكن يمّيز الحزب الوطنى الاتحادى وحده، بل كل أحزاب القوى المهيمنة. والإصرار على المحافظة على الوضع القائم، كما هو، يجد تفسيره فى عوامل موضوعية محددة. فهذه الأحزاب لم ترفض فكرة التغيير الاقتصادى الاجتماعى لأنها غريبة أو مستوردة، بل بسبب خوفها من التغيير نفسه، ولأن مثل هذه الأفكار كانت بعيدة كل البعد عن وعيها وخيالها. وبالفعل، فإن أى محاولة لإعادة صياغة التركيب الاقتصادى والاجتماعى ستهدّد، بالضرورة، نفوذ ومصالح هذه القوى المهيمنة المرتبطة بتركيب العلاقات الاقتصادية الكولونيالية. وبهذا المعنى فإن حصول السودان على استقلاله لم يصاحبه أى تغيير فى التركيب الاقتصادى والاجتماعى، بل كان مرحلة أخرى فى تطور التشكيلة الاجتماعية نفسها. لذلك فإن السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات

الزراعية كانت، فى هذه المرحلة المبكِّرة، تتجه للسيطرة على إدارة وتوزيع واستهلاك الثروة الوطنية لمصلحة القوى المهيمنة التى نمت وتطورت فى ظلِّ الدولة الكولونيالية. وعلى أى حال، مع مرور الزمن ودخول المزيد من السودانيين فى أجهزة الدولة، تطورت السمات الوطنية لدولة مابعد الاستقلال، وبدأت تعكس الصراعات بين الطبقات والفئات الطبقية كما تفاعلت فى المجتمع بشكل عام(٦٤). ونتيجة لذلك أصبحت القوى المهيمنة، فى السنوات الأخيرة، تجد صعوبات متزايدة فى استخدام جهاز الدولة دون القيام، أولاً، بمحاولة كبت الصراع الطبقى وقمع المعارضة الشعبية.

السياسات الزراعية وتحديات السيطرة السياسية:

إن الوثائق الرسمية لاتحاد مزارعى الجزيرة لاتشير إلى أى تغيير حقيقى فى سياسة الحكومة، وذلك لأن الأخيرة واصلت تجاهلها لمشاكل المزارعين، ورفضت الاعتراف باتحادات مزارعى مشاريع الطلمبات الخاصة أو إعادة النظر فى القوانين الكولونيالية التى تنظم عمل هذه المشاريع. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الحزب الوطنى الاتحادى فى توزيع رخص المشاريع، ليس فقط على أنصاره، بل أيضا لأنصار حزب الأمة، منافسه السياسى الرئيسى. والدليل على ذلك تؤكده تدخلات رئيس الوزراء الشخصية المتكررة، وتجاوزاته لبعض الإجراءات الإدارية من أجل تسهيل منح تراخيص مشاريع الطلمبات(٦٥). وفى أعقاب الاعتراف باتحاد مزارعى الجزيرة أصبح الحزب الوطنى الاتحادى، بالفعل، متلهفاً لاسترضاء فئة الرأسمالية الزراعية وإزالة شكوكها حول استعداد الحكومة للاستجابة للمزيد من مطالب المزارعين. ففى نفس تلك الفترة قام الحزب بتوسيع جهازه التنفيذى (لجنة المائة) بإضافة ٢٠٠ عضو جديدة كانوا كلهم من "خلفاء السيد على الميرغنى والتجار الموالين لطريقة الختمية وقيادات تنظيمات الطريقة"(٦٦). وبذلك عملت سياسات الاتحاديين على تشريع نمو عدد مشاريع الطلمبات، ومن خلال ذلك إثارة شهية البرجوازية التجارية الباحثة عن فرص جديدة للاستثمار يقدمها لها هذا النوع من النشاط الزراعى، خاصة وأنها أصبحت قوة معترفاً بها. وهكذا أدى التسامح والتوسع فى منح التراخيص إلى تزايد أعداد أصحاب المشاريع "من سكان المدن المتعلمين والمستنيرين، مثل التجار والمهنيين والمتقاعدين من موظفى الدولة

السابقين"(٦٧). وقد يبدو غريباً أن مواصلة السير فى هذه السياسة، هو الذى دفع أعضاء الحزب الاتحادى، الأكثر استفادة منها، الى إسقاط حكومة حزبهم، فمع تزايد عدد الأعضاء المهتمين بالتراكم الرأسمالى عن طريق مشاريع الطلمبات، كانت الضغوط تتزايد داخل الحزب من أجل توزيع عادل لمياه النيل بين مصر والسودان.

ونتيجة لذلك تصاعدت الشكوك وسط مجتمع السياسة السودانية حول أهلية الحزب الوطنى الاتحادى لتحقيق هذا الهدف. فالروابط المالية والسياسية والتنظيمية الوطيدة بين القيادات العليا للحزب والنظام المصرى كانت تثير شكوكاً قوية حول قدرة هذه القيادات على مواجهة أرباب نعمتها. وعبرت هذه الشكوك عن نفسها، بشكل جلىّ، فى استقالة ثلاثة من الوزراء الأساسيين من الحزب الاتحادى. وكان من بينهم وزير الدفاع ووزير الزراعة والرى، المرتبطان بالنشاط الزراعى الخاص، والمعروفان بعلاقتهما الوطيدة بالسيد على الميرغنى وطائفة الختمية. والمهم، أن الوزراء المستقلين حذّروا من ضعف الحكومة وتردُّدها فى مواجهة ضغوط الحكومة المصرية، وأرجعوا استقالاتهم إلى "طغيان النفوذ المصرى داخل الحزب وضعف موقفه حول مياه النيل"(٦٨). وهناك أيضاً عامل آخر كان له تأثيره فى موقف الرأسمالية الزراعية من العلاقات الحميمة مع مصر، تمثل فى الظروف التى كانت تواجهها نظيرتها فى شمال الوادى. فالإصلاح الزراعى البيروقراطى الذى أعلنه الحكم العسكرى فى مصر أدى إلى ضرب النفوذ السياسى والاقتصادى لطبقة الرأسمالية الزراعية المصرية. وفى الوقت نفسه كانت القوى الراديكالية السودانية تنظر باستغراب لما يجرى فى مصر حيث "تطارد التنظيمات الشيوعية، وتضرب الحركة النقابية وتنظيمات الفلاحين النامية بقسوة وعنف"(٦٩). لكل ذلك، كانت القوى الاجتماعية السودانية، باتجاهاتها المتناقضة والمتعارضة، تخشى من ان يؤدى الاتحاد مع مصر الى إدخال سياسات القمع والاضطهاد فى الحياة السودانية. ونتيجة لوضوح كل هذه الحقائق، وخوفه من حدوث استقالات أخرى، أجبر الحزب الاتحادى على تبنى موقف صلب فى الجولات الأولى لمفاوضات مياه النيل فى القاهرة. وفى هذا الخصوص يشير وزير الرى السودانى إلى أن تعثر المفاوضات وتوقفها فى وقت لاحق يرجع إلى حقيقة أن "مياه النيل بالنسبة للمصريين هى مسألة حياة أو موت، وأنهم يعتقدون أن أى كمية من المياه يأخذها السودان لا تعنى سوى تقليص المساحة المزروعة فى مصر. ووزير

شئون السودان أكد أنه لا يستطيع أن يعلن للمصريين أن أراضيهم يجب أن تموت، وبالتالى يجب أن يموتوا هم أيضاً، فقط لأن السودان يريد أن يزرع مساحة قدرها (س) من الأفدنة الإضافية"(٧٠). وانطلاقاً من اعتبار فشل المفاوضات هزيمة لسياساتها، قامت الحكومة المصرية بإقالة وزير شؤون السودان من منصبه، وأطلقت العنان لماكنة دعايتها الاعلامية الضخمة لمهاجمة قيادة الحزب الوطنى الاتحادى، وبدأت تحرِّض أصدقاءها داخل الحزب على التمرد والثورة ضد القيادة. وبحكم شعورها بأن الحزب الاتحادى قد خدعها وخانها، قامت حكومة القاهرة ببذل كل السبل الممكنة لاستبدال قيادة الحزب، التى أضطرت إلى أن تشتكى لعبد الناصر من "التدخل الصارخ فى شئون الحزب السودانى.."(٧١). وكانت البرجوازية التجارية، المرتبطة بعلاقات تجارية مع مصر داخل صفوف الحزب الوطنى الاتحادى، تدعم بقوة مثل هذه المحاولات، ولم تتردد فى استخدام مواردها المالية لإعادة الذين ارتدوا عن شعار وحدة وادى النيل إلى الطريق المستقيم (٧٢). وكان لابد أن تؤدى احتمالات نجاح مثل هذه المحاولات إلى مضاعفة شكوك الرأسمالية الزراعية حول قدرة الحزب الوطنى الاتحادى على الصمود فى وجه الضغوط المصرية أو على السيطرة على اتحادات المزارعين ومنع انتشارها فى المشاريع الخاصة. ومع تسارع تطورات الأحداث، عبرت هذه المخاوف والشكوك عن نفسها فى شكل دعوة ملحَّة لتكوين حكومة ائتلافية مع حزب الامة، رفضت قيادة الوطنى الاتحادى فى البداية، الاهتمام بها أو الالتفات إليها. وفى نوفمبر ١٩٥٥، مع تصاعد الضغوط وتواصلها، طرحت الثقة فى حكومة الأزهرى وأسقطت، وذلك رغم الأغلبية البرلمانية الواضحة التى كان يتمتع بها الحزب الوطنى الاتحادى فى البرلمان، وبدون إجراء انتخابات جديدة. هذا الحدث كان دليلا على قوة ونفوذ الرأسمالية الزراعية داخل البرلمان والأحزاب السياسية الرئيسية، خاصة أن بعض الذين صوّتوا ضد حكومة الحزب الاتحادى كانوا وكلاء برلمانيين فى الحكومة نفسها(٧٣). ولم يتمكن الحزب من استعادة وضعه، بأغلبية ضعيفة جدا، إلا بعد مناورات سياسية حامية، ووعد بتكوين حكومة ائتلافية فى المستقبل القريب. ومنذ تلك اللحظة بدأت المناورات والمؤامرات السياسية وسط القوى المهيمنة تتصاعد بشكل مستمر، وأصبحت الحكومة تركِّز كل طاقاتها، فقط من أجل البقاء فى كراسى الحكم. لذلك، وبحكم انشغالها بهذه المناورات والمؤامرات، لم تجد أى وقت لمواجهة مشاكل البلاد

الاقتصادية والاجتماعية. ولكن حقيقة الأمر أن أحزاب القوى المهيمنة لم تكن مشغولة أصلاً بمثل هذه القضايا الوطنية الملحّة. فقيادات هذه الأحزاب كانت تسيطر عليها قيادات مؤتمر الخريجين السابقة، التى أعدت إيديولوچياً ودربت فنياً فى المناخ القمعى لكلية غردون للعمل فى جهاز الدولة الكولونيالى(٧٤). وخلال عملهم كموظفين، فى أجهزة الشرطة والجيش والحكومة المحلية وغيرها، تلقوا تدريباً طبقياً إضافياً. ومن هنا يمكن أن نفهم حقيقة عجز معظم هؤلاء الخريجين عن تفهم الطريقة التى تطور بها الاقتصاد الوطنى، وبدائية ومحدودية تفهمهم للقضايا الاقتصادية الاجتماعية الوطنية. ونتيجة لتكوينهم الفكرى الطبقى هذا، كان من الطبيعى أن تختارهم الأرستقراطية الدينية لخدمة مصالحها، وأن يصبحوا النواه الأولى للفئة البرجوازية داخل جهاز الدولة ولذلك لم يكن مستغرباً أن تلخص قيادة الحزب الوطنى الاتحادى برنامجها لمواجهة القضايا الوطنية الملحّة فى شعار: (تحرير لا تعمير)، وأن تختزل مفهوم التحرير فى أضيق معانيه، أى سودنة وظائف جهاز الدولة التى كان يشغلها البريطانيون(٧٥). ومنذ انهيار مفاوضات مياه النيل ظلّت هذه المجموعة من برجوازية الدولة تحاول تقوية وتعزيز موقعها فى صفوف الطبقة الحاكمة. وبعد الفترة القصيرة التى أبعد فيها الحزب الوطنى الاتحادى من كراسى الحكم أصبحت هذه القضية أكثر ضرورة وإلحاحاً. ففى محاولة منها للبقاء فى السلطة، بأى شكل من الأشكال، قامت قيادة الحزب بالابتعاد عن شعارات الوحدة والعلاقات القوية مع مصر، وسارعت بسودنة الوظائف العليا فى جهاز الدولة بحماس لم يتكرر قط فى تاريخ البيروقراطية السودانية. فقد استكملت عملية السودانة فى وقت قصير جداً، مع أنه كان من المفترض أن تنتهى فى بداية الستينيات. ومع تزايد الضغوط الرامية إلى تكوين حكومة ائتلافية من الأرستقراطية الدينية والفئات البرجوازية الأخرى، المستفيدة من عمليات التوسع فى المشاريع الزراعية، وجدت قيادة الوطنى الاتحادى نفسها بأنها لا تستطيع المغامرة برصيدها الشعبى وسط البرجوازية الصغيرة فى المناطق الحضرية. وهو رصيد كبير أكّدته نتائج انتخابات دوائر الخريجين التى فاز فيها الحزب بأربعة مقاعد وخسر مقعداً واحداً فقط كان من نصيب النائب الوحيد لحزب الجبهة المعادية للاستعمار(٧٦). ونتيجة لذلك، يمكننا أن نقول إن عملية السودنة كانت، بمثابة الجزرة التى استخدمتها برجوازية الدولة فى قيادة الوطنى الاتحادى لإثارة شهية

البرجوازيةالصغيرة فى المراكز الحضرية. وفى هذا الاتجاه يقول سيد أحمد نقد الله إن عملية "السودنة قادت إلى حراك اجتماعى واسع وسط الانتلچنسيا السودانية من خلال إعلاء شأن طبقة الموظفين وتعزيز عملية البقرطة.. والواقع أن الزيادة فى أعداد الموظفين كانت أقل أهمية من التغييرات التى حدثت فى تركيبتها. فالمستفيدون الحقيقيون من عملية السودنة لم يكونوا هم الكتبة، بل أصحاب الوظائف الإشرافية والمستويات الوسطى، الذين حلُّوا مكان الإداريين الأجانب وورثوا نفوذهم وامتيازاتهم"(٧٧). والواقع أن خطة السودنة كانت، فى جوهرها، مجرد عملية تغيير لطاقم الحراسة، قفز من خلالها الموظفون السودانيون فى الوظائف العليا،التى كانت فى السنوات السابقة حكراً على الموظفين البريطانيين فقط. فقد ظلت بنية جهاز الدولة كما هى. دون أى تغيير يذكر، بما فى ذلك المرتبات العالية، التى كان يتقاضاها الموظفون البريطانيون. ونتيجة لتركيب قيادة الحزب الوطنى الاتحادى وعدم اهتمامها بقضايا إعادة البناءالوطنى الملحَّة، كان موظفو دولة مابعد الاستقلال، بشكل عام، بعيدين عن تفهم ضرورة إعادة تكييف التوجه الكولونيالى لجهاز الدولة. وغياب مثل هذا التفكير كان يمثل السبب الرئيسى فى أوجه الضعف والقصور البارزة التى ظلَّ يعانى منها أداء أجهزة الدولة فى الفترة اللاحقة. والمؤسف أن مثل هذه المشكلة تبررها بعض الكتابات بالقول إن "الالتزامات والأهداف المحدودة للبيروقراطية الكولونيالية كان لها تأثيرها فى إحداث نقص واضح فى تكييف عقول ومواقف موظفى الخدمة المدنية فى السودان بشكل ملائم للأدوار والمسؤوليات الجديدة فى مجمل نشاط الحكومة"(٧٨). وبالإضافة إلى ذلك، كانت مجموعة الإداريين من أبناء المحافظات الجنوبية من بين الفئات التى وعدتها قيادة الوطنى الاتحادى بنصيب فى ثمار السودنة مقابل تأييدها للحزب وسياساته. ومن الأربعين ونيف وظيفة التى وعدت بها، حسب رواية أليڤر ألبينو، فإنها لم تجد سوى ست وظائف فقط، من بين ٨٠٠ وظيفة من الوظائف العليا التى تمت سودنتها(٧٩). وقد أدى ذلك، بالإضافة إلى عدم الوفاء بوعود أخرى عديدة ومغرية، إلى إشعال نيران عنف وقمع سياسى واسع فى المحافظات الجنوبية، استمر لأكثر من سبعة عشر عاماً متواصلة. وفى هذا الخصوص علينا أن نكرر هنا بعض النقاط الهامة، وذلك لأجل أن نتفهم الأسباب التى أدت إلى حرمان هذه المحافظات من أى جهود فى التنمية الاقتصادية أو

الزراعية. فخلال فترة الحكم الكولونيالى، كما أشرنا فى الفصل الثانى، كان النشاط الاقتصادى يتركّز فى مناطق إنتاج القطن بين النيلين الأبيض والأزرق، وعلى طول طوق التجارة التقليدية الشمالية مع مصر، وحول الميناء فى البحر الأحمر. أما المناطق الأخرى فى الشمال الأقصى والشرق والغرب، البعيدة عن تلك المراكز الاقتصادية، فإنها لم تجد سوى فوائد اقتصادية هامشية. وكذلك كان حال المحافظات الجنوبية، التى ازدادت سوءاً بالسياسات الإدارية للدولة الكولونيالية، وأبرزها قوانين المناطق المقفولة التى عزلت تلك المحافظات وقيّدت علاقاتها الاقتصادية ببقية أجزاء القطر. وفى غياب وجود أى مشاريع زراعية كبيرة، أو أى نشاط اقتصادى سودانى مؤثر، فإن أياً من فئات القوى المهيمنة لم تظهر اهتماما يذكر بتلك المحافظات. ولذلك كان من الممكن للطبقة الحاكمة ان تتجاهل مشاكل سكان الجنوب وتتعامل معها كتمرد وكمشكلة عسكرية يجب ضربها وهزيمتها عسكريا. ومع انفجار أعمال العنف فى الجنوب، وانشغال دولة مابعد الاستقلال بالخطر العسكرى الذى خلّفته، وجدت قيادة الوطنى الاتحادى فرصة جديدة، لكنها مؤقته، للاستمرار فى كراسى الحكم. فالحاجة للتعامل مع تلك الاحداث التراچيدية، وسودنة وظائف جهاز الدولة، طرحتا من قبل الفئة البرجوازية المسيطرة كمهام وطنية هامة وملحّة. واذا ما عرفنا الطريقة التى عولجت بها هاتان القضيتان، يتّضح لنا، بشكل جليّ، أن قيادة الحزب الوطنى الاتحادى قد وجدت فيهما الذريعة المطلوبة لتأجيل وتطويق الضغوط الداعية لتكوين حكومة ائتلافية مع حزب الأمة. فاذا ما فرض مثل هذا الائتلاف، كما فهمت برجوازية الدولة، بشكل صحيح، فقد كان يعنى نهاية موقعها المسيطر، ولذلك وجهت معظم جهودها لتجنبه. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تبنّت عدة تكتيكات. ففى البداية قامت بتعيين ٣٢ نائباً، أكثر من نصف نواب الحزب فى البرلمان، فى وظائف وكلاءبرلمانيين(٨٠). وهناك تكتيك آخر، أكثر أهمية، تمثل فى مضاعفة الجهود من أجل تبديد مخاوف الرأسمالية الزراعية المتعلقة بخضوع قيادة الحزب الوطنى الاتحادى للضغوط المصرية. ولذلك حاول مجلس الوزراء، فى محاولة للظهور بمظهر المدافع عن التوسع فى المشاريع الزراعية، توضيح سياسته تجاه مياه النيل بالإعلان أمام البرلمان عن نيّته ."أن يكشف للبرلمان المفاوضات التى كانت سرية حتى ذلك الوقت.. لقد استنفد السودان نصيبه القليل من المياه منذ عام ١٩٥٢، واضطر لأن يستدين ٢٠٠ مليون

متر مكعب حتى الآن، بسبب القيود التى تفرضها اتفاقية ١٩٢٩. ونتيجة لذلك فقد أدت الاتفاقية الى تقييد تنميتنا الزراعية إلى درجة أن التوقف الكلى بات وشيكاً .. والعرض الحالى يتناقض مع كل مقاييس العدالة والأخلاق ومع تعاليم القرآن الكريم .. والصاغ صلاح سالم (الوزير المصرى لشئون السودان) تحدَّث بحماس عن النوايا الطيبة التى يجب أن تسود علاقات البلدين، ولكننا نعتقد أن هذا الحديث كان فقط كلاماً معسولاً.. إن حكومة السودان ترى أن اللجوء الى أى شكل من أشكال التحكيم الدولى أصبح الآن أمراً ملحاً لايمكن تحاشيه" وبعد تقديم هذا البيان أوضح ممثل مجلس الوزراء أن هذا الموقف الجديد، الذى توصل إليه هو وزملاؤه الوزراء، بالطريقةالتالية "أجد نفسى مضطراً للاعتذار.. عن الثقة السابقة فى الحكومة المصرية فيما يتعلق بمشكلة مياه النيل.. إننى أعترف الآن بالخطأ، وبالتالى أعود إلى الصواب.. فالحقيقة المُره أن ما كنا نعتقد أنه مياه كان مجرد سراب.. لذلك علينا الاعتماد على الله، وعلى قوة حقوقنا والضمير العالمى، من أجل ضمان نصيبنا الحقيقى فى مياه النيل"(٨١). وبعيداً عن النجاح المؤقت فى تطويل عمرها فى كراسى الحكم، والنقد الذاتى وتعبيرات التوبة عن الجرى وراء خلق علاقات وطيدة مع مصر، فإن قيادة الوطنى الاتحادى لم تنجح فى إقناع الرأسمالية الزراعية بكل هذه المواقف الجديدة أو فى تهدئة مخاوفها المتعلقة بمستقبل تقسيم مياه النيل. فطبقة ملاك الأراضى كانت تنظر للحزب الوطنى الاتحادى كضيعة مصرية، بكل ما فى الكلمة من معنى. وقيادات المعارضة البرلمانية، فى ذلك الوقت، لخصت وجهة نظر هذه الطبقة فى الكلمات التالية "لقد كانت جهود القاهرة منظمة ومتواصلة.. مستخدمة الضغوط والرشاوى.. ونجحت فى توحيد الفئات المدافعة عن وحدة وادى النيل فى حزب واحد، هو الحزب الوطنى الاتحادى، نتيجة توحيد حزب الأشقاء ومجموعات أخرى متعصبة فى تأييدها للاتحاد مع مصر"(٨٢). وكان الضغط على حكومة الحزب الوطنى الاتحادى يتصاعد، أيضا، مع تنظيمات القوى الشعبية. فالتأييد الذى وجده من اتحاد نقابات عمال السودان واتحاد مزارعى الجزيرة والحزب الشيوعى، الصغير الحجم ولكن الفعَّال سياسياً، كان يطرح حزب الجبهة المعادية للاستعمار بوزن سياسى ومصداقية سياسية أكبر بكثير من حقيقتها ومن الدور الذى كان يلعبه نائبها الوحيد فى البرلمان. والواقع أن هذه التنظيمات كانت قد أدخلت فى حركة النضال ضد

الاستعمار الجديد وعياً تنظيمياً وعملياً أصبح يمثل خط الدفاع الأول عن الحقوق الديمقراطية للعمال والمزارعين، ويدافع، بشكل متواصل، عن حلّ سياسى سلمى لأعمال العنف الجارية فى الجنوب. ونجاحها السابق فى إجبار الحكومة على إلغاء قانون النشاط الهدام، الذى كانت تستخدمه الدولة الكولونيالية فى محاربة الحركة النقابية والمجموعات الوطنية الراديكالية الأخرى، كان عاملاً مساعداً للقوة الدافعة التى حققها انتصار مزارعى الجزيرة فى انتزاع الاعتراف الحكومى باتحادهم(٨٣). ونجح هذا التحالف، أيضا، فى مواصلة معارضته ضد الاستمرار فى تطبيق قوانين طلمبات النيل الكولونيالية وفى خلق حركة سياسية متنامية على امتداد إقليم النيلين الأبيض والأزرق، حيث بدأ مزارعو المشاريع الخاصة فى تكوين اتحاداتهم الخاصة. وفى بداياتها الأولى كانت حركة تنظيمات المزارعين تفتقد روح التضامن والوحدة، حيث كان مزارعو كل مشروع مشغولين بتكوين اتحاد منتخب ديمقراطياً فى مكان الهيئات المفروضة من قبل الحكومة(٨٤). ولكنهم استطاعوا تطوير تكتيكاتهم من خلال استفادتهم من تجربة اتحاد مزارعى الجزيرة، ودعم وتأييد اتحاد نقابات العمال والشيوعيين. ونتيجة لذلك تحولت المعركة إلى مركز السلطة السياسية فى الخرطوم، حيث التقى مندوبو مزارعى المشاريع الخاصة مع ممثلى الحكومة والبرلمان. وفى أندية العمال أقيمت عدة مهرجانات تضامن مع المزارعين، وقادت صحف الخرطوم حملات إعلامية حول ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وواقع الاستغلال الذى يعيشونه. وهنا، أيضا، لم تختلف ردود فعل المسؤولين الرسميين عن موقفهم من اتحاد مزارعى الجزيرة فى بداية تحركهم. ففى كلتا الحالتين لم يجد المزارعون سوى التجاهل والإهمال(٨٥). ولكن، رغم ذلك، كان الحزب الاتحادى، فى هذه المرّة، قلقاً ومشغولاً. فمن جهة، كانت قيادته فى غاية الانزعاج من حركة التضامن النشطة والمتزايدة التى كان يقوم بها اتحاد نقابات العمال واتحاد مزارعى الجزيرة والشيوعيين تأييداً لحركة المزارعين، وشملت معظم مناطق القطر الريفية والحضرية على السواء. ومن جهة أخرى، ظلّت هذه القيادة تبتعد شيئاً فشيئاً عن شعارات وحدة وادى النيل وعلاقتها المتميِّزة مع مصر. وفى الوقت نفسه بدأت علاقاتها تتوتر مع حلفائها السابقين، طائفة الختمية وأقسام أخرى من البرجوازية المحلية، المرتبطين بمصلحة مباشرة فى عمليات التوسع الزراعى. وفى مواجهة هذا الوضع بدأت تفكر ملياً فى احتمالات المستقبل

وبدائله. وهكذا، كما يقول السكرتير العام للحزب "بدأنا نتكلم عن الحرية والتحرير وتقوية الجمعيات التعاونية وتأميم المشاريع الزراعية الخاصة، وحقوق المزارعين فى تملك الأراضى التى يفلحونها"(٨٦). ومجرد مناقشة مثل هذه الأفكار كانت سبباً كافياً لإزعاج طائفة الختمية، التى أشّرت فى وقت سابق عدم رضائها عن طريق إدانة هجوم الاتحاديين على زعامتها الدينية وهزيمة حكومتهم فى البرلمان(٨٧). وأخيراً دعت الطائفة إلى تكوين حكومة ائتلافية مع حزب الامة كتعبير عن عدم ثقتها وتوتر علاقاتها مع قيادة الحزب الوطنى الاتحادى. ومع تطور الأحداث وتصاعدها، ظهرت حقيقة العلاقة الوطيدة والمتبادلة بين الضغوط الهادفة لتكوين حكومة ائتلافية وتصاعد حركة تنظيمات المزارعين. ومع كل ذلك اتّضح أن حكومة الاتحاديين لم تعجز فقط عن مواجهة حركة المزارعين، بل أيضا عن حلّ قضية مياه النيل مع مصر. وفى منتصف عام ١٩٥٥ قامت اتحادات المزارعين فى مشاريع النيل الأبيض بتوحيد اتحاداتها فى تنظيم واحد، وفى نفس الاتجاه كان يسير مزارعو النيل الأزرق(٨٨). وخلال هذه الفترة، بالتحديد، بدأ مزارعو المشاريع الخاصة، لأول مرة، اللُّجوء إلى سلاح الإضراب عن العمل. ففى مناطق معينة حول سنار(الشيخ طلحة، المسرَّة، الجميرات والبساطة) أعلن المزارعون الإضراب عن العمل من أجل تحقيق عدة مطالب، من بينها دفع المتأخرات المستحقة والاعتراف باتحاداتهم. ورغم أن الإضراب لم ينجح تماماً، إلا أن المهم هو استخدامه عملياً لأول مرة فى هذه المشاريع(٨٩). وأهم تلك الإضرابات تمثّل فى إضراب مزارعى مشروع كسّاب، الذى كان يملكه السيد على الميرغنى، زعيم طائفة الختمية وأحد الأعمدة الرئيسية للأرستقراطية الدينية فى البلاد. والأرستقراطية الدينية هذه لا تسيطر فقط على ملايين السكان فى القطر، بل تملك أيضا مصالح مالية وعقارية وزراعية واسعة، أى أنها تملك نفوذاً دينياً وروحياً وقوةً اقتصادية مادية بكل ما يصاحب ذلك من امتيازات اجتماعية، بما فى ذلك القصور الكبيرة ذات الحدائق الواسعة فى العاصمة والمدن الأخرى، وأسطول السيارات، وجيش الخدم والمرافقين. ونتيجة لذلك فان إضراب مزارعى مشروع كسّاب لم يكن حدثاً نقابياً عادياً، بل كان يتضمن أيضاً تحدياً للأرستقراطية الدينية، ولبنية النظام الاجتماعى فى البلاد(٩٠). لذلك ارتفعت الأصوات الداعية لتكوين حكومة ائتلافية، بشكل أكثر وضوحاً وإلحاحاً، خاصة فى أوساط الزعامات الطائفية والرأسمالية الزراعية. وفى

الشهور الأخيرة لعام ١٩٥٥، وفى تطور لم يحدث له مثيل من قبل، أعلن عن التقاء زعيمى طائفتى الأنصار والختمية، لأول مرة منذ سنوات طويلة، واتفاقهما على تكوين وحدة وطنية(٩١). وفى ذلك اللقاء تحدَّدت نهاية حكم الحزب الوطنى الاتحادى للسودان، لأن رغبات «السيدين الجليلين» كانت تمثل أوامر يجب تنفيذها دون مناقشة.

لقد ظلَّت الدراسات الاجتماعية والسياسية السودانية، بشكل عام، تنظر إلى هذا اللقاء كمكيدة ونفاق سياسى متأصل فى السياسة السودانية، وكمجرد تحالف سياسى غير مقدَّس، حسب وجهة نظر محمر عمر بشير(٩٢). لذلك يصوِّر تقارب طائفتى الختمية والأنصار كـ "زواج مصلحة بين الزعيمين المذكورين رغم مصالحهما السياسية، المحلية والخارجية، المتعارضة، دعك عن هدفهما المشترك فى استبعاد الاتحاديين من كراسى الحكم"(٩٣). وعلى أى حال، فإنه من النادر أن يتم توضيح تلك «المصالح».. أما القوى الاجتماعية التى تقف خلف تلك المصالح، فإنها لا توضَّح قط. فبدلاً عن ذلك تعزل التطورات السياسية عن مجموعة الحقائق التى حدثت فى إطارها تلك التطورات، وتختزل فى حدود الثأرات الشخصية أو فى خرافة الصراعات الأثنية. المهم، فى الوقت الذى حدث فيه هذا اللقاء التاريخى، بين طائفتى الختمية والأنصار، كان الحزب الوطنى الاتحادى يتباهى بأنه صاحب الفضل فى إنجاز هدفين هامين، هما: صيانة سلامة أراضى الجنوب وسودنة الخدمة المدنية. وعلى العموم، وكما سبق أن شرحنا، فإن تحقيق الهدف الأول تمَّ على حساب تجاهل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية الحقيقية التى تمثل أساس الوحدة الوطنية. أما الهدف الثانى فإنه لم يحتو على أى تحويل حقيقى فى البنية الإدارية لجهاز الدولة، لا فى روحها أو حتى لبس موظفى الدولة. وحول هذا الموضوع يشير بروفسير مدثر عبد الرحيم، إلى ذلك، بعد أكثر من عقدين على إكمال عملية السودنة، فى عام ١٩٧٨، حيث يقول: "لقد استمرت الإدارة فى طابعها العسكرى الذى ظلَّ باقياً حتى اليوم، ممثلاً فى لبس الكاكى وشارات حكام المحافظات ومفتشى الحكومة المحلية"(٩٤). وفى محاولة لإضافة إنجاز آخر إلى إنجازاتها السابق ذكرها، مدفوعة بضرورات مواجهة الضغوط الداعية لحكومة ائتلافية، وبعد أن أعلنت معارضتها التامة للاتحاد مع مصر، سارعت حكومة الوطنى الاتحادى باستكمال إجراءات إعلان الاستقلال الوطنى. وكل ماتطلَّبه ذلك، فى النهاية، كان

فقط تقديم اقتراح للبرلمان يطلب من مصر وبريطانيا منح السودان سيادته الوطنية. وهكذا اختزلت عملية تحقيق الاستقلال إلى مجرد خدعة هدفها المحافظة على حكومة الوطنى الاتحادى المترنحة تحت ضغوط الحركة الشعبية وقوى الأرستقراطية الدينية.

جودة : انفجار الصراع الطبقى:

بعد نهاية احتفالات الاستقلال فى مطلع ١٩٥٦ مباشرة تجدَّدت الضغوط على الحزب الوطنى الاتحادى لأجل تكوين حكومة ائتلاف وطنى. ونتيجة لمؤمرات سياسية ومفاوضات ومساومات واسعة، تركَّزت، بشكل رئيسى، حول المواقع الوزارية أكثر من البرنامج السياسى، تمَّ الاتفاق على تكوين حكومة جديدة بعد شهر واحد فقط من إعلان الاستقلال. وفى هذه الحكومة الجديدة تحوَّل حزب الأمة من مقاعد المعارضة إلى صفوف الحكومة شريكاً للحزب الوطنى الاتحادى. وبذلك أصبحت المعارضة الجديدة تتمثل فى مجموعة من النواب المستقلين ونائب الجبهة المعادية للاستعمار. وهكذا تحوَّلت حكومة الوحدة الوطنية التى طالبت بها الأرستقراطية الدينية إلى حكومة ائتلافية من الرأسمالية الزراعية والفئات البرجوازية الأخرى.. حيث تكوَّن مجلس الوزراء الجديد من عناصر تمثل الفئات المختلفة للقوى المهيمنة. وبذلك كشفت حكومة فبراير ١٩٥٦ قدرة هائلة على استغلال النفوذ السياسى لحماية المصالح الاقتصادية لهذه القوى، خاصة المصالح الزراعية. والتحدى المباشر الذى كانت تواجهه حكومة تحالف حزبى الوطنى الاتحادى/الأمة كان يتمثَّل فى تصاعد حركة المزارعين فى مشاريع الطلمبات الخاصة. فقبل فترة قصيرة من إعلان حكومة الائتلاف تقدم اتحاد مزارعى النيل الأبيض للمسؤولين بمذكرة تضمنت تفاصيل مطالبهم التى تحدَّدت فى :

أ - مشاركة حقيقية ونافذة المفعول فى إدارة المشاريع عن طريق إعادة النظر فى توزيع عائدات القطن بحيث يحصل المزارع على ٦٠٪ بدلاً من ٤٠ ٪.

ب - تعيين مراجعين قانونيين مستقلين لمراجعة حسابات المشاريع

ج - مشاركة المزارعين فى اتخاذ القرارات المتعلقة بحلج القطن وتسويقه.

د - الاعتراف الرسمى باتحاد مزارعى النيل الأبيض(٩٥).

وكان موقف الحكومة، كالعادة، تجاهل مثل هذه المطالب، والاستخفاف باحتمالات أن تؤدى إضرابات المزارعين المتقطعة إلى شلل تام فى المشاريع الزراعية الخاصة. فقد واجهت كل المبادرات، الداعية للتفاوض مع المزارعين، بالصمت المطبق. وبعد إعلان الحكومة الائتلافية تطوَّر موقف التجاهل إلى موقف متصلب فتح الطريق لممارسة سياسة القمع والبطش بواسطة السلطات المحلية. ففى بداية فبراير قامت هذه السلطات باعتقال قيادات الاتحاد، الذين كانوا يطوفون على المشاريع الزراعية لإقناع المزارعين بتأجيل الإضراب لفسح المجال أمام محاولات تبذل لترتيب جولة مفاوضات مع الحكومة(٩٦). ومثل هذا الحدث، وغيره من المواقف المتشنجة الأخرى، أدى إلى دفع الأوضاع فى سلسلة أحداث دامية، كان لها تأثيرها الكبير والمستمر فى العلاقات الزراعية فى عموم القطر. وبما أن هذه الأحداث لم تسجَّل بشكل منظم، ولم تتناولها الدراسات السابقة بشكل موضوعى وشامل، فإننا سنناقشها هنا بقدر معقول من التفاصيل..

كان ردُّ الفعل الذى صاحب اعتقال قيادات اتحاد مزارعى النيل الابيض صارخاً ومدوياً. فقد أندفع اكثر من (٤٠٠٠) مزارع إلى داخل مدينة كوستى، المركز الإدارى لمنطقة النيل الأبيض، وطالبوا بإطلاق سراح قياداتهم والدخول فى مفاوضات حول المطالب التى قدمها الاتحاد،(٩٧) وحذَّروا بأنهم سيمتنعون من تسليم القطن لأصحاب المشاريع اذا لم تستجب الحكومة لمطالبهم. وفى محاولة منها لتهدئة الوضع المتوتر، دون أن تفقد ماء وجهها، قامت الحكومة بإطلاق سراح قيادات الاتحاد، وأمرت فى الوقت نفسه باعتقال ١٥٠ مزارعاً من المزارعين المضربين عن العمل، وتقديم ٥٣ من بين هؤلاء إلى محكمة إيجازية، حكمت عليهم بعقوبات تراوحت بين السجن ١٨ شهراً والجلد ١٠ جلدات(٩٨). وكان عضو الإدارة الأهلية الذى ترأس المحكمة يملك مشروعاً زراعياً فى المنطقة، ويشارك فى مشروعين آخرين(٩٩). ونتيجة لكل ذلك التهبت مشاعر المزارعين، وارتفعت حالة القلق والتوتر. وفى أعقاب تجمع جماهيرى نظَّمه الاتحاد قامت السلطات باعتقال أعداد أخرى من المزارعين والعمال وممثل موظفى الحكومة، كما منعت التجمعات الشعبية(١٠٠). وفى محاولة لتحاشى أى تعقيدات إضافية وردود فعل صحف الخرطوم، قامت الحكومة بتحويل محكمة بقية المزارعين من كوستى إلى قرية جودة القريبة منها. وفى حدود هذه القرية كان هناك مشروع زراعى رئيسى هدَّد مزارعوه بالإضراب

عن العمل، وكان مالك هذا المشروع من أبرز عناصر فئة الرأسمالية المحلّية، وشقيق أول رئيس سودانى لمجلس إدارة مشروع الجزيرة، قد حضر المحكمة كإشارة منه لسيادة حكم القانون والنظام والاستقرار(١٠١) وبدلا من أن يؤدى انعقاد المحكمة فى منطقة المشروع إلى تهديد المزارعين ومنعهم من تأييد اتحادهم، كانت النتيجة عكس ذلك تماماً. فقد استفزهم انعقاد المحكمة فى وسطهم، وأثار استعراض القوة سخطهم وغضبهم، فقاموا بمظاهرة ضد المحكمة ورفضوا الاستمرار فى حصاد القطن وتسليم الجاهز منه لصاحب المشروع إلى حين تسوية نصيبهم من عائدات القطن، التى تأخرت أكثر من ثلاث سنوات(١٠٢). وكان ردُّ فعل موظفى الحكومة وأصحاب المشاريع تجاه هذه التطورات حاداً وعنيفاً. فقد حذّر الموظفون من مؤامرة شيوعية، بينما تحرّك أصحاب المشاريع لتعزيز قوات الشرطة، وأعلنوا أن مزارعى مشروع جودة سيقدمون للمحاكمة بتهمة الاستيلاء على ممتلكات وسلع الغير(القطن) بطريقة غير مشروعة. أما المزارعون فقد رفضوا تسليم القطن. وفى محاولة لتشتيتهم، قامت قوات شرطة الطوارئ بالهجوم على المزارعين. وفى المواجهة التى حدثت بين الطرفين استغلَّ المزارعون كل ما بحوزتهم من حراب وسيوف وفؤوس، رغم أنها لم تكن متكافئة مع عنف جهاز الدولة. وكانت نتيجة المعركة، حسب إعلان الحكومة الأول، ثلاثة قتلى وثلاثة جرحى من الشرطة، أما خسائر المزارعين "فمن الصعب تقديرها لأنهم هربوا إلى داخل الحقول"(١٠٣). وفى تطور لاحق، عندما أعلن اتحاد عام نقابات عمال السودان أن (١٥٠) قد قتلوا وجرح أكثر من ٥٠٠ من المزارعين، اعترفت الحكومة بمقتل ١٨ فى البداية، ثم رفعت العدد إلى ٣٥ مزارعاً، وأخيراً أعلنت أنه ليس هناك رقم محدَّد لأن معظم القتلى دفنوا بواسطة أسرهم دون إعلام السلطات الحكومية. ومع استمرار الجدل والاختلاف حول أعداد القتلى والجرحى كانت الأحداث تتطور فى اتجاه أكثر خطورة. ففى أعقاب هجوم الشرطة على مزارعى مشروع جودة قامت قوات الأمن باعتقال أكثر من ٨٠٠ مزارع للتحقيق معهم فى مدينة كوستى، حيث أدخل ٢٨١ منهم فى عنبر صغير للأسلحة، غير مستعمل، وبدون ان توفّرلهم التهوية الضرورية واحتياجاتهم من الماء والطعام. ونتيجة لهذه الظروف اكتشفت السلطات فى صباح اليوم التالى أن ١٨٩ منهم قد توفوا بسبب الاختناق أثناء الليل، ثم ارتفع العدد إلى ١٩٥ فى بداية النهار(١٠٤). وكما هو متوقع، أعلنت الحكومة حالة الطوارئ فى منطقتى النيل

الأزرق والنيل الأبيض ومنعت كل التجمعات والمواكب وأشكال التجمهر الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك أرسل المزيد من قوات الأمن إلى المنطقة، التى أعتبرت «منطقة مقفولة» منع الدخول فيها بدون إذن السلطات المسؤولة، واعتقلت كل قيادات اتحاد نقابات العمال ونقابات عمالية أخرى عديدة واتهمت بإثارة الكراهية ضد الحكومة، وحوكموا بالسجن عدة أشهر. والمجموعة الثانية الأخرى التى قدمت للمحاكمة كانت تتكون من ١٥ مزارعاً من مزارعى مشروع جودة، حكم على بعضهم بالسجن ١٨ شهرا. أما القتلى الذين ماتوا بسبب الاختناق فى عنبر الاسلحة فقد دفنوا فى مقبرة جماعية، ودفعت تعويضات لأسرهم بلغ حدُّها الأقصى ٢٠ جنيها للأسرة، وأكدت الحكومة أن العدالة ستأخذ مجراها(١٠٥).

وفى أعقاب هذه الأحداث البشعة، قام زعماء الطوائف والقبائل بالطواف على المشاريع الزراعية و.. "نجحوا فى إقناع المفجوعين أن ماحدث هو قضاء وقدر، وطلبوا من كل الناس أن تخضع لإرادة رب العالمين"(١٠٦). وفى البداية اتهم عدد قليل من الموظفين بالإهمال لأنهم استخدموا عنبر الأسلحة لمركز اعتقال، وأوقفوا من العمل لفترة مؤقتة، وفى وقت لاحق أسقطت التهمة الموجهة لهم(١٠٧). وكانت الحكومة قد وعدت بإجراء تحقيق شامل عن مأساة جودة، ولكن ذلك لم يتحقق، والواقع أن الأدلة تشير إلى أن الإداريين المسؤولين عن الأحداث لم يعاقبوا، بل كوفئوا على جرائمهم. فمفتش المركز، المسؤول الإدارى عن المنطقة فى ذلك الوقت، رقِّى إلى وظيفة وكيل فى وزارة هامة خلال ثلاث سنوات وفى وقت لاحق أصبح مديراً لمؤسسة تجارية حكومية هامة(١٠٨).

التوازن المتغير للتحالفات الطبقية فى عام ١٩٥٦:

فى الفترة التى أعقبت حوادث جودة واجهت حكومة تحالف حزبى الوطنى الاتحادى والأمة نقداً حاداً من كل التنظيمات النقابية فى القطر. فقد أعلن اتحاد عام نقابات العمال إضراباً وطنياً عاماً يشارك فيه الطلاب والصحافة، وتجدَّدت الدعوة لتكوين حكومة وحدة وطنية جادة يشارك فيها العمال والمزارعون وحزب الجبهة المعادية للاستعمار(١٠٩). وواجهت الحكومة الأزمة وأرجعت الأحداث المأساوية إلى الفشل فى الاتصالات بين السلطات الأهلية وممثلى الحكومة. ويبدو أنها لم تتعلم شيئاً من دروس حوادث جودة، فى الوقت الذى أصبحت فيه خطوط الانقسام

الطبقى أكثر وضوحاً، وأصبحت فيه وحدة العمال والمزارعين أكثر تماسكاً. فقد اتخذ المزارعون خطوة هامة فى اتجاه تمتين وحدتهم وتضامنهم، حيث قرَّرت اتحادات الجزيرة وجبال النوبة والمديرية الشمالية والنيل الأزرق والنيل الأبيض مواجهة الحكومة فى جبهة موحَّدة، باتحاد عام لمزارعى السودان. وطوال كل هذه الاحداث حافظت الرأسمالية الزراعية والأرستقراطية الدينية على تماسك موقفها بقدر ما كانت تسمح الظروف.. فقد كان أصحاب المشاريع يتحدثون عن مؤامرة شيوعية، بينما كان زعماء الطوائف يحاولون إبعاد أنفسهم عن الحكومة. فالزعامة الدينية لطائفتى الختمية والأنصارقامت بمواساة أسر المزارعين، وإبداء ملاحظات غامضة عن عدم كفاءة أداء الحكومة، بتركيز خاص على وزارة الداخلية، وذلك كمقدمة محسوبة لتحركاتهم فى المستقبل(١١٠). ونتيجة لذلك حمَّلوا قيادة الوطنى الاتحادى، التى كانت تتولى رئاسة الحكومة الائتلافية ووزارة الداخلية، مسؤولية ماحدث. وذلك يعنى أنهم أرادوا توجيه ضربة قاسية للحزب الاتحادى. والواقع ان زعامة الختمية قد اختارت أن تفتح الطريق لانقسام واسع بين قيادة الوطنى الاتحادى والقوى الموحَّدة للرأسمالية الزراعية. وهكذا قام أنصار الطائفة وسط زعماء القبائل والوكلاء والفئات البرجوازية المرتبطة بمصالح اقتصادية فى المناطق الريفية فى شمال وشرق السودان، قاموا فى يونيو ١٩٥٦ بالانفصال عن الحزب الاتحادى وتكوين حزب الشعب الديمقراطى(١١١). وفى خلال أيام معدودات وجد الحزب الجديد تأييد ورعاية السيد على الميرغنى ووحَّد جهوده مع حزب الامة، حزب السيد عبد الرحمن المهدي، لإسقاط حكومة الوطنى الاتحادى والأمة الائتلافية(١١٢). وهذا الانفصال من الحزب الاتحادى لم يكن حدثاً عفوياً، بل كان نتيجة عمل مخطط ومحسوب منذ وقت طويل. فرئيس الوزراء الجديد، القيادى البارز فى حزب الأمة، يؤكد أن خطط التحالف بين حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطى أعدَّت قبل تكوين حكومة الوطنى الاتحادى وحزب الأمة الائتلافية. وفى شهادة أخرى يعترف رئيس الوزراء المذكور بأن نواب الختمية فى البرلمان كانوا لعدة شهور ضمن جدول مرتبات حزب الأمة، وذلك قبل أن ينفصلوا من الحزب الاتحادى(١١٣). وهذه الشهادة تؤكد الافتراض السابق الذى أنطلقنا منه للربط بين تصاعد حركة المزارعين من أجل تنظيم اتحاداتهم، والضغوط التى واجهها الحزب الاتحادى لتكوين حكومة ائتلافية مع حزب الأمة.

وهكذا، بعد ستة شهور فقط من إعلان الاستقلال، الذى يتفاخر الحزب الوطنى الاتحادى بأنه صانعه، تحوّل هذا الحزب، الأداة السياسية لفئة برجوازية كانت مسيطرة فى فترة سابقة، إلى موقع معارضة متواضعة. فبعد تجريده من تأييد ودعم الأرستقراطية الدينية، وبعد أن تخلت عنها الفئات البرجوازية الأكثر نفوذاً وتأثيراً، أصبح منذ ذلك الوقت يظهر وكأنه "حزب التجار وموظفى الخدمة المدنية والمهنيين الآخرين، مع جذور قوية فى المناطق الحضرية"(١١٤). وبشكل عام، كما يلاحظ بيتر ودوورد، يمكننا أن نقول أن انفصال حزب الشعب الديمقراطى قد جعل "الحزب الوطنى الاتحادى يصبح، بشكل متزايد، مرتبطاً بالفئات التجارية السودانية النامية"(١١٥). وهذا الارتباط بين فئة البرجوازية التجارية وفئة برجوازية الدولة كان، فى بعض جوانبه، نتيجة للتوازن الجديد فى التحالفات الطبقية داخل القوى المهيمنة، الذى تمكنت من خلاله الرأسمالية الزراعية من فرض سيطرتها. بالإضافة إلى ذلك، فإن برجوازية الدولة كانت تعيش إنقساماً داخلياً حاداً، بسبب دخول بعض أقسامها فى نشاطات اقتصادية متنوعة للتراكم الرأسمالى. لذلك ما إن أصبحت تلك الارتباطات الطبقية المتداخلة فى تناقض مع مصالح فئة الرأسمالية الزراعية الأكثر نفوذا حتى أصبحت برجوازية الدولة فى موقع يمكن الاستفادة منه. والواقع أن هذه الفئة البرجوازية قد قامت بتطوير علاقاتها مع البرجوازية التجارية من خلال ممارسات معينة انتهجتها قيادة الوطنى الاتحادى عندما كانت فى السلطة. وهذه الممارسات نبعت من الطريقة التى استخدمت فيها عملية السودنة لتوسيع القاعدة الطبقية للفئة الحاكمة، وقتها، ولفتح آفاق جديدة لنشاطاتها الاقتصادية. وقد أشار بشولد إلى هذه السياسات بقوله إنه "من خلال التعيينات المدروسة عمل كبار الاتحاديين على الحصول على نفوذ ملموس على الأقل، إذا لم تكن سيطرة كاملة، فى الأقسام الأساسية لجهاز الدولة، مثل الجمارك، إدارة الصادرات والواردات، التى تقدم خدمات متعددة.. لكبار التجار"(١١٦). ولكن هذا لا يمثل سوى جزء واحد من الصورة الكلية التى لم تظهر قط فى كتابات بشولد، بسبب عدم دقة تحليلاتها. صحيح أن الحزب الوطنى الاتحادى احتفظ بنفوذ كبير داخل مؤسسات معينة فى جهاز الدولة، خاصة التجارة والتموين والمالية، لكن من الخطأ القول إن مجموعة واحدة، هى التجار، كما يقول بشولد، قد احتكرت كل المنافع. فمثل هذه العلاقات

كانت تعتمد، بشكل رئيسى، على المنافع المتبادلة. ومن خلال تلك المداخل دخلت برجوازية الدولة فى الشركات التجارية أو كسبت مدخلاً للحصول على العملة الصعبة التى كانت تستخدمها لعملياتها الخاصة.

لقد كانت حكومة حزبى الأمة والشعب الديمقراطى، كما أشرنا من قبل، من صنع القوى الاجتماعية المحلية الأكثر نفوذاً فى المجتمع. وهذه الحقيقة، الواسعة القبول، أشار إليها ب.م. هولت بقوله "لقد سلّمت خيوط السلطة للذين كانوا يمسكون بها فعلياً، وهم زعماء الطوائف الدينية. ووثيقة تحالف مؤيدى الطوائف المتنافسة، كانت تذكيراً بالجهود التى ظلّ يبذلها السيدان، طوال مايقرب من الثلاثين عاماً، من أجل القضاء على الوطنية العلمانية الناشئة"(١١٧). ورغم أن مثل هذه الكتابات تؤرخ الأحداث، بشكل دقيق، إلا أنها تفشل فى تحليلها بشكل مقنع، وتكتفى فقط بتقديم عرض انطباعى. فهى تفتقد أى تحليل منظم لمواطن الضعف فى التحالف الطائفى أو لعدائها للوطنية العلمانية أو للأسباب التى أدت إلى تحالف زعماء هذه الطوائف رغم ما بينهما من تنافر وتنافس، وتتجاهل، بشكل واضح، دور جماهير العمال والمزارعين، وتعتبرها، فى كثير من الأحيان، قوى هامشية لا تستحق الاهتمام. وبتجاهلها لأكبر قوة فى المجتمع، فإن هذه الكتابات تفشل فى الوصول إلى فهم حقيقى وواضح للحقائق الاقتصادية أو للمشاكل الاجتماعية أو الحركات السياسية، وبالتالى فإنها تقوم بتبرير الأحداث أكثر من تحليلها وتفسيرها. وهذا التناول، المتفشى فى الدراسات السياسية السودانية، يركّز على مظاهر الأحداث أكثر من جوهرها، وعلى الأحداث الهامشية أكثر من الأساسية، وبالتالى هى دراسات مضلِّلة بشكل كامل. ومع كل ذلك، فان هذه الدراسات وغيرها تعترف بطبيعة التحالف الحكومى الجديد، كواجهة "للذين كانوا يمسكون بالسلطة فعلياً" حسب تعبير هولت. والواقع أن علاقة الأحزاب المتحالفة مع الأرستقراطية الدينية كانت أقوى من مجرد علاقة بالزعامة الدينية والروحية أو الدعم المالى أو التأييد السياسى عن طريق توجيه أنصار الطائفة لتأييد تلك الاحزاب. إذ أن هؤلاء الزعماء كانوا يسيطرون عليها سيطرة مباشرة، من خلال تعيين أبنائهم لرئاستها. وهذا، على أى حال، لا يعنى أن هذه الأحزاب كانت مجرد مؤسسات أسرية، بل كانت تنظيمات طبقية فى مجتمع تسيطر عليه، اقتصادياً وإيديولوچياً، الأرستقراطية الدينية. وأوضح مؤشر لهذه القوى المهيمنة يمكن

ملاحظته فى الأساس الطبقى لنواب البرلمان السودانى الأول. فمعظم هؤلاء، إذا ما استبعدنا النواب الجنوبيين الذين كانوا فى معظمهم من زعماء الإدارة الأهلية، كانوا مرتبطين، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بالنشاط الزراعى الخاص(١١٨). إذ من بين مجموع النواب الشماليين البالغ عددهم ٧٦ نائباً، هناك ٢٨ من زعماء القبائل ورؤساء المحاكم الأهلية وزعماء الإدارة الأهلية المرتبطين بمشاريع القطن الخاصة. وهناك ٢٥ منهم اعترفوا بأنهم يملكون مشاريع طلمبات تمثل المصدر الرئيسى لدخولهم. وهناك ١١ منهم اعتبروا أنفسهم مهنيين، لكنهم كانوا يعملون كمستشارين (قانونيين، إداريين، فنيين) لأصحاب مشاريع طلمبات. وهناك ١١ فقط من بين مجموع النواب كانوا فعلاً من الموظفين والمعلمين، ولم تكن لهم أى علاقة بالنشاط الزراعى. وذلك يعنى أن ٨٣٪ من مجموع نواب المؤسسة التشريعية كانوا مرتبطين بالنشاط الزراعى فى مشاريع الطلمبات الخاصة. وانطلاقاً من ذلك، يمكننا أن نقول إن حكومة تحالف حزبى الأمة والشعب الديمقراطى، التى تكونت فى يوليو ١٩٥٦، كانت تمثل تحالف الرأسمالية الزراعية والأرستقراطية الدينية، بقيادة وسيطرة الأخيرة الواضحة والفعَّالة.

الاستراتيجيات الزراعية ونهب الفائض الريفى:

إن سيطرة قوى الرأسمالية الزراعية على المؤسسة التشريعية، كان لها دور كبير فى دعم وتشجيع حكومة تحالف حزبى الأمة والشعب الديمقراطى، الذى صمُم أصلاً لتركيز وترسيخ التراكم الرأسمالى فى القطاع الزراعى، وذلك بهدف تمكين هذه القوى من امتصاص فائض القيمة. والواقع أن ضعف الإحصائيات الحكومية وطريقة إعدادها لا تساعد على تحديد الحجم الفعلى لفائض القيمة. أو تحليل فرص التراكم الرأسمالى بشكل دقيق. فالإحصائيات الرسمية حول الإنتاج الحديث هو الذى أنتج بواسطة التقنيَّات الحديثة ومساعدة السلع الرأسمالية الحديثة(١١٩). وهذا التقسيم يتجاهل قضايا هامة مثل الملكية وعلاقات الإنتاج، أى بكلمات أخرى "أن القطاع التقليدى والقطاع الحديث، كما تعرِّفهما مصادر الإحصائيات الحكومية، لا يعنيان قطاع أو نمط الإنتاج الرأسمالى وغير الرأسمالى. فالمقاييس التى استخدمت فى تحديد القطاع الحديث لا تشمل، مثلاً، كل الوحدات الإنتاجية المعتمدة على العمل المأجور، بل تهتم فقط بعدد العمال المستأجرين. والنتيجة

المباشرة لذلك هى تقليص حجم إنتاج القطاع الذى تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالى"(١٢٠). ورغم الصعوبات الناتجة من ضعف الإحصائيات الحكومية وطريقة إعدادها، فمن الممكن الوصول إلى إحصائيات كافية لتقدير الإتجاهات الرئيسية للاستراتيجيات الزراعية لدولة ما بعد الاستقلال وتأثيرها على سكان المناطق الريفية. ففى عام ١٩٥٥/١٩٥٦، مثلا، كانت الزراعة والنشاطات المرتبطة بها، تساهم بحوالى ١٧٢ر٦ مليون جنية، أى حوالى ٦١٪ من إجمالى الناتج المحلى، بينما كان النشاط الصناعى يساهم بحوالى ٤ر٥٪ فقط. وخلال الفترة ١٩٥٥/١٩٥٦- ١٩٦٠/١٩٦١ كان متوسط إجمالى الاستثمار المحلى حوالى ١١٪ فقط من أجمالى الناتج المحلى. وفى إطار نسبة الاستثمار هذه كان القطاع العام يساهم فى المتوسط بحوالى ٦ر٥٪ والقطاع الخاص بحوالى ٣ر٤٪،(١٢١) ولكن المهم أن نذكر هنا أن إجمالى الاستثمار الخاص كان أعلى من إجمالى استثمارات القطاع العام من المصادر المحلية خلال الفترة ٥٨/١٩٦١. ومنذ عام ٥٧/١٩٥٨ والسنوات اللاحقة، بدأت نسبة التحويلات الخارجية تتزايد فى إجمالى استثمارات الدولة، كما هو واضح فى الجدول أدناه، وتصاعدت هذه الظاهرة، بشكل خطير فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات(١٢٢). والظروف المباشرة، التى أدت إلى ظهور هذا الاتجاه فى عام ١٩٥٧/١٩٥٨، وظهور أول أزمة مالية فى دولة ما بعد الاستقلال سوف نناقشها فى الفصل القادم.

(إجمالى التكوين الرأسمالى الثابت كنسبة مئوية من إجمالى الناتج المحلى)

السنة	مساهمة القطاع العام من المصادر المحلية	مساهمة القطاع العام من المصادر الخارجية	مساهمة القطاع العام من المصادر المحلية والخارجية	مساهمة الخاص من كل المصادر
٥٥/١٩٥٦	٩ر٣	-	٩ر٣	٤ر٣
٥٦/١٩٥٧	-ر٤	-	-ر٤	٩ر٣
٥٧/١٩٥٨	٧ر٥	٣ر-	-ر٦	١ر٥
٥٨/١٩٥٩	٦ر٤	١ر٢	٧ر٦	٨ر٣
٥٩/١٩٦٠	١ر٣	١ر٣	٢ر٦	٢ر٤
٦٠/١٩٦١	٦ر٤	-ر٢	٦ر٦	٢ر٥

كان القطاع الزراعى، فى الأيام الأولى للاستقلال، وفى السنوات ١٩٥٦- ١٩٥٧، يساهم بحوالى ٧٩٫٦٪ من إيرادات الدولة. ومع ذلك، كانت استثمارات الدولة فى هذا القطاع ٢٨٪ فقط من إجمالى إنفاقها، أى حوالى ٣٢ مليون جنية، ٣٠٫٥ مليون جنيه منها خصِّصت للزراعة المروية(١٢٣). وذلك يعنى ان ٩٥٪ من إجمالى الاستثمارات الحكومية فى القطاع الزراعى استحوذت عليها المنطقة المحيطة بمشروع الجزيرة فى المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمشروع امتداد المناقل. وذلك على حساب الإنفاق على الخدمات الزراعية واستثمارات الثروة الحيوانية والغابات والزراعة المطرية. فقد تركت كل هذه المجالات للقطاع الخاص بدون أى إشراف أو توجيه أو سيطرة من قبل الحكومة.

لقد شهد القطاع الخاص، مع إعلان الاستقلال، نمواً سريعاً، انعكس، كما سبق أن شرحنا، فى التوسع الذى حدث فى مشاريع الطلمبات. فقد ارتفعت عائدات هذا القطاع من الصادرات فى عام ١٩٥٧/٥٦ إلى ثلاثة أضعاف مستوى عائداته عام ١٩٥١/٥٠، بينما ارتفعت عائدات القطاع العام خلال نفس الفترة حوالى ٥٠٪ فقط. وفى حالة القطن، وحده، كان نصيب القطاع الخاص فى السنوات الأولى، التى أعقبت الحرب العالمية الثانية، حوالى ٤٠٪ عام ١٩٦١/٦٠(١٢٤). ومشاريع القطن الخاصة هذه كانت لها مداخل واسعة للوصول إلى التسهيلات الائتمانية لم يجدها أى ميدان آخر فى الزراعة السودانية. فمجموع التسهيلات التى وفَّرتها الحكومة، مثلاً، لمجمل القطاع الزراعى وصلت فى عام ١٩٥٣ إلى ٢٥٠ ألف جنيه، ارتفعت إلى ٥٠٠ ألف جنيه فى عام ١٩٥٤ وإلى مليون جنيه فى عام ١٩٥٦، ثم توقفت عن الزيادة(١٢٥). وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت تسهيلات البنوك لمشاريع القطن الخاصة من ٦٩٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ وإلى ١١مليون جنيه فى عام ١٩٥٦(١٢٦).

كانت كل أقطان القطاع العام تباع بواسطة إدارة مشروع الجزيرة لشركات التصدير، التى كانت تشترى، أيضا، أقطان القطاع الخاص، بطريقة مباشرة أو عن طريق وكلائها. وفى الفترة الأولى لمشاريع الطلمبات الخاصة كانت كل صادرات القطن تسيطر عليها الشركات الأجنبية. وفى منتصف الخمسينيات بدأت البرجوازية المحلية، ودوائر أعمال الأرستقراطية الدينية، الدخول فى عمليات تصدير القطن من مشاريعها الكبيرة بالإضافة الى إنتاج المشاريع الصغيرة. وبذلك بدأ كبار الرأسماليين الزراعيين فى توسيع نشاطهم ونفوذهم ليشمل عمليات

الإنتاج والتبادل والتصدير. بالإضافة الى ذلك كان إنتاج السمسم والصمغ العربى والثروة الحيوانية وجزٌ كبير من إنتاج الذرة، فى تلك الفترة، فى أيدى القطاع الخاص. وكان نصيب التجارة الداخلية من هذه السلع ورأس المال المتراكم من هذا الفائض التجارى يقلُّ كثيراً عن مكاسب التجارة الخارجية. والواقع أن لا أحد من رجال الأعمال الأكثر ثراء فى القطر كان يحصر نشاطه فى التجارة الداخلية فقط، بل كانوا كلهم يعملون، أيضا، فى عمليات الاستيراد والتصدير. ونصيبهم من الصادرات الزراعية وصل إلى حوالى ٩٤٪ من إجمالى الصادرات خلال الفترة ١٩٥٦/١٩٥٩(١٢٧). وخلال الفترة نفسها كان حجم عائدات صادرات الفول السودانى والسمسم والذرة والصمغ العربى والثروة الحيوانية، فى المتوسط، حوالى ٥٤ر٤ مليون جنيه فى السنة، بينما وصل حجم الواردات إلى ٥٧ر٤ مليوناً، كان نصيب القطاع الخاص منها حوالى ٤٣ر٨ مليونا، أى حوالى ٧٦٪ من إجمالى الواردات(١٢٨). المهم، أن القطاع الزراعى كان يمثل المصدر الرئيسى، المباشر وغير المباشر، لأرباح القطاع الخاص، وذلك عن طريق إنتاج المحاصيل الزراعية، وتمويل وتصدير ونقل المنتجات الزراعية. وهذا الموقع الهام للقطاع الزراعى، كمصدر رئيسى للتراكم الرأسمالى، لم ينعكس فى أسبقيات استثمارات القطاع الخاص. ففى الفترة ١٩٥٦-١٩٦١ كان نصيب الزراعة والثروة الحيوانية والغابات حوالى ١٦٪ فقط من إجمالى الاستثمارات الخاصة، بينما كان نصيب قطاع تشييد المنازل الحديثة، الأوروبية الطابع، حوالى ٥١٪ من إجمالى هذه الاستثمارات خلال نفس الفترة(١٢٩). ومثل هذه المنازل كانت تدرُّ دخلاً كبيراً عن طريق استئجارها للشركات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية التى افتتحت سفاراتها عند بداية الاستقلال. والأكثر أهمية أن البنوك كانت تفضِّل الاستثمار فى مثل هذه المنازل، بأعتبارها أستثماراً مضموناً، تزداد قيمته بشكل مستمر، وضمانة ممتازة للقروض. ففى الفترة ١٩٥٨-١٩٦١ ازدادت تسهيلات البنوك للقطاع الخاص من ٢٦ر٥ مليون جنيه إلى ٥٩ر٨ مليونا، بينما ارتفع نصيب المستوردين من ٢ر٧ إلى ١٢ر٥ مليونا(١٣٠).

إن هذه الأرقام لا يمكن مقارنتها مباشرة، ولكنها تشير إلى التطور الواسع الذى شهده القطاع الخاص فى مجال الزراعة فى السنوات القليلة التى أعقبت الاستقلال. وهذا التطور ما كان له أن يحدث لولا تكوين القوى المهنية، الذى سبق أن ناقشناه،

وتمكنها من اكتساب موقع مسيطر فى دولة مابعد الاستقلال. وداخل هذا الإطار فقط يمكن تفهم الاستراتيجية الزراعية فى الفترة موضوع الدراسة.

إن التوسع فى الزراعة المروية، من خلال تركيز الإنفاق العام على البنيات الأساسية، لم يؤد، دائماً، إلى تحقيق النتائج المرجوة. فخزان الرصيرص، مثلاً الذى استغرق تشييده ست سنوات، اكتمل فى عام ١٩٦٦ وظلّ مجمداً دون الاستفادة منه لعدة سنوات، حتى اكتمل تشييد وإعداد شبكة قنوات الرى المرتبطة به فى بداية السبعينيات. وقبل اكتمال الخزان اعترف أحد وزراء المالية بقوله "إن الخزان سيظل مجرد حيطان من الأسمنت حتى يتم توفير التمويل اللازم، ومن ثم إعداد المشروعات التى تستخدم مياهه لأغراض الرى أو الطاقة الكهربائية.. ومن الواضح، إذن، أن حوالى ١٢٥ مليون جنيه ستظلُّ مجمدة تنتظر بذل المزيد من الجهد والوقت والمال قبل أن نتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذا الإنفاق الكبير"(٣١). ومن هنا فإن القطاع الزراعى لم يعان فقط من ضعف استثمارات القطاعين العام والخاص، بل أيضاً من نمط تخصيص الموارد، الذى تميز بعدم الفعالية فى تحقيق زيادات مباشرة أو ملموسة فى القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطنى. وضعف الاستثمارات فى القطاع الزراعى لم يكن سمة مميزة للفترة موضوع الدراسة فقط، بل كان عنصراً أصيلاً من الاستراتيجيات الزراعية التى التزمت بها الطبقات الحاكمة طوال فترة ما بعد الاستقلال. فطوال الفترة ٥٦-١٩٦٩، مثلاً، كان مجموع الاستثمارات الحكومية فى الزراعة حوالى ١٣٨ مليون جنيه، بينما كان مجموع نفقات الدفاع والإدارة العامة خلال نفس الفترة ١٦٢و٣٥٧ مليوناً من الجنيهات على التوالى(١٣٢). وفى الوقت نفسه، شهد الإنفاق على هذين البندين ارتفاعاً كبيراً فى أهميته النسبية المطلقة خلال السنوات اللاحقة. المهم، كما أشار دى جانفرى، بشكل صحيح، فان أهمية "نفقات أجهزة القمع والفساد والإدارة العامة فى إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية..) تمثل أحد المتطلبات العديدة للتراكم غير المنفصل على فائض قيمة.(١٣٣) وهناك قناة أخرى تعمل على تهريب جزء من الدخل الوطنى الى الخارج، تتمثل فى شروط التبادل الغير مواتية. فخلال العقد الاول، الذى أعقب الاستقلال، كانت التجارة الخارجية تعادل ٤٠٪ من إجمالى الناتج المحلى. وكانت معظم الايرادات الحكومية ونشاطات القطاع الخاص، فى التجارة والمصارف وشركات التأمين والنقل البرى،

تعتمد على الصادرات الزراعية، خاصة القطن، واستيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية، فى وقت كانت فيه شروط التبادل، بشكل عام، فى غير صالح السودان. ففى الفترة ١٩٥٦-١٩٦١ ارتفع إجمالى قيمة الواردات من ٣ر٤٥ إلى ٩ر٨٢ مليون جنيه، كان نصيب القطاع الخاص منها ٧٦٪ و٧٩٪ على التوالى(١٣٤). وبالإضافة إلى ذلك، كان مسموحاً للشركات الأجنبية بتحويل أرباحها إلى الخارج، وكذلك مدخرات العاملين الأجانب. وكانت، أيضاً، تقوم بتهريب رأسمالها المحلى إلى الخارج بطرق غير مشروعة. ويضاف إلى ذلك أيضاً أن شركات التأمين ومعظم البنوك والشركات الصناعية ومؤسسات التصدير والاستيراد، كل هذه المؤسسات كانت، حتى عام ١٩٧٠، تتبع لملكية الأجانب. ومعظمها كان يحتفظ بكميات كبيرة من العملات الصعبة عن طريق التلاعب فى أسعار الصادرات والواردات. وكذلك كان يفعل كبار التجار والشركات المحلية.

وإذا اتجهنا إلى التركيز حول حجم الإيرادات الحكومية المرتبطة بالقطاع الزراعى، فسوف تظهر أمامنا حقائق عديدة. ففى الفترة ١٩٥٦- ١٩٥٧، مثلاً، كان دخل الحكومة من مشاركتها المباشرة فى المؤسسات الزراعية، مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى، يصل إلى ستة ملايين جنيه، أى حوالى ١٨٪ من إجمالى إيرادات الميزانية المركزية. وكانت ضريبة الأرباح المتولّدة من النشاطات الزراعية والمؤسسات التجارية العاملة فى السلع والمنتجات الزراعية، ومشاريع الطلمبات الخاصة، تبلغ (٥ر١) مليون جنيه(١٣٥). وإذا أخذنا فى الاعتبار حجم الصادرات الزراعية، الذى سبق أن أشرنا إليه، ومشاريع القطن العالية الربحية، يمكننا أن نرى بوضوح مدى ضآلة مستوى إيرادات الدولة من ضريبة الأرباح. فخلال السنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال، كانت "عائدات مشاريع الطلمبات وحدها من مبيعات القطن تبلغ ما بين ١٣ إلى ١٥ مليون جنيه فى السنة"(١٣٦). ولابد أن نشير هنا إلى أن الدولة كانت تمنح المنتجات الزراعية المصدرة للأسواق الخارجية أسبقية أولى، واجبة التنفيذ، فى قطارات سكك حديد حكومة السودان، وبرسوم تعادل (٢٥٪) من رسوم مؤسسات النقل التابعة للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك كانت ضرائب الصادرات "ضئيلة جداً، فى معظم الأحيان، مقارنة بأسعار المنتجات فى السوق العالمى"(١٣٧). والواقع أن معظم هذه السياسات صممتها الدولة الكولونيالية، وظلّت مستمرة بعد الاستقلال، كما هو حال ضريبة أرباح الاعمال

السابق ذكرها، التى لم تتجاوز الـ ٥٪، وظلت حتى عام ١٩٦٤ تمثل أهم أنواع الضرائب المباشرة فى السودان، وظلت فئاتها ثابتة دون أى تغيير منذ إدخالها لأول مرة عام ١٩٢٩(١٣٨).

لقد كانت الزراعة، والنشاطات المرتبطة بها تساهم بحوالى ٨٠٪ من إجمالى الإيرادات الحكومية خلال الفترة موضوع هذه المناقشة. والقسم الأكبر من هذه الإيرادات كان من الضرائب غير المباشرة، التى تشكل ٥١٪ من إجمالى الإيرادات. وهكذا، فبينما كانت ضريبة الأرباح المفروضة على النشاطات الزراعية تساهم بحوالى ٥ر١ مليون جنيه، كانت رسوم الاستهلاك على السكر، وحده، تساهم بحوالى٣ر١٠ مليون جنيه، أى أكثر من ٢٤٪ من إجمالى إيرادات الحكومة من الزراعة. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن المناطق الريفية كانت تستوعب ٨٥٪ من سكان البلاد، وأنها تستهلك، كما تقول الوثائق الرسمية نفسها، حوالى ٨١٪ من السكر المستورد و٥ر٨٥٪ من البن والشاى و٤ر٧٠٪ من التبغ، يتضح لنا بشكل واضح أن القسم الأعظم من الضرئب الغير مباشرة كانت تتحمله المجتمعات الريفية(١٣٩). ونظام الضرائب الغير مباشرة هذا، مثله مثل اتجاه الاستثمارات فى القطاع الزراعى الذى سبقت مناقشته، لم يشهد أى تغيير يذكر فى الفترة موضوع دراستنا. ونشير هنا إلى دراسة ميزانيات الأسرة فى سنة ١٩٦٨/٦٧، التى قامت بمقارنة عبء الضرائب غير المباشرة على عدة فئات متفاوتة فى دخولها، وكانت النتيجة كما فى الجدول أدناه(١٤٠).

فئات الدخل بالجنيه السودانى	الضرائب المدفوعة ٪ من فئةالدخل	الضرائب المدفوعة ٪ من أجمالى الضرائب
أقل من ٢٠٠	١ر٣٠٪	٤٥٪
٢٠٠-٣٠٠	١ر٢٢٪	٢٤٪
٣٠٠-٥٠٠	٢٠٪	١٨٪
أكثر من ٥٠٠	١٤٪	١٣٪

وحجم هذا العبء الذى يتحمَّله سكان المناطق الريفية يصبح أكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن "أكثرمن٧٠٪ من الأسر تقلُّ دخولها السنوية عن ٢٠٠ جنيه.. والأسر التى تنفق أكثر من ٤٠٠ جنيه فى السنة (كذا).. تمثل ٢٪ فقط فى المناطق الريفية"(١٤١). وإذا أخذنا هذه الأرقام فى الاعتبار، فإننا لن نجد صعوبة فى القول أن ٧٠٪ من الضرائب الغير مباشرة كانت تتحملها المجتمعات الريفية. وبما أن هذه الأرقام ونتائجها لا تحتاج إلى شرح أو تفسير، فليس هناك حاجة إلى أى تعليق عليها، المهم هنا الإشارة إلى تأكيد الدراسة المذكورة بأن "الطبيعة المحدَّدة لعبء الضرائب غير المباشرة ليست واضحة حتى الآن"(١٤٢). وهو استنتاج غريب حقاً. فأى درجة يمكن قبولها أكثر من ما توضحه هذه الأرقام؟ ، وذلك حتى إذا كنا لا نؤمن بحقيقة العلاقات الاستقلالية فى المجتمع؟!!

إذن، لقد أوضحت مناقشتنا السابقة السمات الأساسية للسياسات الزراعية خلال السنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال، واتضح أن القطاع الزراعى كان يمثل المسرح الأكثر أهمية للتراكم الرأسمالى وتعززت هذه العملية عن طريق الإنفاق الحكومى فى تشييد البنيات الأساسية بهدف ضمان التوسع فى النشاط الزراعى، وفى النهاية تهيئة الشروط الضرورية لتوفير الفائض الاقتصادى الذى يمكن استخراجه. وفى مناقشتنا السابقة حاولنا، أيضا، تحديد ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة فى القطاع الزراعى، والعبء الضريبى الكبير الذى ظلَّ يتحمَّله سكان هذا القطاع، مع علاقات الإنتاج الاستغلالية بين المزارع وصاحب المشروع وبين المزارع والدولة، وذلك باعتبارها القنوات والوسائل الأكثر وضوحاً التى تمت من خلالها عمليات امتصاص ونهب الفائض الاقتصادى للمجتمعات الريفية. فمجموع استثمارات القطاعين العام والخاص ليست فقط ضعيفة ومتناقصة مقارنة بالناتج المحلى الإجمالى، بل إنها، فى كثير من الأحيان، لم تؤد إلى توسع مباشر وملموس فى القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطنى. ومعظم إنفاق الدولة جمَّد فى مشروع رى طويل المدى،مثل خزان الرصيرص. وحقيقة أن الخزان ظلَّ مجمدا دون الاستفادة منه لعدة سنوات جعلت بعض الإقتصاديين يقول أن مستودع مياهه كان سيكون أقل تكلفة إذا ملئ بكوكاكولا مستوردة(١٤٣). والواقع أن مثل هذا الإنفاق الكبير كان على حساب شبكة المواصلات والخدمات الزراعية ونظم التمويل الريفى، وكل هذه القضايا ظلَّت تعانى التجاهل والإهمال. وبالإضافة إلى

ذلك، فإن الاستثمارات الضئيلة فى مجال الخدمات الصحية والتعليمية كانت متحيزة، بوضوح، للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، واستثمارات القطاع الخاص الأكثر ضعفاً كانت تتركّز فى توسيع عدد مشاريع الطلمبات، وبدرجة أقل على الزراعة الآلية فى السهول الوسطى حول مدينة القضارف. والقسم الأعظم من هذه الاستثمارات كان يوجه إلى مجال تشييد المنازل الحديثة فى المناطق الحضرية، وحتى فى هذا المجال، لم تقم الاستثمارات الخاصة إلا بتلبية أحتياجات قسم قليل من السكان الحضريين، أما الغالبية فقد أضطرتها ظروف أزمة السكن إلى اللجوء إلى بيوت الكرتون. وبهذه الطريقة بدأت مدن الكرتون الحديثة فى النمو، وبدأ التهميش الاقتصادى لفقراء المناطق الحضرية يأخذ حدوداً وأبعاداً جغرافية واضحة.

لقد ركّزنا فى هذا الفصل على الاستراتيجيات الزراعية لدولة مابعد الاستقلال خلال سنواتها القليلة الأولى. وبالإضافة إلى تحديد تلك السياسات وضّحنا أيضاً القوى الاقتصادية الاجتماعية التى كانت تقف خلفها والصراعات السياسية التى أطلقتها والطريقة التى تفاعلت بها القوى المهيمنة فى مواجهة التحديات المتصاعدة التى طرحتها حركة المزارعين/المستأجرين والطبقات الشعبية الاخرى. وفى القسم الاخير من هذا الفصل قمنا، بشىء من التفصيل، بمناقشة تأثير السياسات الزراعية والطريقة التى كانت تتمُّ من خلالها عمليات استنزاف ونهب الفائض الاقتصادى للمجتمعات الريفية. والمهم، بغض النظر عن الإمكانيات الزراعية الهائلة التى يتمتع بها السودان، فان استراتيجية التوسع الأفقى هذه لايمكن أن تستمر إلى ما لانهاية أو دون أن تضعف هذه الإمكانيات نفسها. وبحكم وقوعه فى شراك الرأسمالية المحيطية، فإنه لا مفر للسودان من مواجهة تقلبات أسعار السلع الأولية، وبشكل خاص القطن، فى الأسواق العالمية. وهذه الحقيقة، بالإضافة إلى التكتيكات الاقتصادية للتحالف الطبقى الذى ظل يسيطر على دولة ما بعد الاستقلال، هى التى قادت البلاد إلى أزمتها السياسية والمالية المعقدة، وظلت هذه الوضعية تتفاقم بسبب قلق مصر وعدم رضائها من السياسات الزراعية للدولة السودانية وتجاهلها للقيود التى فرضتها اتفاقية ١٩٢٩ على الزراعة السودانية. وفى الفصل القادم نناقش اشتداد هذه الصراعات المتعددة والطريقة التى حلت بها الأزمة المالية والسياسية الأولى لدولة ما بعد الاستقلال.

الفصل الخامس

دولة ما بعد الكولونيالية تدخل مرحلة الأزمة

السياسات الزراعية فى فترة الحكم العسكرى الأول ١٩٥٧-١٩٦٤

جهاد دولة ما بعد الكولونيالية:

لقد أدت السياسات الاقتصادية فى الفترة الأولى، التى أعقبت إعلان الاستقلال، ونمط التراكم الذى اتّبعته الرأسمالية الزراعية، لقد أدى كل ذلك إلى التعجيل بظهور الأزمات المالية والسياسية الكبرى الأولى لدولة ما بعد الكولونيالية. وفى هذا الفصل سنهتم، بشكل رئيسى، بمناقشة طبيعة هذه الأزمات والطريقة التى كانت القوى المهيمنة تحاول من خلالها حلَّ الأزمات المذكورة ونتائج هذه المحاولات. وقبل الدخول فى مناقشة هذه القضية من المفيد، فى كل الأحوال، أن نشير إلى أن حجم هذه الأزمات تأثر، بشكل كبير، بمستوى تطور مؤسسات الدولة فى ذلك الوقت.فقد كانت تلك المؤسسات بعيدة، كل البعد، من نموذج حمزه علوى، الذى ترث فيه مجتمعات ما بعد الاستقلال، بشكل ثابت، جهاز دولة مفرطاً فى تطوره(١). ففى سودان مابعد الاستقلال كانت هناك مؤسسات معينة تصارع من أجل الوجود، وأخرى ضعيفة وغير فعَّالة، ومؤسسات قليلة، لكنها هامة، كانت غير موجودة. وبدلاً من أن يكون مفرطاً فى تطوره، كان جهاز الدولة فى السودان صباح الاستقلال مشوهاً ومتفاوتاً فى تكوينه. وأياً كانت درجة «الإفراط فى التطور» التى يمكن متابعتها فى تركيب جهاز دولة ما بعد الاستقلال فى السودان، فقد كان ذلك واضحاً، بشكل لالبس فيه، فى أجهزة الأمن والدفاع. فالاهتمام بأجهزة القمع المنظَّمة، المرتبط بالطبيعة الدولتية العسكرية للدولة الكولونيالية، كماسبق أن شرحنا، عاد من جديد فى فترة ما بعد الاستقلال. ولذلك أصبحت أجهزة الأمن والدفاع تستحوذ، حتى اليوم، على الجزء الأكبر من الإنفاق الحكومى العام. وهذا الاهتمام كان يرجع إلى ضرورات الاستراتيجية الإقليمية للإمبراطورية البريطانية ومواجهة الانتفاضات الوطنية المتواصلة ضد قوات الاحتلال، التى

دفعت سلطات الحكم الثنائى، منذ وقت مبكر، إلى تكوين قوة دفاع السودان(٢). ولتحقيق هذا الهدف قامت سلطات الاحتلال بانتهاج سياسة تركِّز، كما يقول بروفسير عبد الرحيم، على الاهتمام برعاية وتكوين هذه القوة ."فقد كان ضباط قوة دفاع السودان يرفَعون من بين صفوف الجنود، تحت الإشراف الدقيق للضباط البريطانيين وتوجيههم ورقابتهم المباشرة. ومن هنا كانت النتيجة، أن قوة دفاع السودان، لم تصبح فقط بعيدة عن مصادر ومراكز المقاومة الوطنية، بل أصبحت، أيضاً، من أهم الدعامات، التي ظلَّت تعتمد عليها سلطات الاحتلال البريطاني في السودان وخارجه"(٣). المهم كما أشار كولمان ب. برايس، أن السودان، بعد الاستقلال، كان "البلد الإفريقى الوحيد فى شمال الصحراء الذى خرج من الحكم الكولونيالى بمؤسسة عسكرية حديثة تملك مميزات جيش وطني مستقل"(٤). وبما أن صفات العسكرية والمحافظة والانتظام، التي طورتها الدولة الكولونيالية، كانت عوامل مساعدة فى تطوير هذا «الجيش الحديث»، فإن تأثير هذه الصفات والمزايا لم يكن كذلك فى تطور الخدمة المدنية. وفى هذا الخصوص يشير محمد هاشم عوض إلى أن "السودنة قد رفعت إلى الوظائف العليا فى جهاز الخدمة المدنية أولئك الذين كانوا أقرب فى وظائفهم وطريقة تفكيرهم لكبار الموظفين البريطانيين. وبعد أن استلموا وظائفهم وأصبحوا مسؤولين عن اتخاذ القرارات .. ظلُّوا مستمرين فى الاعتماد على الملفات والوثائق.. يبحثون عن سابقة تفيدهم في اتخاذ قراراتهم"(٥). وحتى أواخر الستينيات لم تحدث أى محاولة لإعادة صياغة مؤسسات جهاز الدولة أو لإعادة تكييف أو تحديد سياساتها لتتلاءم مع مهام الاستقلال الوطنى. فلجنة فرانكلين، التى كونت عام ١٩٥٧ لإعادة تنظيم الخدمة المدنية، ركَّزت، بشكل كلى، على شروط الخدمة وأوصت بزيادة المرتبات، خاصة مرتبات «الوظائف العليا»(٦) ونتيجة لذلك فشلت مؤسسات دولة مابعد الاستقلال فى أن تواكب حقائق التشكيلة الوطنية السودانية المتغيرة أو أن تنجح فى التعامل مع مطالب القوى الاجتماعية المتعددة والمتنافسة، وصراعاتها مع الضغوط الخارجية. وحجم هذا الفشل، والتناقضات التي تولَّدت نتيجة ذلك، سنقوم بمناقشتها فى الفصل القادم. المهم أنه كان من المفترض أن يقوم التركيب الإدارى لجهاز الدولة، الذى خلق أصلاً لحماية وتأمين وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج الكولونيالية ونمط تخصيص الموارد الكولونيالية، كان من المفترض أن يقوم هذا

التركيب بواجباته، بشكل جيد، فى سودان مستقل ولتلبية مطامح اقتصادية واجتماعية وسياسة وطنية فى نفس الوقت. وهذه الوضعية الشأذة كانت مرتبطة بتركيب القوى المهيمنة وطبيعة انتقال السودان إلى الاستقلال، التى سبق أن ناقشناها. وفى هذا الخصوص يشير أحد وزراء الخارجية السابقين إلى بداية تكوين مؤسسات جهاز دولة مابعد الاستقلال، بقوله أنه "عندما شعرت بخطر سقوطها الوشيك، قامت الحكومة الوطنية الأولى بتكوين وزارات إضافية، وذلك بهدف تعيين بعض نواب البرلمان كوزراء.. ومثل هذه الوزارات، فى الواقع، كانت مجرد أقسام فى الوزارات القائمة، كما فى حالة المخازن والمهمات أو النقل الميكانيكى .. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصدفة وحدها، هى التى فرضت إضافة وزارة الموارد المعدنية لوزارة الأشغال العامة نتيجة لقربهما الجغرافى من بعضهما، وليس بسبب رفع الإنتاجية وتحسين الأداء والتخطيط العام"(٧). وهذه الوضعية ظلَّت مستمرة حتى أواخر الستينيات، حيث قامت الحكومة، لأول مرة، بتعيين لجنة من كبار موظفى الخدمة المدنية وبعض الأكاديميين لتقييم الخدمة المدنية وإعادة النظر فى تركيبها(٨). وبعد سنتين من التأمل والتروى أشار تقرير اللجنة، الذي صدر فى عام ١٩٦٨، إلى أن "التخطيط الإدارى الذى أعقب الاستقلال هو نتاج اللامبالاة والتطور الاتفاقى القائم على منهج التدرج فى معالجة قضايا ملحة بدون دراستها دراسة شاملة ودقيقة. وعند الحصول على الاستقلال قامت القيادات السياسية بقبول كل القوانين الكولونيالية.. ومنذ ذلك الوقت لم تحدث أى محاولة جديَّة لإعادة تركيب الأجهزة الإدارية السودانية على أساس دراسة شاملة وموضوعية لواقعها القائم وحاجات السودان المستقل. ونتيجة لذلك، فاننا نملك الآن وزارات ومصالح حكومية دون تحديد واضح لسلطاتها ومسؤولياتها. وهذا ما أدى إلى التضارب والتبطل والارتخاء فى مواجهة قضايا ذات أهمية بالغة"(٩). ففى الأجهزة المالية، مثلاً، كان يسود التخطيط والارتخاء، حيث أشارت اللجنة إلى "إن الحسابات الحكومية لم تقفل لسنوات عديدة فى نهاية السنة المالية، ومراجعتها لم تكن ممكنة. وكانت الميزانيات تتضمن أرقاماً وهمية لفوائضها السنوية، وفى وقت لاحق يكتشف أنها عجوزات وليست فوائض"(١٠) ولكن شبه الفوضى المؤسسية فى الأجهزة المالية الحكومية لم تكن من صنع موظفى الدولة وحدهم، بل أن الجزء الأكبر من المسؤولية يجب أن يتحمله الممثلون السياسيون للطبقة

الحاكمة وأحزابها. فهذه الأحزاب لم تفشل فقط فى القيادة والتوجيه والرقابة، بل ساهمت، أيضاً، وبشكل مباشر، فى إحداث هذا التخبط والارتخاء المالى والإدارى. ويكفى أن نشير هنا إلى أن الصراعات داخل التحالف المسيطر تسببت فى تأخير إصدار العملة الوطنية السودانية دون أى مبرر مقنع. فقد اتخذت الخطوات الضرورية لإصدار العملة فى فترة حكومة حزبى الوطنى الاتحادى والأمة الائتلافية. ولكن عندما استلمت من المصانع البريطانية، كان الحزب الوطنى الاتحادى قد اخرج من الحكومة وحلَّ محله حزب الشعب الديمقراطى. ونسبة لتوقيع رئيس الوزراء السابق، رئيس الوطنى الاتحادي، قرَّرت حكومة حزبى الامة والشعب الديمقراطى، بعد تفكير طويل، عدم تداول العملة الورقية وأمرت بحرقها(١١). ونتيجة لذلك، ظلت العملة الورقية المصرية تمثل، لسنوات بعد الاستقلال، العملة الرسمية للسودان، بكل ما يعنيه ذلك من تبعية وعدم تحقيق للاستقلال المالى، وبالإضافة إلى ذلك كان لهذه الفوضى فى جهاز الدولة تأثير كبير فى تعميق أختلال سياسات دولة ما بعد الاستقلال تجاه المجتمعات الريفية. فبجانب أعباء الضرائب العالية، وضعف الاستثمارات وتناقض معدلاتها، كان المزارعون وسكان الأرياف يعانون من ندرة تسهيلات التمويل الحكومية، وذلك لأن هيئة القروض الزراعية التابعة لوزارة المالية ظلت، طوال السنوات الاولى للاستقلال، تمثل المصدر الوحيد لتسهيلات التمويل الحكومى(١٢). وبحكم تأسيسها فى عام ١٩٤٩، فى ظل الحكم الكولونيالى، كانت الهيئة تشرف على برنامج القروض الزراعية، وكان مفتشو المراكز ومديرو المديريات هم الذين يراقبون تطبيق هذا البرنامج من خلال تقديم توصيات القروض وتحديد الذين يحقُّ لهم الحصول على القروض. والمستفيدين من هذه التسهيلات كان يطلب منهم تقديم وثيقة ملكية أراضى تفوق قيمتها قيمة القرض ب٥٠٪، ولم تكن اللجنة تقبل أى ضمانة أخرى.(١٣) وبالإضافة إلى ذلك كانت سلطات الاحتلال تستخدم هذه القروض "كأداه لسياستها العامة، الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، فى محاباة إقليم معين أو لتوسيع إنتاج محاصيل دون أخرى أو، كما يحدث فى معظم الأحيان، لمنح امتيازات خاصة لبعض الاشخاص أو المجموعات السكانية"(١٤) والطريقة الأخيرة فى توزيع القروض كانت عاملاً هاماً فى نمو مشاريع الطلمبات، التى ساهمت، بدورها، فى صعود بعض الممولين السودانيين. ومجموعة الممولين هذه، مع الاجانب الذين كانوا يعملون

كوكلاء لمستوردين فى الخارج، كانوا يشكلون مجمّع تسهيلات التمويل الكبيرة للمشاريع الزراعية الخاصة. والواقع أن معظم هؤلاء الممولين كانوا مجرد وسطاء بين البنوك التجارية وأصحاب مشاريع الطلمبات، وذلك لأن هذه البنوك، ومعظمها كانت أجنبية، كانت تحجم عن تقديم قروض لأصحاب المشاريع بصورة مباشرة، وتبتعد كلية عن التعامل مع صغار المزارعين(١٥).

كان إجمالى تسهيلات التمويل الزراعى، عند إعلان الاستقلال، كما سبق أن أشرنا، حوالى المليون جنيه. وهذا الرقم ظلَّ ثابتاً دون تغيير حتى عام ١٩٥٩، حيث بدأ البنك الزراعى السودانى نشاطه المصرفى، الذى أدى الى توسيع التسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعى فى عموم القطر. ومع ذلك فإن نظام التمويل الزراعى لم يتغير كثيراً، وذلك لأن متطلبات ضمانات القروض ظلّت، فى جوهرها، دون أى تغيير حقيقى(١٦). ونتيجة لكل ذلك، ظلت دولة مابعد الاستقلال تعمل على إبعاد تسهيلات التمويل العامة عن معظم الذين كانوا فى أشد الحاجة إليها، جماهير صغار المزارعين. وبحكم أبعادهم عن قنوات التمويل الحكومى، وعدم وجود هيئات تسويق يمكنهم الرجوع إليها، وجد المزارعون أنفسهم فريسة سهلة لجشع تجار القرى وملاك الأراضى وتجار المحاصيل الزراعية ووكلائهم. كان نظام «الشيل» المعروف والأوسع انتشاراً فى أرياف السودان، هو ملجأهم الوحيد، وذلك عن طريق الحصول على قرض معين مقابل رهن المحصول مقدماً، قبل حصاده، بأسعار أدنى بكثير من متوسط أسعار السوق(١٧). ومثل هذه القروض نادراً ما تتطلب أى ضمانات إضافية، وذلك لأن السعر المتدنى للمحصول المتوقع كان يمثل أكبر ضمانة للمقرض فى مواجهة أى تدهور مفاجئ للأسعار - بالإضافة إلى ذلك، فقد كان نظام الشيل، يتضمن أيضاً معدلات فائدة مفرطة، تتراوح بين ٦٠٪ الى ٢٠٠٪ سنوياً، وفى بعض الحالات يصل ١٢٠٠٪(١٨). وكان هناك شكل آخر لهذا النظام المجحف، يمنح التجار المقرضين حقاً مطلقاً فى تسويق محاصيل المزارعين. وإذا لم يكف المحصول لسداد القرض، فى كلتا الحالتين، كان ما تبقى من الحساب يرحَّل الى محصول الموسم القادم. وهذا ما كان يجعل المزارعين فى حالة مديونية مزمنة. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك شكل ثالث من نظام «الشيل» يمنح المقرض نسبة معينة من جملة المحصول (٥٠٪) فى الغالب، مقابل القرض الذى قدمه للمزارع. المهم، فى كل هذه الأشكال المختلفة، كان المزارعون يدفعون دفعاً للارتماء

فى شراك المديونية الدائمة وتدنى الإنتاجية والتدهور المستمر فى مستوى المعيشة، وبالتالى فقدان السيطرة على محاصيلهم وأراضيهم، وذلك بحكم الارتفاع المفرط لمعدلات الفائدة، وبالتالى تآكل الفائض الاقتصادى على حساب المنتجين.

وبالإضافة إلى ذلك، كان لهذه الفوضى فى جهاز الدولة، تأثيرات خطيرة أخرى عديدة على الاقتصاد الوطنى. ومن بين هذه التأثيرات العديدة علينا أن نركز على تأثيرها على العمليات المصرفية بشكل خاص، وذلك لأن النتائج التى ترتبت على ذلك كانت بمثابة القشة التى قصمت ظهر البرلمان، وأدت إلى أول انقلاب عسكرى فى تاريخ السودان الحديث. فحتى عام ١٩٧٠، كان رأس المال الاجنبى يملك سبعة بنوك من بين البنوك الثمانية العاملة فى البلاد(١٩). ومن بين هذه المؤسسات المصرفية كان هناك بنك باركليز والبنك الأهلى المصرى، اللذان ظلاً يعملان فى البلاد منذ ١٩٠٠. وكان لبنك باركليز فروع فى معظم أقاليم القطر. ولكن رغم هذا التاريخ الطويل والنشاط المصرفى الواسع، فإن هذين البنكين، وبالطبع كل البنوك الأخرى، لم يتعاملا قط مع صغار المزارعين، بل كانا يركّزان تسهيلاتهما الزراعية على مشاريع القطن ومموليها، ويخصصان ٨٠٪ من قروضهما لتجارة الصادرات والواردات القصيرة المدى مع البلدان المتروبولية. وبهذه الطريقة، كان للبنوك الأجنبية، ونشاطها المصرفى الواسع، دور كبير فى تفاقم التناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد(٢٠). فالواقع أن هذه البنوك لم تساعد فى تعزيز تدفق التحويلات الرأسمالية إلى داخل القطر، بل كانت، فى المدى البعيد، عاملا هاماً فى تبديد أرصدة السودان من العملات الصعبة(٢١). وكانت تستخدم ودائع السودانيين لتمويل عمليات حققت من خلالها أرباحاً فاقت، بكثير، رأسمالها الأصلى المستثمر. ومثل هذه الارباح، بالاضافة الى رسومها ونفقاتها وعمولاتها المختلفة، كانت تحوّلها إلى خارج البلاد سنوياً. فخلال عقد الستينيات وحده حوّل بنك باركليز، الذى كان رأسماله المدفوع فى حدود (٠٠٠ر٢٤٠ر١) جنيه استرلينى فقط، إلى مركزه فى لندن حوالى (٠٠٠ر٥١٤) جنيه كرسوم إدارة، وأكثر من (٠٠٠ر٢٠٠) جنيه استرلينى كدفعيات معاشات(٢٢). وفى الفترة القصيرة ١٩٦٧-١٩٦٩ كان إجمالى أرباح البنوك التجارية أكثر من ٧ مليون جنيه سودانى. وهذا الرقم وحده كان يفوق ضعفى استثماراتها الأصلية، كما يوضح ذلك الجدول التالى (٢٣) :

البنـــك	رأس المال المدفوع	حجم الودائع فى عام ١٩٦٩
بنك باركليز-دي. سي. او	١ر٢٤٠ر٠٠٠	٢٣ر٠١٠ر٠٠٠
بنك ناشونال وقرندليز	-ر٢٥٠ر٠٠٠	٧ر٠٣٢ر٠٠٠
البنك العربى	-ر١٥٠ر٠٠٠	١ر٧٦٠ر٠٠٠
بنك كريدى ليونيه	١ر٢٠٠ر٠٠٠	٧ر٦٣٧ر٠٠٠
بنك اثيوبيا التجارى	-ر٣٠٠ر٠٠٠	-ر٣١٣ر٠٠٠
الجملـــــــــة	٣ر١٤٠ر٠٠٠	٣٩ر٧٥٢ر٠٠٠

والأسوأ من ذلك أن غياب الإشراف المالى المنظم من قبل الأجهزة الحكومية المختصة ساعد هذه البنوك الأجنبية على ممارسة نشاطات عديدة غير مشروعه، وخارج نطاق النشاط المصرفى. وبعض هذه النشاطات وصفها بنك السودان، البنك المركزى، فى عام ١٩٧٠، حيث جاء فى تقريره أن "هذه البنوك ساعدت دوائر مالية عديدة، أجنبية وسودانية، فى تبديد أرصدة البلاد عن طريق التحويلات التجارية غير المستحقة، وتهريب الأموال إلى خارج القطر عن طريق الفواتير المزورة والتلاعب فى الأسعار، عن طريق تخفيض أسعار الصادرات ورفع أسعار الواردات"(٢٤). ومثل هذه الفوضى كانت أكثر انتشارا خلال السنوات الأولى التى أعقبت الاستقلال، عندما فشلت الحكومات المتعاقبة فى إصدار عملة وطنية مستقلة. فخلال تلك الفترة كانت أدارة أرصدة العملات الصعبة وسياسات النقد الأجنبى، نظرياً تحت مسؤولية وزارة المالية والاقتصاد. أما فى أرض الواقع فقد "كانت البنوك التجارية الأجنبية تعمل بحريةٍ، بدون بنك مركزى يشرف على نشاطها. ومشاكل العمل الناتجة عن المنافسة كانت تتمُّ تسويتها فى داخل منبر جمعية بنوك السودان"(٢٥) وهذه الجمعية لم تكن جمعية وطنية، بل كانت تتكون من بنوك أجنبية، وبالتالى من الصعب القول إنها كانت تقوم بدور الحكم المحايد. المهم، أن الحديث عن الفوضى التى كانت تسود جهاز الدولة فى الفترة المذكورة، وتأثيرها على الاقتصاد الوطنى، حديث طويل لا ينتهى. فبعد الاستقلال بقى السودان جزءا من منطقة الاسترلينى، واستمر البنك الأهلى المصرى يعمل كأداة

مالية للحكومة. وبذلك ظل هذا البنك يحتفظ بالودائع الحكومية، ويقوم بمهام البنك المركزى، مثل تقديم التسهيلات للحكومة وإدارة المعروض النقدى فى البلاد وغيرها(٢٦). وبكلمات أخرى كان البنك الأهلى المصرى يسيطر سيطرة قوية على الاقتصاد السودانى. وظلت هذه السيطرة ثابتة ومستمرة، دون أى تغيير، حتى عام ١٩٦٠، عندما أسس بنك السودان. والواقع ان هذا الغياب الطويل للبنك المركزى يؤكد لنا الزعم بأن جهاز دولة ما بعد الاستقلال فى السودان لم يكن «مفرطاً فى تطوره»، بأى معنى من المعانى. فالوضعية السابق ذكرها، وتطور الدور المسيطر الذى كان يمارسه البنك الأهلى المصرى، تقدم لنا الوسائل والطرق التى دفعت بها البلاد فى أتون الأزمات الاقتصادية والدستورية التى سنناقشها فى الصفحات القادمة..

السياسة الزراعية وتفجر أزمات دولة مابعد الكولونيالية:

فى عام ١٩٥٥ لم يستهلك السودان فقط كل نصيبه من مياه النيل، بل إنه اضطر لاستدانة كميات إضافية من مصر، كما سبق أن شرحنا. وبعد فشلها فى الوصول إلى اتفاقية جديده مع القاهرة حول توزيع مياه النيل، ومع إصرارها على عدم إيقاف نموها، واصلت الطبقة الحاكمة السودانية توسعها فى الزراعة المروية. وهكذا ازدادت، مثلاً، مساحة القطن وحده من ٥٧٦,٠٠٠ فدان فى عام ١٩٥٦/٥٥ إلى ٧٣٦,٠٠٠ فدان فى ١٩٥٧/٥٦(٢٧). وفى هذا الخصوص يقول هندرسون أن "قرار تجاهل اتفاقية مياه النيل، الذى أدى إلى زيادة كبيرة فى المشاريع الخاصة، مكَّن الحكومة أيضاً من السير قدماً فى خططها الطموحة لتوسيع مساحة الزراعة المروية باتجاه الغرب.. عن طريق تشييد خزان جديد فى منطقة الرصيرص.. هذا الخزان الجديد سوف يساعد، أيضاً، على زراعة مليون فدان.. بعيداً عن النيل. ورغم الاحتجاج المصرى واصلت الحكومة العمل فى كلا المشروعين فى عام ١٩٥٧"(٢٨). وكانت السياسة المصرية تجاه السودان، فى هذه الفترة، لاتزال منزعجة من المحنة التى أصابت أصدقاءها فى الخرطوم، كما سبق أن أشرنا. فالحزب الوطنى الاتحادى لم يجبر فقط على التخلى عن دعوة وحدة وادى النيل، بل إن الحزب نفسه قد انقسم بخروج مجموعة حزب الشعب الديمقراطى من صفوفه، وأبعد من كراسى الحكم فى منتصف عام ١٩٥٦. والتحالف الحاكم الجديد بين حزبى الامة والشعب الديمقراطى،

الذى حلَّ مكان تحالف حزبى الوطنى الاتحادى والأمة، أدى إلى مضاعفة المخاوف المصرية، وذلك لأن الحكومات والأنظمة المصرية المتعاقبة ظلّت تعمل على المحافظة على علاقاتها وتحالفها الوطيد مع طائفة الختمية. وكان الحكم العسكرى الجديد يحاول المحافظة على هذا التقليد فى سياسته تجاه السودان، رغم انفصال الطائفة عن الحزب الوطنى الاتحادى وقيام زعامتها بتكوين حزبها الخاص. ومن جهة أخرى، كانت السياسة المصرية، فى تلك الفترة، تنظر لحزب الأمة كضيعة بريطانية هدفها تمكين عدو مصر التقليدي، طائفة الأنصار، من عرقلة وحدة وادى النيل. ومع كل ذلك، أعلنت القاهرة استعدادها للمحافظة على علاقات جوار حسنة مع جنوب الوادى(٢٩). ولكن سرعان ما تبدّدت هذه الآمال نتيجة لسياسة التوسع الزراعى المحمومة التى انتهجتها الحكومة الجديدة، متجاهلة الاحتجاجات المصرية واتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٢٩. ونتيجة لخوفها من استمرار هذه السياسة ونتائجها المستقبلية، قام النظام المصرى بتبنى موقف صارم تجاه حكومة الخرطوم، خاصة فى الجوانب الاقتصادية. وهكذا، بدأت مصر، منذ عام ١٩٥٧، فى البحث عن كل الوسائل الممكنة لإيقاف سياسة التوسع الزراعى السودانية فى القطاعين العام والخاص. وكان البنك الأهلى المصرى أفضل أداة لتحقيق هذا الهدف، وذلك لأنه كان، فى تلك الفترة، يقوم بدور البنك المركزى للسودان. فقام البنك بتقييد التسهيلات الائتمانية وتخفيض حجمها إلى ٨٠٪ من حجم تسهيلات السنة الأخيرة للحكم البريطاني، وزيادة سعر الفائدة على القروض واجراءات أخرى مماثلة، وذلك خلال شهور قليلة(٣٠). وفى رّد فعل عنيف على هذه الضغوط الاقتصادية المصرية، قامت الطبقة الحاكمة السودانية باتخاذ عدة إجراءات بهدف مواجهة سياسة تقييد القروض غير المتوقعة من قبل البنك الأهلى المصرى. فاصدر البرلمان قراراً بانشاء البنك الزراعى السوداني، الذى بدأ عمله فى عام ١٩٥٩(٣١). وضاعفت الحكومة جهودها للحصول على قروض أجنبية، بشكل عام، وأمريكية، بشكل خاص(٣٢). كما قامت بتغيير سريع فى إجراءات بيع القطن، وذلك بإيقاف بيع محصول مشاريع القطاع العام حتى الانتهاء من بيع أقطان المشاريع الخاصة(٣٣). وقد أدى هذا الإجراء، كما كان متوقعاً، إلى تمكين الرأسمالية الزراعية من بيع محصولها بأسعار أعلى ممّا كان متوقعاً، وبالتالى تبديد مخاوفها حول تسهيلات التمويل. ولكن هذه السياسة كانت لها آثار ضارة بمجمل الاقتصاد الوطني، وذلك لأنها أدت

إلى تراكم أقطان المشاريع الحكومية غير المباعة، التى "ارتفع حجمها من ٤٠٠٫٠٠٠ بالة-البالة تساوى ٤٢٠ رطلا- فى نهاية سبتمبر ١٩٥٧ مقارنة بحوالى ٨٧٫٠٠٠ بالة فى السنة الماضية(٣٤). وتمثل ردُّ فعل الحكومة تجاه هذا الوضع فى تخفيض رسوم صادرات القطن وبالتالى تخفيض أسعاره. لذلك انخفضت أسعار أقطان المشاريع الحكومية من ٢٣ جنيها فى مارس ١٩٥٧ إلى ١٩ جنيها وأخيراً إلى ١٦ جنيها للقنطار فى نوفمبر من نفس العام(٣٥). ونتيجة لذلك أنخفض نصيب الحكومة من عائدات القطن من ٤١٫٥ مليون جنيه عام ١٩٥٦ إلى ٢١٫١ مليون عام ١٩٥٧(٣٦). ومع كل ذلك، فان الفئات الحاكمة كانت تركّز اهتمامها على الانتخابات البرلمانية، التى كان من المتوقع إجراؤها فى بداية ١٩٥٨، أكثر من أى قضية أخرى. وفى هذه الانتخابات، كما كان الحال فى الانتخابات السابقة، لم تتقدم أحزاب القوى المهيمنة بأى برنامج سياسى، أو بأى أفكار ومناقشات للمشاكل الاقتصادية الاجتماعية التى كانت تواجه البلاد. فالاهتمام الرئيسى بالنسبة للحزب الوطنى الاتحادى كان يتمثل فى استعادة السلطة التى صمّم تحالف حزبى الأمة والشعب الديمقراطى على احتكارها. ولتحقيق هذا الهدف اتفق هذان الحزبان على توحيد جهودهما والتنسيق فى كل دوائر المنافسة مع الحزب الوطنى الاتحادى(٣٧). وبالإضافة إلى ذلك قامت حكومة الائتلاف الطائفى بإلغاء دوائر الخريجين التى كسبها الوطنى الاتحادى فى الانتخابات السابقة، وكذلك شرط معرفة القراءة والكتابة فى انتخابات مجلس الشيوخ، وإعادة تقسيم الدوائر وزيادة عددها لمصلحة الحزبين الحاكمين. وفى الفترة القصيرة التى سبقت الانتخابات قامت بمنح الجنسية السودانية لأعداد كبيرة من العمال الزراعيين غير المقيمين، معظمهم من مسلمى غرب أفريقيا الذين كانوا فى طريقهم إلى الحجاز لأداء فريضة الحج(٣٨). وعن طريق مثل هذه الإجراءات، بالإضافة إلى القدرة المالية والنفوذ الدينى والروحى للأرستقراطية الدينية والرأسمالية الزراعية، استطاع الحزبان الحاكمان الفوز بأكثر من ضعفى المقاعد التى كسبها الحزب الوطنى الاتحادى(٣٩).

وفى عشية الانتخابات، ومع توقعها لهزيمة الحزب الوطنى الاتحادى، وما يصاحب ذلك من إضعاف لنفوذها فى السودان، إختارت مصر استعراض قوتها كتعبير عملى عن ضيقها ونفاذ صبرها من توجهات حكومة الخرطوم، ففى أواخر فبراير ١٩٥٨ قامت السلطات المصرية، بدون إنذار سابق، بإدخال وحدات من الجيش

المصرى فى منطقة حلايب على حدود السودان الشمالية الشرقية، وادَّعت أنها جزء من الأراضى المصرية(٤٠). وفى مقابل هذه الخطوة قامت حكومة السودان بتعبئة قواتها وتقديم شكوى لمجلس الأمن الدولى بتعدى مصر على سيادتها واحتلال جزء من أراضيها. ولكن، قبل أن يتخذ المجلس أى قرار حول هذه الشكوى قبلت الحكومة المصرية سحب قواتها، وبذلك انتهت القضية(٤١). والواقع أن إثارة مشكلة الحدود بين البلدين فى ذلك الوقت بالذات، كان انعكاساً لتزايد الشكوك وتوتُّر العلاقات بين الحكومتين، الذى استغلته بعض المصالح الخارجية المتناقضة وعملت على تصعيده. فحالة العداء بين الحكومتين كانت، فى حقيقتها، ترجع إلى التناقض بين المصالح الاقتصادية الزراعية للقوى المهيمنة فى البلدين، وفى قلبها النزاع الطويل حول تقسيم مياه النيل. وفى تلك الفترة كان هذا النزاع قد تفاقم بدرجة جعلت القوى الأجنبية، المرتبطة بمصالح إقليمية واستراتيچية فى المنطقة، تستغله وتعمل على تصعيده من خلال التدخل فى شؤون البلدين. وظهرت هذه الحقيقة، بوضوح كبير فى الاحداث التى صاحبت مناقشات إنشاء السد العالى فى منتصف الخمسينيات. فقد كانت الرأسمالية الزراعية السودانية تنظر بحقد إلى هذا السدّ، الذى اعتبر مفخرة مصر فى التاريخ الحديث، وقدِّرت تكلفته فى تلك الفترة بمليار دولار وكانت ترى أنه سيمكن مصر من السيطرة على مواردها من المياه، ولكن على حساب إغراق عدة أميال من الأراضى السودانية فى الشمال الاقصى(٤٢). وهكذا تسبب هذا المشروع الضخم فى خلق توتر إضافى فى العلاقات المصرية السودانية. فقد كان الحكم العسكرى فى مصر متلهفاً لاستكمال هذا المشروع الكبير، وظلّ يبشر بأنه سيروى مساحات زراعية جديدة تساوى ثلث إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر أبَّان تلك الفترة، وأنه سيولد طاقة كهربائية كافية لتمكين مصر من الانطلاق فى طريق التصنيع الشامل(٤٣). ومع الاستمرار فى تقديمه باعتباره حجر الزاوية فى مستقبل التنمية الاقتصادية، تحوَّل مشروع السدّ العالى إلى رمز سياسى له سحره الخاص، وأصبح يجسد النظام الاجتماعى الجديد، الذى رفع شعاره ضباط انقلاب ٢٣يوليو، ويمثل الدواء الشافى لإخراج مصر من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية. وانطلاقاً من كل ذلك،اشترط الممولون على الحكومة المصرية تقديم امتيازات وتنازلات عديدة، استهدفت إذلال الحاكم وضمان ارتباط مصر بخدمة النظام الرأسمالى العالمى. ومع

استمرار ضغوط القوى الغربية ورفض القوى الغربية ورفض بريطانيا وأمريكا والبنك الدولى توفير التمويل المطلوب، اضطرت مصر لتأميم شركة قناة السويس، وذلك بهدف استخدام عائداتها فى تمويل مشروع السد . ونتيجة لهذه التطورات المتلاحقة، والحصار الاقتصادى الانتقامى الذى فرضته عليها القوى الإمبريالية الغربية، والعدوان البريطانى الفرنسى الإسرائيلى اللاحق، قامت القيادة السياسية المصرية بطلب الدعم العسكرى والاقتصادى والسياسى من المعسكر الاشتراكى. وما إن توفّر الدعم المالى والفنى الضرورى لتمويل المشروع من الكتلة الشرقية حتى تفجّرت مشكلة تقسيم مياه النيل مع السودان.

وبعد هذا التغيير الهام فى تحالفاتها الدولية أصبحت مصر أكثر قلقاً وتوجساً من التوجهات السياسية لحكومة الخرطوم المتعاطفة مع القوى الغربية، خاصة وأنها اتخذت، خلال العدوان الثلاثى، موقفاً حيادياً انتهازياً ورفضت قطع علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع بريطانيا وفرنسا(٤٤)، ولم تشارك فى إدانة إنزال القوات البريطانية فى الأردن والقوات الأمريكية فى لبنان فى منتصف صيف ١٩٥٨. وكانت حكومة الخرطوم، بالفعل، تتجه نحو الارتباط بحلف بغداد، الحلف العسكرى الموالى للغرب والذى حلّ محل حلف السنتو(٤٥). وتضاعفت مخاوف القاهرة عند قيام رتشارد نكسون، نائب الرئيس الأمريكى، بزيارة للخرطوم وأديس أبابا، وقبول السودان اللاحق للعون الأمريكى المرتبط بمشروع إيزنهاور لملء الفراغ فى الشرق الأوسط. وقد أدى هذا التطور، بشكل خاص، إلى "تزايد شكوك ومخاوف مصر، وأعتبرته محاولة جديدة لعزلها"(٤٦). ونتيجة لكل ذلك قام النظام المصرى بمضاعفة ضغوطه الاقتصادية على السودان. فبالإضافة إلى الإجراءات التى اتخذها البنك الأهلى المصرى حول تقييد تسهيلات التمويل السابق ذكرها، قامت القاهرة بإيقاف دفع الأموال المستحقة للسودان فى أعقاب إصدار العملة الوطنية السودانية وإعادة الأوراق النقدية المصرية(٤٧). وقامت، ثانيا، ومن طرف واحد، بإلغاء اتفاقية سابقة، كانت تشترط أن تتمّ دفعيات الميزان التجارى السنوية، البالغة أكثر من ٠٠٠ر٠٠٠ر٥ جنيه سودانى بالجنيهات الاسترلينية(٤٨). وفوق كل ذلك، قامت السلطات المصرية، بعد حادثة حلايب، بفرض مقاطعة فعلية للصادرات السودانية(٤٩). وكان كل هذه الإجراءات، بالإضافة إلى تدهور إيرادات الدولة من مبيعات القطن، تأثيرات سلبية على الخزينة

السودانية. وهكذا شهد عام ١٩٥٨ تفاقم الأزمة الاقتصادية فى البلاد.. فقد "تدهورت أرصدة العملات الصعبة من ٢٦ مليون جنيه استرلينى إلى ٨ ملايين فقط، واستمر عجز الميزان التجارى فى الارتفاع المتصاعد دون أى أمل فى انتعاش اقتصادى فى المدى المنظور"(٥٠). ومن جهة أخرى، كانت لمقاطعة الصادرات السودانية من قبل النظام المصرى، من بين الإجراءات الأخرى السابق ذكرها، تأثير كبير على التجار السودانيين العاملين فى التجارةمع مصر. وذلك لان التبادل التجارى معها "تقلّص بشكل كبير فى عامى ١٩٥٨ و١٩٥٩.. بل كاد أن ينعدم"(٥١). ومعظم هؤلاء التجار، كما سبق أن شرحنا، كانوا من الناشطين والمؤثرين فى حزب الشعب الديمقراطى، بعكس حزب الأمة الذى كان يسيطر عليه أصحاب مشاريع الطلمبات الخاصة(٥٢). ونتيجة لتزايد مخاوفه من إقدام النظام المصرى على إجراءات اقتصادية أخرى أشدُّ قسوة، حاول حزب الشعب الديمقراطى دفع الحكومة لانتهاج خط تصالحى مع حكومة القاهرة يتجنب القضايا التى تثيرها وتقلقلها. ولذلك "أبدى نواب حزب الشعب، أثناء مناقشات المعونة الأمريكية، عدم رغبة فى التعاون مع حزب الأمة، وصاروا لا يشاركون فى اجتماعات اللجان البرلمانية"(٥٣). أما حزب الامة، فقد "ظلّ متلهفاً للمحافظة على علاقات وطيدة مع بريطانيا والدول الغربية التى كانت تستورد معظم أقطان السودان، وأصبحت، بعد إجراءات البنك الأهلى المصرى حول تسهيلات التمويل، المصدر الرئيسى المتوقع لتمويل احتياجات البلاد"(٥٤). ونتيجة لفشلهما فى حلٍّ خلافاتهما، وأيقاف التدهور المتواصل فى الأوضاع الاقتصادية، ومواجهة الضغوط المصرية المتزايدة، وضغوط المعارضة المتصاعدة، لم يستطع الحزبان المتحالفان سوى الاتفاق على تأجيل دورة انعقاد البرلمان حتى الانتهاء من حلٍّ خلافاتهما(٥٥). واذا كان هذا التكتيك قد أكسب تحالف الحزبين تأجيل مواجهته مع النواب لبعض الوقت، فإن ذلك لم يوقف المعارضة الشعبية التى ظلّت مستمرة. ونتيجة لشعورها بعجزها، أصبحت الحكومة أكثر قلقاً وأقل تسامحاً تجاه التنظيمات النقابية، التى كانت تقود قوى المعارضة الشعبية، وفى مقدمتها اتحاد عام نقابات عمال السودان، الذى يقول عنه بشتولد إنه ."كان قادراً على أن يلعب دوراً أكثر فعالية، وأن يؤثر فى الشؤون العامة، بشكل أكبر من معظم التنظيمات المشابهة فى إفريقيا والشرق الاوسط"(٥٦). ففى محاولة لإظهار قوتها، قامت الحكومة الائتلافية بسحب اعترافها

بالاتحاد. وردّ الاتحاد على هذه الخطوة بتنظيم إضراب ناجح عن العمل شمل كل أنحاء القطر، ووجد دعم وتأييد اتحادات المزارعين جميعها، وحزب الجبهة المعادية للاستعمار والشيوعيين، وكل هذه القوى كانت تعارض السياسات الاقتصادية للحكومة، وكذلك قبول المعونة الامريكية(٥٧). وفى ذلك الوقت، أى بعد سنتين تقريباً على العدوان الثلاثى على مصر، كان تصاعد موقف النظام المصرى وحملاته الاعلامية المعادية للامبريالية قد أدى إلى تحول كبير فى المشاعر الشعبية فى السودان وتكثيف معارضتها لتوتير العلاقات مع مصر. وفى نهاية أكتوبر ١٩٥٨ كونت التنظيمات الشعبية الراديكالية المختلفة والحزب الوطنى الاتحادى جبهة وطنية عريضة، وذلك بهدف العمل على تكوين حكومة وطنية جديدة، ورفض المعونة الأمريكية وتحسين العلاقات فوراً مع الجمهورية العربية المتحدة(٥٩). ورغم ارتباطه بالجبهةالوطنية المذكورة، قام الحزب الوطنى الاتحادى، منفرداً، بعقد صفقة مع حزب الشعب الديمقراطي، ترتكز على أن "الدورة البرلمانية الجديدة ستكوّن حكومة ائتلافية جديدة"(٦٠). من الحزبين المذكورين. ويبدو أن الوضع كان أكثر تعقيداً، لأن وزير الخارجية السابق، وهو من أقطاب حزب الأمة فى تلك الفترة، يصرُّ على أن حزبه قد تشاور مع الحزب الاتحادى للموافقة على تحالف جديد ."يحلُّ محل التحالف الهش وغير المريح مع حزب الشعب الديمقراطى) وأن الحزبين "توصلا أخيراً لاتفاق شامل بتكوين ائتلاف جديد، تقوم على أساسه حكومة قوية ومستقرة"(٦١). المهم، فى أثناء هذا الصراع الحاد من أجل السلطة السياسية، أشارت تقارير المخابرات العسكرية إلى حالة سخط واستياء واسعة وسط صغار الضباط، وكان بعضهم قد حوكم قبل شهور قليلة بتهمة محاولة القيام بانقلاب عسكرى. ومعظم هؤلاء الضباط "كانوا يصنفون.. باعتبارهم موالين للضباط الاحرار فى مصر"(٦٣). ومجرد احتمال حدوث انقلاب موالى لمصر، وبالتالى إخضاع احتياجات الزراعة السودانية للاحتياجات المصرية، كان يمثل سبباً كافياً لإحداث الذعر والرعب فى صفوف حزب الأمة. فقد أدت هذه الاهتمامات إلى تجديد شكوك هذا الحزب الراكزة أبداً فى قلب تفكيره وحركته، في قدرة الحزب الاتحادى على مواجهة الضغوط المصرية، وفى مستوى التزامه بشروط الائتلاف المقترح. وهكذا، كما كشفت لجنة التحقيق الوزارية التى كوّنت فى عام ١٩٦٤، اتصل حزب الأمة بكبار الضباط فى الجيش السودانى وطلب منهم التدخل وتكوين حكومة انتقالية

مؤقتة(٦٤). وفى صباح يوم انعقاد البرلمان فى دورته الجديدة، قام القائد العام وزملاؤه ضباط القيادة العامة لأول مرة فى تاريخ السودان، بانقلاب عسكرى ناجح. وكما تقول رث فيرست - فإن هذا الانقلاب. "لم يكن استيلاءٍ على السلطة بواسطة الجيش، بل كان عملية تسليم للسلطة.. كان انقلاباً بموافقة.. استجابة لطلب رئيس الوزراء بتدخل الجيش والقيام بإجراءات طوارئ"(٦٥).

الحكم العسكرى ١٩٥٨-١٩٦٤ والاقتصاد السياسى للسياسات الزراعية:

قدم الحكم العسكرى نفسه لشعب السودان كضرورة مؤقته، ووعد بأن "الجيش سيعود إلى ثكناته مباشرة بعد القضاء على المخاطر الخارجية وتحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى الذى طالما تمناه الشعب"(٦٦). وبعد إعلان نجاح الانقلاب بوقت قصير، أعلنت إذاعة أمدرمان برقيات التهنئة التى أرسلها زعماءالارستقراطية الدينية.(٦٧).. وأكدت فيها ان حزبى "الزعيمين الطائفيين.. قد طالبا التأكيد بأن العسكريين فى المجلس الأعلى للدولة سيرعى، بصورة مباشرة، مصالح الحزبين. والواقع أن شرعية النظام العسكرى، فى أساسها، كانت تعتمد، بالكامل، على قبول الطغمة العسكرية بتنفيذ هذا الطلب"(٦٨). فمن بين المدنيين الخمسة الذين عيِّنوا فى أول مجلس وزراء للحكم العسكري، كان هناك أثنان من وزراء الحكومة الائتلافية السابقة.(٦٩) وبالإضافة إلى ذلك "أحيل الوزيران السابقان الى المعاش، وأرسلت خطابات شكر لبقية الوزراء، مع مرتب ١٤ يوم بدل أنذار"(٧٠). أما قيادات حزب الجبهة المعادية للاستعمار واتحاد نقابات عمال السودان والنقابات والاتحادات الأخرى، فقد عاملتهم السلطات العسكرية معاملة قاسية، بعكس معاملتها للقيادات البرجوازية، وقامت باعتقالهم،(٧١) وذلك بالإضافة إلى مصادرة الحريات العامة وإعلان حالة الطوارئ وحلٌ الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات المهنية وإيقاف صدور الصحف،(٧٢) وغيرها من الإجراءات التى تقوم بها الأنظمة العسكرية فى العادة. ولذلكً فإن ماسمى بالنظام الجديد لم يكن، فى الكثير من جوانبه، نظاماً جديداً، بل كان استمراراً للنظام القديم بأساليب أخرى. فالواقع أن ظهور السلطة العسكرَية فى نوفمبر ١٩٥٨ كان يرتبط، فى أساسه، بالتوترات السياسية والاقتصادية التى شهدتها تلك الفترة، كما سبق

أن شرحنا، وبالمخاطر التى كان يمثلها النضال المتصاعد للقوى الشعبية، والتى كانت كلها تؤشر فشل الفئات البرجوازية فى فرض سيطرتها بشكل مستقر، وتعرض تلك السيطرة للخطر المباشر(٧٣). ولذلك فإن انتقال السيطرة الحكومية للعسكريين كان يستهدف توفير بعض الوقت للقوى المهيمنة حتى تتمكن من إعادة تنظيم نفسها وضمان ترتيب سيطرتها على القوى الشعبية المضطهدة(٧٤). وإذا مانظرنا إليه فى ضوء الوضع التاريخى المحدَّد، الذى ناقشناه فى صفحات سابقة، أى أزمة الحكم التى شهدتها السنوات ١٩٥٨/٥٧، تتضح لنا حقيقة انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨ كخطة طبقية نفذها العسكريون لمصلحة القوى المهيمنة. ومن الضرورى، هنا، أن نحذر الوقوع فى شرك منهج الاختزال التبسيطى والميكانيكى الذى ينظر إلى العسكريين باعتبارهم (الذراع المسلح للطبقة الحاكمة) بشكل عمومى وبكل بساطة(٧٥). فالواقع أن تناول مثل هذه الخطط الطبقية يشير الى ان العسكريين يتحركون بدوافع " مصالحهم المادية والمؤسسية التى ترتبط باتجاه بناء دولة وطنية قوية مع سيطرة تامة على الفائض الاقتصادى المتولِّد من الاقتصاد الوطنى"(٧٦). وكما يناقش روبن لوكهام، من خلال تجارب الشيلى والبرازيل ونيجيريا، فأنه " ليس من الضرورى الافتراض بأن المشروع الطبقى الذى يتبناه العسكريون هو، بالضرورة، متفق عليه مسبقاً أو حتى أنه واضح بالنسبة لمجموعات الضباط. ومع ذلك فقد يكون واضحاً لبعضهم، لكنه لن يكون ثابتاً ومستقراً. ففترات الأزمة تحدث تغييرات أساسية فى الطريقة التى يُدخل العسكريون بها أنفسهم فى الصراعات الطبقية.. والجذور الاجتماعية للعسكريين، الذين يكسبون مثل هذه الصراعات، وحلفاؤهم المدنيون، وأهدافهم الأصلية، كل ذلك سيؤثر فى المشروع الطبقى الذى يتبناه العسكريون، ولكن قد يجرى تعديله نتيجة للظروف التى يجب أن يتلاءموا معها بمجرد استلامهم للسلطة"(٧٧).

إن إشارة لوكهام لـ (الجذور الاجتماعية للعسكريين) تستحق الاهتمام والتركيز، وذلك لعلاقتها الخاصة بفهم تطور الأحداث فى السودان وبالسياسات التى انتهجها نظام ١٧ نوفمبر١٩٥٨. وفى البداية علينا ان نعترف بأن العسكريين لا يشكِّلون، رغم كل المظاهر الخارجية، وحدة واحدة ومتماسكة، بل هم مجموعة أفراد منحدرون من أصول وارتباطات طبقية متنوعة(٧٨). وفى هذا الخصوص، من المفيد أن نأخذ بعين الاعتبار مفهوم بولانتزاس حول الفئات الاجتماعية، الذى يستخدمه بالرجوع

إلى ملاكات مختلف أجهزة الدولة، مثل الانتلچنسيا، العسكريين، وبيروقراطية الدولة(٧٩). وبالإضافة إلى الأصول والارتباطات الطبقية المتنوعة للأفراد داخل هذه الفئات، يقول بولانتزاس:"أن هذه الفئات، انطلاقاً من أساس الموقع المحدد للمؤسسات التى تنتمى إليها، ورغم أنها لا تشكل طبقات أو فئات طبقية محددة، إلا أنها قادرة، فى حالات معينة، على القيام بدور اقتصادى وسياسى وإيديولوچى مستقل نسبيا فى التشكيلة الاجتماعية"(٨٠). وهكذا، فإن العسكريين، كما هى حال كل الفئات الاجتماعية، منقسمون فى داخلهم، رغم وجود مصلحة مؤسسية مشتركة وروح زمالة عامة. وفى ظلّ هذه الظروف، وكما يثبت ذلك سلوك العسكريين السودانيين، فإن لوكهام محق فى تأكيده أن "المرء لا يستطيع تلقائياً أن يجزم بأن الجيش سيتدخل... باعتباره الحليف المطيع للطبقات المهيمنة. فانقساماته الداخلية.. قد تخلق اتجاهات راديكالية ورجعية على السواء وسط الضباط والجنود العاديين فى نفس الوقت. ورغم أن أقساماً معينة من الصفوة العسكرية قد تتدخل لمصلحة الطبقات والفئات المحيطة أو المضطهدة فى أوقات الأزمات، فإن المؤسسة العسكرية، ككل، لها اهتمام خاص بما يسميه المفكرون العسكريون(الأمن القومي) وما يسميه معارضوها بالهيمنة الطبقية والدولتية.. وردُّ الفعل الطبيعى للعسكريين المحترفين هو قمع الصراع الطبقي.. لأنه يمزق الأمة ويقوض السمعة الاقتصادية الدولية للاقتصاد الوطنى.. ويتسبب فى هروب رأس المال الاجنبي.. ويفرض أعباء حقيقية معينة مثل الكوارث، تعطيل الروتين ومخاطر تركيبته واحتكاره للقوة المنظمة.. على المؤسسة العسكرية نفسها"(٨١).

إن نظام ١٧ نوفمبر، فى البداية، كان يمثل وراثة كبار ضباط الجيش للسلطة السياسية فى البلاد، أى القائد العام (والمجلس الأعلى المكون من ١٢ ضابطاً، الذى كان يضم، تقريباً، كل كبار الضباط.)(٨٢) ومعظم هؤلاء الضباط ذوى الرتب العالية، لم يكونوا مطلعين على الانقلاب حتى اكتماله(٨٣). فأحد أعضاء المجلس، مثلا، الجنرال الذى عين، أيضاً، وزيراً كبيراً وأصبح المتحدث الرسمى باسم النظام العسكري، وفى وقت لاحق ترأس وفد السودان لمفاوضات مياه النيل مع مصر.. عندما أخبر هذا الجنرال، لأول مرة، باستلام الجيش للسلطة، أمر باعتقال الشخص، الذى نقل له خبر إذاعة أمدرمان باستلام الجيش للسلطة، "بتهمة نشر الإشاعات وتشوية سمعة الجيش"(٨٤). وهكذا كان التخطيط والإعداد للانقلاب الذى وصفه

قادته (بأنه نقطة تحول من الفوضى إلى الاستقرار، ومن الفساد إلى الحكم النظيف والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الكفوءة"(٨٥). وبعيداً عن البيانات العامة المليئة بالنوايا الطيبة، فإن نظام ١٧نوفمبر، لم يؤشر، فى البداية، أى دليل على امتلاكه برنامجاً اقتصادياً أو اجتماعياً محدداً. مثل هذا البرنامج لم يظهر إلا بعد ثلاث سنوات على قيام الانقلاب، أى فى عام ١٩٦١، حيث أعلنت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية(٨٦). ومع ذلك، فقد أظهر النظام، منذ أيامه الأولى، نشاطاً وقوة ملحوظين فى الاهتمام بقضايا اقتصادية معينة، مثل المعونة الأمريكية ومفاوضات مياه النيل مع مصر والسياسات الزراعية. وهذه القضايا المختارة التى وجدت اهتمام الطغمة العسكرية (وتلك التى لم تجد اهتمامها)، والمباشرة والسرعة التى تمت بها مواجهتها.. كل ذلك وغيره يكشف إصرار وإخلاص هذه الطغمة على تحقيق مهمة طبقية محددة. وكما ستكشف مناقشتنا فى الصفحات التالية، فإن الطريقة التى عولجت بها تلك القضايا كانت تتناسب فعلا مع الحاجات الملحّة لطبقة برجوازية متعطشة لرأس المال، طبقة تعيش أزمة. وبهذا المعنى يمكننا القول أن الانقلاب العسكرى الأول فى السودان يشكل نموذجاً لتحول الجيش إلى حزب سياسى فى خدمة البرجوازية. إذ "ان عدداً من الأجهزة يمكن أن يتحول من مجال معين اقتصادى، قمعى، ايديولوچى إلى مجال آخر ليقوم بواجبات جديدة إضافة إلى واجباته القديمة أو استبدال واجبات قديمة بواجبات جديدة، وذلك حسب شكل الدولة والنظام وطور إعادة إنتاج الرأسمالية. وكمثال نموذجى، قد يتحول الجيش، فى اشكال معينة من الديكتاتوريات العسكرية، إلى جهاز ايديولوچى وتنظيمى ليقوم، فوق كل شىء، بدور الحزب السياسى للبرجوازية"(٨٧). فمن بين القرارات الاقتصادية الهامة التى اتخذها النظام العسكرى بعد أسابيع قليلة من استلام السلطة، كان قراره الخاص بتأكيده قبول المعونة الأمريكية مع تعهد أضافى بـ(إلغاء القيود التى فرضها البرلمان"(٨٨). وكان إلغاء تلك القيود قد سمح، ضمن أشياء أخرى، بإنشاء مكاتب للمعونة داخل وزارة المالية ووزارات أساسية أخرى، وذلك بهدف تنظيم وتوجيه كل إجراءات وعمليات واستخدامات التسهيلات والمنتجات المخصّصة لبرامج المعونة. وقرارت هذه المكاتب كانت تعتبر نهائية ولا يمكن نقضها من قبل حكومة السودان"(٨٩). وكذلك أضافت تعهداً آخر بحظر الدول، التى تعتبر غير ودية مع الولايات المتحدة، من أى مشاركة فى المشاريع المتفق على دعمها من

برنامج المعونة(٩٠). وبحجة ضمان الاستفادة القصوى من اتفاقية المعونة، سمح لموظفى المعونة، الذين منحوا وضعاً دبلوماسياً كاملاً "بالعمل كما يشاؤون، مع إعفائهم من أى مسؤولية يزعم أنها ناتجة من عملهم لتحقيق الفوائد المتوقعة لبرنامج المعونة"(٩١). والواقع أن قبول اتفاقية المعونة، غير الشرعى، قد سمح لموظفيها بـ(التغلغل فى البنوك الحكومية الزراعى، الصناعى، العقارى وكل الوزارات والمصالح الرئيسية، بطريقة غير مسبوقة من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرىَ أو الحكومات الأخرى التى قدمت للسودان قروضاً تعادل خمسة أضعاف ما كان يمكن الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية"(٩٢). وكان أهم ما فى اتفاق المعونة الأمريكية لعام ١٩٥٩ يتمثل فى معونة القمح الذى كان يباع فى السوق المحلى، تحت اسم «برنامج الغذاء من اجل السلام»، المعروف بالقانون ٤٨٠، وعائدات هذه العملية كانت تحصص لتغطية نفقات البعثة الدبلوماسية الأمريكية فى السودان، وتقديم معونة مالية للحكومة السودانية، وقروض للقطاع الخاص(٩٣). ووجد هذا الإنفاق انتقادات واسعة، لأنه لا يشجع إنتاج القمح محلياً بحكم عدم قدرة المزارعين السودانيين على منافسة القمح المستورد(٩٤). فقد ازدادت المساحة المزروعة قمحاً فى السودان فى الفترة ١٩٦٠-١٩٦٥ بحوالى (٦٧ر٠٠٠) فدان فقط، وارتفعت قيمة*القمح المستورد من ٩٢٤ر٨٢٥ جنيهاً فى عام ١٩٦١ إلى ١١٨ر٠٢٠ر٦٢٠ر١ جنيها عام١٩٦٣، ثم إلى ٤ر٤٣٥ر٨٢٥ عام ١٩٦٤(٩٥).

لقد كانت الإجراءات الجديدة المؤثرة فى النشاط الاقتصادى، التى اتخذها النظام العسكرى قبل عام ١٩٦٢، تتمثل فى قبول المعونة الأمريكية، حلّ النقابات والاتحادات المهنية وتحريم الإضراب عن العمل. وفى تعليق له حول تلك الإجراءات، يصف بشولد التطورات التى شهدتها السنوات الإولى للحكم العسكرى بقوله: "لقد تميز أداءالمجلس الأعلى للقوات المسلحة فى المجال الاقتصادى بكفاءة بعد تحريم الإضراب عن العمل والمظاهرات والمواكب والنشاط السياسى، وزيادة أرصدة البلاد من العملات الصعبَة بحوالى ١٢٠٠٪ خلال أقل من سنتين، وتشجيع الدول والمنظمات المانحة للعون والمستثمرين الأجانب على المساهمة فى التنمية الاقتصادية المخططة. وبالإضافة إلى ذلك، حصل النظام الجديد على قرض من البنك الدولى، بشروط سخية، بلغت قيمته ٥ر١٥ مليون دولار لاستكمال مشروع امتداد المناقل فى الجزيرة"(٩٦). ولكن الاستفادة من هذا القرض كانت تتطلب تسوية

الخلاف مع مصر حول تقسيم مياه النيل، مثلها فى ذلك مثل أى مشروع للتوسع فى الزراعة المروية(٩٧). لذلك قام النظام العسكرى فى نوفمبر١٩٥٩، بتوقيع اتفاقية جديدة مع الحكومة المصرية، أدت إلى زيادة نصيب السودان من المياه من ٤ إلى٥ر١٨ مليار متر مكعب، من مجموع المياه المتوفرة للبلدين، البالغة٨٤مليار(٩٨). والأمر الحاسم فى هذه الاتفاقية كان هو اعتراف السودان بحقوق مصر المكتسبة فى اتفاقية ١٩٢٩، وموافقته على تشييد السد العالى، وفى مقابل ذلك التزمت مصر بدفع ١٥مليون جنيه مصرى كتعويض عن المناطق السودانية التى سوف تغمرها مياه بحيرة السد العالى، ولإعاة توطين ٠٠٠ر٥٠ من النوبيين السودانيين سكان تلك المناطق(٩٩). ورغم أنه كان من المؤمل أن تنهى هذه الاتفاقية نزاعاً طويلاً كان له تأثيره فى توتر العلاقات بين البلدين، إلا أنها أدت، فى الواقع، إلى استياء أوساط واسعة من الشعب السوداني. فبالإضافة للنوبيين الذين طردوا من مناطق سكنهم، أثارت الاتفاقية استياء وغضب قطاعات واسعة من السودانيين، وذلك لأن "كميات المياه التى حصصت للسودان ومبالغ التعويضات كانت أقل ممًا كانت تطالب به الحكومة المدنية السابقة ٣٢ مليون جنية بدون تكلفة المبانى العامة"(١٠٠). المهم بعد توقيع اتفاقية مياه النيل، حاولت الحكومة العسكرية "الإسراع بتنفيذ عدد من مشاريع التنمية، التى أعدتها الحكومات السابقة ولم تنفذ بسبب عدم توفر التمويل اللازم وفشل مفاوضات مياه النيل مع الجمهورية العربية المتحدة بالنسبة لمشاريع الرى. وتنفيذ هذه المشاريع كان يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الصعبة"(١٠١). ولذلك بدأ السودان فى الاعتماد أكثر وأكثر على مصادر التمويل الأجنبية، لدرجة انه "خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦١ وصل العجز فى الحساب الجارى إلى حوالى ٣ر٨ مليون جنيه استرلينى، إضافة إلى ٣١ مليوناً سحبت من القروض الأجنبية، ووصلت قيمة إجمالى الفوائد وأقساط القروض، التى تمَّ التعاقد عليها فى عام ١٩٦١، والمستحقة خلال الفترة ١٩٦٢-١٩٦٥، إلى حوالى ١ر١٩ مليون جنيه. وخلال سنوات الحكم العسكرى الست، التى شهدت تركيزاً شديداً على تشييد الخزانات والطرق والجسور وإنارة الشوارع، والتى تتطلب إنفاقاً رأسمالياً واسعاً وإنشاءات مادية ضخمة، بالإضافة إلى امتيازات ضباط الجيش، وصل العجز العام المتراكم خلال هذه الفترة إلى ٧٥ مليون جنيه. ونتيجة لسوء التخطيط وغياب الدراسات الدقيقة والتسرع كان من الطبيعى أن يظهر فشل هذه المشاريع العالية

التكلفة بعد سنوات قليلة من إنشائها"(١٠٢). وهذه المشاريع، والتوسع فى المشاريع الزراعية المصاحب لها، كانت فى إطار الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية الاجتماعية للسنوات ١٩٦١-١٩٧١، التى تمثل حدثاً هاماً فى تاريخ التطور الاقتصادى فى السودان. ولذلك علينا مناقشة توجهاتها العامة فى الصفحات القادمة.

قامت السلطة العسكرية بتأسيس البنك الزراعى السودانى، قبيل إعلان الخطة العشرية فى عام ١٩٦١، وبعد فترة قصيرة من توقيع اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩(١٠٣). والخطوات الأولى لتأسيس هذا البنك بدأتها الحكومة البرلمانية السابقة خلال الفترة التى اتخذ فيها البنك الأهلى المصرى إجراءاته الخاصة بتقييد تسهيلات التمويل الزراعى، كما سبق أن أشرنا. وكان الهدف الرئيسى المعلن لتأسيس البنك هو تمويل صغار المزارعين والمتوسطين والجمعيات التعاونية الزراعية. ولكن البنك، فى الواقع العملى، كان يقوم "بتقديم القروض لأصحاب مشاريع القطن الخاصة" كما يقول مأمون ياسين، وكانت المشاريع الخاصة الكبيرة تستحوذ، بانتظام، على معظم القروض(١٠٤). وهذا ما يكشفه لنا الجدول التالى، الذى يوضح نصيب المشاريع الخاصة من قروض البنك الزراعى خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٦٤(١٠٥).

حجم المشروع بالفدان	نصيب المشاريع من الاستدانة حسب قيمة القروض كنسبة مئوية مئوية	نصيب المشاريع من الاستدانة وحسب المشاريع كنسبة مئوية	نصيب المشاريع من القروض حسب المدينين كنسبة مئوية من مجموع المشاريع فى نفس المجموعة
٠ - ٢٥٠	١٣	٧٧	٦٠
٢٥٠-١٠٠٠	٣١	١٨	٢٦
أكثر من ١٠٠٠	٥٦	٥	٤٢

أما الجمعيات التعاونية، التى كان تمويلها يمثل أحد الأهداف الرئيسية المعلنة لتأسيس البنك، فإنها لم تجد الاهتمام المطلوب. وفى هذا الخصوص يقول

بروفسير فرح، فى مناقشته لنشاط البنك خلال نفس الفترة "إن البنك بدلاً من توسيع نطاق عملياته وسط المشاريع الصغيرة، ظلَّ يقدم القسم الأعظم من قروضه للمشاريع الكبيرة، خاصة تلك التى اعتادت على التحكم فى تسهيلات التمويل قبل عام ١٩٥٩.. وهكذا، ظلّت قروض البنك، الذى أسس أصلاً لتنمية إنتاج القطن، تعمل، إلى حدود كبيرة، فى خدمة رأس المال التجارى(١٠٦). المهم، أن هذا البنك، الذى ارتبط تأسيسه بأزمة التمويل التى شهدتها سنوات ١٩٥٧و١٩٥٨، لم يستطع، طوال معظم سنواته الأولى، أن يتخلص من الخضوع للظروف التى أدت إلى تأسيسه. فتلاعب الحكومة الائتلافية السابقة بسياسات تسويق القطن، بالطريقة التى سبق أن شرحناها فى صفحات سابقة، وقبولها بتخفيض أسعار القطن، أدت إلى إحجام المشترين انتظاراً لتخفيضات جديدة(١٠٧). وخوفاً من تراكم كميات إضافية من الأقطان، وجرياً وراء التخلص من الـ ٢٦٣ر٠٠٠ بالة المتبقية من الموسم السابق لانقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، ونسبة لتدهورأرصدة البلاد من العملات الصعبة من ٣٥ر٧ مليون جنيه استرلينى فى بداية عام ١٩٥٧ إلى حوالى أربعة ملايين فقط فى نهاية عام ١٩٥٨، قامت الحكومة العسكرية بتخفيض أسعار القطن. (ونتيجة لذلك تمَّ التخلص من كميات القطن المتراكمة، وبيع محصول ١٩٥٩ بكامله، وإن كان بأسعار أقل من الأسعار السابقة(١٠٨). وقد أدى ذلك، فى الواقع، إلى أنخفاض أسعار القطن من ٢٣ دولار للقنطار عام ١٩٥٧ إلى حوالى ١٠ دولارات عام ١٩٥٩(١٠٩). ولذلك لانستغرب أن "ممثلى رأس المال التجارى وجدوا أن تمويل العمليات الزراعية قد أصبح نشاطاً غير مربح"(١١٠). ومن هنا، فإن البنك الزراعى لم يبدأ عمله فقط مع "أنسحاب البنوك التجارية وشركات التمويل من عمليات التمويل الزراعى" وبالتالى عدم استعداده لمواجهة هذه الظروف، سواء من حيث رأس المال أو الكادر المدرب، بل وجد البنك، أيضاً، أن "ديون القطن كانت تمثل ٩٣٪ من إجمالى القروض التى قدمها خلال الفترة ١٩٥٩-١٩٦٩(١١١). فإن الحكومة لم تدفع منه، حتى عام ١٩٦٤، سوى ثلاثة ملايين فقط،(١١٢) بما فى ذلك مليونان تم تحويلهما من صندوق تسهيلات التمويل الزراعى بوزارة المالية والاقتصاد(١١٣). ورغم أن الوثائق الحكومية كانت تقدم البنك كبديل «لنظام الشيل» السيئ السمعة، فإن مديره يعترف فى عام ١٩٦٤بأنه "لتحاشى المخاطر التى قد تهدِّد هذا المشروع الجديد، وللاستفادة من الخبرة المتراكمة للممولين

السابقين، الذين كانوا يعملون فى هذا المجال، فعلى البنك أن يستفيد من خدماتهم بتعيينهم كوكلاء لإدارة عمليات التمويل والإشراف على العمل ميدانياً، وذلك حتى يتمكن البنك من بناء أجهزته الإدارية والإشرافية"(١١٤). وحتى عندما اكتملت أجهزته هذه، كان البنك، بدلاً من توسيع تسهيلاته التمويلية، يصرُّ على ضمانات تساوى ٣٠٪ من قيمة القرض المطلوب. وكان، أيضاً، يقوم بإيداع ."أمواله فى حسابات ادخار فى المؤسسات المالية الأخرى، واستيراد المعدات الزراعية ونشاطات تجارية اخرى"(١١٥). ومثل هذه النشاطات، كما يقول أحمد حميدة، كانت تفرضها دوافع المصلحة الخاصة لموظفى البنك، وفى مقدمتها ضرورة "المحافظة على الموقف المالى الجيد، لمؤسستهم. وذلك بهدف ضمان البقاء فى وظائفهم والحصول على امتيازات الترقية والبونص وغيرها. وأحد طرق تحقيق هذا الهدف يتمثل فى زيادة فوائض وأرباح البنك.. والضمانات المطلوبة للقروض هى أسهل الطرق لتخفيض تكلفتها، عن طريق استبعاد صغار المستدينين الذين يحتاجون إلى إدارة باهظة التكلفة مقارنة بالفوائد التى يدفعونها. أما عائدات الودائع فى حسابات الادخار فى البنوك التجارية والنشاطات التجارية فهى مجزية وأكثر مرونه من عائدات التمويل الزراعى"(١١٦).

لقد أدت سياسات التسويق غير المستقرة والتخفيضات الكبيرة فى أسعار القطن إلى تدهور ربحية الاستثمار فى مشاريع الطلمبات الخاصة، وبالتالى تجميد عملية التوسع الزراعى. فقد لاحظ أحد المراقبين، فى عام ١٩٦٤، أن (التوسع الزراعى فد توقف فى الموسم الزراعى لسنة ١٩٥٩/٥٨، وأن تراخيص مشاريع الطلمبات، التى وزعت فى ذلك الموسم، لم يتمكن أصحابها من الاستفادة منها نتيجة لعدم الحصول على التمويل اللازم. ولهذا السبب لم تؤد اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ إلى أى زيادة ملحوظة فى عدد مشاريع الطلمبات، والزيادة فى المساحة المزروعة كانت نتيجة للتوسع فى المشاريع القائمة، وليس بسبب قيام مشاريع جديدة"(١١٧) وفى هذا الوقت بالذات قامت البرجوازية الزراعية والمالية السودانية بتوجيه إهتماما نحو الزراعية الألية المطرية وأرباحها المضمونة. ففى تعليق له حول الزراعة الآلية فى بداية الستينيات، أشار أحد المراقبين إلى أن ."تكلفة الاستثمار فى مناطق الزراعة الألية المطرية كانت تقدَّر بحوالى ١٥ الى٢٠ جنيهاً للفدان الواحد، مقارنة بحوالى ٦٠ إلى ٨٠ جنيهاً فى مشاريع الطلمبات. والتوسع

فى تلك المناطق يمكن أن يكون متدرجاً، بعكس حالة الزراعة المروية التى تفرض ضرورة توسيع الإنتاج بهدف استعادة رأس المال الضخم المستثمر فى أقرب وقت ممكن"(١١٨). لذلك، وفى مثل هذه الظروف، ليس من المستغرب أن تشير الدراسات إلى تزايد أهمية مشاريع الزراعة الآلية فى تلك الفترة.. فقد "كان إدخال المكننة على أسس تجارية بواسطة ملاك لا علاقة لهم بالزراعة، ويعتبرون الزراعة الآلية مجرد وسيلة للربح وذلك عن طريق الاعتماد على العمل المأجور. والمؤسف أن هناك الآن ميل قوى للتملك الذى يعتبر الحصول على أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة ممكنة هدفاً فى حد ذاته"(١١٩).

لقد أدخلت الزراعة الآلية الواسعة، كما أشرنا فى الفصل الثانى، لأول مرة فى السودان، فى عهد الاحتلال البريطانى، وذلك بهدف تلبية احتياجات قوات الحلفاء فى شمال إفريقيا خلال الحرب العالمية الثانية. ففى منتصف الأربعينيات، قامت حكومة السودان البريطانية، بمساعدة مركز إمدادات الشرق الأوسط البريطانى، بإنشاء مشاريع آلية لإنتاج الذرة، بشكل رئيسى، وفى فترة لاحقة الحبوب الزيتية والقطن. ومن المساحة الابتدائية البالغة ...ر٣٤٠ فدان، التى انتزعت من القبائل الرعوية شرق السودان، خصصت ...ر٢٧٥ فدان، فى عام ١٩٤٧، لمشاريع الزراعة الآلية. ووصلت المساحة المزروعة فى تلك السنة إلى حوالى (...ر٢١) فدان(١٢٠). وكانت المكننة فى تلك المشاريع مكننة جزئية، انحصرت فقط فى تسوية الأراضى والبذار، بينما اعتمدت العمليات الأخرى (مثل تنظيف الحشائش والشلخ والحصاد) على العمل المأجور.(١٢١) وبعد عام ١٩٤٧ أدخلت الحكومة نظام الاستئجار فى مساحة قدرها ٣٠٠٠ فدان، وزعت إلى حواشات صغيرة مساحة كل منها ٢٨ فداناً، وذلك بسبب التكلفة العالية للعمالة(١٢٢). وحسب هذا النظام، كانت الحكومة تقوم بتحصير الأراضى والعمليات الآلية مقابل ٥٠٪ من الإنتاج و٥٠٪ للمزارعين الذين كانوا يقومون بالعمليات الزراعية الاخرى(١٢٣). وعلى العموم، كانت نتائج التجربة غير مجزية للحكومة والمزارعين على السواء، وذلك بسبب مشاكل المعدات الزراعية وصعوبات جذب العمالة المأجورة وكبر حجم الحواشة(١٢٤). لذلك قبلت الحكومة الكولونيالية، فى عام ١٩٥٣، توصيات تقرير اللجنة التى كونتها لدراسة اوضاع الزراعة الآلية بإلغاء المشاريع ونظام الاستئجار وترك هذا النشاط كلية للقطاع الخاص(١٢٥). ومنذ ١٩٤٥، والسنوات اللاحقة، بدأت مرحلة

جديدة فى تطور الزراعة الآلية فى السودان، ركّزت، بشكل كلى تقريباً، على التوسع الأفقى للمشاريع الخاصة التى تراوحت مساحتها بين ١٠٠-٢٠٠٠ فدان. وفى عام ١٩٥٦ أضيفت مساحات جديدة للمشاريع الخاصة فى منطقة النيل الأزرق، جنوب غرب المشاريع الأولى فى منطقة القضارف. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة من ٥٠٠٠ر٥ فدان عام ١٩٥٤ إلى ٥٦٠٠٠ر فدان عام ١٩٥٦/٥٥ولى حوالى ٢٠٠٠٠٠ر فدان عام ١٩٥٧/٥٦(١٢٦). وفى ظلِّ الحكم العسكرى حدث توسع لم يسبق له مثيل، حيث ارتفعت مساحة مشاريع الزراعة الآلية إلى٧٠٠٠٠٠ر فدان فى عام ١٩٥٩/٥٨ وإلى ١٠٢٠٠٠٠٠ر فدان عام ١٩٦٠/٥٩(١٢٧). وهذا التوسع الاستثنائى نبَّه الحكومة العسكرية لأهمية الزراعة الآلية، فأصدرت قانون الأراضى الزراعية المطرية لسنة ١٩٥٩ لتنظيمها والسيطرة عليها(١٢٨). وهو قانون يخول لجان تخصيص الأراضى فى المديريات استئجار مشاريع بمساحة ١٠٠٠ر فدان للأفراد، و٥٠٠٠ر فدان للشركات والشركات التى منحت فى بعض الحالات ٣٠٠٠٠ر فدان(١٢٩). والهدف الرئيسى، كما يقول عقباوى، من الاستئجار كان "بهدف إعطاء الحكومة حق السيطرة الكاملة على الأراضى ونظام الزراعة، ومنع الأفراد من المضاربة فى الأراضى واستحواذ مساحات واسعة"(١٣٠). ولكن هذه الشروط لم تنفد بجدية فى الواقع العملى، فما جرى حقيقة لم تكن له أى علاقة بالأهداف المعلنة. فالقانون، أولا- لم يؤد عملياً إلى تعزيز إيرادات الدولة، حيث ظلت رسوم الإيجار فى حدود قرش واحد للفدان فى السنة حتى عام ١٩٦٨(١٣١). ثانيا- إن شروط الإيجار كانت متحيِّزة لمجموعة معينة من المزارعين، هم "الذين يمكنهم الآن التأكيد بأنهم يملكون رأس المال والمعرفة والتجربة والقدرة الضرورية.. وأن باستطاعتهم الحصول على تراكتور، ومعدات زراعية أخرى.. تكلِّف حوالى ٢٠٠٠ر جنيه، بالإضافة إلى ضمان مصرفى بمبلغ مماثل"(١٣٢).

وهكذا بدأت الزراعة الآلية تتوسع لتشمل، خلال سنوات قليلة مساحات واسعة. وكما تقول دراسات البنك الدولى "كان حجم المشروع، المقرر رسمياً، ١٠٠٠ر فدان، والحد الأقصى المسموح به هو استئجار مشروعين فقط. أما فى الواقع العملى، فقد كان هناك عدد كبير من الذين استطاعوا السيطرة على مشاريع أكثر من الحد الأعلى الذى يسمح به القانون وذلك عن طريق وكلاء معينين، أو زراعة مساحات إضافية دون الحصول على تصديق رسمى"(١٣٣). وبعض هؤلاء

كان يسيطر على أكثر من ثلاثين مشروعاً، وذلك عن طريق اتفاقيات الإيجار من الباطن أو إيجار معداتهم الزراعية مقابل نسبة معينة من الإنتاج(١٣٤). ومنذ عام ١٩٥٩، والسنوات اللاحقة، استمرت هذه الممارسات غير المشروعة حتى "أصبح فى مقدور الذين يملكون المعدات الزراعية استغلال الأراضى غير المخصصة للزراعة الآلية، والتى لم يتم مسحها وتسجيلها"(١٣٥).

وفى بداية الستينيات وصلت مساحات مثل هذه الممارسات حوالى ٧٥٠.٠٠٠ فدان. وتشمل مشاريع لا يتواجد أصحابها ووكلاؤهم وعمالهم فى المنطقة إلا فى فترات الزراعة والحصاد(١٣٦). ولذلك ظلّوا يعرفون محلياً «مزارعى الشنطة» الذين يستهدفون فقط الحصول على أكبر قدر من الأرباح بأقل تكلفة وفى أقصر وقت ممكن، دون اهتمام بمشاكل تآكل التربة والمحافظة على خصوبتها. ونتيجة لذلك، فقد شبهت مثل هذه الممارسات بعمليات استخراج المعادن، بحكم طبيعتها الاستخراجية دون اهتمام بالمحافظة على التربة وخصوبتها(١٣٧). وبالإضافة إلى تخريب البيئة وتقويضها، أدى التوسع العشوائى فى الزراعة الآلية إلى إلتهام أراضى الزراعة التقليدية التى تعتمد عليها القبائل الرعوية، وبالتالى طردها من مناطقها التقليدية وتهميشها، كما سبق أن أشرنا. ونتيجة لتزايد خطر هجوم الزراعة الآلية الزاحف على مناطقهم، وعدم اهتمام الدولة بحمايتهم، اضطُرت هذه القبائل إلى اللجوء إلى العنف، بشكل متزايد، دفاعاً عن حياتها فى مواجهة ماتعتبره تعدياً على أراضيها. ووقتها فقط شهدت الدولة بضرورة التدخل عن طريق إرسال قوات الشرطة أو الجيش لحفظ الأمن والاستقرار، وليس لحماية السكان المظلومين.

إن هذا التوسع المحموم فى مشاريع الزراعة الآلية، كان، فى حد ذاته، يعبِّر عن نهم متنامى لفئة من فئات البرجوازية السودانية، وجد الحماية الشرعية بإعلان الخطة العشرية فى عام ١٩٦١. فالأهداف الاقتصادية المركزية لهذه الخطة كانت، فى جوهرها، تمثل توجهاً فعالاً لتعزيز التراكم الرأسمالى وتنمية القطاع الخاص. وفى هذا الخصوص تقول دكتورة فاطمة محمود "إن الرأسماليين الذين عملوا فى الزراعة الآلية كانوا يحصلون على مساعدات مادية حقيقية من الحكومة فى كل مراحل العمليات الزراعية. فقد قامت الدولة بتعبيد الطرق وإعداد الأبحاث الضرورية وتقديم الاستشارات المجانية الخاصة بالأساليب الزراعية. وبالإضافة إلى

ذلك كان عليها القيام بتحضير الأراضى للزراعة وتسليمها للرأسماليين بشروط سخية. وظلت تقدم لهم القروض عن طريق البنك الزراعى السودانى لتمويل العمليات الزراعية(١٣٨). وكان التوجه الأساسى للخطة العشرية، كما يقول وكيل سابق لوزارة التخطيط، يتمثل فى "الاستمرار فى السياسة الكولونيالية بإعطاء أسبقية عليا للتوسع الزراعى الافقى... وتجاهل القطاع التقليدى بشكل كلى تقريباً"(١٣٩). ونشير هنا إلى أن الخطة خصّصت أكثر من ٧٠٪ من استثماراتها لتشييد ثلاثة مشاريع زراعية أساسية، هى:

أولاً- مشروع امتداد المناقل، وكان المتوقع أن يضيف لمشروع الجزيرة مساحة تبلغ ٢٠٠ر٠٠٠ فدان، بتلكفة ١٤مليون جينه. ثانياً: تشييد خزان الدوصيرص بتكلفة ٣٦ مليون جنيه بهدف توسيع المشاريع الحكومية بحوالى ٣٠٠ر٠٠٠ فدان والمشاريع الخاصة بحوالى (٣٧٠ر٠٠٠) فدان. ثالثاً: خزان خشم القرية بتكلفة ١٤ مليون جنيه بهدف توفير الرى لمساحة تبلغ ١٥٠ر٠٠٠ فدان فى المنطقة هجِّر إليها النوبيون المتضررون من السد العالى(١٤٠). وبالإضافة إلى ذلك، وعدت الخطة القطاع الخاص بتخصيص ٥٠٠ر٠٠٠ فدان فى منطقة القضارف و٣٠٠ر٠٠٠ فدان فى جبال النوبة فى غرب السودان لإنتاج القطن بالزراعة الآلية(١٤١). ورغم أن الخطة كانت تعلم أن "البنك الزراعى كان يمول عمليات إنتاج القطن بالكامل" فقد وعدت بزيادة تسهيلات البنك، بدون أى تغيير فى سياساته التسليفية(١٤٢).

لقد قمنا فى مناقشاتنا السابقة بتوضيح العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة التى أدت إلى تغيير نمط التراكم الرأسمالى فى العمليات الزراعية من مشاريع الطلمبات إلى الزراعة الآلية. وأوضحنا، أيضاً، أن الخطة العشرية قد أدت إلى تشجيع هذا النمط الجديد للتراكم، دون أى محاولات جادة لمواجهة آثاره ونتائجه السلبية على الرعاة والمزارعين التقليديين أو على بيئاتهم المادية. وهذا التوسع الكبير فى مشاريع الزراعة الآلية، حسب تقديرات دراسة لمنظمة العمل الدولية، أعدت عام ١٩٧٦، كان يجرى بمعدل ٢٠٠ر٠٠٠ فدان سنويا. ولهذا السبب كانت الزراعة الآلية تمثل "القطاع الاكثر تميزاً فى قطاعات الزراعة السودانية. فقد ارتفعت مساحته من ٢ر١ مليون فدان عام ١٩٦٠ إلى ٨ر٢ مليون عام ١٩٦٨، ثم إلى حوالى ٤ ملايين فى السنة التى أعدت فيها دراسة منظمة العمل الدولية(١٤٣). ولكن لايمكن تفسير هذا التحول إلى الزراعة الآلية أو توسعها اللاحق فقط بمزاياها

الاقتصادية النسبية أو بذكاء ودهاء رجال الأعمال، كما تقول معظم الدراسات المتوفرة. وذلك لأن الدولة، كما أشرنا فى مناقشتنا السابقة، لعبت دوراً هاماً فى هذا المجال. ومن هنا، فإن فهمنا لهذا التطور لا بد أن يرتبط بتحليل مصفوفة العلاقات الطبقية مع الدولة. ولذلك سنقوم فى مناقشتنا التالية بتحليل العلاقة بين السياسات الزراعية وتوازن القوى الاجتماعية المتغيرّ خلال سنوات الحكم العسكرى.

لقد كان تكوين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما قلنا من قبل، يعكس توازن القوى الطبقية المهيمنة. ولذلك وجد انقلاب ١٧ نوفمبر التأييد الضمنى من قبل ممثليها السياسيين، الذين، كماتقول ر.فيرست، "يبدو انهم قبلوا تأكيد المجلس الأعلى بأنه سيبقى فى السلطة لمدة عامين فقط، على الاكثر-لذلك أبعدوا أنفسهم من الحياة السياسية، مع شعور بالارتياح بأنهم قد أخرجوا من السلطة بدون خسائر سياسية كبيرة. فقد تركوا البلاد للعسكريين، كما كانوا يتبادلون المواقع فى مجلس النواب السابق أو فى التعصب الحزبى المتهور وغير المنطقى... كأنما هى، بعد كل شيىء، مجرد لعبة يانصيب"(١٤٤).والواقع أن المعارضة الشعبية لطغمة انقلاب نوفمبر، كما يقول بروفسير بشير، جاءت من "الحزب الشيوعى، الذى أعلن معارضته منذ البداية، واستمر فى نشاطه المعارض للنظام العسكرى"(١٤٥). فهذا الحزب، كما أشار بشولد، "أصبح مركزا للمعارضين. وسرعان ما بدأت الطغمة فى اتخاذ إجراءاتها ضد المعارضين المدنيين. وكان الحزب الشيوعى النصير والمدافع الثابت عن مصالح العمال والمزارعين، بينما ظلت الاحزاب الأخرى تتجاهل مصالح هذه القوى (١٤٦). وفى الفترة القصيرة بين مارس ونوفمبر ١٩٥٩ أدت الصراعات داخل الجيش إلى عدة انقلابات وانقلابات مضادة، وبالتالى إلى تطهير واسع داخل القوات المسلحة وكذلك إبعاد عدد من أعضاء المجلس الاعلى. المهم أن "التغييرات العامة فى تركيب المجلس الأعلى "تمت، كما يقول بشولد، "بطريقة لم ترض السياسيين المدنيين بشكل تام، خاصة حزب الأمة، الذى فقد بعض ضباطه الاقوياء، وكذلك الحزب الوطنى الاتحادي، الذى فقد بعض المتعاطفين معه(١٤٧). ونتيجة لذلك، أصبحت طائفة الختمية وحزب الشعب الديمقراطى، هى القوة السياسية الوحيدة التى ظلّت تحتفظ بعلاقات قوية وحميمة مع العسكريين. ومنذ ذلك الوقت بدأ الحزب الوطنى الإتحادى وحزب الأمة فى التعبير عن رغبتهم فى

عودة الجيش إلى ثكناته وتسليم الحكم للمدنيين. فقاموا بإرسال مذكرات منفصلة للطغمة الحاكمة تحمل هذه الرغبة(١٤٨). ونتيجة لعدم استجابة المجلس العسكرى الحاكم، وإعلانه فى عام ١٩٦٠ عن توجهه لإقامة ديمقراطية موجهة، عن طريق إجراء انتخابات لمجالس المديريات، قام الحزبان بتكوين جبهة وطنية متحدة بالتعاون مع الشيوعيين(١٤٩). ولكن هذه الجبهة كانت ضعيفة وغير فعَّالة فى نشاطها. وفى عام ١٩٦١ رفض حزبا الأمة والاتحادى دعوة الحزب الشيوعى للإضراب السياسى العام، وظلاً يركزان جهودهما فى المذكرات والمفاوضات الخاصة مع ضباط المجلس الأعلى(١٥٠). وبعد عام١٩٦٢، كما يقول بروفسير حسن، لم يعد للجبهة وجود فعلى "فرغم أن المعارضة كانت موحدة فى مواجهة الطغمة العسكرية الحاكمة، إلا أنها لم تتفق على برنامج سياسى متماسك ومقنع وقادر على الإجابة على الانتقادات الموجهة لممارسات الأحزاب خلال سنوات الحكم الذاتى الأربع. وباستثناء الحزب الشيوعى والإخوان المسلمين، بدرجة أقل، لم يتقدم أى حزب آخر ببرنامج مقنع لمواجهة مشاكل البلاد. وهذان الحزبان، على العموم، هما اللَّذان تحملا مسؤولية المعارضة الفعلية"(١٥١). ومع ذلك، واصلت تنظيمات القوى الشعبية، رغم ظروف القمع وحالة الطوارئ، معارضتها للنظام العسكرى طوال سنوات حكمه. فبعد أسابيع قليلة من انقلابها العسكرى، واجهت الطغمة الحاكمة معارضة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان ونقابة عمال السكة حديد وطلاب جامعة الخرطوم. وفى ١٩٦١ قاد عمال السكة حديد عدة إضرابات عن العمل، استمر أحدها لمدة أسبوع كامل(١٥٢). وفى عام ١٩٦٣ اضطُر الحكم العسكرى، نتيجةً لاستمرار الطلاب فى معارضته، إلى التدخل وإلغاء استقلال جامعة الخرطوم، ووضعها تحت الإشراف المباشر للحكومة(١٥٣). وفى تلك السنة نجح اتحاد مزارعى الجزيرة، بعد أضراب ناجح عن العمل، فى رفع نصيب المزارعين من عائدات المشروع وفى إجراء انتخابات جديدة لقيادته(١٥٤). المهم، وفى التحليل الأخير، أن الاستخدام الفعال لجهاز الدولة القمعى من قبل الحكم العسكرى لم يمكن التنظيمات الشعبية من تنظيم وتنسيق مقاومتها ومعارضتها، وذلك رغم تواصلها طوال سنوات الحكم الديكتاتورى. أما القوى المهيمنة فإنها لم تبدأ معارضتها، كما قلنا من قبل، إلا بعد التغيير الذى حدث فى تركيب المجلس الأعلى وإبعاد مؤيديها فى داخله، وبعد أن أعلن المجلس عن نيته فى البقاء فى الحكم" لأن الجيش جاء إلى كراسى الحكم بالقوة

ولن يتركها إلا بالقوة"(١٥٥). وصل هذا التطور قمته فى عام ١٩٦١ عندما توصل النظام العسكرى إلى اتفاق مع مصر حول مياه النيل وأكمل اتفاقية المعونة الأمريكية، وتوفَّرت لديه تحويلات وقروض أجنبية كبيرة، وبدأ فى تنفيذ برنامج استثمارى ضخم. ففى ذلك الوقت، كما تقول دكتورة فاطمة محمود، "كان توسع الاستثمارات الحكومية فى فترة الحكم العسكرى، ١٩٥٨-١٩٦٤، قد أزعج كبار الرأسماليين فى حزبى الأمة والوطنى الاتحادى، خاصة فى حزب الأمة.. فقد أدت أنماط الاستثمار فى تلك الفترة إلى تصعيد المنافسة بين هؤلاء الرأسماليين وكبار البروقراطيين الذين دخلوا حديثاً مجالات النشاط الاقتصادى. وهذا ما دفع الأحزاب البرجوازية إلى الاصطدام مع الحكومة العسكرية وتشديد الصراع من أجل السلطة)(١٥٦)، وكانت الزراعة الآلية المطرية أحد المجالات الرئيسية لهذا الصراع "فقد جذبت مجموعة كبيرة من المستثمرين، شملت بعض موظفى الخدمة المدنية، والموظفين والعسكريين المتقاعدين- وعمل هؤلاء على استغلال مواقعهم السابقة فى جهاز الدولة ونجحوا فى الحصول على تسهيلات لتمويل نشاطهم الزراعى وعلى تسهيلات حكومية أخرى متعددة"(١٥٧). والواقع أنه لم يكن غريباً أن يحصل الموظفون والعسكريون المتقاعدون، بل حتى العاملون فى الدولة، على مشاريع زراعية، وذلك لأنه فى مقدورهم توفير الشروط الضرورية التى يتطلبها القانون. ولكن المقصود هنا تساهل أجهزة الدولة مع بعض الأفراد من خلال تخليها عن بعض الشروط المطلوبة، وإعطائهم أسبقية على الآخرين. فبعد المحاولات الانقلابية التى حدثت فى عام ١٩٥٩، مثلاً، "أعفى الشخص الثانى فى المجلس الأعلى من كل وظائفه ومنح ٣٠٠٠ فدان من الأراضى الحكومية"(١٥٨). ومثل هذه الممارسات بدأت منذ الأيام الأولى للحكم العسكرى وظلَّت مستمرة طوال سنوات حكمه، "التى شهدت تدافع كبار الموظفين للحصول على مشاريع زراعية خاصة"(١٥٩). كما يقول نقد الله.. ويضيف أن بعضهم استطاع الحصول على قروض من البنك الزراعى من خلال استغلال نفوذه فى جهاز الدولة ودون التقيد بالإجراءات القانونية، وأن ٤٥٪ من هذه القروض لم يتمكن البنك من استردادها بالكامل، وأن قائمة مثل هؤلاء المدنيين كانت تضم "١٢ من كبار الموظفين قضاة ووكلاء وغيرهم و٧ من ضباط الجيش والشرطة من بينهم ٣لواءات، ومدير البنك ونائبه"(١٦٠). والواقع أن الفساد لم يرتبط فقط بتوزيع مشاريع الزراعة الآلية وتمويلها، بل بكل عملياتها. فقد كان

أصحاب هذه المشاريع يقومون بتهريب قسم كبير من إنتاجهم خارج الأسواق الرسمية وذلك لتحاشى دفع الضرائب والرسوم وبيعه بأسعار أعلى من الاسعار الرسمية أو لتهريبه إلى البلدان المجاورة. وحجم الإنتاج الذى يهرَّب خارج الأسواق الرسمية يعكسه لنا الجدول التالى:(١٦١)

الموسم	انتاج الزراعة الآلية بالطن	الكميات التى لم تدخل الأسواق الرسمية بالطن	الكميات التى هُربت خارج الاسواق الرسمية (٪)
١٩٦٢/٦١	٧٧ر٤٣٧	٢.٥ر١٤١	٧ر٦٧٪
١٩٦٣/٦٢	...ر٣٥٠	٣٢.ر١٨٨	٣ر٤٦٪
١٩٦٤/٦٣	٨١٥ر٣٨٢	٩٩٤ر١١٠	–ر٧١٪

وتهريب قسم كبير من الإنتاج خارج الأسواق الرسمية هو مجرد مثال لنشاطات أخرى عديدة ومعقَّدة ظلَّ يمارسها أصحاب المشاريع بهدف زيادة أرباحهم وعائداتهم من الإنتاج، بمافى ذلك الرشوة والوساطات والشراكة وغيرها من الأساليب الفاسدة.

حول نشوء البرجوازية الطفيلية فى السودان:

لقد وجدت برجوازية الدولة الجنينية فى فئة معينة من فئات البرجوازية التجارية حليفاً جاهزاً وثابتاً. ونشوء هذه الفئة يرجع، فى الواقع، إلى فترة الحرب العالمية الثانية عندما استطاعت الحصول على أموال ضخمة من خلال نشاطها فى إمدادات قوات الحلفاء أو خدمات أجهزة الدولة الكولونيالية أو عمليات السوق الأسود فى السلع التموينية والتهريب. وهذه العمليات الأخيرة، أكثر من أى نشاط آخر، هى التى نبهَّت عناصر هذه الفئة الاجتماعية إلى إمكانيات الثراء السريع. ولذلك كانت أكثر من أى فئة برجوازية اخرى، على علم تام بمهارات المكر والدهاء وروح المغامرة وغيرها من المهارات الضرورية للحصول على أرباح خيالية

عن طريق التعاون مع موظفى الدولة او، كما فعلت فى وقت لاحق، مع مؤسسات التمويل الدولية. وعن طريق استخدام هذه المهارات، بشكل واسع، فى عملياتها المحلية واقتحام كل الطرق غير المشروعة التى تحقق (الثراء السريع) و(أرباح الصدفة)(١٦٢). استطاعت هذه الفئة تكوين أموالها وثرواتها. ومن خلال تعاملها مع الحكم العسكرى، استطاعت عناصر هذه الفئة تكوين نواة النشاط الصناعى فى السودان، عن طريق دخولها، فى البداية، فى إمدادات المعدات الزراعية وآلات الحفر لمشاريع الزراعة الآلية ومشروعات الرى التى شهدتها تلك الفترة. وفى أواخر الستينيات امتدت محاولاتها لتشمل استيراد مختلف أشكال المعدات الميكانيكية والسيارات ومصانع تجميع البطاريات والثلاجات والأثاثات والصناعات الأخرى التى تنتج السلع البديلة للسلع المستوردة. وبعض العناصر شمل نشاطها عمليات البناء والتشييد والمقاولات خلال فترة تنفيذ مشروعات الخطة العشرية، التى بلغت تقديرات استثماراتها حوالى ٥٦٥ مليون جنيه(١٦٣). ومن خلال تحالفها غير المقدس مع برجوازية الدولة تمكنت هذه الفئة من الحصول على مغانم وامتيازات ضخمة من مشاريع الخطة العشرية، التى خصصت ٦٠٪ من استثماراتها للقطاع العام. وهكذا "أصبحت المشتريات الحكومية مجالاً آخر للتراكم الرأسمالى الواسع، تتعاون فيه البرجوازية التجارية مع برجوازية الدولة. فرغم أن نظم وإجراءات المشتريات الحكومية لم تخرق بشكل رسمي، فإنه لا يمكن أن نؤكد أن الأطراف المعنية كانت تلتزم بها فى الممارسات العملية"(١٦٤). وهذه الظاهرة نفسها كانت سائدة فى العديد من مشاريع الرى والخزانات وأعادة التوطين(١٦٥). وكل ذلك كان لابد أن يؤدى إلى وضع تصفه . فيرست فى الكلمات التالية: "لقد فشلت المشاريع باهظة التكلفة بسبب الموقع غير المناسب والتسرٌع وغياب الدراسات الدقيقة. وارتفعت تكلفة الأجهزة الإدارية بشكل صارخ.. ومع انشغال الطغمة العسكرية بملذاتها الخاصة:: فإن مشاريعها الاقتصادية لم تنجح إلا فى إغراق السودان فى بحر من الديون"(١٦٦).

إن السلوك السياسى لهذه الفئة يقدم لنا استثناء فى الافتراض العام، الذى أشرنا إليه فى الفصول الأولى، والذى يقول أن الفئات البرجوازية المختلفة تحتفظ بتمثيل سياسى ثابت مواز لمصالحها الطبقية الضيقة وضامناً لحماية هذه المصالح. وبحكم ضعف حجمها العددى وحذرها وتحفظها فى علاقاتها السياسية، ظلّت هذه

الفئة البرجوازية، حتى أواخر الستينيات، تتحاشى العلاقات الحميمة والدعم المعلن لأحزاب سياسية محدَّدة(١٦٧). ونتيجة لذلك، ظلت هى الفئة الوحيدة، من بين فئات الطبقات المهيمنة، التى أكدت قدرتها على مواجهة عواصف السياسة السودانية المتتالية. والأكثر أهمية، أن هذه الفئة قد تمكنت، فى وقت لاحق، من التحالف مع فئات البرجوازية الصغيرة، ومن خلال هذا التحالف نجحا فى إعادة ترتيب جبهة القوى الحاكمة بكاملها والسيطرة عليها. والدهاء السياسى لهذه الفئة هو مجرد انعكاس لتذبذبها وعدم ثباتها الاقتصادى.

ومن خلال مناقشتنا السابقة، يتضح لنا أن هذه الفئة ليست مجموعة من المبتزِّين التافهين، كما تعتقد الفئات البرجوازية الاخرى(١٦٨). فمثل وجهة النظر هذه غير دقيقة، لكنها، على أى حال، ليست نادرة أو غير متوقعة. فالترفع والازدراء والكراهية هى، تاريخياً، من الصفات التى تميز ردَّ فعل البرجوازية التقليدية تجاه الثراء المفاجئ. وذلك لأن البرجوازية المحلية تحاول، دائماً، إخفاء مصالحها الخاصة عن طريق تقديمها باعتبارها مصالح المجتمع ككل. وفى حالة السودان، نجد أن فئة (الأثرياء الجدد) قد قامت فى السنوات الأخيرة، ليس فقط بتحطيم توازن التحالفات الطبقية الذى حققته الأرستقراطية الدينية والفئات البرجوازية الأخرى، بل كانت، أيضاً، قادرة على أن تشكل خطراً حقيقياً على وجود هذه القوى نفسه. وفى منعطفات تاريخية معينة، مثل فترة الحكم العسكرى الأول ١٩٥٨-١٩٦٤، عندما تكون فئات القوى المهيمنة غير قادرة على القيام بدور مسيطر، والقوى المسيطرةعلى الدولة لا تمتلك قاعدة اقتصادية حقيقية وراسخة، فان فئة «الاثرياء الجدد» البرجوازية التجارية يمكن أن تقفز إلى موقع السيطرة وأن تكشف عن توجهاتها الطفيلية والكومبرادورية المتأصلة.

إن كلمة (طفيلى) نستخدمها هنا عن قصد وعمد، وبعد قليل سنستخدم تعبير البرجوازية الطفيلية. وذلك أولا: لأن تعبير البرجوازية الطفيلية معروف فى كتابات بلدان الشرق الاوسط، وكذلك فى السودان، ويستخدم ليشير إلى الفئات البرجوازية التى تتميز بسمات شبيهة بالفئة البرجوازية التى ناقشنا وضعها فى الصفحات السابقة(١٦٩). ثانياً: لان تعبير (طفيلى) لا يحمل فقط قدراً معيناً من النقد، لكنه، أيضاً، تعبير علمى يستخدم فى وصف علاقات تكافلية معينة. فالطفيليات تعتمد فى وجودها على علاقتها بكائن حى مضيف ، وهى غير قابلة

للحياة فى حالة غيابه(١٧٠). المهم، هى علاقة وحيدة الجانب، لاتساهم الطفيليات فيها بأى منافع لهذا الكائن الحى مساوية لما تمتصه منه . وفى بعض الأحوال يؤدى النهب الذى تمارسه هذه الطفيليات إلى موت مضيفها، الذى يؤدى بدوره إلى موتها إذا لم يقض على وجود نوعها. ومن هنا، فان علاقة الطفيليات بمضيفها ليست علاقة تعايش وتصاحب فى الوجود، وإنما هى علاقة استغلالية لمصلحة هذه الطفيليات فقط. واستخدامنا لتعبير (طفيلى) هنا، هو بهذا المعنى بالتحديد، أى بمعنى أن علاقة الفئة البرجوازية، موضوع مناقشتنا السابقة، بشعب السودان والاقتصاد السودانى هى علاقة استغلال من نفس هذا النوع، ولمصحلتها الخاصة، مع فوائد قليلة، وربما دون اى فوائد للطرف الثاني. وفى بعض الحالات يرتبط هذا الاستغلال بتخريب واسع وملموس. وأكبر دليل على طفيلية هذه الفئة يتمثل فى قيامها بعرقلة التدفق الطبيعى للسلع داخل الأسواق، عن طريق تخزينها وخلق ندرة فى أمداداتها، وبالتالى رفع أسعارها بدون مبرر اقتصادى حقيقى. وهى فئة طفيلية ليس فقط لأنها تضخم أسعار السلع والخدمات بدون سبب واقعى، بل، أيضاً، لانها تقوم بامتصاص فائض اقتصادي، فى الغالب، عن طريق تقويض عمليات الإنتاج والتوزيع. فنشاطات البرجوازية الطفيلية يمكن الاستغناء عنها كلية إذا لم تقم بتخريب وتقويض عمليات الإنتاج والتبادل. ولذلك فإن هذه الفئة تشكّل عقبة أساسية لتدفق السلع والموارد المتوفرة بشكل منتظم. وذلك لأنها لاتنمو وتزدهر إلا من خلال النشاطات التى تقوض عمليات إنتاج وتبادل وتوزيع السلع والخدمات فى الاقتصاد الوطنى، ولأن المصدر الأساسى لثرواتها يتمثل فى عمليات السوق الأسود، التى تخضع الاقتصاد الوطنى لاختناقات مصطنعة، وفى الامتيازات المتحققة من خلال علاقتها بجهاز الدولة عن طريق الرشوة والابتزاز والفساد. والواقع أن هذه الفئة لا تعمل فقط فى هذه النشاطات الغير مفيدة للمجتمع، بل تقوم، أيضاً، بتبديد موارد البلاد فى الاستهلاك التفاخرى والحياة المترفة المولعة بأشرطة الفيديو وموسيقى الجاز وغيرها من أشكال ثقافة البوب الغربية.

إن الطابع الكومبرادورى للبرجوازية الطفيلية ينبع من استعدادها للارتباط بأى مصدر للتراكم الرأسمالى، خاصة العملات الصعبة. ونتيجة لذلك، فهى على استعداد تام للعمل كجسر ووسيط لرأس المال الأجنبى دون أى اهتمام بالأضرار التى قد يسببها ذلك للاقتصاد الوطنى(١٧١). فقد ساعدها تعاونها مع برجوازية

الدولة، خلال سنوات الحكم العسكرى، على التسليم بهيمنة رأس المال الأجنبى المتزايدة فى البلاد. ومطامح هذه الفئة البرجوازية وفهمها لأسبقيات البناء الوطنى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبّرت عنها:(American Universities Fieldstaff Reports) بقولها "نحن أولاً نملك الاستقرار السياسي.. ثانياً: أن الفساد فى بلادنا أقل انتشاراً من أى قطر افريقى آخر.. ولدينا نظام سياسى معتدل، استطاع السيطرة على الصراع الطبقى.. وهدفنا أن نتحول إلى مجتمع استهلاكى.. وفى هذا المجال هناك تغيير يجرى الآن، وقد أخترنا الطريقة الأمريكية.. وسنرى انتشارا لمحلات الهمبيرجر ودجاج الكنتاكى والبلوجينز وحب الذرة المشوى فى بلادنا"(١٧٢).

عودة الحكم المدنى:

بعد أن عززت البرجوازية الطفيلية مواقعها فى الاقتصاد الوطنى ورسّخت تحالفها مع برجوازية الدولة، وجدت الأرستقراطية الدينية، والفئات البرجوازية الأخرى، نفسها بعيدة عن مركز السلطة، ومحرومة من فرص التوسع والتراكم الرأسمالى الجديدة. ومع ذلك، كانت هذه القوى الاجتماعية التقليدية غير قادرة على تعبئة إمكانياتها وقيادة المعارضة السياسية للحكم العسكرى. وذلك نتيجة لضعفها وترددها. وهذا ما ساعد أجهزة الدولة القمعية أن تقود حملة عسكرية واسعة فى الجنوب بهدف إنهاء المآسى الاقتصادية والاجتماعية التى سببتها الحرب الأهلية هناك، وأن تركّز على قهر واضطهاد حركة المعارضة الشعبية فى بقية أجزاء القطر. ولكن تصاعد عمليات العنف فى الجنوب لم يتسبب فقط فى تفاقم الأزمة الاقتصادية فى البلاد، بل أصبح عاملاً هاماً فى توحيد قوى المعارضة وفى تصعيد نضالها ضد الحكم العسكرى. وأدى ذلك إلى تحرك صغار الضباط ضد حكم الجنرالات، وبالتالى تكشفت حقيقة انقسام العسكريين. والواقع أنه "من الطبيعى أن تكشف النضالات الشعبية حقيقة الدولة لاولئك العاملين فيها الذين بدأوا، قبل ذلك، ينظرون لمايجرى حولهم من خلال موقعهم الطبقي"(١٧٣). وهكذا كان لنمو التناقضات داخل أجهزة الدولة المختلفة وفيما بينها دور بارز فى الإسراع بإسقاط الحكم العسكرى. فالواقع أن "النضالات الشعبية تطرح، بشكل دائم، قضية وحدة العاملين فى جهاز الدولة كمجموعة عاملة فى خدمة السلطة القائمة والفئة

المسيطرة من القوى المهيمنة"(١٧٤). وبنفس القدر من الأهمية فإن "التناقضات داخل الفئات الحاكمة تمتد إلى البيروقراطية والعاملين فى جهاز الدولة وفقاً لخطوط انقسام معقَّدة، وبطريقة تختلف باختلاف القسم أو المؤسسة/مثل الجيش، الإدارة، القضاء، الأحزاب السياسية/أو غيرها. وبدلاً من مواجهة فيالق العاملين فى الدولة والموظفين كجبهة موحَّدة ومتماسكة تحت إرادة سياسية موحَّدة، نجد أنفسنا نتعامل مع إقطاعيات وجماعات وزمر، أى مع عدد كبير من الاتجاهات السياسية المتعددة والمتباينة"(١٧٥). والحكم العسكرى المفروض على هذه الاتجاهات المتعددة والمتباينة يوفر سبباً إضافياً للصراعات داخل جهاز الدولة. فقد عيَّن الحكم العسكرى، بجانب مديرى المديريات المدنيين، حكاماً عسكريين من كبار الضباط فى كافة مديريات القطر، ومنحهم سلطة تنفيذية غير محدودة(١٧٦). وهذا الإجراء لم يطوِّق سلطات الإداريين المدنيين فقط، بل أدى، أيضاً، إلى اتساع السخط والاستياء وسط الأجهزة الإدارية. ومع تزايد الاحتكاكات بين المدنيين والعسكريين فى جهاز الدولة، قامت السلطة العسكرية بتنفيذ سلسلة من الإجراءات العشوائية. وذلك فى محاولة منها لتأكيد سلطتها وفرض سيطرتها على البيروقراطية المدنية. فبعد شهور قليلة من استلامها للسلطة، أصدرت الحكومة العسكرية قانون لجنة الخدمة المدنية، رقم٤١، وحسب هذا القانون "تحولت معظم مسؤوليات اللجنة الخاصة بالتعيين والترقيات والتقاعد إلى مجلس الوزراء أو الوزراء المعنيين"(١٧٧). وبعد سنة واحدة تقريباً صدر قانون انضباط الموظفين رقم٣، ليجرد لجنة الخدمة المدنية من المزيد من واجباتها.. وذلك لأن "اللجنة قد جرِّدت من معظم السلطات الممنوحة لها، كالأوامر والأجراءات الانضباطية.. وأصبحت كل هذه السلطات فى أيدى الوزراء المعنيين والهيئات المركزية التى يشكِّلونها"(١٧٨). وفى تلك السنة نفسها أصدر المجلس الأعلى قانون لجنة الخدمة المدنية لسنة ١٩٥٩، الذى جرَّد اللجنة، أيضاً، من "سلطة خلق الوظائف الجديدة التى تخصص لها مرتبات المستويات العليا"(١٧٩). وفى عام ١٩٦٢ خول قانون معاشات الخدمة المدنية الوزراء المعنيين سلطة إقالة أى موظف للتقاعد.. إذا كان ذلك "يخدم المصلحة العامة، بعد موافقة مجلس الوزراء"(١٨٠). ومن خلال مثل هذه الإجراءات كانت الطغمة الحاكمة قادرة ليس فقط على إحالة موظفى الخدمة المدنية غير المتعاونين معها على التقاعد، بل أيضا، على إعادة توظيف وتمديد خدمة الإداريين المطيعين بعد وصولهم سن المعاش. ونتيجة لذلك، أصبحت الوظائف العليا فى مؤسسات الخدمة المدنية حكراً على

البيروقراطيين الموالين للنظام العسكرى. وهذا التطور أصبح، بدوره، مصدراً للمزيد من الاحتكاكات والنزاعات داخل أجهزة الدولة، التى بدأت فى الستينيات فى استيعاب أعداد متزايدة من خريجي الجامعات المدَّربين تدريباً عالياً. وبحكم انتقاداتهم الثابتة لهذه السياسة، ازداد قلق الموظفين والمهنيين نتيجة لحصر الترقيات للوظائف العليا فى «الموالين للنظام» من عناصر الحرس القديم ..وذلك بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية التى اضطرت الحكومة العسكرية فى عام ١٩٦٣ لتطبيق برنامج تقشفى، شمل زيادات فى رسوم السلع الاستهلاكية المستوردة وإدخال ضريبة الدخل الشخصى لأول مرة فى السودان(١٨١). وكان لهذه الإجراءات تأثير كبير على الموظفين والمهنيين بشكل خاص. وفى عام ١٩٦٤ أصبحت هذه الفئات معادية، بشكل واضح، للنظام الديكتاتورى الذى كان استمراره يشكل عقبة أساسية فى طريق تطوره وتقدمه.

وفى الجانب الآخر، كانت البرجوازية التقليدية قد تأكدت من انحراف العسكريين عن المشروع الطبقى المتفق عليه، ومن خطورة استمرارهم على مستقبلها السياسى والاجتماعى. فقد قام الحكم العسكرى بتقييد حركة الأحزاب البرجوازية وإبعادها عن مركز اتخاذ القرار، وأصبح، بالتالى، يهدد مستقبلها السياسى. والأهم من كل ذلك، أن تحالف برجوازية الدولة مع البرجوازية الطفيلية لم يحرم القوى المهيمنة التقليدية فقط من فرص التراكم الرأسمالى الجديدة فى مشاريع الزراعة الآلية وقطاع الخدمات، بل فشل أيضاً فى تلبية احتياجاتها التقليدية، كما فى حالة مشاريع الطلمبات التى ظلَّت تعانى من مشكلة التمويل. وبذلك أصبحت القوى المهيمنة التقليدية مقتنعة بعجز الديكتاتورية العسكرية وفشلها فى خدمة أهدافها واستمرت التنظيمات النقابية فى تحدى النظام العسكرى عن طريق المظاهرات والإضرابات وغيرها. وفى أكتوبر ١٩٦٤ تفجَّرت انتفاضة شعبية واسعة، نتيجة أحداث دامية بين قوى الأمن والشرطة وطلاب جامعة الخرطوم، الذين، الذين كانوا ينظِّمون ندوة عن أعمال العنف الجارية فى الجنوب. ومع استمرار السلطة الديكتاتورية فى قمع الطلاب، قامت التنظيمات النقابية بتجديد الدعوة للعصيان المدنى والإضراب السياسى العام. وفى هذا المنعطف التاريخى تحرَّكت القوى الاجتماعية المختلفة، بما فى ذلك القوى المهيمنة التقليدية، لإسقاط النظام الديكتاتورى وإقامة نظام سياسى جديد. وأصبح تحقيق هذا الهدف ممكناً بعد استجابة موظفى وعمال الدولة لدعوة العصيان المدنى

والإضراب السياسى العام الذى "كان شاملاً فى كل مؤسسات وأجهزة الدولة"(١٨٢). وفى الأيام الأخيرة من أكتوبر شمل الإضراب كل أنحاء القطر. وكان موظفو الدولة العامل الرئيسى فى نجاحه. وهكذا، اضطرت الطغمة الحاكمة للتخلى عن السلطة وتسليمها لحكومة مدنية انتقالية.

الفصل السادس

خــــلاصــة

لقد كان سقوط الحكم العسكرى الأول يمثل بداية مرحلة جديدة فى تاريخ التشكيلة الاجتماعية السودانية، تميزت باشتداد الصراع بين القوى الاجتماعية المختلفة وبشكل مفتوح. فمنذ اليوم الأول للإضراب السياسى العام، قام المحامون، الأطباء، المهندسون، وأساتذة الجامعة، الذين استطاعوا تعطيل نشاط جهاز الدولة بكفاءة وحماس ملحوظين، قاموا بتكوين جبهة الهيئات التى ضمت كل تنظيمات الموظفين والمهنيين فى القطر(١). ولكن رغم المظاهرات الشعبية ومواكبهم الصاخبة، كان المهنيون يشعرون بضعف قاعدتهم الاجتماعية، ولذلك فتحوا الطريق لتنظيمات العمال والمزارعين لدخول جبهة الهيئات(٢). وما أن بدأت الجبهة مفاوضاتها مع القوات المسلحة لإرجاع العسكريين إلى ثكناتهم، حتى تسارعت أحزاب الأمة والوطنى الاتحادى والشعب الديمقراطى والشيوعى والاخوان المسلمين إلى تكوين الجبهة القومية للأحزاب السياسية، لتشارك جبهة الهيئات فى مفاوضاتها(٣). وقبل نهاية أكتوبر توصلت الجبهتان إلى تكوين حكومة وطنية من رئيس وزراء وستة وزراء من جبهة الهيئات ووزير واحد لكل حزب من الأحزاب المذكورة(٤). وشملت الحكومة، لأول مرة، ممثلاً لكل من العمال والمزارعين. وتحت ضغط المظاهرات والمواكب الشعبية قامت الحكومة الجديدة بإصدار عدة قرارات "قامت بحملة تطهير واسعة فى الجيش والخدمة المدنية شملت الذين تعاونوا مع الحكم العسكرى السابق والمتورطين فى قضايا الفساد.. وأوقفت الصحف التى كانت تتلقى مساعدات من الطغمة العسكرية. وكونت لجنة لدراسة وإعداد مشروع للإصلاح الزراعى، وأخرى للتحقيق فى الظروف والقوى التى كانت وراء انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨. وثالثة لإلغاء الإدارة الأهلية وتحويل سلطاتها لإدارة الحكم المحلى. وبالإضافة إلى ذلك كونت محكمة لقضايا الفساد لمحاكمة المتهمين بالفساد والثراء الغير مشروع والمعاملات الاقتصادية المشكوك فى سلامتها.. ومنحت المرأة حق الترشيح والتصويت فى الانتخابات.. وطالب اتحاد مزارعى الجزيرة بتخصيص نصف مقاعد البرلمان للعمال والمزارعين"(٥). ولكن رياح التغيير لم تستمر طويلا ولم تكن قادرة على إجراء أى تغيير ملموس فى الحياة السياسية السودانية.

ونتيجة لقلقها وانزعاجها من التكوين الوزارى الجديد وتوجهاته السياسية، وتمثيلها الضعيف فى الحكومة الجديدة، طالبت البرجوازية التقليدية بتكوين حكومة جديدة "تمثل الرغبات الحقيقية للشعب السوداني"(٦). وبإجراء انتخابات سريعة، رغم أنها هى التى تسببت فى استلام العسكريين للسلطة عام ١٩٥٨(٧)، وذلك تحت شعار المصلحة الوطنية العليا. وقامت الأرستقراطية الدينية باستعراض عضلاتها، بشكل مكشوف، حيث تدفق إلى داخل العاصمة عشرات الآلاف من أنصار حزب الأمة فى غرب ووسط البلاد، وظلّوا يطوفون شوارع الخرطوم بحرابهم وينشدون أناشيد الحرب المهدوية(٨). وذلك فى محاولة وإضحة للضغط على قوى جبهة الهيئات وتحقيق المطالب المذكورة. وفى مواجهة هذا التهديد الواضح من قبل القوى التقليدية، ونتيجة لتطهير أعداد كبيرة من الموظفين، بدأت الجبهة تفقد وحدتها وتماسكها، فقام رئيس الوزراء بحلّ الحكومة وفتح الطريق لتكوين حكومة جديدة، وقبل تعيينه سفيراً فى وزارة الخارجية(٩). وهكذا، بعد سبعة شهور من سقوط الحكومة العسكرية، وفى أعقاب الانتخابات التى جرت فى صيف ١٩٦٥ "رجع السودان إلى أوضاعه القديمة المعروفة بالتغييرات الوزارية المتكررة ومشاكل الجمعية التأسيسية والتحالفات السياسية وسقوط الحكومات وتمسكها بكراسى الحكم.. وإشاعات التحالفات والاندماجات الحزبية والنزاعات الحادة. ولكنها نزاعات حول قضايا تافهة وليست حول القضايا الهامة. والأحزاب الكبيرة ظلّت تتلاعب بالحكم فيما بينها، وذلك لأن أفكارها حول الاقتصاد والعلاقات الخارجية ومشكلة الجنوب، ظلّت، رغم مرور السنين الطويلة، كما هى دون أى تغيير"(١٠).

إن هذا الوصف المختصر للفترة التى أعقبت سقوط الحكم العسكرى الأول يؤكد أن المرحلة الجديدة التى دخلها السودان هى مرحلة صراع حاد وقوى ومتفجّر. ولذلك، فإن هذه الفترة تستحق تحليلاً مشابهاً للمحاولة التى قمنا بها فى الصفحات السابقة، عن الفترة التى أعقبت إعلان الاستقلال حتى سقوط الحكم العسكرى الأول. ومثل هذه المحاولة يجب أن تركز، كما فعلت دراستنا هذه، على تحليل الطبقات الاجتماعية والدولة فى نفس الوقت، وذلك لأنه "بما أن السياسات هى انعكاس، فى مستوى الدولة، لتناقضات محدّدة ولمحاولات حلّ تلك التناقضات، فإنه لا يمكن فهم توصيات السياسة دون نظرية حول الدولة. ومهمة الاقتصاد السياسى أن يساعدنا فى تحديد الطبقة، والفئة الطبقية، التى تعبّر السياسات الحكومية المختلفة عن مصالحها، ولماذا تقوم الدولة بخدمة هذه المصالح"(١١). ومثل هذه المحاولة هى مهمة دراسة أخرى.

(١) A. Mann, Where God laughed: The Sudan To-Day (London Museum Press, 1954)

(رجل إفريقيا المريض) تعبير استخدمه سيكوتورى فى منتصف الستينات، ثم جوموكنياتا. (الجسر الذى يربط العرب والأفارقة) و(إفريقيا مصغرة) هى مفاهيم استخدمها وطورها بروفسير مدثر عبد الرحيم. وفى السبعينيات استعمل منصور خالد، وزير الخارجية السودانى الأسبق، شعارات (سلة غذاء العالم) و (سلة غذاء الشرق الأوسط).

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر موضوعات مجلات:

Of Africa Confidential, MERIP, MEED, AUFS Reports, U.S. State Department Area Handbooks, Economist Publications, etc.

(٣) M. Abdel-Rahim, Imperialism and Nationalism in the Sudan (London: Oxford University Press, 1969); P.K. Bechtold, Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in an Emerging African Nation (New York: Praeger Publishers, 1976); M.O. Beshir, Revolution and Nationalism in the Sudan (London: Rex Collings, 1974); S.E. Fawzi, The Labour Movement in the Sudan (London: Oxford University Press, 1954); K.D. Henderson, Sudan Republic (New York: Praeger Publishers, 1965); P.M. Holt, A Modern History of the Sudan (New York: Grove Press, 1961); F.A. Lees, and H.C. Brooks, The Economic and Political Development of the Sudan (London: Macmillan Press, 1977); H. MacMichael, The Sudan (London: Ernest Benn, 1954); M.A.Mahgoub, Democracy on Trial (London: Andre Deutsch, 1974); A. Sylvester, Sudan under Nimeiri (London: The Bodley Head, 1977); G. Warburg, Islam, Nationalism and Communism in a Traditional Society: The Case of Sudan (London: Frank Cass, 1978); P. Woodward, Condominium and Sudanese nationalism (London: Rex Collings, 1979).

(٤) R. First, The Barrel of a Gum (London: Penguin, 1972), T. Barnett, The Gezira Scheme: An Illusion of Development (London: Frank Cass, 1977); F.H. Adam, 'Agricultural Development in the Sudan,' Sudan Journal of Administration and Development, vol. 5 (January 1969), and 'Asaleeb al-intag al-zeraie fi al-Sudan' (Modes of Agricultural Production in the Sudan), Bulletin of Sudanese Studies, vol.

4, nos. 1&2 9June and July 1973), and 'Economic Appraisal of Agraian Reform in the Private Cotton Estates, Sudan,' Research Bulletin of the Department of Rural Economy, University of Khartoum, no. 20 (September, 1971).

أساليب الإنتاج الزراعى فى السودان، مجلة الدراسات السودانية، المجلد ٤، الأعداد ١ و٢، يونيو، يوليو ١٩٧٣.

(٥) هولت، ص٤٤.

(٦) بشير، ص١٦٥.

(٧) محجوب، ص٤٤.

(٨) هندرسون، ص١٥٥.

(٩) للكتابات المنشورة حول التنوع الثقافى فى السودان، انظر أعمال الأنثربولوچيين، مثل إيفانس برتشارد وغيره، وفى الكتابات الحديثة، انظر فرانسيس دينق، تاج الأنبياء الضوى وفى الكتابات السياسية انظر كتابات الصادق المهدى، منصور خالد ونشرات الاتحاد الاشتراكى وأحاديث وخطب الرئيس نميرى.

(١٠) W.V. Ginneken. 'The Regional and Rural-Urban Income Distribution in the Sudan.'

ورقة عمل لمنظمة العمل الدولية جنيف ١٩٧٥، برنامج العمل العالمى.

(١١) الملفت هنا أن تقرير منظمة العمل الدولية لم يعكس الحقائق التى توصل إليها جينكان فى بحثه المشار إليه، بل قام فقط بتمويهها.

(١٢) غالبية القيادات الجنوبية أصيبت بالإحباط بسبب قلة الوظائف التى حصل عليها الجنوبيون بعد السودنة. وطوال السبعة عشر عاماً، التى أعقبت تمرد عام ١٩٥٥، ظلت هذه القيادات منقسمة على نفسها، وسمحت لنفسها بالخضوع لمناورات الأحزاب السياسية الشمالية الكبيرة، وارتبطت بالقوى الكولونيالية الجديدة، كما وضح أثناء محاكمة المرتزق الألمانى شتاينر فى الخرطوم. والملفت أن هذه القيادات لم تحاول قط كسب تأييد سياسى من مناطق السودان الأخرى.

(١٣) الظروف المحدَّدة، التى نمت وتطورت فيها الطبقات الاجتماعية فى السودان، سنناقشها فى الفصول القادمة.

(١٤) F.B. Mahmoud, 'The Origin and Development of the Sudanese Private Capitalist Class: A Socio-Political Analysis' (Ph.D. thesis, University of Hull, 1978).

(١٥) نفس المصدر، ص ٢٢٦.

(١٦) Sudan, Ministry of National Planning, The Six Year Plan of Economic and Social Development: 1977-78 - 1982-83, vol. 1 (Khartoum, 1977).

(١٧) Sudan, Department of Statistics, The National Income of the Sudan: 1955-56 (Khartoum, 1977), p. 64.

(١٨) السودان، المؤسسة العامة للإنتاج الزراعى .. أعدت هذه الإحصائيات من المعلومات المتوفرة فى الوثائق الحكومية بالرضافة إلى المقابلات التى تمت مع العاملين فى المؤسسات الزراعية المختلفة فى الفترة ٧٦-١٩٧٨. المؤسسة العامة للإنتاج الزراعى تشرف على عدة مشاريع زراعية حكومية كبيرة، هى حلفا الجديدة، السوكى، دلتا القاش، النيل الأزرق، كوستى، الرنك، الدويم، المديرية الشمالية، جبال النوبة ومشاريع الاستوائية. أما مؤسسة الزراعة الآلية فإنها تشرف على مزارع الدولة (١٣ مزرعة)، المشاريع الموجهة، المزارع التجريبية، ومشاريع خاصة. ولكن العلاقة بين المؤسسة والوحدات التابعة لها ليست محدَّدة بشكل واضح. وهناك أيضاً مؤسسة الإنتاج الحيوانى التى تشرف على معمل ألبان حلة كوكو، ومؤسسة إنتاج الدواجن ومؤسسة إنتاج الأسماك .. ولكن هذه المؤسسات الثلاث لم تمارس أى نشاط حقيقى قبل أن تختفى بعد سنوات قليلة من إنشائها. وهناك أيضاً مشروع الجزيرة ومؤسسة الرهد الزراعية، وهى مشاريع حكومية كبيرة ظلّت تعمل مستقلة عن المؤسسات الزراعية السابق ذكرها. وبالإضافة إلى كل ذلك فإن سيطرة الدولة، المباشرة وغير المباشرة، على النشاط الزراعى فى البلاد تتمّ من خلال التراخيص والتسهيلات الائتمانية وسياسات التسويق والتسعير، كما سيتضح فى مناقشتنا فى الفصول ٥و ٦و ٧.

(١٩) راجع رقم ٣ أعلاه.

(٢٠) مجموعة أوراق حول الزراعة فى السودان قدِّمت للمؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية الفلسفية السودانية بالتعاون مع الجمعية الزراعية السودانية، المجلد ١ و٢، الخرطوم د. ت.

(٢١) نشير هنا بشكل خاص، إلى السمينارات المسائية التى كان يعقدها المجلس القومى للبحوث الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات ٧٦-١٩٧٨، وقدّمت فيها الأوراق التالية:-

D. Thornton, 'Rural Development: The Role of the Agricultural Economist'; M.E. Adams, 'An Agricultural Development Plan for Southern Darfur'; Ali A/Gadir Ali,

'Income Distribution and Development: The Implications of the Dual Economy'; A. Safi El Din, 'An Appraisal of the Extended Five Year Plan of Economic and Social Development of the Democratic Republic of the Sudan for the Period 1970-71 - 1976-77'.

(٢٢) انظر نشرات الاتحاد الاشتراكى ولجنة التنمية الريفية فى السنوات ١٩٧٧-١٩٧٨، ومناقشات مجلس الشعب حول علاقات الإنتاج الزراعى فى عام ١٩٧٨.

(٢٣) S.A. El-Arifi, Local Government and Local Participation in Rural Development in the Sudan, Development Studies and Research Centre Monograph Series, no. 10-9, Khartoum, 1978); S.M. Sorbo, How to survive Development: The Story of New Halfa, development Studis and Research Centre Monograph Series, no. 6 (Khartoum, 1977); John R. Rogge, 'Some Comments on the Problem of Determining Priorities for Rural Development in Africa,' Department of Geography of the University of Manitoba, Winnipeg, 19778 (Miméograhed); H. Thimm, Development Projects in the Sudan (Tokyo: United Nations University, 1979).

(٢٤) El-Arifi, pp. 26-27.

(٢٥) نفس المصدر والصفحة.

(٢٦) المرجع السابق، ص١٣٩-١٤١.

(٢٧) اعتبر السودان من بين مجموعة البلدان الأقل تطوراً، وثقت ذلك تقارير الأمم المتحدة ووكالات العون الدولية الأخرى مثل تقرير منظمة العمل الدولية ... الذى جاء فيه .. (.. إن تحليل التطور الاقتصادى والوضع الاقتصادى الراهن فى السودان، واتجاهاته وإمكانياته، لا يمكن أن يكون مكتملاً فى كل جوانبه بسبب النقص فى الاحصائيات ..) ص٩. وتزداد تعقيدات مشكلة الاحصائيات فى السودان أولاً بسبب الطريقة المشوشة المتبعة فى إعداد وترتيب المعلومات. ثانياً: غياب التنسيق بين الأجهزة الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية. فبعض القروض المسجّلة فى إحصائيات وزارة الزراعة، مثلاً، لا تظهر فى تقارير وإحصائيات وزارة التخطيط أو حتى إبلاغها بالاتفاقيات. وخير مثال على ذلك أن محافظات بنك السودان أبعد من منصبه عام ١٩٨٠ بسبب فشل البنك فى الوفاء بسداد أقساط وفوائد قرض قامت وزارة المالية بإجراءته بدون مشاركة البن أو حتى إبلاغه بشروط الاتفاق. (MEED.

18.7.1980) لذلك من الصعوبة الحصول على معلومات دقيقة عن معدل التضخم أو حجم المديونية الخارجية - ففى أغسطس ١٩٨٠ مثلاً اتفق بنك السودان مع بنك تجارى بريطانى للقيام بحصر مديونية السودان. ولتحقيق هذا الهدف اضطر البنك المذكور إلى الاتصال بحوالى ٤٠٠-٥٠٠ مصرف فى أنحاء العالم المختلفة (MEED, 18.7.1980) وفى السنتين الأخيرتين أعلنت بريطانيا وألمانيا وهولندا شطب ديونها على السودان، ومع ذلك أعلن وزير المالية هذا العام أمام مجلس الشعب أن إجمالى المديونية العامة (ديون الحكومة والديون التى تضمنها)، المتمتعة بفترة سماح أكثر من سنة واحدة، تبلغ ٣,٤٨٨ مليون دولار (الأيام، الخرطوم ١٩٨٠/١/٩) وفى إبريل من العام أعلن البنك الدولى أن إجمالى الأرصدة الرسمية السودانية قد انخفضت من ما يعادل قيمة استيرادات شهرين فى عام ١٩٧٤ إلى ما يعادل فقط قيمة استيرادات أيام معدودة وأن التزامات خدمة الديون بدأت فى الارتفاع، وأن المتأخرات المتراكمة للدفعيات الخارجية وصلت إلى ١,٢ مليون دولار فى سبتمبر عام ١٩٧٩.

أما المعلومات حول الأسعار فإنها تعانى من تشوش أكثر. فالوثائق الحكومية المختلفة تقدّر معدل التضخم فى السودان بحوالى ٢٥-٤٠٪ خلال ٧٩-١٩٨٠. أما البنك الدولى، الذى عبَّر عن ارتياحه لقبول السودان ببرنامج صندوق النقد الدولى للتقشف الاقتصادى وإجراء تخفيض آخر فى سعر صرف الجنيه السودانى، فقد قدَّر معدل التضخم فى تلك الفترة بحوالى ٢٠٪ فقط، وهناك تقديرات أخرى تراوحت بين ٨٠٪ إلى ٢٠٠٪ لنفس الفترة كما تقول (Afrique-Asia, No 197, 14.10.1979) ويبدو أن القصة التالية تمثل أجمل تلخيص لهذه الوضعية. تقول القصة أن بنك السودان أوقف إنتاج العملة المعدنية بسبب قطوعات الكهرباء، وأوقف استيرادها من بريطانيا بسبب عدم توفر العملات الصعبة. ونتيجة للنقص فى حجم العملة المعدنية المتداولة، أصبح الجنيه (يعادل رسمياً ١٠٠ قرش) يباع فى السوق الأسود بحوالى ٨٠ قرشاً. ونتيجة لذلك تزايدت معدلات التضخم، التى كانت تفوق الـ ٥٠٪ فى العام (MEED, 14-3-1980).

ومن جهة أخرى وصلت ظاهرة الهجرة الخارجية إلى درجة الخطر، ففى عام ١٩٧٦، وحده، فقد السودان نصف مجموع الأطباء العاملين فى البلاد، (حوالى ٩٢٠ طبيباً من مجموع ٢٠٧٥)، وربع مجموع المهندسين (٢٠٠ من ٨٠٠)، وأكثر من

خمس أساتذة الجامعة (١٢٥ من ٥٠٠) (جريدة الصحافة، الخرطوم، ١٩٧٩/١/١٥)
وفى الفترة ١٩٧٣-١٩٧٧، حسب دراسات المركز القومى للبحوث، فقدت مصلحة
النقل الميكانيكى ٣٥٪ من الفنيين العاملين معها، وفقدت مؤسسة الإنتاج
الزراعى ٤٦٧ من العاملين، وحرمت وزارة الإسكان من ثلث المهندسين العاملين
معها، وحرمت وزارة التشييد من ٢٧٥ من العمال المهرة و١٢٩ من الفنيين.
وتؤكد الدراسة أن الهجرة إلى الخارج شملت ٥٪ من مجموع القوى العاملة طوال
ثلاث سنوات متتالية، وأن ٩١٪ من المهاجرين كانت أعمارهم تتراوح بين ٢٠
إلى ٣٩ عاماً، و١٪ منهم كانت أعمارهم فوق الخمسين (هجرة السودانيين إلى
الخارج (محمد العوض جلال الدين، الخرطوم، دار الجامعة للنشر، ١٩٨٠). وفى
الفترة الأخيرة أعلن مدير مصلحة العمل أن الهجرة إلى الخارج قد شملت
حوالى ٤٠٪ من إجمالى القوى العاملة الحديثة (الأيام، الخرطوم، ١٩٨٠/٤/٤).
لذلك فإن جذور الأزمة، التى تحاول هذه الدراسة الكشف عنها، ليست مسألة
خيالية أو مجرد أزمة .. بل هى أزمة حقيقية ومخيفة.

(٢٨) خلال عمله الميدانى فى المناطق الريفية، فى السنوات ١٩٧٦-١٩٧٨، لاحظ
المؤلف أن الخدمات الصحية، حيثما توفرت فى تلك المناطق، كانت لا تقدم أى
خمات حقيقية. ففى كثير من الأحيان كان المرضى ملزمون بتوفير أسرتهم وإلا
اضطروا أن يفترشوا الأرض، وكانوا يجبرون على شراء الأدوية الأساسية من
الصيدليات الخاصة، أو حتى السوق الأسود، إذا كانت متوفرة. وفى أحيان
كثيرة نشاهد الناس يهرولون بين الصيدليات بحثاً عن جبس أو جلسرين أو
قطن طبى لمعالجة ابنهم الذى يعان من آلام جراحية أجريت له فى مستشفى
حكومى. ونفس المآسى نجدها فى مجال الخدمات التعليمية، فالعديد من
المدارس التى شيدها الأهالى بجهودهم الذاتية، فشلت الدولة فى إمدادها
بالمعلمين وحتى الكتب المدرسية والاحتياجات الأخرى. ونتيجة لذلك ظلت
المستويات الأكاديمية تتدهور بشكل خطير خلال السنوات الأخيرة. ففى
العاصمة، التى ظلت تتمتع باهتمام كبير من قبل الدولة مقارنة بمناطق
القطر الأخرى، كان متوسط عدد تلاميذ المدارس الابتدائية فى الفصل الواحد
يتراوح بين ٩٠ إلى ١٢٠ تلميذاً خلال عام ١٩٧٩/٧٨، وكان كل ٤ أو ٥ يشتركون
فى كتاب مدرسى واحد (الصحافة، الخرطوم، ١٩٧٩/١٠/٢٤). ولذلك لا نستغرب
أن حوالى ١٦,٤٪ من التلاميذ وحوالى ١٣,١٩٪ من التلميذات، فى هذه
المدارس، كانوا يستطيعون إكمال تعليمهم الابتدائى بنجاح. وإذل انتقلنا إلى

مجال الظروف المعيشية وشروط الخدمة، سنجد أن الوضع أكثر سوءاً من الخدمات التعليمية والصحية، فالحد الأدنى للأجور فى عام ١٩٧٥ كان حوالى ١٦ جنيهاً فى الشهر، أى أنه ارتفع بنسبة ٣٣.٥٪ من مستوى عام ١٩٧٠. وخلال نفس الفترة سجلت الإحصائيات الحكومية زيادات الأسعار التالية: السكن ٢٨٩٪، الملابس ٢١٩٪، السلع الاستهلاكية الأساسية ١٨٧٪ (الصحافة، ١٥/١١/١٩٧٩). أما الإنتاج الزراعى فقد تدهور بشكل خطير خلال السنوات السابقة. فقد انخفضت إنتاجية الفدان من القطن من ٤ قناطير عام ١٩٧٣/٧٢ إلى ١.٥ قنطار فقط عام ١٩٧٩ (الصحافة ١٩٧٩/١٢/٣٠). ومديرية كردفان التى كانت من أغنى المناطق فى السودان، أصبحت تنتج الآن أقل من نصف ما كانت تنتجه قبل ١٢ عاماً. وفى هذه السنة وقّع السودان اتفاقاً لشراء قمح بحوالى ١٠٠ مليون دولار خلال خمس سنوات. وهناك أيضاً تدهور واضح فى الخدمات الأخرى، فالمواصلات تعانى من مشاكل حادّة ومتزايدة، وكذلك الكهرباء والمواد البترولية وحتي المياه، ففى بعض المدن دخلت مياه الشرب فى عمليات السوق الأسود: (Africa Research Bulletin, 14-12-1978)

(٢٩) Dr. El Sammani A. Yacoub, 'The Role of Science and Technology in Development in the Sudan,' University of Juba, Sudan, 1977. (Mimeographed.)

(٣٠) H. A. El Tayeb, 'The Role of the Administrator in Developing Countries: The Sudanese Case,' Sudan Journal of Administration and Development, vol. 4 (1968), p. 77.

(٣١) ILO, Growth, Employment and Equity, p. 11.

(٣٢) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London: NLB, 1978), pp. 127-129.

(٣٣) Q. Hoare and G.N. Smith, Selections from the Prison Notebooks of Antonio Gramsci (New York: International Publishers, 1976), pp. 206-275.

هوامش الفصل الثانى

(١) B. G. Haycock, 'The Place of the Napatan-Meroitic Culture in the History of Sudan and Africa,' and P.L. Shinnie, 'The Culture of Medieval Nubia and its Impact on Africa,' in Sudan in Africa, Yusuf Fadl Hassan ed. (Khartoum: University Press,

1971).

(٢) M. Abd Al-Rahim, 'Arabism, Africanism, and Self-Identification in the Sudan,' in Sudan in Africa, ed. Y.F. Hassan, p. 229.

(٣) انظر أعمال فرح حسن آدم ومحمد هاشم عوض.

(٤) IMF and World Bank studies and reports, 1960-1978.

(٥). ILO, Growth, Employment and Equity, p. 9

(٦) بهذه المناسبة لابد من أن يشكر المؤلف عدداً كبيراً من الموظفين الذين قدموا له مساعدات جليلة مكنته من الوصول إلى وثائق ومعلومات قيمة، وذلك رغم ظروف الموقف العام وسط موظفي الحومة المشار إليه. وكان بوده أن يذكر أسماءهم فرداً فرداً، ولكن ذلك غير ممكن للأسباب المعروفة.

(٧) J. B Brien, 'How Traditional is 'Traditional' Agriculture?' Economic and Social Research Bulletin, no. 62 (October 1977).

(٨) فى الفترة اللاحقة لسنة ١٩٧٢ بذل السودان محاولات جادّة لإدخال الشركات العالمية ورأس المال الخاص الأجنبى فى نشاط القطاع الزراعى.

(٩) MacMichael, chapters four and five; Al-Rahim, Imperialism and Nationalism, chapter one.

(١٠) ماكمايكل، ١٠٢-١٠٣.

(١١) هولت، ١١٩.

(١٢) ماكمايكل، ٩٦-١٠٧.

(١٣) نفسه.

(١٤) Robert Collins, 'The Sudan Political Service: A Portrait of the Imperialists', African Affairs, vol. 71 (July 1972), p. 301.

(١٥) ماكمايكل، ٨٠.

(١٦) تاج الأنبياء الضوى: مدينة الأبيض، ماضيها وحاضرها. مجلة الدراسات السودانية، المجلد ٤ عدد (١) يونيو ١٩٧٣ صفحات ٤٤-٦٢.

(١٧) H.C. Jackson, Sudan Days Ways (London: MacMillan, 1954), pp. 81-83.

(١٨) Arther Gaitskell, Gezira: A Story of Development in the Sudan (London: Faber and Faber, 1959), p. 48.

(١٩) Abdel Wahab Abdel Rahim, 'An Economic History of the Sudan' (M.A. thesis, University of Manchester, 1963).

(٢٠) Mohamed Hashim Awad, 'Sudanese Agriculture,' Khartoum,1972. (Mimeographd).

(٢١) Perey F. Martin, The Sudan in Evolution (London: Constable and Co., 1921), p. 353.

(٢٢) Beshir, chapter two; Gaitskell, Gezira: A Story of Development, pp. 48-49.

(٢٣) محمد هاشم عوض: من مشاكل الريف السوداني. مجلة الدراسات السودانية، مجلد ٤ عدد ١ (١٩٧٣) ص١٤٨-١٦٤.

(٢٤) Adam, pp. 26/43.

(٢٥) Awad, 'Sudanese Agriculture,' p. 45.

(٢٦) Pierre Crabites, The Winning of the Sudan (London: Routledge and Sons, 1934), p. 245.

(٢٧) Quoted by J. Stone in 'Sudan Economic Development 1899-1913,' Sudan Economic Institute, Khartoum, 1955, pp. 13/14.

(٢٨) Gaitskell, op.cit., p. 65.

(٢٩) Ibid., p. 51.

(٣٠) Martin, pp. 338/39.

(٣١) Gaitskell, op.cit., p. 56.

(٣٢) Ibid., pp. 57.

(٣٣) Ibid., pp. 65-66.

(٣٤) B. Founou-Tchuigoua, 'De Facto Wage-Earners in the Gezira Scheme (Sudan),' Africa Development, vol. 3, no. 1 (1978), pp. 41/2.

(٣٥) Gaitskell, Gezira: A Story of development, p. 50.

(٣٦) M.M. Yassin and I.H. Abdel Galil, 'The Impact of Incorporation in the World Market and Consequent Effects of Change in the Gezira Region: Traditional Society in the Sudan,' Un-IDEP, Dakar, November 1973, p.3. (Mimeographed).

(٣٧) Ibid., p.4.

(٣٨) Ibid., p.6.

(٣٩) Founou-Techuigoua, p.29.

(٤٠) S.A. al Arifi, 'Landlordism among Small Farmers; The Case of the Gezira Tenant in the Sudan, Sudan Jouranl of Economic and Social Studies, vol. 1, No. 2 (summer, 1975), p. 10.

(٤١) A. Gaitskell, 'The Sudan Gezira Scheme, African Affairs, vol. 51 (October 1952), p. 306.

(٤٢) Quoted by Beshir, p. 110.

(٤٣) Quoted by J.S.R. Duncan, The Sudan (London: Blackwood and Sons, 1952), pp. 148-49.

(٤٤) Henderson, Sudan Republic, p.60.

(٤٥) Warburg, p.33.

(٤٦) Sir James Robertson, Transition in Africa (London: C. Hurst and Co., 1974), p.34.

(٤٧) S.A. Nugdalla, 'Elite Formation and Conflict in a Modernizing Society' (Ph.D. thesis, Manchester University, 1973), p.137.

(٤٨) وجود الارستقراطية الدينية كان بارزاً منذ الثلاثينات. انظر كتابات عرفات محمد عبد في مجلة الفجر، الخرطوم، المجلد الثالث، ١٩٣٥.

(٤٩) Warburg, p.32.

(٥٠) الرقم ٣٠ مليون هو حاصل جمع عدة أرقام تحصلنا عليها من مؤسسة الإصلاح الزراعي.

(٥١) Awad; 'Sudanese Agriculture', p. 15

(٥٢) مقابلات مع موظفي مؤسسة الإصلاح الزراعي ١٩٧٦-١٩٧٨.

(٥٣) تفاصيل العلاقة بين المزارع وصاحب المشروع سنناقشها في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٥٤) فرضت رسوم مياه على كل المحاصيل ما عدا القطن.

(٥٥) Robertson, op.cit., p. 33.

(٥٦) هذه الأرقام تحصلنا عليها من مصدرين هما:-

D.J. Shaw, 'The Development and Contribution of Irrigated Agriculture in the Sudan,' in Agricultural Development in the Sudan, ed. D.J. Shaw, vol. 2, p.177; Sudan, Sudan Almanac 1967 9Khartoum: Government Press, 1967), p.71.

(٥٧) Gaitskell, Gezira: A Story of Development, pp.99 & 190.

(٥٨) Sudan Ministry of Agriculture, Working Party Report on Mechanized Agriculture (Khartoum, 1954), p.1.

(٥٩) نفسه.

(٦٠) نفسه، ١٨.

(٦١) وزارة الزراعة، تقارير مؤسسة الزراعة الآلية - الخرطوم ١٩٧٥.

(٦٢) تفاصيل مناقشة التوسع فى الزراعة الآلية فى الفصل الخامس من هذا الكتاب.

هوامش الفصل الثالث

(١) A.A. Abdel Wahab, "Development Planning in the Sudan" in An Introduction to the Sudan Economy, ed. Ali Mohamed El Hassan (Khartoum: Khartoum University Press, 1976), p.217.

(٢) نفسه، ٢١٩.

(٣) نفسه، ٢١٩-٢٢٠.

(٤) على العموم، يمكن متابعة التغيير الكمى فى نمط التنمية. ففى الخطة الأخيرة للحكومة الكولونيالية كان نصيب المشاريع الزراعية حوالى ٨,١٦٪ من إجمالى الإنفاق العام، ومشاريع البنيات الأساسية ٢,٤٠٪، مقارنة بـ ٢,٥٦٪ و١٠٪ على التوالى خلال السنوات الخمس الأولى التى أعقبت إعلان الاستقلال. وفى الفصل الرابع نناقش هذا التغيير وأسبابه.

(٥) وزارة المالية ولاقتصاد، السودان: الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦١-١٩٦٢ : ١٩٧٠/١٩٧١) الخرطوم ١٩٦٢.

(٦) A.A. Abdel Wahab, p. 223.

(٧) المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٨) وزارة التخطيط: الخطة الخمسية للتخطيط الاقتصادى والتطور لاجتماعى ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤، الخرطوم ١٩٧٠.

(٩) A.A. Abdel Wahab, p.226.

(١٠) وزارة التخطيط الوطنى: الخطة السداسية.

(١١) Sudanow, January 1980, pp. 17-18.

(١٢) MEED, 8 January 1982, pp. 29-30.

(١٣) The Economist, 20 February 1982.

(١٤) سيد نميرى: التخطيط الاقتصادى فى السودان، جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٧٨، ص١٧٨-١٩١.

(١٥) S.M. Suliman, 'An Analytical Evaluation of the Sudan Ten Year Plan, p. 194.

(١٦) فى هذه المناقشة استفدنا من المؤلفات التالية:-

مهدى عامل، مقدمة لدراسة آثار الفكر الاشتراكى فى حركة التحرر الوطنى، بيروت، دار الفارابى، ١٩٨٠.

حيدر إبراهيم على، ملاحظات حول التكوين الفكرى للبرجوازية السودانية، بغداد، افاق عربية، ١٠، يوليو ١٩٧٨.

Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism, (London: new Left Books, 1978).

(١٧) Philip Corrigan, Harvie Ramsay, and Derek Sayer, 'The State as a Relation of Production', in Capitalism, State Formation and Marxist Theory, ed. p. Corrigan et al., p. 10.

(١٨) Corrigan, ed. Socialist Construction, p. 9.

(١٩) نفسه، ١٠.

(٢٠) انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب، الفقرة ٧.

(٢١) انظر الفصل الخامس، الفقرات ٢و٣.

(٢٢) انظر كتابات عرفات محمد عبد الله فى مجلة الفجر، الخرطوم، المجلد الثالث، ١٩٣٥.

(٢٣) Hassan A. Ahmed, 'The Turkish Taxation System and its Impact on Agriculture in the Sudan', Middle Eastern Studies Volume 16, Number 1 (January 1980).

(٢٤) Abdel Ghaffar M. Ahmed, 'Tribal Elite: A Base for Socia Stratification in Modern Sudan', Sudan Journal of Economic and Social Studies, Volume 1, Number 2 (Summer 1977), p. 27

(٢٥) نفسه.

(٢٦) R.S. O'Fahey and J.L. Spaulding, Kingdoms of the Sudan (London: Methuen and Co., 1974), Chapters four, Five and Six.

(٢٧) المساندة الأساسية للمهدية جاءت فى الفلاحين والرعاة. راجع لمزيد من التفاصيل عن المهدية، محمد سعيد القدال، رسالة جامعية، شعبة التاريخ.

(٢٨) راجع القدال، رسالة الدكتوراه، ص٢٦.

(٢٩) Abdel Ghaffar, op. cit., p. 27.

(٣٠) جعفر محمد على بخيت، الإدارة البريطانية والحركة الوطنية فى السودان ١٩١٩-١٩٣٩، بيروت، دار الثقافة، ١٢١-١٢٦.

(٣١) Reginald Davies, The Camel's Back: Service in the Rural Sudan (London: Bulter and Tanner, 1957), p. 63.

(٣٢) القدال، الفصل الثانى.

(٣٣) انظر خطاب الحاكم العام، ستوك، إلى ونجت بتاريخ ١٩١٩/٢/٢٣ فى مدثر عبد الرحيم، ص ٦٠.

(٣٤) مدثر عبد الرحيم، ٤٩-٥٠.

(٣٥) M.O. Beshir, pp. 47, 60. Also M. Abdel Rahim, pp. 91, 100-101.

(٣٦) مثلاً، قانون سلطات شيوخ القبائل البدوية لسنة ١٩٢٢، فى مدثر عبد الرحيم، ٦٦-٦٧.

(٣٧) Awad, 'Sudanese Agriculture', p. 15.

(٣٨) See Directory of the Republic of the Sudan 1961-62 (London: Diplomatic Press and Publishing, 1962), pp. 197-208.

(٣٩) Henderson, Sudan Republic, p. 162.

(٤٠) المصدر السابق، ص١٦٣.

(٤١) Sudan. The Sudan: A Record of Progress: 1898-1947 (Khartoum, 1947), p. 15.

(٤٢) M. Abdel-Rahim, pp. 69-70.

(٤٣) انظر الفصل الخامس، الفقرة ٧.

(٤٤) K.M. Barbour, The Repubic of the Sudan (London: University of London Press, 1961), p. 271.

(٤٥) J. Currie, 'The Educational Experiment in Anglo-Egyptian Sudan, 1900-1933: Part One', Journal of the African Society, Volume 34, Number 133 (October 1934), p. 367.

(٤٦) Lord Lloyd, Egypt Since Cromer, Volume 1, p. 323, cited in J. Currie, 'The Educational Experiment in the Anglo-Egyptian Sudan, 1900-1933: Part Two', Journal of the African Society, Volume 34, Number 137 (October 1935), p. 41.

(٤٧) M. Abdel-Rahim, Imperialism and Nationalism, p. 64.

(٤٨) J.S.R. Duncan, The Sudan (London: Blackwood and Sons, 1952), pp. 110-111.

(٤٩) Edward Atiyah, An Arab Tells His Story (London, 1946), p. 138, cited in M. Abdel-Rahim, Imperialism and Nationalism, p. 110.

(٥٠) حسن بخيلة، ملامح من المجتمع السودانى، بيروت، دار الحياة، ١٩٦٤، ٧٦-٧٨.

(٥١) M.O. Beshir, pp. 81-90.

(٥٢) Sudan. Civil Secretary, Governor of Barbar Province, Annual Conference of 1920, 19 L.F.I., Volume 1, Archives, Khartoum.

(٥٣) M. Abdel-Rahim, p. 107.

(٥٤) M. Abdel-Rahim, Imperialism and Nationalism, pp. 109-110.

(٥٥) M. Abdel-rahim, pp. 117-134.

(٥٦) Sudan. Monthly Record, May 1938, Archives Khartoum.

(٥٧) M. Abdel-Rahim, pp. 122-123.

(٥٨) M. Abdel-Rahim, p. 123.

(٥٩) Sudan. Sudan Monthly Intelligence, Appendix B, Number 43, August 1937, Archives, Khartoum.

(٦٠) M. Abdel-Rahim, p. 123.

(٦١) Abdel Ghaffar, p. 28.

(٦٢) نفسه.

(٦٣) مؤتمر الخريجين، مذكرة للحاكم، ١٩٤٢/٤/٣، الخرطوم.

(٦٤) حيدر إبراهيم على، ملاحظات حول التكوين الفكرى للبرجوازية السودانية، آفاق عربية، بغداد، ١٠، يوليو ١٩٧٨.

(٦٥) على عبد الرحمن، الديمقراطية والاشتراكية فى السودان، بيروت، المكتبة المصرية، ١٩٧٠- أحمد خير، كفاح جيل، الخرطوم، الدار السودانية، ١٩٧٠.

(٦٦) ــــ انظر أيضاً: محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخى وآفاق المستقبل، بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٠، ٢٠٦-٢٣٠٧.

(٦٧) نفسه.

(٦٨) انظر الفصل الخامس.

(٦٩) انظر أعمال أحمد خير ومحمد أحمد محجوب.

(٧٠) M. Abdel-Rahim, pp. 127-128.

(٧١) S.A. Nugdalla, p. 284.

(٧٢) راجع الفصل الخامس، القسمين ٢ و٣.

(٧٣) For the Full text of the government's response, see K.D. Henderson, The Making of Modern Sudan (London: Faber and Faber, 1952), pp. 542-543.

(٧٤) Woodward, pp. 45-49.

(٧٥) انظر الفصل الخامس، الفقرة ٧.

(٧٦) انظر الفصل الخامس، الفقرة ٦.

(٧٧) هذه الأفكار تعبّر عنها كتابات مدثر عبد الرحيم، يشتولد، بشير، دنكان، هندرسون، هولت، ماكمايكل، محجوب، واربيرج، وبيتر ودوورد.

(٧٨) محمد أحمد محجوب، مثلاً، يمثل نموذجاً لهؤلاء السياسيين.

(٧٩) Woodward, pp. 157/158. Also Warburg, pp. 53/66.

(٨٠) Woodward, pp. 40, 130 133. See also Sudan, Ministry of Culture and National Guidance, White Paper on the Umma Party, Khartoum, 1970.

(٨١) R. First, p. 267.

(٨٢) F.B. Mahmoud, Chapter 8.

(٨٣) Ibid., p. 292.

(٨٤) Henderson, The Sudan, p. 88.

(٨٥) National Bank of Egypt, Board of Directors, 55th Annual General Meeting (Cairo, 23 March 1955).

(٨٦) United Nations, Security Council, Official Records: 2nd Year, Number 59 (Lake Success, 1947).

(٨٧) The Financial Times (London), 25 January 1952.

(٨٨) The Royal Institute of International Affairs, Political and Strategic Interests of the United Kingdom, (London: Oxford University Press, 1940), pp. 118-119.

(٨٩) نتيجة لمخاوفها من اقتراب القوى المنافسة من الامبراطورية البريطانية، قامت بريطانيا بمعارضة تشييد قناة السويس. وعند افتتاح القناة كانت أسهم الشركة موزعة بين رزس المال الفرنسى وحاكم مصر، الخديوى إسماعيل. ونتيجة لسوء الإدارة ولتفادى خطر الإفلاس، أجبرت مصر على بيع أسهمها لبريطانيا. انظر قناة السويس: الماضى والحاضر والمستقبل، لندن، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٣٩. A.T. Willson

(٩٠) M. Abdel-Rahim, pp. 18-28.

(٩١) New York Herald Tribune, 4 January 1954.

(٩٢) United States. Department of State, Bulletin, 22 October 1951, cited in Gail E. Meyer, Egypt and the United States: The Formative Years (New Jersey: Associated University Presses, 1980), p. 647.

(٩٣) Dean Acheson, Present at the Creation (Neew York; W.W. Norton and Co. 1969), p. 72.

(٩٤) الوجود العسكرى البريطانى فى قناة السويس كان كبيراً .. حوالى ٣٠٠,٠٠٠ جندى، ٥٠,٠٠٠ ذخيرة، انظر مذكرات عبد اللطيف البغدادى، القاهرة - المكب المصرى الحديث، ١٩٧٧.

(٩٥) New York Times, 13 february 1953.

(٩٦) الدور الذى قام به رئيس جمهورية مصر وثقة السكرتير العام للحزب الوطنى الاتحادى، خضر حمد، فى كتابه: الحركة الوطنية السودانية .. الاستقلال وما بعده، الشارقة - مطبعة صوت الخليج، ١٩٨٠.

(٩٧) Anthony Nutting, Nasser (London: Constable and Co., 1972), p. 110.

(٩٨) لمزيد من المناقشة الفصل الخامس، فقرات ١ ، ٢.

(٩٩) M. Abdel-Rahim, p. 223.

(١٠٠) Holt, p. 163.

(١٠١) Nutting, p. 114.

هوامش الفصل الرابع

---

(١) السودان، وقائع جلسات البرلمان، العدد الأول، الدورة الأولى، ١٠/٣/١٩٥٤، الخرطوم.

(٢) وزارة المالية والاقتصاد، سكرتارية التخطيط الاقتصادى، الخطة العشرية ٦١/١٩٦٢ - ٧٠/١٩٧١ الخرطوم، ١٩٦ ص٨٤.

(٣) هذه الأرقام أعدت من الوثائق التالية: إحصائيات المؤسسة العامة للإنتاج الزراعى، هيئة الإصلاح الزراعى، نشرات مشروع الجزيرة ووزارة الرى، خلال عام ٦٠/١٩٦١.

(٤) Sudan Treaty Series, Number 17 (Archives, Khartoum), 'Nile Water Agreement',

1929, clauses 3, 4 (2).

(٥) Sudan. Report of the Sudan Electoral Commission: December, 1953, Khartoum (London: HMSO, 1954).

(٦) Bechtold, p. 78.

(٧) M.H. Awad, 'Sudanese Agriculture', p. 17.

(٨) هذه المسألة سنناقشها بتفصيل أكثر فى الفقرة ٣ من هذا الفصل.

(٩) محمد أبو القاسم حاج حمد، مصدر سابق، ص٣٠٧.

(١٠) The Economist, 3 march 1956, p. 555.

(١١) لمزيد من لتفاصيل حول انتفاضة جودة انظر الفقرة الخامسة من هذا الفصل.

(١٢) راجع النقاش فى الفصل الثانى الفقرة٤.

(١٣) مشروع الجزيرة، مكتب الإعلام والنشر: مشروع الجزيرة الماضى والحاضر، بركات ١٩٧٢، ص٧-٨.

(١٤) أرقام هذا الجدول أعدت من الوثائق الحكومية التالية: تقويم السودان ١٩٦٧. مكتب الإعلام المركزى، ص٧٠-٧١، وثائق وزارات الزراعة والرى.

(١٥) F.H. Adam, Economic Appraisal ..., p. 3.

(١٦) Abd El Rahman El Hadari. 'The Economics of Agricultural Production in the Private Pump Schemes: Part 1' Research of the Department of Rural Economy, University of Khartoum, Number 13 (1968).

(١٧) انظر الفقرة ٦ من هذا الفصل.

(١٨) Awad, 'Sudanese Agriculture,' p. 14.

(١٩) جعفر بخيت، الإدارة البريطانية .. مصدر سابق، ص ١٢٣-١٢٦.

(٢٠) السوادن، وقائع جلسات البرلمان، دورة ٩٢٧.

(٢١) مصلحة الاقتصاد والتجارة، التقرير السنوى، ٥٤-١٩٥٧ (الخرطوم) ص٧٢-٧٦.

(٢٢) انظر مثلاً التنمية الزراعية فى السودان، أوراق قدمت فى المؤتمر السنوى الثالث عشر للجمعية الفلسفية السودانية بالتعاون مع الجمعية الزراعية السودانية، الخرطوم، ١٩٦٦.

(٢٣) Awad, 'Sudanese Agriculture, pp. 15-16.

(٢٤) Ibid., p. 16.

(٢٥) Ibid., p. 15.

(٢٦) فرح حسن أدم، أساليب الإنتاج الزراعى، ٤٠.

(٢٧) بـم. حامد، قضايا الإصلاح الزراعى، الفجر الجديد، العدد٩، يونيو ١٩٦٥، ٣٢-٣٤.

(٢٨) نفسه، ٣٧.

(٢٩) El Hadari, pp. 17-21.

(٣٠) ب.م. حامد، مصدر سابق، ص٣٥-٣٧.

(٣١) Awad, 'Sudanese Agriculture,' p. 6.

(٣٢) K.M. Barbour, The Republic of the Sudan, pp. 269-270.

(٣٣) K.M. Barbour, 'Irrigation in the Sudan: Its Growth, Ditribution and Potential Extension', Transactions and Papers of the Institute of British Geographers, Number 26 (1959), pp. 253-254.

(٣٤) Warburg, p. 166.

(٣٥) الجبهة المعارضة للاستعمار تكونت فى ١٩٥٣، انظر بشير.

(٣٦) بشير، ص١٩٨.

(٣٧) Mahgoub, op. cit., p. 43.

(٣٨) المصدر السابق، ص٤٤.

(٣٩) Fawzi, op. cit., p. 23.

(٤٠) محمد أبو القاسم حاج حمد، ص٣١٥.

(٤١) نفسه.

(٤٢) الصراحة، ١٩٥٢/٥/٢٠.

(٤٣) الصراحة، ١٩٥٢/١٠/٧.

(٤٤) الصراحة، ١٩٥٢/٨/١٦.

(٤٥) محمد أبو القاسم حاج حمد، ٣١٧.

(٤٦) مقابلات مع الرئيس السابق لاتحاد مزارعى الجزيرة - فبراير ١٩٧٨.

(٤٧) محمد أبو القاسم حاج حمد، ص٣١٥-٣١٦.

(٤٨) نفسه، ٣١٤.

(٤٩) A.A. Beshai, Export Performance and Economic Development in Sudan 1900-1967 (London: Ithaca Press, 1976), pp. 55-58.

(٥٠) الصراحة، ١٩٥٣/٨/٤.

(٥١) الصراحة، ١٩٥٣/٧/٣٠، ١٩٥٣/٨/٩.

(٥٢) الصراحة، ١٩٥٣/٨/١٧.

(٥٣) الصراحة، ١٩٥٣/٧/٧.
(٥٤) الصراحة، ١٩٥٣/٨/٢٥.
(٥٥) الصراحة، ١٠/٧/و ١٩٥٤/٨/٢٨.
(٥٦) الصراحة، ١٩٥٣/١١/١٠.
(٥٧) الرأى العام، ٢٢/٣، ١٩٥٤/٧/٢٧.
(٥٩) محمد أبو القاسم حاج حمد.
(٦٠) الشيخ جابر عثمان، نائب رئيس اتحاد مزارعى الجزيرة، خطاب إلى نواب منطقة الجزيرة فى البرلمان، ١٩٥٤، وثائق الاتحاد.
(٦١) الصراحة، ١٩٥٣/٣/٢٣.
(٦٢) مذكرة اتحاد مزارعى الجزيرة إلى رئيس الوزراء وزعيمى الأغلبية والمعارضة، ١٩٥٥/٥/٢٣.
(٦٣) السودان، وقائع جلسات البرلمان، الدورة الثالثة، ٩، ١٩٥٥.
(٦٤) انظر مناقشاتنا حول البيروقراطية فى الفصل الخامس، الفقرة الخامسة.
(٦٥) خضر حمد، ١٨٦.
(٦٦) الصراحة، ١٩٥٣/٧/١٤.
(٦٧) Barbour, 'Irrigation ...' p. 245.
(٦٨) خضر حمد، ١٩١.
(٦٩) Mahmoud Hussein, Class Conflict in Egypt 1945-1970 (New York: Monthly Review Press. 1973), p. 125.
(٧٠) خضر حمد، ٢٠٣.
(٧١) نفسه، ٢١٥.
(٧٢) نفسه، ٢٢٤-٢٢٦.
(٧٣) نفسه، ٢٢٧.
(٧٤) انظر مناقشتنا فى الفصل الثالث، الفقرة ٦.
(٧٥) محمد أبو القاسم حاج حمد، ٢٣٠.
(٧٦) Sudan. Report of the Sudan Electoral Commission: December, 1953, p. 7.
(٧٧) S.A. Nugdalla, p. 4.
(٧٨) M.O. Beshir, p. 4.
(٧٩) Oliver Albino, The Sudan: A Southern Viewpoint (London: Oxford University Press, 1970), pp. 30-34.

(٨٠) Woodward, p. 139.

(٨١) السودان، وقائع جلسات البرلمان، الدورة الثالثة، ٧، ١٩٥٥، مذكرة وكيل وزارة الري.

(٨٢) Mahgoub, op. cit, p. 53.

(٨٣) الصراحة، ١٩٥٥/٣/٢٧.

(٨٤) الصراحة، ١٩٥٢/١١/٧.

(٨٥) محمد حاج حمد، ٣٢٠.

(٨٦) خضر حمد، ٢٢٥.

(٨٧) انظر الفصل الرابع، الفقرة ٤.

(٨٨) الصراحة، ١٩٥٧/١١/١٠.

(٨٩) الصراحة، ١٩٥٧/٦/١.

(٩٠) Bechtold, op. cit., p. 76.

(٩١) محمد حاج حمد، ٣٢٠، ٣٥٩-٣٦٠.

(٩٢) M.O. Beshir, p. 203.

(٩٣) Bechtold, p. 188.

(٩٤) M. Abdel-Rahim, Changing Patterns of Civilain-Military Relations in the Sudan, Research Report Number 46 of the Scandinavian of African Studies (Upsala, 1978), p. 14.

(٩٥) مذكرة اتحاد مزارعي النيل الأبيض لرئيس الوزراء، ١٩٥٥، وثائق الاتحاد.

(٩٦) الصحافة، ذكرى حوادث جودة، ١٩٧٠/٣/٢٤.

(٩٧) الصراحة، ١٩٥٦/٢/١٩.

(٩٨) نفسه.

(٩٩) السودان الجديد، ١٩٥٦/٢/٢٠.

(١٠٠) السودان الجديد، ١٩٥٦/٢/١٩.

(١٠١) مقابلات مع شهود عيان لحوادث جودة، ٧٦-١٩٧٨.

(١٠٢) الصراحة، ١٩٥٦/٢/١٩.

(١٠٣) السودان الجديد، ٢٢و١٩٥٦/٢/٢٩، الصراحة، ١٩٥٦/٢/١٦.

(١٠٤) السودان الجديد، ١٩٥٦/٢/٢٠.

(١٠٥) الرأي العام، ١٩٥٦/٣/١، الصراحة، ١٩٥٦/٣/٦.

(١٠٦) الرأي العام، ١٩٥٦/٢/٢٥.

(١٠٧) الصراحة، ذكرى حواد ث جودة، ١٩٧٠/٣/٢٤.

(١٠٨) Directory of the Republic of the Sudan, 1959.

(١٠٩) الصراحة، ١٩٥٦/٢/٢١.

(١١٠) السودان الجديد، ١٩٥٦/٢/٢٦.

(١١١) محمد حاج حمد، ص٣٥٩-٣٦٠.

(١١٢) Beshier, op. cit., p. 203.

(١١٣) خضر حمد، مصدر سابق، ص٢٦٠-٢٦١.

(١١٤) Bechtold, p. 80.

(١١٥) Woodward, p. 169.

(١١٦) Bechtold, p. 180.

(١١٧) Holt, p. 168.

(١١٨) البرلمان السوداني،قائمة أسماء السادة أعضاء الجمعية التأسيسية ٥٤-١٩٥٧.

(١١٩) وزارة المالية والاقتصاد، الخطة العشرية، ص١٣.

(١٢٠) F.B. Mahmoud, op. cit., p. 45.

(١٢١) وزارة المالية، حسابات الدخل القومي والإحصائيات المساندة (الخرطوم ١٩٦٧).

(١٢٢) G.M. Hamid, 'The Utilization of Public Fuds Mainly Originating from the Agricultural Sector and its Impact on the Economic Dvelopment of the Sudan 1955/56 - 69/70' (ph.D. thesis, Univerity of Leeds, 1977), p. 152.

(١٢٣) Sudan, Ministry of Finance, 'National Income Accounts of 1962-63,' (Khartoum), p. 53.

(١٢٤) N. Mubarak, 'Some Aspects of Balanced Economic Development: The Case of Sudan' (Ph. D. thesis, McGill University, 1962), p. 312.

(١٢٥) Musa Abdel Karim, 'The Role of the Agricultural Bank and Private Financiers in Agricultural Development,' in Agricultural Development in the Sudan, ed. D.J. Shaw, p. D-45.

(١٢٦) Henderson, Sudan Republic, p. 115.

(١٢٧) F.B. Mahmoud, Chapter Five.

Sudan, Ministry of Finance and Economics, Economic Survey, 1956-1961, p. 97.(١٢٨)

Sudan Ministry of Finance, 'National Income Accounts of the Sudan 1962-63'(١٢٩) (Khartoum, 1964), p. 73.

Bank of Sudan, Annual Report 1967 (Khartoum, 1967). (١٣٠)

Sudan, Ministry of Economics and Finance, 'Budget Speech' (Khartoum, 1965), (١٣١) p. 21.

G.M. Hamid, p. 122. (١٣٢)

Alain de Janvry, The Agrarian Question and Reformism in Latin America (١٣٣) (Baltimore: Johns Hopkins University Pres, 1981), p. 37.

Sudan, Ministry of Finance and Economics, The Ten Year Plan, p. 19. (١٣٤)

Sudan, Ministry of Finance, 'The National Income of the Sudan 1956-57' (١٣٥) 9Khartoum, 1959), p. 64.

M.A. Karim, p. D-48. (١٣٦)

F.B. Mahmoud, p. 104. (١٣٧)

M.A. Ali, Governoment Expenditure and Economic Development: A Case Study (١٣٨) of the Sudan (Khartoum: Khartoum University Press, 1974), p. 34.

Sudan, Ministry of Finance, 'National Income Accounts-Household Budget (١٣٩) Expenditure' (Khartoum, 1967).

A.A. Ali, 'Incidence of Indirect Taxation in the Sudan: A General Equilibrium (١٤٠) Approach,)unpublished manuscript, 1976), citd in H.M. Mirghani, 'Some Aspects of Government Policies Towards Income Distribution in the Sudan, 'Economic and Social Research Bulletin, No. 43 (October 1976), p. 10.

H. M. Mirghani, pp. 4-5. (١٤١)

Ibid., p. 9. (١٤٢)

Ruth First., p. 250. (١٤٣)

هوامش الفصل الخامس

H. Alavi, 'The State in Post-Colonial Societies: Pakistan and Bangladesh', in (١) Politics and State in the Third World, ed. H. Goulbourne (London: The Macmillan

Press, 1979), pp. 40-43.

(٢) M. Abdel Rahim, Changing Patterns, pp. 14-15.

(٣) نفسه.

(٤) J. Coleman and B. Brice, Jr., 'The Military in Sub-Saharan Africa', in The Role of the Military in Underdeveloped Countries, ed. J.J. Johnson (New Jersey: Princeton University Press, 1962), p. 366, cited in M. Abdel Rahim, Changing Patterns, p. 18.

(٥) M. H Awad, 'Adapting the Civil Servant to Meet New Challenges', in Proceesings of the Seventh Conference, Institute of Public Administation, Khartoum (February 1966), p. 4, cited in H.A. El Tayeb, 'The Role of the Administrator in Developing Countries: the Sudanese Case', Sudan Journal of Administration and Development, Volume IV, 1968, p. 67.

(٦) United Nations. African Training and Research Centre in Administration for Development-CAFRAD. 'Administrative Reform and Development Planning in the Sudan', Tangier, 1976, (mimeo-graphed), pp. 14-15.

(٧) منصور خالد، حوار مع الصفوة، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٧٤، ٣٧-٣٩.

(٨) السودان / تقرير لجنة تنظيم الخدمة المدنية / المجلد الأول، الخرطوم ١٩٦٩.

(٩) نفسه، ١٤٠-١٥٠.

(١٠) نفسه، ٥١.

(١١) خضر حمد، ٢٦٣-٢٧٤.

(١٢) M.A. Karim, p. D-45.

(١٣) Omer M. Osman, 'Some Economic Aspects of Private Pump Schemes', Sudan Notes and Records, Vol. XXXiX (1958), p. 47.

(١٤) Ahmed Humeida Ahmed, 'Lender Behaviour and the Recent Performance of Rural Financial Markets in the Sudan' (Ph.D. Thesis, Ohio State University, 1980), p. 99.

(١٥) Omer M. Osman, p. 46.

(١٦) انظر الفقرة ٣ من هذا الفصل.

(١٧) D.J. Shaw, 'The Effects of Moneylending (Sheil) on agricultural Development in

the Sudan', in Agricultural Development in the Sudan, ed. D.J. Shaw, volume IV, p. 56.

(١٨) A.M. El Hadari, 'Financing Small Farmers in (In) the Sudan,' Lusaka, 1974 (mimeo.) pp. 2-3.

(١٩) هذه البنوك الثمانية هي:-

١- بنك باركليز دي.سي.أو.، بريطاني، تأسس ١٩١٣.

٢- البنك الأهلي المصري، مصري، ١٩١٠.

٣- البنك العثماني، بريطاني، ١٩٤٩.

٤- البنك التجاري الأثيوبي، أثيوبي، ١٩٥٦.

٥- البنك العربي، أردني، ١٩٥٦.

٦- بنك مصر، مصري، ١٩٥٣.

٧- بنك الكريدي ليونيه، فرنسي، ١٩٥٣، وفي ١٩٦٤ أصبح يسمى بنك النيلين بعد دخول شركاء سودانيين في رأسماله.

(٢٠) Ali Abdel Gadir Ali, 'Money, Banking and Foreign Trade in Sudan', in An Introduction to the Sudan Economy, ed. Ali M. ed. Ali M. El Hassan (Khartoum: Khartoum University Press, 1976), p. 147.

(٢١) السودان، بنك السودان، تأميم المصارف في السودان، الخرطوم، ١٩٧٠.

(٢٢) نفسه، ١٨.

(٢٣) نفسه، ١٥.

(٢٤) نفسه، ٢٠.

(٢٥) Ali Abdalla Ali, 'Sudanese Financial Institutions and their Functioning', in Growth 'Employment and Equity, ed. Ali M. El Hassan (Khartoum: Khartoum University Press, 1977), p. 6.

(٢٦) Ibid., p. 7.

(٢٧) Sudan. Ministry of Finance and Economics, Economic Survey 1966, Khartoum (1967), p. 103.

(٢٨) Henderson, Sudan Republic, pp. 116-117.

(٢٩) Tariq Y. Ismael, 'The United Arab Republic and the Sudan', The Middle East Journal, Volume 23, Number 1 (1969), p. 20.

(٣٠) Ali Abdalla Ali, pp. 18-19.

(٣١) Ahmed Humeida Ahmed, p. 76.

(٣٢) Yusuf Fadl Hassan, 'The Sudanese Revolution of October 1964', The Journal of Modern African Studies, Volume 5, Number 4 (1967), p. 492.

(٣٣) السودان، وقائع جلسات البرلمان، الدورة الثالثة، ٢١٤٦، ١٩٥٧.

(٣٤) N. Mubarak, p. 310.

(٣٥) Henderson, Sudan Republic, p. 115.

(٣٦) Beshai, p. 278.

(٣٧) Bechtold, p. 189.

(٣٨) المصدر السابق ١٩١ و١٩٥ بالرضافة: محمد حاج حمد، ص٣٦٥.

(٣٩) Bechtold, pp. 190-191.

(٤٠) P.M. Holt, p. 169.

(٤١) T.Y. Ismael, pp. 22-23.

(٤٢) Mahgoub, p. 80.

(٤٣) محمد حاج حمد، ص٣٨٢.

(٤٤) Mahgoub, pp. 86-99.

(٤٥) T.Y. Ismael, p. 21.

(٤٦) New York Times, April 2, 1957, cited in T.Y. Ismael, p. 21.

(٤٧) Peter Kilner, 'A Year of Army Rule in the Sudan', The World Today, Volume 15, Number 11 (1959), p. 438.

(٤٨) Ibid., p. 437.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) Bechtold, p. 197.

(٥١) Kilner, pp. 437-438.

(٥٢) خضر حمد، ص١٧٨، ١٨٨، ٢٢٤.

(٥٣) Y.F. Hassan, p. 493.

(٥٤) Kilner, p. 432.

(٥٥) Y. F. Hassan, p. 492.

(٥٦) Bechtold, p. 113.

(٥٧) الرأى العام، ١٩٥٨/١٠/٢٣.

(٥٨) محمد سليمان، اليسار السودانى فى عشرة أعوام ١٩٥٤-١٩٦٣، ودمدنى مكتبة الفجر، ١٩٧١.

(٥٩) الرأى العام، ١٩٥٨/١١/٤.

(٦٠) M.O. Beshir, p. 206.

(٦١) Mahgoub, p. 180.

(٦٢) M. Abdel Rahim. Changing Patterns, p. 6.

(٦٣) Ruth First, p. 144.

(٦٤) السودان، وزارة العدل، مكتب النائب العام، التحقيق فى الأسباب التى أدت إلى انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨، الخرطوم، ١٩٦٥.

(٦٥) Ruth First, p. 223.

(٦٦) M.O. Beshir, p. 208.

(٦٧) أذيعت رسائل السيدين فى صباح نفس يوم الانقلاب. ونشرت رسالة السيد عبد الرحمن فى جريدة النيل بتازيخ٢١/١١ ورسالة السيد على فى جريدة صوت السودان بتاريخ ١٩٥٨/١١/٢٠.

(٦٨) Bechtold, p. 203.

(٦٩) Ruth First, p. 232.

(٧٠) Henderson, Sudan Republic, p. 132.

(٧١) الأيام، ١٩٥٨/١١/٢٨.

(٧٢) M.O. Beshier, p. 208.

(٧٣) هذه التوترات السياسية ولاقتصادية كانت تمثل، بشكل كبير، تجليّات أزمة التراكم الغير متمفصل المزمنة للرأسمالية المحيطية، التى تتميز بضعف رمكانيات التمويل ومحدودية حجم السوق وعجز ميزان المدفوعات. ولمزيد من المناقشة حول الإطار النظرى للتراكم والاقتصاديات الغير متمفصلة انظر: de Janvry and C. Ake.

(٧٤) منذ الأيام الأولى للانقلاب العسكرى، قامت السلطات العسكرية بتقديم قيادات النقابات وزعماء الجبهة المعادية للاستعمار والحزب الشيوعى للمحاكم العسكرية التى حكمت عليهم بالسجن لفترات مختلفة(بشير، ٢٢١، ٢١٢). أما زعماء الأحزاب التقليدية، كما يقول مدثر عبد الرحيم، فإنهم (.. لم يعلنوا أى معارضة فعلية، بل أن السيدين باركا السلطة الجديدة على أساس أن

العسكريين لن يبقوا فى السلطة أكثر من الوقت الضرورى لاستعادة الاستقرار فى البلاد ..) انظر مدثر عبد الرحيم: Changing Patterns, p. 18.

(٧٥) Robin Luckham, 'Militarism: Force, Class and International Conflict', IDS Bulletin, vol. 9, No. 1 (Jily 1977), p. 21.

(٧٦) نفسه: ٢٦.

(٧٧) نفسه، ٢٦-٢٧.

(٧٨) إن الاعتراف بالعلاقات الطبقية المتعددة للعسكريين لا يؤكد حقيقة موضوعية فقط، بل يمثل، أيضاً، أداة للتحليل أكثر دقة من المنهج الذى يركز على الخلافات بين صغار وكبار الضباط. وكتابات رث فيرست خير مثال لهذا المنهج، إذ أنها تجسد كل عيوبه واستنتاجاته غير الدقيقة.

(٧٩) Nicos Poulantzas, Political Power and Social Classes (London: NLB, 1973), p. 84.

(٨٠) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London: NLB, 1978), 154-155.

(٨١) R. Luckham, p. 27.

(٨٢) Henderson, Sudan Republic, p. 132.

(٨٣) السودان، وزارة العدل، مكتب النائب العام، التحقيق فى الأسباب ...

(٨٤) Ruth First, p. 231.

(٨٥) حديث الفريق إبراهيم عبود، جريدة الرأى العام ١٩٥٨/١١/٢٠.

(٨٦) Sudan: Ministry of Finance and Economics. Economic Planning Secrtariat. The Ten Year Plan of Economic and Social Development: 1961-62 / 1970-71, Khartoum (1962).

(٨٧) Poulantzas, State, p. 33.

(٨٨) Ruth First, p. 250.

(٨٩) يوسف عبد المجيد، الاستعمار الحديث، الخرطوم، دار شيكان د.ت.ص.٥٠.

(٩٠) نفسه، ٥٠-٥١.

(٩١) نفسه، ٤٧-٤٩.

(٩٢) نفسه، ٥٢.

(٩٣) السودان، وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطنى، إمكانيات التعاون الاقتصادى بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية، الخرطوم، ١٩٧٦.

(٩٤) يوسف عبد المجيد، ٦٢.

(٩٥) لابد أن نشير هنا إلى أن هذا الاتجاه قد انعكس، خلال السنوات القليلة التى أعقبت حرب يونيو ١٩٦٧، عندما قطع السودان علاقاته السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شهدت الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ (توسعاً كبيراً فى إنتاج القمح والفول السودانى، نتيجة لسياسة الحكومة التى استهدفت الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الغذائية الأساسية والتوسع فى إنتاج الصادرات ذات القيمة النقدية العالية بخلاف القطن. وبالتالى تحرير الاقتصاد السودانى من الاعتماد على محصول وحيد) كما تقول وثائق وزارة المالية والتخطيط والاقتصاد الوطنى. وخلال نفس الفترة انخفضت المساحة المزروعة قطناً فى مشروع الجزيرة بنسبة ٥٪، بينما ازدادت مساحة القمح والفول من ٢٢٪ إلى ٤٥٪، فقد ازدادات مساحة القمح من ١٥٠.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٧٢/٧٣ إلى ٦٠٠.٠٠٠ فدان فى عام ١٩٧٥/٧٦ - وحسب معلومات البنك الدولى انخفضت المساحة المزروعة قطناً بنسبة ١٠٪ خلال الفترة ١٩٦٧-١٩٧٦، بينما ازدادت مساحة القمح بحوالى ٧٠٪، خلال نفس الفترة. ومع كل ذلك، عاد السودان فى أواخر السبعينات إلى الاعتماد، بشكل أكبر، على القمح المستورد. فقد أشارت دراسة حديثة (..........) إلى أن السودان (. . عندما طلب تسهيلات تمويلية من صندوق النقد الدولى لمواجهة مشاكل حاة فى ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٨، اشترط الصندوق على السودان التركيز على إنتاج محاصيل الصادرات، وخاصة القطن، بدلاً من القمح والفواكه ومحاصيل الاستهلاك المحلى الأخرى .. وفى عام ١٩٨٠ وصل عجز السودان من القمح حوالى (٥٠٠.٠٠٠) طن مع تزايد الطلب بنسبة نمو تصل إلى ١٥٪ سنوياً. وهذا يعنى أن السنوات القادمة ستشهد تزايداً فى كميات القمح الأمريكى المستورد. وبالفعل تحول السودان فى عام ١٩٨١ إلى ثانى أكبر الدول المستفيدة من مساعدات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التى خصصت ٢٥ ميون دولار سنوياً لاستيرادات القمح (MEED, May 15, 19481, p. 42) كذلك وكالة أنباء السودان ١٩ نوفمبر ١٩٨١، الخرطوم.

(٩٦) Bechtold, op. cit., p. 202.

(٩٧) P. Kilner, p. 438. Also: Africa Confidential, December 2, 1960.

(٩٨) (نص الاتفاق الخاص بالانتفاع الكامل بمياه النيل بين الجمهورية العربية المتحدة وجمهورية السودان)، الأبحاث، الجامعة الأمريكية، بيروت، المجلد ١٢، العدد ٤، ديسمبر ١٩٥٩.

(٩٩) Hassan Dafalla, The Nubian Exodus (London: C. Hurst and Co., 1975) pp. 86-93.

(١٠٠) يوسف فضل حسن، ٤٩٧-٤٩٨ - بلغت جملة الإنفاق على عملية إعادة التوطين وحدها حوالى ٢٦ مليون جنيه (دفع إليه، ٢٧٣).

(١٠١) P. Kilner, 'Military Government in the Sudan: The Past Three Years', The World Today, Volume 18, Number 6 (June 1962), pp. 266-267.

(١٠٢) R. First, p. 250.

(١٠٣) P. Holt, p. 177.

(١٠٤) Mamoun M. Yassin, 'The Influence of the Diversification of Agricultural Production on Marketing Structures in the Sudan', Agricultural Development in the Sudan, Volume 2, 142.

(١٠٥) F.H. Adam, 'Economic Appraisal ...', p. 10.

(١٠٦) نفسه، ٩، لمزيد من التفاصيل حول الطرق التى أدت إلى تحويل التسهيلات المصرفية إلى استخدامات خارج نطاق النشاط الزراعى، انظر:- A.H. Ahmed, pp. 180-192

(١٠٧) فى المناقشات البرلمانية التى جرت عام ١٩٥٧ اتّهم بعض العاملين فى قسم تسويق القطن بتسريب معلومات سرية للمشترين، الأمر الذى أدى إلى تشجيعهم على الإحجام عن تقديم عطاءاتهم انتظاراً لتخفيضات فى أسعار القطن (الدورة ١، ١٦، ١٩٥٧).

(١٠٨) P. Kilner, Military Government .. p. 439.

(١٠٩) نفسه.

(١١٠) F.H. Adam, 'Economic Appraisal ...' p. 9.

(١١١) A.H. Ahmed, p. 82.

(١١٢) Ibid., p. 77.

(١١٣) D.J. Shaw, 'Planning and Financing Agricultural Development in the Sudan', Agricultural Development in the Sudan, Volume I, p. 149.

(١١٤) Musa Abdel Karim, 'The Role of the Agricultural Bank and Private Financiers in Agricultural Development', in Agricultural Development in the Sudan, Volume 2, p. D-49.

(١١٥) A.H. Ahmed, p. 179.

(١١٦) Ibid., pp. 179-180.

(١١٧) D.J. Shaw, 'The Development and Contribution of Irrigated Agriculture in the Sudan', in Agricultural Development in the Sudan, Volume 2, p. 189.

(١١٨) A. de Vjda, 'The Use of Water in Sudan's Agriculture', in Agricultural Development in the Sudan, Volume 1, p. 90.

(١١٩) B.P. Pothecary, 'The Mechanization of Agriculture in the Sudan', in Agricultural Development in the Sudan, Volume1, p. 90.

(١٢٠) K.A. Agabawi, 'The raingrown sorghum development, Sudan Republic', in Change in Agriculture, ed. A.H. Bunting (London: Gerald Duckworth and Co., Ltd., 1970), pp. 568-569. See also J.J.O'Brien, 'Agricultural Labour and Development in the Sudan' (Ph. D. Thesis, The University of Connecticut, 1980), Chapter Eight.

(١٢١) K.A. Agabawi. p. 569.

(١٢٢) J.J. O Brien, p. 89.

(١٢٣) فرح حسن أدم، أساليب الإنتاج الزراعى، ٦٤-٦٥.

(١٢٤) نفسه، ٦٥.

(١٢٥) Working Party Report, p. 157. See also J.J.O'Brien's footnote 1 on page 90 regarding the timing of the report.

(١٢٦) K.A. Agabawi, pp. 569-570.

(١٢٧) J. J. O'Brien, p. 91 - وانظر أيضاً، على، التطور الرأسمالى وأزمة الزراعة الألية، دراسات فى الاقتصاد السودانى، بالرونيو، الخرطوم، ١٩٨١، ٣٤.

(١٢٨) السودان، وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، تقرير لجنة علاقات الإنتاج الزراعى، الخرطوم، ١٩٧٧.

(١٢٩) M.H. Awad, Sudanese Agriculture, p. 20.

(١٣٠) K.A. Agabawi. pp. 570-571.

(١٣١) Ibid., p. 571.

(١٣٢) Ibid.

(١٣٣) World Bank, Sudan Agricultural Sector Survey, Volume II, Annexes 1-4, Washington D.C. (May 18, 1979), p. 158.

(١٣٤) K.A. Agabawi, p. 573.

(١٣٥) Ibid.

(١٣٦) World Bank, Sudan Agricultural Sector Survey, p. 158.

(١٣٧) J.J. O'Brien, cited by Margi Bryant in 'Bread-basket or dust-bowl?', Sudanow, (October 1977), p. 45.

(١٣٨) F.B. Mahmoud, p. 112.

(١٣٩) G.M. Hamid, p. 168.

(١٤٠) Sudan. The Ten Year Plan, pp. 83-88.

(١٤١) Ibid., pp. 90-99.

(١٤٢) Ibid., pp. 98-99.

(١٤٣) ILO, Growth, Employment and Equity, p. 45.

(١٤٤) Ruth First, p. 243.

(١٤٥) M.O. Beshir, p. 210.

(١٤٦) Bechtold, pp. 204 and 216.

(١٤٧) Ibid., p. 203.

(١٤٨) M.O. Beshir, p. 210.

(١٤٩) Ibid.

(١٥٠) Ibid., p. 216. Also Ruth First, pp. 244-255.

(١٥١) Y.F. Hassan, p. 500.

(١٥٢) M.O. Beshir, p. 212.

(١٥٣) Y.F. Hassan, p. 502.

(١٥٤) Ruth First, p. 248.

(١٥٥) Y.F. Hassan, p. 248.

(١٥٦) F.B. Mahmoud, p. 295.

(١٥٧) Ibid., p. 204.

(١٥٨) P. Holt, p. 172

(١٥٩) S.A. Nugdalla, p. 284.

(١٦٠) Ibid., pp. 243-244, 284-285.

(١٦١) K.A. Agabawi, 'Some Developments in Rain-fed Agriculture in Central Sudan-II', Sudan Notes and Records, Volume L (1969), p. 124.

(١٦٢) بعض الطرق التى تحققت من خلالها مثل هذه الدخول، كشفتها المحاكمات

التى أعقبت سقوط الحكم العسكرى الأول فى ١٩٦٤، وكذلك المحاكمات التى جرت أخيراً فى سبتمبر ١٩٦٩ بعد انقلاب مايو ١٩٦٩. انظر س.أ. نقد الله، ٢٤٩-٢٥٣.

(١٦٣) Sudan. The Ten Year Plan, pp. 65-67.

(١٦٤) F.B. Mahmoud, p. 104.

(١٦٥) Y.F. Hassan, p. 504. Also Henderson, Sudan Republic, p. 136.

(١٦٦) Ruth First, p. 251.

(١٦٧) منذ منتصف الستينات وحتى الآن، ظلّت تقارير الصحف السودانية، فى أعقاب المحاولات الانقلابية التى جرت خلال هذه الفترة، تشير إلى تورط عناصر هذه الفئة البرجوازية فى تحركات سياسية متعددة.

(١٦٨) فى معظم المقابلات التى جرت مع الرأسماليين الأكثر بروزاً وثراء فى السودان، كانت النظرة العامة هى نظرة الازدراء الكامل والترفع الصريح تجاه "الأثرياء الجدد" بما فى ذلك الأثرياء الذين يعتبرون من أصحاب القوة الاقتصادية الكبيرة فى البلاد.

(١٦٩) انظر، مثلاً، كتابات غالى شكرى وميشيل كامل فى الطليعة واليسار العربى ودراسات عربية.

(١٧٠) انظر، مثلاً،

E.O. Wilson, Sociology (Cambridge: The Belknap Press, 1975) ch. 17.

(١٧١) ظلت العلاقة مع شركات رأس المال الأجنبى، على الدوام، توفر لوكلائها المحليين فرصاً واسعة للثراء السريع، وذلك بحكم قدرتهم على التلاعب بأسعار السلع المستوردة. ففى حالة المعدات والآلات الزراعية المستوردة، يقول بروفسير محمد هاشم (.. إن هامش ربح شركات الاستيراد يصل إلى ٧٥٪ من تكلفة قطع الغيار ..) ومثل هذه الممارسات التى ترسّخت خلال سنوات ازدهار الزراعة الآلية الأولى، تطورت خلال العقدين الأخيرين لتتحول إلى فن يمكّن المتفوقين فيه من الثراء السريع بأقل تكلفة. وهناك، أيضاً، إتفاقيات المشاريع المشتركة بين الحكومة الوطنية والشركات الأجنبية، التى استغلت بشكل واسع. ففى أبسط أشكال هذه الاتفاقيات، يقوم الوكيل المحلى بالتقاط المشاريع التى ترغب فيها الحكومة، ولكنها لا تقدم عليها بسبب عدم توفر العملات الصعبة. وبعد ذلك يحصل على تفويض بتمثيل الشركة الأجنبية ويتقدم باسمها للدخول فى مشروع مشترك مع الحكومة. وفى معظم الحالات

تبدو شروط العرض معقولة، لأنها تطرح المناصفة فى الأرباح والخسائر على السواء، وتلتزم الشركة أيضاً بتوفير التمويل الخارجى. وبعد ذلك يقوم الطرفان بدفع رأسمال أولى يصل إلى حوالى ١٠٪ من جملة تكلفة المشروع. أما بقية رأس المال، فإنه يوفر عن طريق الاقتراض من البنوك العالمية، التى تتصل بها الشركة، بضمان من الحكومة. وفى الغالب تقوم الشركة بتضليل مؤسسات التمويل عن طريق تأكيد الربحية العالية المتوقعة من المشروع. ومن هنا يظهر أن الشركة الأجنبية لم تدفع سوى ٥٪ فقط من نصيبها من رأس المال المتفق عليه وليس (٥٠٪). وبالإضافة إلى ذلك، تحصل الشركة، أيضاً، على مقابل دراسات الجدوى والاستشارات والإدارة، التى تقوم بها دون أن تشغل نفسها كثيراً بربح أو خسارة. وبذلك تحمّل الحكومة نفسها بأعباء أقساط وفوائد ديون جديدة. وفى الغالب أن تكاليف الإنتاج الحقيقية تكون بعيدة كل البعد عن الأرقام الأولية التى قدمتها دراسات الشركة الأجنبية، ولا علاقة بينها وبين الأسعار العالمية. وفى هذه الأثناء يكون الوكيل المحلى قد استلم عمولته، وتكون الشركة قد استلمت استحقاقاتها وكسبت أرباحاً هائلة تحت مظلة الدخول مع الحكومة فى مشروع مشترك.

(١٧٢) John Waterbury, 'The Sudan in Quest of a Surplus' American Universities Fieldstaff Reports, Northeast Africa Series, Volume XXI, Number 10 (August 1976), pp. 2-3.

(١٧٣) Poulantzas, State, p. 156.

(١٧٤) Ibid., p. 155.

(١٧٥) Ibid., p. 135.

(١٧٦) Henderson, Sudan Republic, pp. 140-141.

(١٧٧) Rafia Hassan Ahmed, Critical Appraisal to the Role of the Public Service Commission in the Sudan 1954-1969 (Khartoum: Tamaddon Press, 1974), p. 7.

(١٧٨) Ibid.

(١٧٩) Ibid., p. 19.

(١٨٠) Ruth First, p. 240.

(١٨١) R.F. Wynn, 'The Sudan's 10 Year Plan of Economic Development, 1961/62-1970/71: An Analysis of Achievement to 1967/68', The Journal of Developing

Areas, Volume 5 (July 1971), p. 571.

(١٨٢) M. Abdel Rahim, Changing Patterns, p. 19.

هوامش الفصل السادس (الخلاصة)

(١) Bechtold, p. 215.

(٢) Ruth First, p. 261.

(٣) Bechtold, p. 217.

(٤) Ruth First, p. 261.

(٥) Ibid., pp. 262-263.

(٦) Bechtold, p. 218-219.

(٧) Ibid.

(٨) Ibid., pp. 218-219.

(٩) Ibid., p. 225.

(١٠) Ruth First, p. 264.

(١١) A. de Janvry, The Agrarian Question, p. 263.

فهرس